

جامعة القاهرة



مركز البحوث والدراسات السياسية

# الدولة والنظام العالمى

## مؤثرات التبعية ومصر

د. أحمد ثابت

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢





الدولة والنظام العالمى  
مؤثرات التبعية ومصر





# الدولة والنظام العالمى

## مؤثرات التبعية ومصر

د. أحمد نأب

مركز البحوث والدراسات السياسية

١٩٩٢

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن آراء  
مؤلفيه ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى ١٩٩٢

---

**حقوق الطبع محفوظة للمركز**

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة  
ت : ٧٢٨٠٥٥ - ٧٢٨١١٦ - ٧٢٢٩٧٦ - ٧٣٢٩٣٣  
تلکس 93532 CUTPP UN  
فاکس : 3444429

# فهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	١
الفصل الأول : نظرية التبعية والدولة في العالم الثالث	١١
أولا : نظرية النظام العالمي	١٣
١ - التوسع العالمي للرأسمالية	١٤
٢ - الدولة في اطار عمليات النظام العالمي	٢٥
٣ - تحولات النظام العالمي في التسعينات	٤٠
ثانيا : نظرية الدولة الرأسمالية التابعة في الأطراف	٥٥
ثالثا : الدولة البيروقراطية - السلطوية والدولة « الإدماجية »	٧٣
خلاصة : نقد النظريات الماركسية والغربية حول الدولة	
الغربة الإسلامية	٨٤
الفصل الثاني : مصر والنظام العالمي	١١١
مقدمة	١١١
أولا : انماج مصر في النظام العالمي : نظرة تاريخية	١١٦
ثانيا : الصراع الاجتماعي والنظام العالمي	١٢١
الفصل الثالث : الفئات الجديدة وتطور البنية الطبقية	١٣٧
- « الطبقة الوسطى الجديدة » في الستينات	١٣٨
- ارمصاص التحول المضاد ( ٦٧ - ١٩٧٤ )	١٤٩
- التشكيلة الانفتاحية وعلاقتها بالسلطة الحاكمة	١٥٧

١٦٠	• • • • •	- روافد الشرائع الجديدة المسيطرة
١٨٩	• • • • •	الفصل الرابع : الدولة والنخبة وادارة الصراع السياسى
٢٠٣	• • • • •	- الدولة الادمجية والتعبئة الاجتماعية
٢١٤	• • • • •	- الادمجية والسيطرة الامنية فى ظل الانفتاح
٢٢٠	• • • • •	- نقد الفكرة « الادمجية »
٢٣٦	• • • • •	- تفاعلات السلطة ٧٠ - ١٩٨١
٢٦١	• • • • •	الفصل الخامس : الأساس الطبقي والاقتصادى للدولة
٢٦٢	• • • • •	١ - الأساس النظرى الطبقي لراسمالية الدولة
٢٧٠	• • • • •	٢ - الأساس العمل لراسمالية الدولة
٢٧٣	• • • • •	٣ - اداء الدولة الاقتصادى الاجتماعى : مؤشرات عامة
٢٧٣	• • • • •	- المؤشرات الدالة على دور الدولة الاجتماعى
٢٩٠	• • • • •	- المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى
٢٩١	• • • • •	١ - الدولة والسيطرة على التراكم
		٢ - توزيع الانفاق الاستثمارى العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة
٢٩٣	• • • • •	
٢٩٧	• • • • •	٣ - التمويل الاجنبى والديون كمؤشر على التبعية
٣٠٩	• • • • •	خام
٣١٧	• • • • •	المراجع



## مقدمة

تمثل هذه الدراسة أطروحة الدكتوراه التى تقدم بها الباحث الى قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة القاهرة فى أبريل ١٩٩٠ ، وذلك بعد اضافة عدد من التعديلات والأجزاء الضرورية لمواكبة التحولات والتغيرات بعيدة المدى فى بنية النظام العالمى عقب التغيرات الجوهرية التى تمت فى الاتحاد السوفيتى السابق ودول أوروبا الشرقية والتى لا شك تشكل تحديا نظريا هاما لكافة مقولات وفروض نظريات مدرسة التبعية التى نشأت أساسا من رحم الفكر الاشتراكى العالمى لتفسير قضايا التنمية والتخلف وطبيعة النظام الرأسمالى العالمى التى تقوم على ادماج بلدان العالم الثالث ، الاقتصاد والدولة والمجتمع ، فى تقسيم العمل الدول وشروط التبادل غير المتكافئ التى تفرضها السوق الرأسمالية العالمية ، ولقد جاء التحدى أساسا من ان نظريات التبعية اعتبرت أو أخذت فى اعتبارها نجاح الأنظمة الاشتراكية المتقدمة فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوروبا كنموذج من ناحية واستمرار هذه الأنظمة كحليف أو رصيد استراتيجى كحركة اشتراكية عالمية مساندة موضوعيا لحركات التحرر الوطنى فى بلدان الأطراف ، كما راعت هذه النظريات على امكانيات كامنة لدى الشرق الاشتراكى لاجراء تعديل جوهرى فى منظومة المبادلات التجارية الدولية أو انشاء سوق اشتراكية عالمية بديلة تنهى شروط التبادل غير العادلة التى تفرضها السوق الرأسمالية العالمية .

غير أن ما حدث من انهيارات متتابة فى مجموعة الدول الاشتراكية وما ينتج عنها من تغير بعيد المدى فى بنية النظام العالمى وعلاقات الشرق والغرب لا يعنى احتمال حدوث تغيير جذرى لصالح مجتمعات الأطراف أو العالم الثالث من زاوية تحسن وضعيتها التابعة والمستغلة فى النظام العالمى

من قبل دوائر السيطرة الرأسمالية العالمية واحتكاراتها العملاقة متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي . أو من حيث احتمال تعديل شروط التبادل غير المتكافئ . والنمو غير المتوازن في إطار العلاقة مع المراكز الرأسمالية العالمية ، أو من جانب اقدام الغرب الرأسمالي الدائن على اسقاط مديونية العالم الثالث أو جدولتها أو تخفيف شروط السداد . . . الخ . ولعل ذلك ما قد يعطى مصداقية نظرية لطروحات نظريات التبعية حول العلاقة التاريخية والمعاصرة بين الأطراف أو الأرياف المتخلفة والمراكز الرأسمالية العالمية ، وإن كان يستدعى من روادها جهدا نظريا ابداعيا لتحليل ودراسة طبيعة ديناميات التطور المجتمعي الداخلي في بلدان العالم الثالث والتي لا شك أنها تسهم في أحيان عديدة كفاعل رئيسي في أزمات المديونية والتخلف وعدم الاستقرار السياسي وشيوع مظاهر التسلط السياسي وظهور أنظمة غير شعبية وقمعية تابعة ، واخفاق أغلب تجارب التنمية والأهم من ذلك وجود فئات وشرائح اجتماعية متميزة ذات روابط ومصالح مرتبطة بشدة باستمرار علاقات التبعية للغرب الرأسمالي ، هذا فضلا عن ضرورة الاهتمام بالجوانب الحضارية/الثقافية والسياسية والايديولوجية لعلاقة التبعية/السيطرة .

وإذا كان يحسب لمدرسة التبعية أنها أعادت الاعتبار لمنظور الاقتصاد السياسي الذي استطاع تخطي الصعوبات المنهجية والنظرية التي لم تتمكن مدرسة القوة أو المصلحة القومية الغربية الليبرالية في العلاقات الدولية من تجاوزها ، فقد أهملت الأخيرة دور العوامل الخارجية في تخلف الأطراف وكذلك آليات السيطرة الاقتصادية التي تمارسها المراكز الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة ، فإن منظور الاقتصاد السياسي ينبغي أن يوحده مزيدا من الاهتمام الى الجوانب السياسية والاعلامية والثقافية للعلاقات الدولية في إطار النظام العالمي الجديد الذي يوشك أن يتشكل في سنوات التسعينات ، وانطلاقا من تميز واستقلالية المستوى السياسي والايديولوجي بعيدا عن مؤثرات المستوى الاقتصادي .

تستند الدراسة الى منظور الاقتصاد السياسى الذى يمكننا من الإحاطة  
بمصادر واتجاهات التغير التاريخى ، ويطرح أنماطا معينة لتفاعلات  
الاجتماعية والممارسة السياسية بالعودة الى التفاعل الجمل بين تناقضات  
البناء الاقتصادى والتغيرات الناتجة عن تناقضات الميادين الثقافى/  
الايدىولوجى ، والسياسى لهذه الأنماط التى يجب دائما وضعها فى اطار  
تاريخى .

وسوف تتبع الدراسة هذا المنظور فى دراسة التغيرات الكبرى  
والمتحولة فى البناء الاجتماعى المصرى منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فى تفاعله  
مع تناقضات ومسارات النظام العالمى وصراعاته ما بين الحرب الباردة  
والانفراج والحرب الباردة الجديدة ، فهذا التفاعل بين تطور التشكيلة  
الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية ، التى نشأت ونمت فى اطار التحولات  
الكبرى فى أواخر الخمسينات والستينات وفى ظل سياسات التخطيط  
والتحول الاشتراكى وقيادة مصر الناصرية للمد القومى الوحيدى فى المنطقة  
العربية ، وبين الضغوط السياسية والعسكرية والاقتصادية التى فرضتها  
الدوائر الرأسمالية العالمية على مصر كفائدة لحركة التحرر العربية وفى بلدان  
العالم الثالث ، قد جعل هذه التشكيلة تقاوم ضغوط النظام الرأسمالى  
العالمى فى ظل النظام السياسى الناصرى وتقود تجارب التنمية المستقلة ،  
فى حين أن بعض شرائح هذه التشكيلة وجهت أن الفرصة مواتية بعد  
هزيمة ١٩٦٧ ، وانتعشت عقب الأخذ بسياسة الانفتاح ، لاعادة ادماج  
الاقتصاد المصرى فى النظام الرأسمالى العالمى وفتح الأسواق المصرية  
والعربية أمام الاستثمارات الأجنبية وعمليات الشركات العملاقة متعددة  
الجنسية ، ومن هنا تشكلت فئة « انفتاحية رأسمالية تابعة » من روافد  
قديمة قبل ثورة يوليو ومن رحم بيروقراطية الستينات مع روافد مارست  
أنشطة الانفتاح والتوكيلات الأجنبية والاستيراد ... الخ .

ولقد مارس التفاعل تأثيره على طبيعة الدولة المصرية وأدوارها وعلاقتها

بالمجتمع وكذلك اكتسبت النخبة الحاكمة أو قلب النخبة ملامح وسمات معينة عكست توجهات وسلوك وثقافة الفئة الاجتماعية الجديدة المسيطرة على نحو ما سوف تعالجه الدراسة .

ويتصور الباحث أن فهم الطبيعة التاريخية المركزية للدولة المصرية وعلاقتها بالمجتمع وتكويناته المتعددة لا يمكن أن يتم بمجرد الاعتماد على نظريات الاستبداد الشرقي أو نمط الانتاج الآسيوى أو الأنماط الخراجية وما قبل الرأسمالية ، إذ لا يمكن الاطاحة بملامح وسمات هذه الدولة الضاربة في القدم بدون دراسة وضعيتها في اطار النظام العالمى عقب ادماج مصر في هذا النظام منذ اجهاض دولة محمد على عام ١٨٤٠ ، فقد دخلت منذ ذلك التاريخ في مزيج مشوه من التطور الرأسمالى التابع للغرب ، وفي حالة تصارع مع أنماط الثقافة الاصلية العربية الاسلامية وأنماط الانتاج التقليدية الخراجية أو ما قبل الرأسمالية وكذا ابنية علاقات الحكم والعلاقات الاجتماعية التقليدية والتي مثلت « مؤسسات » راسخة في الريف والمدينة ظلت حتى الآن مستعصية على الاختراق الكامل من قبل جهاز الدولة لهذه المؤسسات .

ويعتبر منظور الاقتصاد السياسى منهجا للبحث والتحليل يقدم أدوات ويطرح أسئلة دون التقييد بطروحات نظرية جامدة أو مقولات محددة سلفا ، والدراسة تستخذه كمفاتيح منهجية للفهم والتحليل ، وتحاول على ضوءه اختبار أفكار ومقولات نظريات التبعية حول أثر النظام العالمى وتحولاته على طبيعة الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدنى أو « الأهلى » فى مصر عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ وبالتركيز على المقارنة بين الستينات من جانب والسبعينات والثمانينات من جانب آخر ، وإن كان تطور البنية الاجتماعية والتشكيلة الرئيسية فيها قد لا يتقيد بالضرورة بهذه الحقب الزمنية التى ترتبط بتغير النظام السياسى ونخبته الحاكمة وشخص رئيس الدولة ، وهو ما تحاول الدراسة ابرازه .

وتتبنى الدراسة مفهوم النظام الضالّي بدلاً من النظام الدولي ، لأن المجال هنا لا يقتصر على الدول كوحدات أساسية في العلاقات الدولية ، وإنما يشمل ظواهر أخرى ذات أهمية ونفوذ فائقين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ومن أهمها الشركات العملاقة متعددة الجنسية وذات الطابع الاحتكاري في سيطرتها على جزء كبير من الانتاج العالمي في مجال المال والصناعة والمنتجات الزراعية والحيوانية والسلع الاستهلاكية وأعمال الانشاء والمقاولات والادارة والتجهيزات الهندسية وكذا عقود الاستشارات ودراسات الجدوى ومشروعات تسليم المفتاح ، هذا فضلاً عن منتجات ثورة المعلومات والاتصال من حاسبات آلية وبرامج ونظم للمعلومات . . . الخ . كما أن هذه الشركات التي تمتلك الدول الصناعية الكبرى ( الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان ، هولندا ، النرويج والدانمارك . . . الخ ) النسبة العظمى من هذه الشركات ، تكاد تسيطر على ما لا يقل عن نصف المنتجات والسلع التي تدخل في حركة الصادرات والواردات على مستوى العالم ، هذا فضلاً عن تحكمها شبه الاحتكاري في انتقال رؤوس الأموال وحركة النقود في الأسواق النقدية العالمية وفي المصارف الغربية الكبرى ، هناك أيضاً ظواهر أخرى في النظام العالمي مثل حركات ومنظمات حقوق الانسان والمحافظة على البيئة ومناهضة سباق التسلح والدفاع عن حقوق المرأة ، وغيرها ، والأهم من ذلك بالطبع وجود هيئات التمويل الدولية التي تديرها الحكومات الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة ، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئة التسويات الدولية ، بجانب دور المنظمات الدولية التي أنشأتها الدول الرأسمالية الصناعية لتكون بمثابة جبهة لها في مواجهة البلدان الأخرى النامية مثل وكالة الطاقة العالمية ، والمدير بالذكر أن هذه المنظمات لا تقف عند الأهداف الاقتصادية وإنما تتمدها إلى مناقشة القضايا والنزاعات السياسية في العالم أجمع مثل ظواهر (الارهاب الدولي ) وحقوق الانسان في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق والعالم الثالث بجانب أزمات الصراع العربي-الصهيوني وفيتنام وكمبودشيا

وأمرىكا الوسطى والقرن الأفريقى وجنوب أفريقيا وغيرها ، فالمنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية واللقاء السنوى للدول السبع الصناعية الكبرى ، أخذت تعمل على تقديم حلول لأزمات النظام الرأسمالى العالمى ذاتها وأصبحت أغلب الدول الغربية تؤيد مواقف وسياسات الولايات المتحدة بعد أن كانت لها سياسة شبه استقلالية فى السبعينات .

ويشير مفهوم التبعية الى جوانب ثقافية/حضرية وسياسية وأمنية/عسكرية واقتصادية اجتماعية وثقافية يمكن قياس بعضها من خلال مؤشرات كمية محددة تعتمد على احصاءات وبيانات ، ولكن هناك جوانب مثل التبعية السياسية والاجتماعية يصعب قياسهما كميًا ، وهى التى تهتم بها الدراسة وتسمى التبعية بصفة محددة حالة تاريخية نشأت عن ادماج بلدان العالم الثالث فى النظام الرأسمالى العالمى فى عملية قامت على أساس من التطور غير المتكافئ بحيث توقفت التنمية المتسارعة والثورة الصناعية الأولى والتسانية على نقل الفائض الاقتصادى من المستعمرات وأشباه المستعمرات الى المراكز الرأسمالية فى لندن وباريس ، ويقابل ذلك حالة من النمو المشوه أى تنمية التخلف فى المستعمرات ، وتستمر حالة التبعية مع تسخير موارد بلدان العالم الثالث ، وبحكم طبيعة اقتصاداتها وأنماط انتاجها الموجه الى الخارج وذات الحساسية الشديدة لما يدور فى المراكز من انتاج وتسويق وأزمات دورية تعمل هذه المراكز دائما على علاجها عن طريق تصديرها الى الأطراف من قبيل انشاء صناعات متكاملة مع نظيرتها الأم فى دورة انتاجية غير متوافقة مع حاجات سكان أو هيكال الطلب فى بلدان الأطراف .

وفى نفس الوقت يتم اخراج نسبة كبرى من الفائض الاقتصادى المتولد فى البلد التابع فى صورة أرباح وتحويلات مالية للاستثمارات الأجنبية - ونسبة لا بأس بها من القروض والمساعدات قد تستقطع لحساب كبار المستولين فى البلد التابع والخبراء والمديرين الأجانب - الى المركز الرأسمالى المسيطر الذى يسهم فى تنمية وتطوير هذا المركز ذاته .

تنطوى حالة التبعية على وضع جليل ، بمعنى أنها تؤدي الى تشكل فئات اجتماعية معينة تجد من صالحها استمرار علاقات التبعية وترتبط بالاستثمار الأجنبي وبتوكيلات الاستيراد لمنتجات الشركات متعددة الجنسية ويفرغ البنوك الغربية الكبرى وبالمشروعات المشتركة مع رأس المال الغربى وهو رأس مال خاص كما نعرف ، وفى نفس الوقت فإن استمرار حالة التبعية وفقدان الإرادة الوطنية تخلق قوى سياسية واجتماعية مضادة تعمل على التخلص من هذه الحالة ومقاومة الضغوط السياسية للقلب الرأسمالى والتحرر من الاستغلال المضمن فى شروط التبادل والتقسيم الدولى للعمل . وهناك نماذج للتنمية الوطنية يمكن أن تشكل لنا اطارا مرجعيا نستند اليه فى حالات مقاومة التبعية ومحاولة الانتقال الى منطقة الاستقلال ، وتمثل فى الصين والهند وتجربة مصر فى الستينات .

وتتضمن علاقة التبعية حالة من التعامل غير المتكافئ بين بلدين أو مجموعات من البلاد من الأطراف والمراكز تتبين خطورتها من أن الطرف لا يستطيع أن يؤثر بشئ على اقتصاديات المركز وأمنه واستقراره ، فى حين أن المركز يتمكن من ذلك فى ضوء أن أغلب احتياجات الطرف/الهامش من ثقافة واستثمارات وقروض وسلع صناعية وخدمية متطورة توجد فى المركز ، كما أن صادراته ووارداته يتجه الجانب الأعظم منها أو يأتي من المركز ، ولعل هذا يجعلنا نفرق بين التبعية ومفهوم الاعتماد المتبادل فهذا المفهوم يفرضه تطور تقسيم العمل الدولى وثورة الاتصال بحيث لا يمكن لاية دولة أن تنعزل عن النظام الرأسمالى العالمى . ولكن ذلك يفيد تبادلا شبه متكافئ بين المركز والهامش ويتيح توافر بدائل واختيارات متعددة أمام الطرفين ، مما لا يتوافر بالطبع فى علاقة هذين الجانبين ، فلا يمكن وصف العلاقة بين مصر والولايات المتحدة أو السعودية والولايات المتحدة بانها علاقة اعتماد متبادل .

تحاول الدراسة اختبار فروض نظريات التبعية مثل أن هناك علاقة

بين طبيعة الدولة وأدوارها في الداخل بوضعها في النظام العالمي الذي يفرض عليها أن تقوم بدور الوساطة بين رأس المال الأجنبي والشركات متعددة الجنسية ورأس المال والطبقات المحلية المسيطرة من جانب وأن تتولى الحفاظ على تناقضات النظام السياسي الاجتماعي القائم لضمان الأمن والاستقرار لحالة التبعية . فبهذا المعنى يحدد النظام العالمي دور الدولة في الأطراف في إطار تقسيم العمل الدولي ، ومما يؤدي إليه نظريا من القول بأن « تكوين الدولة في العالم الثالث من الأساس تم على يد قوة الاحتلال » ومن هذا الوقت وهي تمبر عن « كيان خارجي » يقبض فوق المجتمع ولا يحاول اختراقه أو تطبيع العلاقات معه ، وكذلك الاستنتاج بأن التشكيلات الطبقية المحلية كان لقوى الاحتلال والسيطرة الغربية دور أساسي في تكوينها وتطورها ولم تستند في ذلك الى عوامل التطور الدينامي المحلي فقط ، وقد تخرج الدراسة بتحليل مغاير لهذه الفروض كما سوف يتضح .

تشتمل الدراسة على قسمين أساسيين الأول منها الاطار النظري للتبعية والدولة في مجتمعات العالم الثالث ، أما القسم الثاني فيعرض للاطر التطبيقى الخاص بوضع الدولة المصرية في النظام العالمي وعلاقة الدولة بالمجتمع وأثر آليات التبعية في ذلك ، ويتضمن القسم النظري أهم نظريات مدرسة التبعية مثل النظام العالمي التي تحلل ظروف التوسع العالمي للرأسمالية الأوروبية وتحولها الى نظام عالمي يشمل كافة أرجاء المعمورة ويعمل على إلحاق مجتمعات الأطراف ونصف الأطراف بتقسيم العمل الدولي وفرض بنية رأسمالية وعلاقات اجتماعية مشوهة تؤدي الى نقل الفائض باستمرار الى المركز/القلب ، في هذا الاطار يتحدد دور الدولة الطرفية في الوساطة ونقل الفائض والمضوع لمقتضيات التقسيم الدولي للعمل ، ولا تستطيع الحركات الوطنية والشعبية النمو والنهوض سوى بفك الروابط مع النظام العالمي .

وهناك نظرية الدولة الرأسمالية التابعة التي تعالج النظام الاقتصادي



والأداء الاقتصادي للدولة التابعة وحيث تتبنى نماذج للتنمية موجهة للخارج بغرض التصدير بعد فئسمل سياسة التصنيع من خلال األال الواردات ، ويتكون تحالف طبقي من بيروقراطية الدولة المدنية والعسكرية والراسمالية المحلية ورأس المال الأجنبي ، أما نظرية الدولة « الادماجية » أو « الكوربوراتية » التي تقوم على تنظيم هرمي للمجتمع من أعلى في نقابات وتجمعات مهنية تتحكم فيها الدولة وتستخدم في ذلك ايديولوجيا للتمبئة الجماهيرية خلف النخبة الحاكمة على أساس التعاون لا الصراع والتصنيف الفئسوى لا الطبقي ، في حين تتعرض نظرية البيروقراطية التسلطية لنماذج الادارة السياسية للمجتمع والتي ظهرت في عديد من بلدان العالم الثالث ، وتقوم هذه الأنظمة على احتواء الصراعات السياسية في المجتمع من خلال السيطرة الأمنية والبيروقراطية ووجود نخبة حاكمة ذات قاعدة اجتماعية ضيقة تستبعد الطبقات الشعبية والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى .

وفي القسم الثاني من الدراسة يتعرض الباحث للاطر التاريخي لوضع مصر في النظام العالمي وكيف أدى اندماج مصر فيه الى تناقضات شديدة في التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، والى احتلال مصر على يد بريطانيا في عام ١٨٨٢ واغراق البلاد في مديونية باهظة والى حالة من النهب المستمر ، وكذا محاولة تطور رأسمالي معوق بسبب حصار المصالح الأجنبية في مصر لهذه التجربة الوليدة على يد طلعت حرب .

وفي الفصل الثاني من القسم الثاني يتعرض الباحث لنشأة ونمو فئات اجتماعية جديدة مسيطرة على جهاز الدولة وتقود تجارب التنمية والتحول أو التحول المضاد، ومواقف هذه الفئات من النظام الرأسمالي العالمي والدوائر المسيطرة بين المقاومة والصراع من جانب والتجاوب معه والانفتاح عليه من جانب آخر ، فقد تكونت فئة تكنوقراطية - بيروقراطية في خضم التحولات الاشتراكية الكبرى وفي القطاع العام والمؤسسات الاقتصادية

وذلك غى الستينات وحتى الأخذ بسياسة الانفتاح أو النمو التابع مع منتصف السبعينات ، والفى شهد بدوره ملامح فئة اجتماعية جديدة أخرى تتكون من رأسمالية قديمة وكبار ملاك الاراضى وبعض من بيروقراطية الستينات ، « ورأسمالية الانفتاح الخاصة » من ذوى المشروعات المشتركة مع الاستثمار الأجنبى وأصحاب الأنشطة الطفيلية والاستهلاكية وصناعات التجميع لمنتجات الشركات متعددة الجنسية وأصحاب مكاتب وكالات الاستيراد وكذلك تضم قطاع شركات الأموال التى ترفع أسعارها « اسلامية » .

أما الفصل الثالث من الدراسة التطبيقية فيعرض للدولة والنخبة وإدارة الصراع السياسى ولطبيعة الدولة وانتقالها من دولة تمبوية شعبية ( ادماجية ) فى الستينات الى دولة بيروقراطية تسلطية فى السبعينات والثمانينات وانعكاس ذلك على تركيب النخبة الحاكمة وكيفية ادارتها للصراعات السياسية فى المجتمع مع الاحتواء الاجتماعى الى السيطرة الأمنية رغم تعدد الأحزاب الموجه .

ويتناول الفصل الأخير الأساس الطبقي والاجتماعى للدولة المصرية ويعرض لأفكار « رأسمالية الدولة الوطنية » و « رأسمالية الدولة التابعة » ورأى الباحث حول التحول الاشتراكى وتحول الدولة المصرية من أكبر مؤسسة انتاجية قابضة على مصادر التراكم الرأسمالى الى أكبر مؤسسه استهلاكية « ريعية » وتختتم الدراسة بعرض النتائج واستشراف آفاق المستقبل ، ويأمل المؤلف أن تقدم هذه الدراسة خطوة متواضعة مسبقها دراسات لباحثين عرب وأجانب حول الدولة والتبعية والمجتمع فى مصر الحديثة ، وسوف يحاول مزيدا من التطوير فى دراسات لاحقة .

أحمد ثابت

يوليو ١٩٩١

## الفصل الأول

# نظريات التبعية والدولة في العالم الثالث

ظهرت نظريات الدولة التابعة حول المجتمعات النامية أو الأقل تطوراً في إطار مدرسة التبعية وكتابات روادها حول الدولة في العالم الثالث ، وقد وجهت مدرسة التبعية انتقادات عديدة للنظريات الليبرالية والتعددية الغربية حول التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية ، وبصفة خاصة ما ورد في نظريات التنمية الغربية المسماة بـ « نماذج الانتشار » ومراحل التطور حول تجارب التنمية في الدول المستقلة حديثاً ، كما وجهت مدرسة التبعية النقد للأفكار الغربية حول الدولة والنظام السياسي والمؤسسات السياسية في هذه الدول ، وقد جاء النقد أساساً مما تراه مدرسة التبعية من إغفال النظريات الغربية لدور الاستعمار التقليدي والجديد في تخلف وتبعية بلدان العالم الثالث .

ومن الجدير بالذكر أن نظريات التبعية حول الدولة تأسست بناء على كتابات ماركس وانجلز ولينين وروزالوكسمبورج حول التوسع الرأسمالي العالمي والامبريالية ودورها في نهب موارد المستعمرات وشبه المستعمرات وقد أسهم في هذه النظريات كتاب ماركسيون وغير ماركسيين سواء من باحثي الغرب أو من العالم الثالث .

ورغم وجود بعض تقاطع الاتفاق بين أصحاب نظريات الدولة التابعة مثل النظر إلى النظام العالمي من زاوية أن العلاقات الدولية القائمة في إطاره تدور بين مراكز رأسمالية متقدمة وأطراف متخلفة وتابعة ، وضرورة تحليل الدولة والبناء الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث في إطار قوانين وآليات

النظام الرأسمالي العالمي ، رغم ذلك يوجد عدد لا بأس به من نقاط الخلاف بين هذه النظريات •

وسوف نتعرض في هذا الفصل لنظرية النظام العالمي ونظرية الدولة الرأسمالية التابعة ونظرية الدولة البيروقراطية - الساجدية ثم نقدم نقدا لكل منها •

## أولا : نظرية النظام العالمى

يقدم هذا المبحث غرضاً تحليلياً ونقدياً لنظرية النظام العالمى *World systems* وما قمعته من تفسير لقضايا التنمية والتخلف وفى ضوء ظاهرة التطور غير المتكافئ التى ميزت الرأسمالية الأوروبية كمرکز منذ تحولها الى نظام عالمى تغفل فى كافة مناطق العالم ، وكان سمة أساسية للتوسع الرأسمالى العولى ، وذلك فى اطار علاقة هذا التوسع بالأطراف من المستعمرات وأشباه المستعمرات من جانب ، وبعد استقلالها عقب الحرب العالمية الثانية من جانب آخر . ويعرض أيضاً للفروض العامة والمقولات الأساسية التى يوردها أصحاب النظرية حول اخفاق نظريات التنمية الغربية فى تفسير أسباب تخلف بلدان الأطراف ، والقوانين الرئيسية لحركة التطور التاريخى للنظام الرأسمالى العالمى والتى تحكم العلاقة بين مكوناته : المراكز ، الأطراف ، أشباه الأطراف ، وبين الأبنية والمؤسسات العاملة فى اطواره على نطاق دولى ومن أهمها الدول والطبقات والجماعات الاثنية والاقتصادات المعيشية .

وقد انطلقت نظرية النظام العالمى من وحدة تحليل أساسية هى النظام العالمى وليس العولة القومية ذات السيادة التى اعتمدت عليها النظريات الغربية والقانون الدولى ذو الاتجاه الغربى ( البرجوازى ) ، وترد هذه النظريات التطورات والمتغيرات والأزمات الداخلية ( القومية ) الى القوانين الأساسية الحاكمة لمسار النظام الرأسمالى العالمى وإن كانت لا تنكر أهمية العوامل الداخلية فى تطور المجتمعات ، الا انها ترى أن المحددات الخارجية والناعبة بالأساس من حركة هذا النظام الرأسمالى العالمى تبقى المنطلق المركزى فى التفسير .

وفى اطار تحليلاتها حول تطور النظام العالمى قدمت النظرية تصورها

لطبيعة ودور الدولة - كاحد ابنية النظام العالمى - عموما والدولة فى العالم الثالث خصوصا \*

### (١) التوسع العالمى للرأسمالية

اكتسبت نظرية النظام العالمى هذا الاسم من اهتمامها الأساسى بالبحث عن تفسير منهجى كل لمسار التطور التاريخى لمجتمعات العالم كافة ، ورفضت منذ البداية الاقرار بمسيرة تطور مستقل لمجتمع ما أو منطقة معينة من العالم ، وان القول بوجود خصوصيات محددة تميز أيا من المجتمعات أو المناطق لا يغفل بالقانون الأساسى الحاكم للتطور الانسانى خاصة بعد تحول الرأسمالية الأوروبية الى نظام عالمى مهيمن ، من حيث صدقه النظرى ، وان هذه الخصوصيات انما تعزى اشد أسبابها الى اختلاف مراحل دخول المجتمعات فى عصر السيطرة الرأسمالية العالمية ، فحسب أصحاب النظرية لا يوجد سوى عالم واحد وسوق عالمية واحدة وتقسيم دولى موحد للعمل نسيطر عليه المراكز الرأسمالية العالمية ، أما ظاهرة الدول القومية فقد تراجعت أهميتها كفاعل رئيسى ولم يعد الحديث عنها ملائما سوى فى اطار القانون الدولى والمنظمات الدولية ، وأغلب الظواهر والعمليات التى يحسب انها تدور فى اطرار قومية ووطنية انما تتأثر حقيقة بالتفاعلات على مستوى عالمى .

واذا كانت النظريات الغربية البرجوازية فى التنمية ، والتى يسميها سيمير أمين « نظريات الميل للتجانس »<sup>(١)</sup> تنحو هى الأخرى منحى عالميا تحت ادعاء ان البلدان المختلفة تعانى من فوارق كمية بينها وبين الدول الصناعية المتقدمة ، وان النظام الدولى يتجه الى التجانس والتكافؤ والاعتماد المتبادل ، فان نظرية النظام العالمى تنحو نفس المنحى أيضا ولكن بتفسير شديد الاختلاف لاتجاهات النمو فى النظام العالمى ، حيث تحكمه آليات عدم التكافؤ بفعل مظاهر الاستقلال والاستنزاف التاريخى والمعاصر من قبل

«لغوى الرأسمالية الغربية لموارد مجتمعات الأطراف ، ومن هنا لا توجد إمكانيات حقيقية لتطور وتنمية هذه المجتمعات فى إطار ديناميات النظام الرأسمالى العالمى ، وتطرح بديلا عن ذلك استراتيجيات « فك الارتباط » والمخرج من قوانين التبادل العالمى والسوق الرأسمالية العالمية وعلاقات التبعية للغوى المهيمنة على هذا السوق .

اعتمدت أطروحات أصحاب النظرية على أفكار «لينين» و «بوخارين» و «هوبسون» حول الرأسمالية ونزوعها الى التوسع اثر تحولها الى الطابع الاحتكارى الامبريالى ، وكذلك تحليلات «روزالكسمبورج» و «كونفرايتف» بخصوص الاتجاهات العالمية للتوسع الرأسمالى ، على ان الرواد المحدثين لنظرية النظام العالمى قاموا بادخال تطوير هام على تحليل هؤلاء الكتاب وبخاصة فيما يتعلق بآثار اندماج مجتمعات اطراف ما قبل رأسمالية فى موجات التوسع والتفلفل الاستثمارى الرأسمالى ، اذ كانت النظرة الماركسية التقليدية الى ذلك ايجابية فى الغالب تجاه دور التوسع الرأسمالى ودخول الرأسمالية الى المستعمرات وأشباه المستعمرات ، حيث يعتبر ذلك ايذانا بهدم الأبنية وأساليب الانتاج ما قبل الرأسمالية وعلاقات الانتاج السائدة فيها وانتهى تعوق ، فى صورتها ، تطور قوى الانتاج وفنونه ، وذلك كشرط اساسى للانتقال الى الاشتراكية سواء بأصاليب ثورية أو سلمية .

فى هذا الصدد ربما لم تتجاوز هذه النظرة التقليدية افكار ماركس حول آثار الاستعمار الرأسمالى البريطانى للهند ، غير ان بقاء المستعمرات وأشباه المستعمرات من بلدان آسيا وأفريقيا على تخلفها ، بل وما قاد اليه الاحتلال الأوروبى ودخول الرأسمالية من تشوهات كبيرة فى ابنية مجتمعات الأطراف ومن انقطاع مروع فى سياق تطورها التاريخى والحضارى اوقع التحليلات الماركسية فى مازق ، ادى بكثير من الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الماركسيين الى إعادة النظر فى المقولات التقليدية سالفة الذكر وتوجيه النقد اليها والبحث من ثم عن تفسير ملائم جديد .

وجاءت الخطوة الأولى على يد الاقتصادى الأمريكى الماركسى الشهير « بول باران » الذى حاول ربط تاريخ مجتمعات العالم الثالث بتاريخ العالم الرأسمالى المتقدم ولكن على أساس مختلف ، محوره الأساسى ان التاريخين لا ينفصلان بمعنى ان تخلف العالم الثالث نتاج موضوعى لتقدم العالم الرأسمالى ، وان التوسع العالمى للرأسمالية لاستنزاف فائض مجتمعات العالم الثالث أدى ، بفضل تعاون السلطات المحلية ، الى نشوء بناء رأسمالى مختلف وليس متعددأ أو فى سبيله الى ذلك . ذلك ان هذا الفائض يتم تكملة باستمرار الى المركز مما يؤدي الى نموه وازدهاره فى مواجهة تخلف التوابع الدائرة فى اطاره (٢) .

وقد تابع «جوندرو فرانك» أفكار باران حول التوسع العالمى للرأسمالية وان كان قد اهتم بتحليل بناء المجتمعات التابعة خاصة الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والدولة ، سوف يأتى الحديث عن تصوره لدور الدولة التابعة فى المبحث الثانى ، أما سمير أمين و « والشتين » فقد تقفما بالنظرية الى محاولة التاصيل المنهجى والنظرى ، حيث ركز الاثنان وزملاؤهما على « المسارات العالمية » (٣) Secular Trends فى النظام الدولى ودراسة الأخير من خلال مفهوم الدورات التاريخية التى يمر بها ، وبالنسبة لأفكار سمير أمين فسوف يركز الباحث هنا على كتاباته الحديثة من ناحية وعلى المداخل المنهجية الأساسية لديه فى التحليل من ناحية أخرى (٤) .

ورغم أن أمين يتفق مع « فرانك » و « والشتين » فى تتبع المسارات العالمية للتوسع الرأسمالى ، غير أنه يرجع تكثف هذا التوسع الى القرن التاسع عشر ، بينما يرجعه الآخرون الى القرن السادس عشر ، كما سيأتى فيما بعد ، وفى هذا القرن اندمجت أنماط الإنتاج « الحراجية » والأنماط القائمة على التجارة بعيدة المدى فى النظام الرأسمالى العالمى وتحولت الى أنماط تابعة يسيطر عليها كبار ملاك الأراضى الذين تحولوا تدريجيا الى رأسمالية زراعية وتجارية وعقارية تابعة ، من ناحية أخرى اختلف أمين مهما حول العناصر الحاسمة فى التوسع العالمى للرأسمالية ، ويبدو أن



أمين يتحفظ على تفسير هذا التوسع اعتمادا على علاقات السوق والتبادل وتداول السلع ورأس المال والتي تنزع الى التوسع بغرض تحقيق تراكم في رأس المال في المركز ، فهذه العناصر تمثل متغيرا واحدا فقط ، وهناك متغير آخر قال به سمير أمين وهو العمل المأجور أو التحول البروليتارى ، حيث ألغت الرأسمالية اشكال العمل الأخرى وحولتها الى عمل أجبر أدى الى ما يسميه ظاهرة « التكديع البروليتارى » Proletarianization •

ذلك ان تراكم رأس المال لم يؤد الى التحول الرأسمالى سوى بعد ارتباطه بنمو قوة العمل المأجور(٥) •

تميز التوسع العالمى للرأسمالية عنه أمين بتعمق الطابع العالمى له ، وكان دائما غير متكافى ، ويحدد سمات عامة لهذا التوسع على النحو التالى(٦) :

(١) نمو قوى الانتاج كقاعدة عامة ، وهو يرد على منتقدى نظريته الذين راوا ان أصحاب نظرية التبعية ينكرون نمو قوى الانتاج فى المناطق المتخلفة عندما اندمجت فى المراكز الرأسمالية وحكمت عليها بالركود ، فمن رايه ان نمط الانتاج الرأسمالى يتميز بديناميكية محددة تؤدى بالفعل الى نمو قوى الانتاج فى جميع المناطق المتقدمة والمتخلفة ، ولكن منطق التوسع فى النظام الرأسمالى حكم بالركود أو التدهور على منطقة أو أخرى من خلال فرض وظائف محددة عليها كان تقدم المواد الخام أو السلع الزراعية •

(٢) ازدياد كثافة « عالمية » التوسع الرأسمالى وتجاوز حدود

الدول •

(٣) انتشار وتعميم بعض المظاهر المميزة للرأسمالية كالعامل المأجور واساليب تنظيم العمل وأنماط الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتضرر وغيرها •

ويتفق سمير أمين مع « والشتين » وزملائه على ان تعمق الطابع العالمى للرأسمالية كنظام وعلاقات وان كان يحو تدريجيا خصوصيات مختلفه

المناطق والشعوب ، الا ان ذلك يتعلق فقط بالتوسع الاقتصادي وبالتاريخ الاقتصادي للتوسع الرأسمالي ، اما العوامل السياسية والأدوار السياسية للدولة وللحركات الوطنية فلا تخضع لقتضيات هذه العالمة على نحو ماسياني تفصيله بعد .

ويحدد سمير أمين طبيعة النظام العالمر بالقول انه ليس عبارة عن مجموعة متجاوزة من التكوينات والقوى الوطنية ( الداخلية ) جنبا الى جنب ، وانما تحكمه سلسلة من علاقات التداخل والتفاعل تتجاوز حدود الدولة الوطنية ، وتدخل فيه ظواهر متعددة الجنسية والنشاط الداخلي القومي ، هذا فضلا عن ان التكوينات القومية لا تحدد وحدها حركة مكوناتها وانما تتوقف على هيكل النظام العالمر والقوى العاملة على صعيد عالمي (٧) .

ويطرح أمين سؤالا هاما : لماذا لم يؤد التوسع العالمر للرأسمالية الى نمو متكافئ ، وبالتالي نمط رأسمالي متقدم ؟

ويقدم إجابته بالقول ان منطلق الديناميكية الكلية للنظام الرأسمالي أدى الى بلورة ظواهر النمو حول مركز أو مراكز محددة من ناحية ، ونشوء عدد من التوابع حول المركز ، والمداخل النظرية لتفسير ظاهرة التطور اللامتكافئ في العلاقة مراكز/اطراف وأيضا للتمييز بينهما هو قدرة المراكز على السيطرة على شروط التراكم يقابلها عجز للأطراف .

وبداية ، فان منطق ديناميكية النظام الرأسمالي رفض منذ بداية القرن اشرين دخول « برجوازيات وطنية » جديدة وطبقة رأسمالية كشريك متساو لمراكز الرأسمالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان ، ورغم اشتراك المراكز والأطراف في الحساسية للظروف المفروضة من الخارج ، إلا أن الاستجابة تختلف .

هناك اذن مقولتان/محوران : شروط السيطرة على التراكم وتوافرها في المراكز وعكس ذلك في الأطراف ، وأسباب عدم ظهور برجوازيات مهيمنة.

جديدة تحدث تنمية رأسمالية متقدمة في الأطراف منذ مطلع هذا القرن .

أولا : لماذا نجحت المراكز في السيطرة على التراكم واستخدام الفائض في النمو ؟ استطاعت القوى الاجتماعية المحلية في المراكز السيطرة عملية على تراكم رأس المال واخضاع العلاقات الخارجية لذلك ، بينما تخضع عملية التراكم في الأطراف للتوجهات الخارجية ، ويحدد أمين شروط السيطرة على التراكم كضرورة لتنمية حقيقية مستقلة وليست تابعة ، والتي منعت الأطراف من إقامة تنمية رأسمالية ومن قيام « برجوازية وطنية » كما يسميها مثلبا فملت البرجوازية الأوروبية ودولتها ، وهي شروط خمسة (٨) :

أ - السيطرة على إعادة تكوين قوى العمل ، وتتطلب في مرحلة أولى تنمية زراعية تغطي السوق فائضا كافيا من السلع وبأسعار تضمن ربحية لرأس المال ، وفي مرحلة تالية انتاجا على نطاق واسع للسلع الاستهلاكية لمواجهة كل من توسع رأس المال وزيادة الأجور .

ب - السيطرة على تركيز الفائض المالي لتوجيهه باستقلال عن الأموال متعددة الجنسية في الاستثمار المطلوب لدفع نمو قوى الانتاج .

ج - السيطرة على السوق المحلية والقدرة على المنافسة الدولية ولو في قطاعات محدودة .

د - السيطرة على الموارد الطبيعية .

هـ - السيطرة على التكنولوجيا ، ولا يشترط ذلك عدم استيرادها ، وإنما تطويعها وإعادة تكوينها لتناسب الفن الانتاجي الوطني .

وقد استطاعت البرجوازية الأوروبية اخضاع العلاقات الخارجية لمنطق التراكم الداخلي وتحقيق تنمية متمحورة على الذات ، وأيضا خلق تجانس اجتماعي تدريجي من خلال أحداث توازن بين مختلف قطاعات الانتاج من ناحية ، وزيادة الأجور مع ازدياد الانتاجية من ناحية أخرى .

ثانيا : وعن أسباب عدم سماح آليات النظام الرأسمالي بظهور

وراسماليات جديدة متقبحة كشريك متساو مع المراكز في الأطراف ، وذلك منذ مطلع هذا القرن وهو ما يطلق عليه أمين « القطيعة الاستعمارية » ، يرى ان راسمال المركز ينتقل الى مناطق الأطراف « منذ القرن التاسع عشر » عمل على احداث تفاوت بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لصالح الحاق القطاع المرتبط به والفئات المحلية التابعة باليات السوق الراسمالية العالمية واحتياجات المراكز ، كما عمد الى عدم زيادة الاجور لتناسب مع مضاعفة الانتاجية . وقد ورثت « البرجوازيات » المحلية هذه الأوضاع بل وعملت على خفض الاجور المتدنية من الاصل واستخدام الفائض في التصنيع للاحتلال محل الواردات والاستهلاك الترفي . ومن هنا لم تجد هذه البرجوازيات امامها سوى دور تابع « كومبرادورى » تؤذيه لصالح الراسمال المسيطر على النظام العالمى (٩) .

وقد سار « والشتين » على ذات المنحى من حيث التأكيد على التوسع العالمى للراسمالية وتمتق الطابع العالمى له ، وان كلان يرجع بداية ذلك الى القرن السادس عشر كما سبق القول ، حيث شهدت بداية القرن التحول التدريجى للامبراطوريات الصالية والقائمة على السيطرة السياسية لجمع الحراج ، عكس النظام العالمى الذى تأسس على تقسيم اقتصادى دولى للعمل ، وادخال هذه الامبراطوريات فى النظام العالمى (١٠) .

ركز « والشتين » على علاقات التبادل والسوق في نزوع النظام الراسمالى الى التزاكم بفعل سعيه الى الربح في سوق عالمية ، ومن هنا رأى ان مقولة العمل المأجور لا تعد اداة منهجية كافية لتفسير توسع الراسمالية ، ومع ان وحدات النظام العالمى من مراكز وأطراف وأشياء اطراف او « نصف اطراف » اتسمت بسيادة أسلوب معين للانتاج . فالمرکز يسود فيها النظام الراسمالى وتنظيم العمل المأجور ، أما الأطراف فتتميز بسيادة النمط العبودى ايان يسهل التوسع الراسمالى والتنظيم الاجبارى للعمل وتنتسم نصف الأطراف بوجود نظام الانتاج بالمشاركة واشكال مختلطة

من العمل الحر والاجباري<sup>(١١)</sup> الا ان خضوع النظمين الآخرين لنظام السوق ومنطق التوسع الرأسمالي جعلها أنماطا رأسمالية تابعة وخاضعة لآليات السوق التي يسيطر عليها المنتجون/المنظمون في المراكز الرأسمالية<sup>(١٢)</sup> .

وقام « والشتين » و زملاؤه بتأسيس تصورهم على أساس نقد المنظور التنموي الغربي "Developmentalism" في العلوم الاجتماعية كما سلف الذكر ، وكذلك وجهوا النقد الى برامج الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية والصالح الثالث بسبب دفاعها عن سياسة التحالف مع « البرجوازيات الوطنية » ضد كبار ملاك الأراضي والرأسمالية الكومبرادورية<sup>(١٣)</sup> . استنادا الى اخفاق محقق لهذه السياسة للخروج من دوائر النظام العالمي والذي يقتضى بدلا من ذلك تحقيق الشروط التاريخية لقيام بروليتاريا عالمية ، من ضرورة توافر الوعي التنظيمي والطبقي لهذه الطبقة بقيام بثورة عمالية عالمية .

ويمكننا هنا الحديث عن أهم الفروض التي قدمها « والشتين » حول السمات العامة للنظام العالمي ، وكيف استطاع اثبات صحتها وذلك على النحو التالي :

١ - فقد انطلق « والشتين » أساسا من تحليل التاريخ الاقتصادي لنشأة الرأسمالية في أوروبا وانهيار الامبراطوريات وتوسعها على نطاق عالمي ، وكان التركيز على المتغير الاقتصادي قد دفعه الى التقليل من أهمية العوامل السياسية والثقافية والقانونية وغيرها ، فمن وجهة نظره أن منطق التوسع العالمي للرأسمالية وكذا أسلوب الانتاج الرأسمالي يفرض الربح من خلال التبادل والبيع في سوق عالمية استلزم ألا تكون الوحدات السياسية ( الدول ) غير متوافقة مع الحدود الاقتصادية ، وإذا كانت نشأة الرأسمالية وتطورها في أوروبا اتسمت بتطابق الحدود السياسية مع نظيرتها الاقتصادية، فإن الحال لم تسر بنفس المنطق في الأطراف ونصف الأطراف بفعل ارتباط الأبنية المحلية بحركة رأس المال العالمي وبقدراته ونشأة « برجوازيات »

محلية مرتبطة به وتقوم بتوظيف الدولة التي تسيطر عليها في خدمة مصالحها  
الكبرى ادورية (١٤) .

ولا يمكن تحليل بنية الاقتصاد العالمي على أساس قوانين التطور في  
الراسمالية التقليدية ، وإنما على أساس مفاهيم المركز ، الطرف ، وأن  
الراسمالية التابعة في الأطراف لا تعمل بالقوانين الاقتصادية وعوامل النمو  
التي سادت نموذج الراسمالية الأوروبية ( التقليدية ) ، لأن المركز والأطراف  
في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا يمثلان « اقتصاديات منفصلة » بقوانين  
مختلفة ، وإنما يوجد نظام رأسمالي واحد بتكوينات تختلف من حيث  
الوظائف في النظام العالمي (١٥) .

يفسر « والثنتين » هذه الفرضية بالقول بوجود علاقة استقطاب داخل  
النظام العالمي بين ثلاثة تكوينات : المراكز والأطراف وأشباه الأطراف ولكل  
وحدة وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي : فإذا كانت المراكز تنتج السلع  
تامة الصنع وتسيطر على رأس المال العالمي وتقوم الأطراف بصد المركز  
بالمواد الخام والمنتجات الزراعية وتصنيع بعض الأجزاء ، فإن أشباه الأطراف  
تحتل موقعا وسيطا أفضل من أحوال الأطراف ويحدوها الأمل في اللحاق  
بالمراكز انطلاقا من الإحساس بإمكانية الخروج من وضعها الحالي ، بعكس  
الأطراف التي تجد نفسها في حالة لا تستطيع الفكك منها .

وتحاول أشباه الأطراف رفع معدلات الأجور مع تحسين الانتاجية ،  
وتقلص نسبة تجارتها الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي ، كما تعمل الطبقة  
السيطرة فيها على تشجيع سيطرة الدولة على السوق المحلية بأكثر مما يوجد  
في المراكز والأطراف ، ويرى أن دولا شبه طرفية مثل البرازيل وكوريا  
الجنوبية وجنوب أفريقيا تؤدي دورا اقتصاديا بارزا في الاقتصاد العالمي  
يفوق الدور السياسي الذي تقوم به في النطاق الدولي (١٦) .

٢ - وحدة التحليل الأساسية هي النظام العالمي وسيطر عايه  
الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يعمل في سوق عالمية واحدة رأسمالية

بالأساس ، وينقسم هذا النظام إلى انساق فرعية تدور في حلقات متمحورة حول المركز ، ومن هنا يعتبر فاعلا أساسيا وليس الدولة القومية في الساحة العالمية ، وقد تطور النظام العالمى كـ « نظام تاريخى » على حد قوله ضمن اتجاهات عالمية فى إطارين (١٧) : إطار جغرافى أو مكانى *Spatial scope* يقوم على تقسيم دولى للعمل بين مناطق وأقاليم العالم ، وإطار زمنى *Temporal scope* جعل مناطق امام نؤدى وظائف متباينة حسب دورها فى النظام العالمى .

ويستند تحليل نظرية النظام العالمى لتطور الاقتصاد الرأسمالى الدولى الى أربع قضايا أساسية (١٨) :

( أ ) تقسيم دولى للعمل كما سبقت الإشارة .

(ب) نظام الدولة *State-system* حيث تكونت الدولة القومية الحديثة فى إطار النظام العالمى ، ولا تعتبر لذلك فاعلا أساسيا وانما كموضوع للدراسة الأكاديمية فى القانون الدولى والمنظمات الدولية .

(ج) مفهوم « الدورات التاريخية » *Cyclical rhythms* ويطبق على المراحل التى مر بها النظام الرأسمالى العالمى بين الركود والانتعاش ، غير ان أصحاب اسطريه يرون ان هذا النظام دخل منذ السبعينات فى مرحلة طويلة من الركود ومن غير المتوقع أن يخرج منها فى الأمد المنظور بفعل التناقضات المكثفة التى تعاني منها المراكز الرأسمالية ومن أهمها انخفاض معدلات النمو وارتفاع نسب البطالة ، وتدنى معدلات الانتاجية والتشغيل وازمة السيولة النقدية والنظام النقدى الدولى عموماً ... الخ .

( د ) الاتجاهات العالمية أو تعمق الطابع العالمى فى النظام الرأسمالى كما سلف الذكر أيضا .

٣ - بينما تفترض النظرية ان الاقتصاد الرأسمالى يعتبر بنية وعالمية أساسا ، الا ان النشاط السياسى لا زال يدور داخل التكوينات « الوطنية » للدول ، بحدود تعد اضيق من تلك الخاصة بالنشاط الاقتصادى ، ومن هنا

يمكن الحديث عن حركة رأسمال عالمي يسيطر على السوق العالمية بحيث تخترق الحدود السياسية وتسير عبر القوميات ، بينما لا يمكن القول حتى الآن بوجود حركة واحدة لمتنصر العمل على نطاق دولي(١٩) .

وحتى في إطار الاقتصاد العالمي تحدث معادلة العرض والطلب على أساس ان العرض عالمي بالأساس وهو وظيفة للسوق التي تخضع لقرارات المنتجين الأفراد ، بينما يتوقف الطلب على أشكال توزيع الدخل في التكوينات القومية(٢٠) .

٤ - ان ازدياد الطابع العالمي للرأسمالي يدفع الى القول بأن القوى الخارجية والتيارات المالية تؤثر على ما يحدث داخل أى نظام فرعى ، فعل سبيل المثال تتحدد الأبنية والصراعات الطبقيّة داخل بلد معين بالموقع الذي يشغله في النظام العالمي ، وان أمكن الحديث عن استقلالية ما لقوى داخلية معينة ، الا أن مجموع القوى المالية تلعب الدور الحاسم . ويرى أصحاب النظرية ان التغييرات داخل نظام فرعى ما يمكن اعتبارها بالأساس محاولات لتعديل أو ابقاء الوضع داخل الاقتصاد العالمي سواء لمصلحة أو ضد قوى معينة في بلد معين(٢١) .

٥ - ومن هنا يرفض « والشتين » الحديث عن وجود أنظمة اشتراكية في الاقتصاد العالمي ، طالما أنه اعتبر أن بنية الاقتصاد الرأسمالي العالمي واحدة ، بنفس القدر الذي لا يرى وجود أنماط انتاج اقطاعية أو ما قبل رأسمالية(٢٢) . ومن هنا يعتبر أن دول المنظومة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي تمثل « أشباه » أطراف في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ولا تعتبر اقتصادات اشتراكية ( قبل الأحداث الأخيرة في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية ) .

واقسح الأمر أن « والشتين » يطبق تقسيمه للأنماط الفرعية في الاقتصاد العالمي ( مراكز ، أطراف ، أشباه أطراف ) ، على هذا الاقتصاد



حند تحوله الى العالمية فى القرن السادس عشر ، فقد ادى تقسيم العمل الدولى السائد مع الثورة الصناعية كمنال الى قيام مركز راسمالى وليد فى بريطانيا ، بينما شكلت البرتغال واسبانيا اطرافا حوله ، ثم تطور الامر لتمثل الأخيرتان ومعهما شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى أشباه الأطراف (٢٣) وبقيت المستعمرات كأطراف حتى بعد حصولها على الاستقلال، وسمت بعض بلدان العالم الثالث كالبرازيل وكوريا الجنوبية الى اتخاذ موقع أشباه أطراف كما سبق القول ، وحتى اذا قامت ثورة اجتماعية فى بلد معين ، مثلما حدث فى كوبا ، فهى تسهم فقط فى الاسراع بتنمية نسق فرعى ، وحسب رأى « والشنتين » أن دولا مثل كوبا أو أنجولا لا يمكن اعتبارهما بلدانا اشتراكية ، وتستطيع فقط الانتقال من وضعيتها كطرف الى شبه طرف داخل النظام الراسمالى العالمى ، ذلك أن أى نسق فرعى لا يصبح اشتراكيا طالما ظل مرتبطا بآليات هذا النظام (٢٤) والتغيير الثورى الممكن والمنوط بالطبقة العاملة لا يمكن أن تحدثه فى بلادها فقط ، وانما يجب توافر الوعى الطبقي الثورى لديها للقيام بمهامها الثورية على نطاق عالمى كما سبق القول .

### ( ٢ ) الدولة فى اطار عمليات النظام العالمى

اهتم أصحاب نظرية النظام العالمى بالدولة باعتبارها احدى مؤسسات الاقتصاد الراسمالى الدولى الأربع ، ولم يقدم أغلبهم دراسات مستقلة سواء للدولة بوجه عام أو فى مجتمعات العالم الثالث ، ومن هنا تم التركيز على دور الدولة وسمات جهازها وعلاقاتها بالتشكيلة الاجتماعية ومقومات البناء الاقتصادى عامة وبالشرائع الاجتماعية المسيطرة من الراسمالية المحلية خاصة ، وذلك فى اطار عمليات النظام العالمى وحركة رأس المال الدولى والشركات متعددة الجنسية .

وفى كتاباته الأولى لم يمس « فرانك » كبير اهتمام بالدولة وأجهزتها

فى إطار حديثه عن التراكم العالمى وتفسير التخلف فى مجتمعات أمريكا اللاتينية ، وإنما عنى بطبيعة وتركيب الجماعة الحاكمة التى تستحوذ على القوة السياسية والاقتصادية ، وتتركز فى أيديها كقوة محدودة غالبية مصادر هذه القوة وأيضاً الهيبة الاجتماعية ، وتشكل الجماعة الحاكمة من طبقة برجوازية تابعة - كما يرى - تحالف مع كبار ملاك الأراضى والأوليجاركية العسكرية المدنية ، ويطلق على هذه التكوينة « أوليجاركية برجوازية » (٢٥) كما اهتم بعلاقة البرجوازية المحلية بالبرجوازية العالمية « المتروبوليتانية » .

وقد أعطى « فرانك » اهتماماً ملحوظاً بالدولة فى كتاباته الحديثة وفى أحدها يرى أن الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية الراحنة تطلبت فى أحد مسالك الخروج منها إعادة تنظيم وتوجيه جهاز الدولة فى بلدان العالم الثالث التابعة (٢٦) ، لاستخدامه كدافع سياسى لدور الدولة الاقتصادى المتغير بدوره تبعاً للمتغيرات التقسيم الدولى الجديد للعمل ، وتضمن ذلك إعادة توجيه اتفاق الدولة لصالح الرأسمال المحلى والدولى وكذا لتأسيس المنف السياسى وعسكرة المجتمع تحت دعوى مستلزمات الأمن القومى للدولة ، وهذه الاجراءات لا تؤدى رغم ادعائها الملنة الى تحول برلمانى ديمقراطى صحيح .

تعتبر الدولة أداة رئيسية لأداء الدور التابع لاقتصادات بلدان العالم الثالث فى إطار التقسيم الجديد للعمل الدولى ، وتؤدى دوراً وسيطياً بين رأس المال والطبقة العاملة المحليين والرأسمال العالمى ، ويحدد « فرانك » عدة وظائف اقتصادية للدولة التابعة داخليا وخارجيا على النحو التالى (٢٧) :

(١) ضمان حقوق الملكية الخاصة باستخدام القانون والأجهزة الأمنية .

(٢) تشجيع النشاط الخاص وإلغاء القيود على حركة الأادوال والسلع داخل الدولة ، وحماية الاحتكارات الخاصة وتقديم المرافق والخدمات الأساسية لها .

(٣) أحداث نوع من التوازن الاجتماعى من خلال تخفيف حدة التوتر

الناجم عن استغلال القطاعات الاجتماعية المريضة .

(٤) الدفاع عن الارتباطات الخارجية لرأس المال المحل .

ويتمتع جهاز الدولة بدرجة عالية من التحكم ضد القطاعات غير الحاكمة ، وربما ضد شرائح معينة من الجماعة الحاكمة ، اذا كانت تتألف من أكثر من شريحة اجتماعية ، وتتميز الدولة في العالم الثالث بالقوة في مواجهة حتى البرجوازية المحلية وتلعب دور الأداة للبرجوازية المالية في المركز . ورغم أن الأخيرة تحاول التقرب للبرجوازية المحلية ، غير أنها تفضل الاعتماد على الأوليغاركية البيروقراطية المدنية - العسكرية المسيطرة على جهاز الدولة بفعل ضعف البرجوازية المحلية ، حيث تعمل الأولى على إزالة الحواجز بين السوق العالمية والسوق والنشاط الاقتصادي الوطني .

خلاصة القول بالنسبة لـ « فرانك » أن القوة السياسية للدولة تسهم في اندماج الأبنية الاجتماعية والاقتصادية في عملية التراكم لرأس المال العالمي ، ويتطلب ذلك مزيداً من استغلال القوة العاملة في بلدان العالم الثالث ، وأيضاً ازدياد الدور التدخل للبلد في النشاط الاقتصادي لخدمة تحالف رأس المال المحل والعالمي (٢٨) ، فالدولة التسلطية يشكلها الجديد « الدولة الطوائفية » في أمريكا اللاتينية على سبيل المثال تستخدم أدواتها في التدخل الاقتصادي : رسوم الاستيراد ، حوافز التصدير ، الائتمان والنقد والتمويل ، الأسهم والدخول والاستثمار والتحكم في حركة الأسواق المحلية وغيرها في نقل الفائض الاقتصادي والأرباح للتحالف سالف الذكر ، ولقد وجدت من الضروري أن تدخل بنفسها شريكا في مشروعات مختلطة مع الشركات متعددة الجنسية لحماية ارتباطاتها التابعة ، وتقوم بنزع الطابع الوطني عن رأس المال الوطني العام والخاص .

وقد أولى سمير أمين أيضاً اهتماماً إلى حد ما بالبناء السياسي والدولة في مجتمعات العالم الثالث ، وجاء الحديث عنهما لديه في إطار دراسة

نوعية الفئة المسيطرة على أجهزة الدولة ، حيث تحاول « البرجوازية التابعة » السيطرة على هذه الأجهزة من خلال الروابط الأممية والاشتراكية في الفساد السياسى والاقتصادى مع قمة الجهاز البيروقراطى ، وتحالف هذه مع برجوازية المدن والرأسمالية الزراعية فى الريف (٢٩) . وفى دراسة حديثة له يدافع عن استمرار الدولة فى إطار الأقطار التى تفك الروابط مع النظام العالمى ، ويرى أن الدولة لن تختفى فى الأمد المنظور بمجرد نجاح الثورة الاشتراكية وهو ما حدث فى تجارب الدول الاشتراكية التى تواجه الآن تناقضات ثلاثة (٣٠) :

( أ ) تناقض نمو الطابع الاجتماعى للعمل وتخلف القوى الانتاجية ، بحيث يمر الاتجاه الاشتراكى الصحيح عن المضجون الشعبى للقوى الاجتماعية ، وعن عدم المساس بالتوازن بين الأجور فى الريف والأجور فى الصناعة .

(ب) الاتجاه نحو مركزية نظام الدولة فى تنظيم جميع أوجه الحياة الاجتماعية ويعبر عنه بـ « الدولة » .

(ج) الاتجاه الرأسمالى ويتصل باحتياجات تنمية قوى الانتاج ودخول الثورة الصناعية الثالثة وما يقتضيه من الاهتمام بالحريات الليبرالية وانعاش الحياة السياسية والايديولوجية نحو إتاحة فرص المشاركة السياسية وحريات الرأى والنقد والاجتماع وغيرها ، فى مجتمعات العالم الثالث .

وبالنسبة للدولة والتحالف الطبقي الحاكم وعلاقتها بالتطورات فى النظام الرأسمالى العالمى من حيث تقسيم العمل الدول وآليات السيطرة فيه يركز سمير أمين على ربط صعود وتطور حركات التحرير الوطنى ذات الطابع الليبرالى منذ مطلع هذا القرن فى مجتمعات العالم الثالث بانتقال النظام الرأسمالى الى المرحلة الاحتكارية منذ بداية هذا القرن أيضا ، فقد اتسمت الرأسمالية الاحتكارية بظهور وسيطرة تحالف طبقي جديد من البرجوازية الصناعية والرأسمالية الزراعية ، وذلك فى دول غرب أوروبا

مثل إنجلترا وألمانيا . وقام هذا التحالف الطبقي بقيادة التوسع الرأسمالي الاستعماري ونقل الفائض الاقتصادي من المستعمرات وأشباه المستعمرات لمواجهة احتياجات التراكم الداخلي في الدول الأوروبية الاستعمارية وإعادة توليد شروط التجدد الرأسمالي . وعمدت الرأسمالية الاحتكارية الأوروبية الى خلق ودعم تحالفات طبقية في المستعمرات وأشباهها تكون بمثابة توازن لها ، وتكونت هذه التحالفات من عناصر الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية على حد قوله (٣١) . ويرى أمين انه لا يمكن الحديث في هذا الإطار عن وجود دولة قومية مستقلة في المستعمرات وأشباهها ، تعمل في خدمة مصالح الطبقات المحلية المسيطرة سائلة الذكر ، وانما مجرد أداة تخدم رأس المال الاحتكاري الأوروبي سواء بطريق مباشر ( من خلال الحكم الاستعماري ) او غير مباشر ( النظام شبه الاستعماري ) .

وفي مواجهة التحالف الحاكم في المستعمرات وأشباهها ، والتابع لرأس المال الاحتكاري قامت حركات التحرير الوطني بتحالف من ثلاث قوى هي (٣٢) :

( أ ) « بروليتاريا ناشئة » تعاني من الاستغلال .

(ب) جماهير فلاحية مستقلة من كل من « الطبقات المحلية المسيطرة » ورأس المال الاحتكاري الأجنبي .

(ج) « البرجوازية الوطنية » وكانت في طور التكوين ولم تتحول الى طبقة فعلية بعد ، وقد عملت على تعديل شروط تقسيم العمل الدولي لبناء قاعدة اقتصادية لنفسها .

تزعّم هذا التحالف ، بقيادة « البرجوازية الوطنية » ، حركة التحرير الوطني ونادى بنوع من الاستقلال الاقتصادي الوطني وبدأ بالفعل ببعض خطوات التصنيع . وقد ظهرت حركات التحرير الوطني هذه في أماكن كثيرة من بلدان العالم الثالث ، ففي المكسيك مثلاً قامت ثورة عام ١٩١٠ ، وفي تركيا ظهرت تجربة مصطفى كمال أتاتورك ، وفي مصر ابان ثورة

١٩٩٦ وقيسادة الوفد ، وفي البرازيل والأرجنتين يظهر أنظمة الحكم «الشمبوية» Populist في الثلاثينات والأربعينات ، وفي مناطق أخرى جاءت متأخرة ، مثلما حدث في جنوب آسيا عقب الحرب العالمية الثانية ، وفي أفريقيا عقب الاستقلال في الستينات ، وفيما عدا الصين وكوبا ، اتجهت « البرجوازية الوطنية » الى نمط التصنيع القائم على احلال الواردات والذي انتهى الى تنمية تابعة ومزید من توجه البناء الاقتصادي الى الخارج وظهور تفاوت حاد في توزيع الدخل واستغلال وتهيش الجماهير الشعبية . ومن أهم نتائج هذا النموذج التنموي اخفاق ما سماه أمين « البرجوازية الوطنية » في خلق تجربة تنمية مستقلة وعجزها عن السيطرة على شروط التراكم الداخل ، سאלفة الذكر ، لعدة أسباب أهمها استقرار ارتباط التجربة باليات التقسيم الدولي للعمل ووجودها في داخل السوق الرأسمالية العالمية (٣٣) .

ويرى أمين ان أنظمة الحكم الوطنية التي اسقطت حكم « البرجوازية الوطنية » وتحالفا مع القوى الحاكمة في المراكز الرأسمالية فشلت هي الأخرى في فك الارتباط مع السوق الرأسمالية العالمية وفي تحقيق تنمية مستقلة نظرا لسيطرة « البرجوازية الصغيرة » بافهامها الايديولوجي والاجتماعي الضيق ، ويفسر أمين أسباب عجز حركات التحرر الوطني التي أفرزت النظم الحاكمة عقب الاستقلال عن الخروج من انظام الرأسمالي العالمي بانها لم تخلق تحالفا وطنيا يضم العمال والفلاحين ويوفر الأسس الاجتماعية الشعبية لنمط التنمية المتبع ، بل ان نماذج التنمية التي قادتها النظم الحاكمة عقب الاستقلال في أفريقيا وآسيا خاصة جوبهت بمقاومة من القوى الفلاحية خاصة نظرا لأن هذه النماذج التنموية قامت على أساس استخراج فائض قيمة العمل من الفلاحين وتوجيهه الى تنمية القطاعات الحضرية والصناعية في المدن ، كما أنها لم تساو بين عائد العمل في القطاعين الزراعي والصناعي .

ويحدد أمين في ختام تحليله لأوضاع النظام العالمي وآثاره على

العلاقات بين دول المراكز والأطراف عدة سمات أساسية هي (٣٤) :

(١) ينشئ النظر الى أنماط العلاقات الدولية بين المراكز والأطراف في ضوء أنها علاقات بين أنماط إنتاج رأسمالية وما قبل الرأسمالية .

(٢) تتضمن السيطرة التي تمارسها المراكز على الأطراف استخراج فائض العمل القائم ليس فقط على تبادل السلع ولكن تغفل رأس المال في عملية الإنتاج أيضا ، من حيث تحديد نوعية القطاعات الإنتاجية والمنتجات في الأطراف .

(٣) ونظرا لأن فائض العمل في الأطراف يوجه لتنمية قوى الإنتاج في المراكز بالأساس فإنه يؤدي الى حرمان القطاعات العمالية في هذه الأطراف من إلتمح بمزايا ومستويات معيشة ذات القطاعات في المراكز وينتج عنه تعويق تطور القوى الإنتاجية في الأطراف ، ومن هنا فإن المقاومة الفلاحية لسياسات التنمية في الأطراف والتي لم تخرج حسب رأى سمير أمين عن قوانين النظام الرأسمالي العالمي أو تقسيم العمل الدولي سوف تهدف بالضرورة الى رفض نمط النمو الرأسمالي في الأطراف وتعد جزءا من الكفاح في سبيل القضاء على الرأسمالية . فهي لم تعد تحتل قيادة « البرجوازية » لها وسوف تكون تحت قيادة ايدولوجية البروليتاريا في هذه الأطراف .

أما « والشتين » فقد تناول البناء السياسي والدولة في النظام العالمي من خلال التمييز بين الدولة القوية في المراكز ، والضعيفة في الأطراف ، ومتوسطة القوة في أشباه الأطراف ، ويرى بداية أن التناقض الأساسي في التحليل الطبقي على نطاق عالمي يكمن في دور الدولة وطبيعة الجماعات المسيطرة عليها ، فبينما دار الصراع حول السيطرة على الدولة في أوروبا ، في إطار الحدود القومية بين البرجوازية التي نما وعيها الطبقي وسبقت البروليتاريا في ذلك ، فإن التناقض في مجتمعات الأطراف لم يكن بين

جماعتين تحاول اى منهما السيطرة على بنية الدولة فى اطار قومى ، وانما بين مصالح منظمة جمعت يرجوازية المركز مع حلفائها المحليين فى مواجهة غالبية سكان الاطراف . ومن ثم يكتسب الكفاج السياسى للطبقة العامة بعدا طبقياً عالمياً(٣٥) .

والدولة كمؤسسة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى تتميز بالقوة فى المراكز والضعف فى الاطراف من حيث اتساع او ضيق حدودها السياسية والاقتصادية ، وقدرتها على التحكم فى حركة تدفقات رأس المال والسلع والعمل عبر حدودها ، وكذلك قدرتها على اصدار القرارات وتنفيذها على الأفراد والجماعات داخل حدودها وفرض ارادتها فى الخارج . ومن جانب آخر يحاول مختلف الفاعلين الاساسيين داخل وخارج وعبر حدود دولة ما مضاعفة أو تقليص أو المحافظة على قوة الدولة والسعى لتغيير علاقات القوة لانماء قدرتها على الاستفادة المباشرة وغير المباشرة من عمليات السوق الأولية باستخدام الدولة كوسيط مؤسسى(٣٦) .

ورغم ما اتسم به عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من ازدياد الدول القومية ، الا أن الدولة لم تعد الفاعل الأساسى فى الساحة الدولية وانما اتجه منطق التطور التاريخى للاقتصاد الرأسمالى العالمى الى تشكل نظام أكثر اندماجاً للدولة(٣٧) .

ومن هنا يضع « والشتين » أسساً للتمييز بين الدول من حيث القوة والضعف على الأسس التالية :

(١) القواعد الحاكمة لملاقات الانتاج الاجتماعية التى تؤثر فى توزيع فائض القيمة .

(٢) القواعد المنظمة لتدفق رأس المال والسلع والعمل والمؤثرة فى بنية السوق ، بما يؤدى الى تغيير القدرة التنافسية للمنتجين وبالتالى معدلات الربح ، وذلك يعنى أن دولاً ما بصياغتها هذه القواعد تتدخل فى عمل دول أخرى ( أضعف ) تحاول صياغة القواعد المناسبة لها ، فى اطار



سيطرة شروط رأس المال العالمي وضغوط المنتجين في المراكز بهبوط الربح ونقل واستنزاف فائض الأطراف (٣٨) ، حيث تتجه الى تخفيض أجور القوى العاملة بمعدلات أدنى بكثير من الزيادة في الانتاجية ، وتكون أقل من أجور القوى العاملة في المراكز الصناعية (٣٩) ، وهو يتفق في ذلك مع سميث أمين ، هذا من حيث النقطة الأولى ، أما الثانية فإن الدول الضعيفة في الأطراف لا تملك القدرة على تنظيم وضبط تحركات عناصر رأس المال والسلع والعمل لتتماشى مع احتياجات سوقها الوطنية .

وهكذا يمالج « والشنتين » موضوع الدولة انطلاقا من محورين أساسيين : عمليات النظام العالمي وقانون القيمة الذي يسود الاقتصاد الرأسمالي الدول وكيف يستثمره المنتجون الرأسماليون على نطاق عالمي للتأثير على دولتهم وعلى الدول الأخرى سواء القوية أو الضعيفة من جانب ، ومن جانب آخر يحدد الأسس المميزة بين الدول القوية والضعيفة ومتوسطة القوة .

#### نقد النظرية :

حظيت نظرية النظام العالمي ومقولاتها الرئيسية في التطور اللامتكافه والتوسع العالمي للرأسمالية وقوانين التقسيم القديم والجديد للعمل والتراكم على صعيد عالمي وأوضاع تكوينات النظام العالمي ( مراكز - أطراف - أشباه أطراف ) بانتقادات عديدة وعلى مستويات مختلفة :

١ - ومن أهم الانتقادات الموجهة اليها ما يتعلق باهتمامها بالبحث عن قوانين كلية حاكمة لتفسير التاريخ العالمي منذ توسع الرأسمالية خارج أوروبا ، فقد أدى هذا من ناحية الى ضعف الاهتمام بالعمليات الفرعية التي تحدث في تكوينات النظام العالمي والعجز بالتالي عن تطبيق القوانين العامة على قضايا بحثية خاصة ، فقد اتسمت محاولة رواد النظرية بالابتعاد عن الانطلاق من دراسة الوقائع التاريخية تجريبيا ثم الانتقال الى التنبؤ ، مثلما فعل لينين وروزالوكسمبورج . ومن ناحية أخرى انطلق أصحاب

النظرية من تحليل مسبق لبناء الطبقي في مناطق مختلفة من النظام العالمي : فقد تصور « والشتين » أن البناء الطبقي في المراكز يمد مستقرا لأن كثيرا من تناقضاته تم تصديرها الى الأطراف ، فمن منظور التبادل غير المتكافئ استفادت الطبقة الساملة في المراكز من عمليات المشروعات الاحتكارية في الخارج .

وفي هذا الإطار تحدث « والشتين » عن اقتصادات مترابطة Articulated في المراكز ، بما يشير الى تقارب عضوى بين مصالح رأس المال والعمل فيها ، بينما تعاني الأطراف من اقتصادات غير متصلة ، وفي الولايات المتحدة مثلا لا يوجد هذا التماسك جزئيا ، حيث تفضل الاحتكارات الأمريكية الانتاج والتصنيع من خلال حلقات متعددة تقوم بعض البلدان التابعة بتصنيع أجزاء من السلعة المصنعة بفعل ميزة ضعف أجور العمال بها ، كما تلجأ الاحتكارات الى استغلال والإعتماد على الأيدي العاملة الوافدة من الأطراف لمواجهة التنظيمات النقابية القوية للطبقة الساملة ، وهذا ما دفعه أيضا الى تجاهل واقع وجود تفاوت في النسيج الداخلى للطبقة العاملة ذاتها في المراكز والأطراف ، فالعمال في مشروعات احتكارية ينتفدون بالفعل من زيادة الانتاجية الا أنهم يمثلون نسبة محدودة من القوة العاملة ، ومن هنا فان العلاقة بين بقية الطبقة الساملة في المركز والاقتصاد الدولى لا يمكن تحليلها ضمن مفهوم التماسك .

٢ - هناك نقد آخر يوجه للنظرية بوجه عام ، ورغم أن أصحاب النظرية من الماركسيين فقد وجهه كتاب ماركسيون أيضا ، اعترضوا على الاضافة النظرية التى أدخلها « بول سوزى » اعتمادا على فكرة « آدم سميث » عن علاقات التبادل ، وأخذها أصحاب النظرية بيديلا عن مقولة الماركسية التقليدية الخاصة بأن نمط الانتاج وعلاقاتها هما المحدد الحاسم فى الانتقال من نظام انتاجى اجتماعى الى آخر ، وخاصة النظام الاقطاعى وتحوله الى نظام رأسمالى - ويرى منتقدو النظرية أن نمط انتاج معين هو الذى يحدد أشكال التبادل والاستهلاك والتوزيع كما اثبت ماركس فى

كتاباته ، وإن هذه الأشكال تمتد أجزاء من كل هو نمط الانتاج (٤٠) . وقد دفع تركيز أصحاب نظرية النظام العالمى على علاقات التبادل والتوزيع والسوق الى اعتبار أن هناك نظاما عالميا واحدا فقط هو النظام الرأسمالى ويسود فيه أسلوب الانتاج الرأسمالى ، وأن الدول الاشتراكية من ثم لا تشكل تكوينات اجتماعية منفصلة ، ولم يملوا وخاصة « والشتين » ، اهتماما كافيا لدور أساليب الانتاج المتعددة داخل النظام العالمى وايضا داخل نفس التكوين الاجتماعى المحلى ، فحتى فى المجتمعات الرأسمالية الأوروبية فى بداية القرن العشرين . تجاوزت معا أساليب الانتاج الإقطاعية مع الانتاج السلى الصغير مع الانتاج الرأسمالى بأشكاله التنافسية الاحتكارية ، وفى الولايات المتحدة ذاتها فإن أسلوب الانتاج الرأسمالى الاحتكارى رغم سيادته ، الا أن هناك أساليب أخرى تتمايز معه مثل أسلوب الانتاج السلى الصغير والملكية الزراعية الصغيرة وغيرهما (٤١) .

٣ - كما أن التركيز على الأبنية الاجتماعية والطبقية على مستوى عالمى أدى بأصحاب النظرية الى عدم الاهتمام بديناميات هذه الأبنية على الصعيد الداخلى ، وأثر الصراع الطبقي عليها ، وحيث ان جذور البناء الطبقي والصراع الطبقي ترتبط بالانتاج أكثر مما تتحدد بالتبادل ، ومن هنا يختلف وضعهما داخل تكوين اجتماعى محدد عن وضعهما داخل النظام الرأسمالى العالمى . ذلك ان بناء اجتماعيا ما داخل تكوين اجتماعى معين يشير الى علاقة الطبقات والشرائح الطبقيّة المختلفة بأساليب الانتاج الموجودة ومستوياتها المختلفة ( سياسى واقتصادى وايدىولوجى ) ، ومع أن العلاقات الخارجية للسوق العالمية تؤثر على البناء الاجتماعى والصراعات داخله ، الا أنها ليست المحدد الحاسم .

٤ - ومن جانب آخر أدى تركيز « والشتين » خاصة على علاقات التبادل فى نشوء النظام العالمى بتكويناته الثلاثة ( مراكز - أطراف - أشباه أطراف ) الى تجاهل أوجه الاستقطاب الأخرى فى العالم وهى سياسية وعسكرية وحتى الاقتصادية التى ركز عليها ، فقد اعتبر البعض

من الماركسيين أيضا أن العالم لا زال يشهد استقطابا ملحوظا بين المصكرين الاشتراكي والرأسمالي ، وإن الانقسام بينهما ليس انقساما فرعيا ثانوى الأهمية ، وإنما تدعمه اختلافات نوعية ليس فقط من حيث النظام الاقتصادى وإنما أيضا أساليب ونوعيات الحياة السياسية والثقافية لكل منهما ، فضلا عن تجاهل وجود بلدان العالم الثالث والدول غير المنحازة منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ ، وهذا يتناقض مع اعتبار « واشنطن » شديد التبسيط بأن الدول الشيوعية « مجرد مشروع رأسمالى جماعى » يظل مشاركا فى السوق الرأسمالية العالمية .٠٠ وإن الاتحاد السوفيتى قوة مركزية فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى(٤٢) .

٥ - هناك نقده خامس وجهته « ثيدا سكوكبول » Skocpol . لـ « واشنطن » وهو أنه رغم انتقاداته الحادة للاقتصاديين الليبراليين بسبب تركيزهم على المتغير الاقتصادى وحده ، فإنه عاد واعتمد على نفس المتغير فى تفسير ديناميات النظام العالمى وتجاهل وحدة التحليل المركزية فى الماركسية ومفادها أن علاقات الإنتاج الاجتماعية وتمعية الفاض تفسر عمل وتطور أى نظام اقتصادى ، ومن ثم طبق نفس المنظور الاقتصادى الضيق على دور الدول فى النظام العالمى وتفسيره للتفاوت بينهما من حيث القوة أو الضعف استنادا الى الظروف الاقتصادية السائدة داخل دولة معينة ومصالح السوق العالمية ، وتجاهل بذلك أهمية متغيرات أخرى مثل دور الأشكال المؤسسية التى وجدت قبل التوسع العالمى للرأسمالية فى كل بلد على حدة بالنظر الى اختلاف أزمان دخولها فيه ، كذلك دور المعطيات والقيود الجيوبوليتيكية والتوترات الاجتماعية الآتية من أسفل(٤٣) .

ومن ناحية أخرى تصور « واشنطن » وجود اتفاق فى مصالح الطبقة المسيطرة المحلية والرأسمال العالمى ، والواقع أن هناك اختلافا يبين من سمى هذه الطبقة فى الأطراف وأشباه الأطراف الى السوق العالمية لحماية مصالح محددة لها تنبع من ارتباطها باليات هذه السوق ، بينما تتجه

مصالح رأس المال المسيطر في المركز الى مضاعفة الربح واستخدام أجهزة الدولة لاحكام السيطرة على السوق العالمية ، وبجانب ما ادى اليه التصور السابق من تقليص أهمية المتغيرات السياسية كمتغيرات مستقلة وفاعلة ونفى دور الدولة القومية ، فانه يدعونا الى قبول الافتراض بأن برجوازيات المراكز تحصل دائماً على ما تريده من خلال اعادة تشكيل مؤسسات معينة<sup>(٤٤)</sup> وخلق أو تسهيل تكوين طبقات محلية ( في الأطراف وأشباه الأطراف ) متعاونة ، ورغم قدرتها الا أنها تحتاج لمساندة الدولة القوية كما سبق القول .

٦ - يتفق الباحث مع بعض الانتقادات السابقة ، الا انه يختلف مع كلا الفريقين حول تحديد الدور الحاسم في الانتقال من أسلوب انتاج معين لآخر : نمط الانتاج والفائض الاقتصادي وكيفية تبينه وتوجيهه ، أم علاقات التبادل والسوق والتوزيع ، ثم تطبيق أى منهما لتفسير التوسع العالمي للرأسمالية ، فاذا اتفق على أن تحول النظام الاقطاعي الى نظام رأسمالي جاء من داخل النظام ذاته بسبب العوامل التي أوردها هـ موريس دوب « في كتابه » دراسات في تطور الرأسمالية « كما سبق الذكر ، وغيره كماركس ولينين وآخرون ، غير أن توسع الرأسمالية على نطاق عالمي لم يستند على الجوانب الاقتصادية المادية فقط ، وانما أيضاً الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها ، وهنا يمكن القول أن الاحتلال العسكري لحصر استند الى أهمية موقعها الاستراتيجي والجيوبولتيكي وكذا يمكن تطبيق ذلك على شمال أفريقيا في حالة الاستعمار افرنسي لتونس والمغرب ، بينما اختلفت الأسباب في حالة مستعمرات ومناطق أخرى مثل الهند وأفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال ، وتختلف الأسباب أيضاً عن حالة بلدان أمريكا اللاتينية والاستقلال المبكر لها وسيطرة رأس المال البريطاني فالأمريكي لأسباب اقتصادية ومالية ... الخ .

٧ - ويوجه النقد أيضاً الى عدم اهتمام أصحاب النظرية بدور الدول القومية وديناميات البناء الاجتماعي - الاقتصادي الداخل على وجه الإجمال ،

واعتبارهم ان الدول والطبقات والشرائح الاجتماعية والجماعات الاثنية والاقليات باختلاف اشكالها مجرد مؤسسات فى النظام العالمى يتحدد دورها بناء على العلاقات السائدة فى السوق المالية وشروط التراكم فى المراكز وسمى بورجوازيات المراكز الى الربح ، والواقع أن أهمية وخطورة الدور الذى تابعه الظواهر المالية مثل الاحتكارات متمدية الجنسية والشركات دولية النشاط ورؤوس الأموال العالمية والمصارف الدولية وهيئات التمويل مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والدوائر الاعلامية المحتكرة لتدفق المعلومات والأنباء ، لا تلقى أهمية دور الدول القومية واتجمعات الاقليمية الكبيرة فى النظام العالمى ، كما ان ديناميات وتفاعلات الأبنية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية فى الدولة القومية قد يكون لها الدور الحاسم فى أوجه التغير المختلفة داخليا وليس المتغيرات الخارجية وعمليات النظام العالمى، كما لا يجب انكار أهمية أشكال المقاومة انوطنية فى مجتمعات العالم الثالث خاصة والتي تمرد غالبا على شروط وضغوط مؤسسات وهيئات النظام الرأسمالى العالمى كالصندوق والبنك الدوليين ، وهناك تجارب زاخرة تدل على ذلك فى أغلب هذه البلدان ومنها تونس والمغرب وبيرو والبرازيل والارجنتين وزامبيا وغيرها .

٨ - وبالإضافة الى ما سبق تقديمه من انتقادات لتصورات «والشتين» فإنه وقع فى تناقض آخر عندما استند فى تحليل مسارات وعمليات النظام العالمى الى آليات محددة من قوانين السوق المالية وضغوط المنتجين/المنظمين ومقولات طبقية من قبيل : « البورجوازية العالمية » والبروليتاريا العالمية ،، نجهد أولا اخفاق المقولات الطبقية فى تفسير علاقات التبعية/السيطرة والانقسامات الموضوعية بين البورجوازية وشرائحها المختلفة على نطاق عالمى أو فى داخل المراكز ذاتها ، وكذلك بالنسبة للبروليتاريا كما سبق القول .

على أن ما يثير الانتباه هو اعتماد « والشتين » على المفاهيم الطبقية فى تفسير عمليات النظام العالمى ، والواقع أن الفاعلين الأساسيين فى هذا النظام لا يمكن النظر اليهم باعتبارهم « طبقات » كما أن تعريف الطبقة على أساس

عالمى تحوطه عدة محاذير : فالشركات دولية النشاط ورأس المال العالمى وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى لا يمكن النظر اليهم كطبقات عالمية ، فهي وان كانت تمير عن مصالح البورجوازيات المسيطرة فى المراكز الا انها ايضا تسهم فى رفع اجور ومستويات معيشة بعض الشرائح من الطبقة العاملة الصناعية فى المراكز ، فضلا عن ان شروطها فى التعامل مع الأطراف وأشباه الأطراف تتجاوز الجانب الاقتصادى الى الجوانب السياسية والاجتماعية وغيرها ، فضلا عن تداخل مصالح الدول والطبقات البرجوازية المسيطرة ومختلف الاحتكارات معا فى هذه الظواهر الرأسمالية العالمية ، بجانب اختلاف مصالحها عن مصالح التحالفات والنخب الحاكمة والمسيطرة فى الأطراف وأشباه الأطراف فى الارتباط بالسوق العالمية •

٩ - ولقد ساد الاضطراب مفاهيم محددة مثل « فك الارتباط » عن ميكانيزمات النظام الرأسمالى والنقود العالميين ، عند سمير أمين ، فلم يحدد استراتيجية معينة ولا أساليب واضحة لخروج الأطراف منه ، واستشهد فى ذلك بتجربة الصين دون تقديم معايير واضحة تثبت ذلك خاصة بعد ماو ، كذلك الحال أيضا عند « والثنتين » وكان من أحد أسباب الاضطرابات سيطرة التحليل الطبقي المادى عند أمين خاصة لدى حديثه عن تجارب التنمية المستقلة وحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا مثل مصر الناصرية ، كما سياتى بالتفصيل ، ورغم تفرقه الواضحة بين « فك الارتباط » و « العزلة » عن النظام الرأسمالى العالمى ، الا أنه لم يحدد كما سلف طرق فك الارتباط •

على أن التحولات الأخيرة فى النظام العالمى وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتى السابق كقوة عظمى ، والتى نتجت أساسا عن المراجعات الهائلة والتغيرات السياسية والاقتصادية والأيدولوجية والقومية بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية والتى قادها الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف عقب توليه السلطة فى عام ١٩٨٥ وان برزت بشدة مع أوائل عام ١٩٨٨ ، هذه التحولات تستدعى لقاء الأضواء عليها من واقع

تأثيرها على بنية النظام العالمى وما يفرضه من تحديات نظرية وعملية على نظريات التبعية وبخاصة نظرية النظام العالمى .

### ٣ - تحولات النظام العالمى فى التسعينات :

لا يتسع المقام هنا لتناول مختلف التغيرات بعيدة المدى فى الاتحاد السوفيتى السابق ونظم أوروبا الشرقية والتي انفجرت بشدة بمسء اقدام الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف فى قيادة عملية مراجعة واسعة النطاق شملت أغلب جوانب الحياة فى الاتحاد السوفيتى فى إطار « البريسترويكا » أى إعادة البناء و « الجلاسنوست » أى المصارحة والشفافية ، وإنما ينبغى التركيز على انعكاس هذه المراجعة على طبيعة النظام العالمى ونوعية العلاقات الدولية المتبثقة فى إطاره بين الشرق والغرب وانتقالها من الحرب الباردة الجديدة أى الصراع وتوازن القوى الى انفراج جديد يتأسس على مفاهيم مستحدثة ادخلها جورباتشوف على علاقات المسكرين وأهمها توازن المصالح والدعوة لاقتصاد عالمى واحد وضرورة التعاون بدلا من الصراع لمواجهة الخطر النووى وتلوث البيئة والاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الثالثة فى النفاذ والمعلومات والهندسة الوراثية والمقول الالكترونية ... الخ .

يبد أن هذه التحولات الضخمة لا تعنى نشأة نظام عالمى جديد وتبلوره ، وإنما نجد أننا إذا ما نظرنا إلى نظام عالمى فى طور التشكل يحمل بعض سمات النظام السابق ويضيف سمات أخرى مستحدثة قوامها غياب شبح المراجعة بين المسكرين واختفاء الحرب الباردة وبداية اندماج أغلب دول أوروبا الشرقية فى النظام الرأسمالى العالمى بفعل أزمات أنظمة الحكم الشيوعية وتطبيق الاشتراكية بضمونها الماركسى - اللينينى ، والأهم من ذلك هو التحول العميق فى طبيعة المسكر الاشتراكى السابق ودور حلف وارسو ، فقد جرت عملية التخفيف من التخطيط المركزى والاشتراكية الماركسية وانتهاء حكم الحزب الواحد أو الجبهة التى تضم أحزابا يسيطر عليها الحزب الشيوعى وبداية التوجه نحو اقتصاد السوق والتعددية السياسية والحزبية والترحيب



بالانضمام الى المؤسسات الرأسمالية المالية وخاصة من قبل الدول الاشتراكية سابقا التي لم تكن أعضاء حتى وقوع الانتفاضات الجماهيرية واسعة النطاق والتي فرضت التغيير الأخير، فقد أعلنت روسيا وعدد من قادة الأنظمة الجديدة في شرق أوروبا عن اعتماد للانضمام الى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمساهمة بجدية في النظام النقدي الدولي ، مع فتح امكانيات الاستفادة من الثقافة الغربية المتقدمة ومن الاستثمارات الغربية ، وقبل ذلك بالطبع عن صيغ للانمماج في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ولتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ومن أهم أدوات ذلك عودة العلاقات الدبلوماسية وأشكال التعاون الفني مع اسرائيل منذ قطعها بسبب عدوان ١٩٦٧ حتى انه يمكن القول أن اسرائيل كانت الطرف الأكثر استفادة على المدى المنظور من التحولات الأخيرة في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية . هذا فضلا عن اجراءات الوحدة الألمانية والفناء حلف وارسو وانتهاء الاتحاد السوفيتي .

ولكن القضية الجديدة بالبحث وهي وضعية بلدان العالم الثالث ومصر والأقطار العربية خاصة في اطار هذه التغيرات عميقة الجذور ، لم تنل حظها من البحث والتحليل حتى الآن . فهذه الوضعية تختلف تماما بالطبع عن وضعية الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية في النظام العالمي الأخذ في التحول ، كما أن الأزمات التي تواجه بلدان العالم الثالث تختلف أيضا عن الأزمات التي تعاني منها الأنظمة الاشتراكية الماركسية والتي جعلتها تقدم على أحداث تحولات هائلة في بنيتها الدستورية والسياسية والأيدولوجية والاقتصادية والاجتماعية والقومية . فهذه الأزمات مترتبة على أزمات النمو وتداعياته والتي تقتضي مواجهة من نوعية مختلفة عن تلك التي تواجه بلدان العالم الثالث والنتيجة عن أوضاع التبعية والفقر والتخلف والمديونية الخارجية الثقيلة وانتكاس أغلب تجارب التنمية .

ويثار التساؤل هنا عن مدى تجاوب القوى الرأسمالية المسيطرة

في النظام العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة مع المبادرات السامية والتنازلات الرئيسية التي طرحها الاتحاد السوفيتي السابق ، وحجم تخلي هذه القوى عن سياسات المواجهة وسباق التسلح النووي في مواجهة السوفييت وعن آليات استغلال والسيطرة على بلدان العالم الثالث وازدياد تعميق تبعية هذه البلدان للمراكز الرأسمالية العالمية ؟ خاصة وأن ما يتم من تحولات جذرية حتى الآن يكاد يبرز عدم وجود مكان أو فرصة للاستفادة الإيجابية لبلدان الأطراف .

يمكن القول بداية أن محدثات ودوائر الصراع الدولي تحمل تغيرا ذا مغزى في مفاهيم ومضامين هذا الصراع وذلك بالانتقال من الصراع بمحتواه العسكري والأمني الى صراع من لون آخر يدور حول القدرات الانتقافية والاقتصادية والعلمية ، أي حول قدرة الأطراف المتصارعة على سرعة الدخول في الثورة الصناعية الثالثة والاستفادة بأكبر قدر ممكن من ثمارها ونتائجها ، ومن ثم تكتسب المنافسة الدولية معان أخرى مختلفة عما سبق في ظل الحرب الباردة والحرب الباردة الجديدة . غير أن الصراع على العالم الثالث والمنافسة عليه قد لا يعنى بالضرورة اختفاء استخدام الحرب والصراعات الإقليمية المحدودة وما يستتبعها من استمرار تفذيتها بمبيعات السلاح واستمرار اعتماد الحكومات الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة على أنظمة سياسية عنصرية ( إسرائيل وجنوب أفريقيا ) أو موالية وغير شعبية مثلما كان الحال في إيران الشاه والفلبين في عهد ماركوس وباكستان في عهد ضياء الحق وغيرها وهناك بالطبع أمثلة أخرى لا زالت قائمة ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الوضع حتى في حالة تخلي روسيا في ظل توجهاتها الجديدة عن سياسات الصدام غير المباشر مع الولايات المتحدة عن طريق الدول الحليفة أو الصديقة له في العالم الثالث .

وبالنسبة لتشخيص طبيعة النظام العالمي الجديد فقد اختلفت الكتابات اختلافا كبيرا وغلب على عدد منها التسرع في اصدار الأحكام وفي التحليل .

من ذلك مثلاً ما يراه البعض من القول بأن هذا النظام يعود الى أربعة متغيرات لميت دوراً كامناً طوال العقود الماضية وبدأت في البروز خلال عقد الثمانينات ، وهي : حالة الضعف الهيكلي في النظام الاشتراكي ، الثورة الصناعية الثالثة ، ثم ما أظهره النظام الرأسمالي الغربي من قدرة على التكيف ومواجهة أزماته ، والانقسام الذي يمانى منه العالم الثالث (١٥) .

ففيما يتعلق بضعف النظام الاشتراكي يتصور الرأي السابق أن هذا النظام واجه خلافاً بنويماً في جوهر الفلسفة التي قام عليها - وليس خلافاً ناجماً عن التطبيق - يتجسد في فكرتين أساسيتين : فكرة ماركسية مفادها أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج هي أساس النظام الاشتراكي ، والأخرى لينينية تقول بضرورة وحتمية دكتاتورية البروليتاريا . فقد أدت هاتان الفكرتان في نهاية السبعينات الى حالة ركود في الاقتصاد وستالينية في السياسة وتآكل في الطاقة الإبداعية للنظام . ومع أن التطبيق أسهم في البداية في بناء قاعدة صناعية قوية إلا أنها ولدت بيروقراطية حزبية متسلطة أدت الى حصار طاقة الإبداع والابتكار لدى الشعب السوفيتي ، ولم تؤد سياسة خروتشوف الى تحجيم هذه البيروقراطية التي وضعت زيادة القوة العسكرية للنظام بديلة عن زيادة قدرته الاقتصادية والاجتماعية . وهكذا ومع نهاية السبعينات وطوال النصف الأول من الثمانينات عانى الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية من المظاهر التالية :

١ - حدوث حالة من الركود السياسي ومزيد من تسلط البيروقراطية الفاسدة على المجتمع والحزب والدولة ، بحيث بدأ الحزب عاجزاً عن مواجهة مشكلات المجتمع الجوهري .

٢ - ضعف الأداء الاقتصادي وما نجم عنه من تراجع معدلات النمو في النصف الأول من السبعينات بعد زيادة متسارعة خلال الخمسينات والستينات ، ورغم حدوث تقدم عسكري كبير ، فإن مستويات المعيشة ظلت على حالة سيئة .

٣ - شهدت دول أوروبا الشرقية أحداثا مشابهة ووصلت الى حد الأزمة ، ومن أبرز الحالات بولندا التى ظهر فيها الصدام الشديد بين الحزب والطبقة العاملة ممثلة فى حركة « تضامن » ، ووصل الأمر الى حد سيطره الجيش على السلطة . ولم تخرج دولة واحدة عن حالة الركود الاقتصادى سوى المجر التى كانت قد أخفقت بعدد من الخطوات تجاه الرأسمالية مع ازدياد ديونها .

٤ - ولم يمد من تطبيق الاشتراكية الماركسية فى بعض بلدان العالم الثالث أنها خرجت من حالة الأزمة بدورها ، حيث شهدت البلدان الماركسية فى الهند الصينية صداما دمويا فيما بينها تجلى أولا فى تجربة الحمر فى كمبوديا من مذابح دموية وما خلفته من تدخل فيتنامى أدى لخروج أعداد كبيرة من اللاجئين فيما سعى بـ « شعوب القوارب » كظاهرة تعبر عن حالات الفقر والقمع السياسى والمادى .

٥ - هناك أيضا الآثار السلبية للنزاع الصينى السوفيتى من ضعف المنظومة الاشتراكية وحيث أضافت فى المقابل رصيدا موضوعيا لصالح الغرب مع توجه الصين للمصالحة معه فى مواجهة السوفييت .

٦ - ولقد أدى ذلك لأن يصبح النظام الاشتراكى موضع شكوك قوية حول مصداقيته كبديل للنظام الرأسمالى وللبرالية الغربية ، فقد مارس سياسات امبريالية فى كمبوديا وأفغانستان كمثال ، فضلا عن نواقص التجربة ذاتها من قمع سياسى ومعنوى .

أما الثورة الصناعية الثالثة فهى تعبر عن فتح جديد فى استغلال الموارد ، ففي حين ركزت الثورتان الأولى والثانية على الاستثمار فى مصادر غير متجددة مثل الفحم والحديد والنفط بما يعنى وجود حدود على النمو ، فإن ثورة المعلومات فى إطار الثورة الثالثة تستند الى مصادر متجددة هي

التدفق اللانهائي للمعرفة والابتكار فى مجالات ثلاثة هى : الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وتطبيقات علوم الفضاء .

ورغم أن الاتحاد السوفيتى دخل منذ الأربعينات انثورة الثالثة فى مجال الفضاء إلا ان السبعينات شهدت تواضع مشاركة النظم الاشتراكية فيها ، بينما بلغت آفاقا غير مسبقة فى الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل أوروبا الغربية ، وقد أدى ذلك إلى قيام الولايات المتحدة بتطوير برنامج مضخم لحرب النجوم يخل بالتوازن النووى القائم مع الاتحاد السوفيتى . كما أن الثورة الثالثة تغطى الغرب قدرات جديدة فى مجال السيطرة الاقتصادية والطاقة الدعائية على مستوى النظام العالمى بأكمله(٤٦) .

ومن ناحية أخرى فقد استطاع النظام الرأسمالى - حسب هذا الرأى - التغلب على أزماته وبأدبر إلى سياسات للتكيف مع الظروف العالمية كما على :

( ١ ) الإقدام على تكثيف الاعتماد المتبادل بين الدول الصناعية المتقدمة من خلال عدد من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ومنظمة الجات وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى والجماعة الأوروبية ووكزة الطاقة الدولية ، وبجانب ذلك فقد خلقت هذه الدول أطارا مؤسسيا جديدا منذ عام ١٩٧٦ يتمثل فى اللقاء السنوى لقادة الدول السبع الصناعية الكبرى ، كما أدت الشركات متعددة الجنسية فى المجالات المالية والصناعية والحدمية والاتصالات العالمية إلى مزيد من تكثيف علاقات الاعتماد المتبادل بين هذه الدول ، ومكنت ثورة الاتصالات العالمية من الربط بين أسواق المال العالمية سواء فى الربط بينها أو تسهيل التعامل مع ظواهر أخرى مثل ديون العالم الثالث بالتنسيق مع صندوق النقد الدولى ونادى باريس .

استطاعت الدول الرأسمالية الصناعية بفضل هذه المؤسسات العالمية زيادة تكثيف التفاعل الاقتصادى والتبادل التجارى فيما بينها(٤٧) ، كما منحتها قدرة أكبر على إدارة الأزمات مثل الارتفاع الحاد فى سعر الدولار عام ١٩٨٥ ثم انخفاضه عام ١٩٨٨ وأزمة سوق المال ... الخ .

(ب) اتجهت هذه الدول الى مرحلة ارقى من التعاون الثقافي في مجالات الثورة الصناعية الثالثة فيما بينها ، وذلك في برامج للحكومات مثل برنامج حرب النجوم الذى وافق على الاشتراك فى ابحاثه كل من ألمانيا الغربية واليابان وبريطانيا واسرائيل .

(ج) وقد سلكت أيضا مجموعة من السياسات بفرض التكيف مع معطيات البيئة العالمية التى تشكلت فى السبعينات مثل قضية الطاقة .

(د) وأخيرا فقد حاول الغرب تحسين صورته عقب انسحاب أمريكا من فيتنام باللجوء الى شعار « حقوق الانسان » ومع أنه وجه أساسا ضد الاتحاد السوفيتى وحلفائه ، إلا أن ظلاله سرعان ما امتدت الى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية وآسيا ، وحيث أصبحت الديمقراطية السياسية قيمة سياسية تسمى الدول الحليفة للقرب لبلوغه ، ومما ساعد على نجاح هذه السياسة ، أن المثال الأخلاقى والانسانى للنظام الاشتراكى واجه مازقا شديدا أسهمت ثورة الاتصال فى اظهار الفوارق بين النظامين فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية ومستوى المعيشة وحرية المعلومات ... الخ .

وعلى الجانب الآخر فى العالم الثالث ، فقد شهدت نهاية السبعينات ظاهرة انقسامه الى دول أو مجموعات متميزة بسبب عوامل منها :

١ - حدوث تمايزات اقتصادية كبيرة بين مجموعة الدول المصدرة للنشط ذات الدخل المرتفع ، ومجموعة من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع ، ثم تلك ذات الدخل المتوسط المنخفض وأخيرا دول منخفضة الدخل . وزاد الأمر الى اختلافات من حيث معدلات النمو فى ميادين الصناعة والصناعة التحويلية ونصيبها من الناتج المحل الإجمالى فى مقابل نسب الزراعة والخدمات ، فضلا عن التمايز من حيث القدرات الثقافية والتعليمية والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، أهم من ذلك ما حدث من تمايز بين مصالحها فى التعامل مع النظام العالمى .

٢ - استطاعت الدول الصناعية مواجهة مطلب النظام الاقتصادى

العالمى الجديد صياغة استراتيجية بديلة تعمل على تجزئة دول العالم الثالث الى قسمين : يضم الأول عددا قليلا من الدول صاحبة الارتباط الوثيق مع السوق الرأسمالية الغربية تركزت فيها أنشطة الشركات متعددة الجنسية وتتوافر فيها قدرة صناعية مناسبة أو تتمتع بموقع استراتيجى هام أو موارد طبيعية كبيرة ، وتضم دولا مرتفعة الدخل وأخرى من الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع والمنخفض بجانب الهند والصين من الدول منخفضة الدخل . وفى حين يشمل القسم الثانى غالبية الشريحتين الثالثة والرابعة . ونفرض توسيع السوق الرأسمالية وتجزئة العالم الثالث عمدت الدول الغربية الى تمييز بلدان القسم الأول لكي يكون مصيدا احتياطيا للعالم الرأسمالى ، مع بقاء القسم الثانى فى تبعية متزايدة .

على أن مثل هذا التحليل<sup>(٤٨)</sup> يركز على مفاهيم القوة والمصلحة القومية التى صاغتها المدرسة الغربية فى العلاقات الدولية وتعطى الاعتبار الأول لقضايا الصراع السياسى والأيدىولوجى والمسكرى بين الشرق والغرب ، وبما يجعلها تفسر العلاقات بين المسكرين بناء على محور الامن فقط بقصد احتواء أو حصار الطرف الآخر ، وتضع بالتالى مراحل زمنية بناء على ذلك. الفهم مقسمة بين الحرب الباردة ثم الانفراج ثم الحرب الباردة الجديدة (١٩٧٩ - ١٩٨٥ ) ولا تأخذ فى اعتبارها قضايا هامة أخرى اقتصادية وثقافية ، كما لا تهتم كثيرا بتطور الدوائر السياسية الموجودة داخل القوتين الأعظم وببقية دول المسكرين وحجم نفوذها فى الدفع تجاه الانفراج أو اردىاد المواجهة والحرب الباردة ، هذا فضلا عن أنها تسقط من حسابها تماما بلاد العالم الثالث وأشكال تأثيرها وتأثيرها فى مجرى علاقات الشرق والغرب .

ويمكننا منظور الاقتصاد السياسى الذى يأخذ فى الاعتبار أهمية المستوى الاقتصادى مع عدم اغفال ما للمستوى السياسى والأيدىولوجى من استقلالية نسبية تبرز فى أن لقضايا الصراع والقوة ومبايق التسلسل النووى من أولوية قد تملو على أهمية المستوى الاقتصادى فى ظروف التوتر فى

النظام العالمى واشتداد حدة المواجهة والتنافس بين القوتين الأعظم ، وان كان ذلك لا يعنى أن سياسات وأفكار الاستغلال الاقتصادى والحصار الثقافى والاستيعاب الثقافى التى تمارسها المراكز الرأسمالية المالية سواء ضد الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية أو ضد بلدان العالم الثالث .

بناء على ذلك المنظور يمكن تحليل عودة الحرب الباردة الجديدة واستمرارها الى تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى الى تنافى نفوذ وقوة الاتجاهات اليمينية المتطرفة المادية للسوفييت فى الولايات المتحدة ويمثلها المجمع الصناعى المسكرى بصفة أساسية والذى دعا الى تصعيد سباق التسلح النووى وفى اشتعال حروب وصراعات اقليمية محدودة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا ، وكذا فى محاولة استنزاف السوفييت وجرحهم الى سباق تسلح رهيب يرهق الميزانية السوفيتية ويحرم المواطنين هناك من توجيه جزء كبير من الموارد الموجهة لسباق التسلح لتطوير الاقتصاد وتحسين معيشتهم ، وقد تجل ذلك فى برنامج حربه النجوم كمنال ، ووجه فى هذه السياسة مكسبا اقتصاديا صافيا يتيح للرأسمالية المالية الخروج من أزماتها البنيوية الفورية والتى استمرت لمدة طويلة هذه المرة منذ أواخر الستينات حتى منتصف الثمانينات .

هذا بالإضافة الى أن أوروبا الغربية ركزت فى اطار اتفاقية هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى ( ١٩٧٥ ) على الاستيعاب الاقتصادى والثقافى لدول أوروبا الشرقية ، بينما انصببت الاستراتيجية الأمريكية على المواجهة والحصار الأمنيين وحظر تصدير الثقافة المتقدمة للاتحاد السوفيتى وحلفائه (٤٩) .

أما مقولة الضعف البنائى فى النظام الاشتراكى العالمى فهى لا نعبر صريحة من حيث عدم دقة تشخيصها للآزمة من جانب وارجاعها هذا الضعف الى خلل فى الفلسفة والنظام من أساسهما من جانب آخر ، ذلك أن الآزمة انما تعود بالنسبة للنظام السوفيتى الى عجز هذا النظام



بتركيبته الايديولوجية والحزبية والاقتصادية والقومية ، والتي ظلت شبه جامعة تقريبا لحقبة طويلة طالت عشرين عاما منذ منتصف الستينات الى منتصف الثمانينات ، عن الدخول في مرحلة جديدة من النمو كان لابد من ولوجها(٥٠) ، فبعد أن نجح الاتحاد السوفييتي في بناء قاعدة تنمية واسمة في اطار من التنمية الشاملة للجماهير بميكانيزمات لها ملاساتها ، بدأت هذه القاعدة تتهدد بفعل ما أعقب الحرب العالمية الثانية من حالة حصار شديد فرضته الدول الغربية جعلت النظام السوفييتي يركز على قضايا الأمن حتى في علاقته بالنظم الاشتراكية الوليدة في شرق أوروبا . والتي جاءت الأحزاب الشيوعية في أغلبها الى الحكم بتأثير الجيش الأحمر السوفييتي وليس نتيجة تطور ديمقراطي حقيقي ، ولم تكن تجربة التكامل الاقتصادي في اطاره الكوميكون ، بذات الشأن لأن تخطيط النمو في كل دولة تأسس على تنمية الاقتصاد الوطني بمعزل عن الاقتصادات الأخرى . في حين حققت دول غرب أوروبا انمجا اقتصاديا حقيقيا في اطار الجماعة الاقتصادية مكنها من تحقيق تطوير اقتصادي وتقني فمل .

ولقد استلزمت المرحلة الجديدة من النمو وهي مرحلة اشباع الحاجات وتحسين نوعية استهلاك المواطن السوفييتي ضرورة ادخال تغييرات أساسية في الفكرة الماركسية عن القوميات وعن المساواة بينها وكفالة حقوقها ، وكذا في الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والمعلومات والتجمع والتنظيم وبما ينهي احتكار الحزب الشيوعي للحكمة والممارسة السياسية وبما يكفل للجماهير مشاركة حقيقية في صنع القرار السياسي وفي صياغة المستقبل ، ولم يكن ممكنا للاتحاد السوفييتي أن يلحق بالتطور التقني الرهيب في الغرب سوى بمشاركة ديمقراطية فاعلة للعمال والفلاحين والمتقنين والمهنيين بعيدا عن تسلط بيروقراطية الحزب وفسادها وجودها الطويل زمنا . هذه البيروقراطية التي جعلت الحزب الشيوعي لا يعبر عن الطبقة العاملة ذاتها ولا عن تحالف العمال والفلاحين ، حتى انه البروليتاريا تناقص تمثيلها في الحزب الى ٤٠٪ من مجمل العضوية ،

وشغلت الفئات المهنية ٤٠٪ ، في حين تركت الـ ٢٠٪ للفلاحين والنشأت الأخرى ، بما يعنى غياب مفهوم دكتاتورية البروليتاريا الذى جعله الرأى السابق أحد أهم مبادئ وجوهر الفلسفة الماركسية فى التطبيق .

وهناك أيضا ما تروجه بعض دوائر الغرب والكتاب العرب منذ أحداث الكتلة الاشتراكية من دمج متعسف بين التسلطية السياسية وأنظمة الحكم التسولية وبين الفكرة الاشتراكية ذاتها والملكية العامة لوسائل الانتاج ، فما حدث بالفعل هو تطبيق محدد فى اطار ظروف تاريخية خاصة للغاية ، وبحيث لا يمكن الربط بين الاشتراكية من جانب وبين الحزب الواحد كاحتية وغياب التعدد السياسى والحزبى . وفى بلدان العالم الثالث عسى وجه الخصوص يروج البعض لقولة ان انجاز التحرر من التبعية لم يحقق فى حقل اواقع ديمقراطية حقيقية ، لأن روابط التبعية لا تستند الى قوى سياسية طبقية خارجية فقط وانما الى قوى تابعة لها فى الداخل ، حيث ان فك روابط التبعية استدعى اهدار الحقوق السياسية.للقوى التابعة وبما يتنافى مع الديمقراطية السياسية(٥١) .

ان قدرة النظام الراسمالى على التكيف لا ترجع كما يتصور البعض الى كفاءة الراسمالية كطريقة أو كمنط انتاج ، وانما وبالاساس الى سياسات الحكومات الراسمالية التى تتدخل بصفة دورية لترشيد الراسمالية وكبح جماحها وخاصة فى ظروف الازمات الشديدة التى يمكن ان تمصف بالنظام من أساسه ، بجانب وجود مؤسسات متطورة للممارسة السياسية والثقافية والتي استطاعت الخروج عن اطار المصالح الضيقة للرأسمالية كطريقة ، واسهمت مظاهر استغلال بلدان العالم الثالث وتكديس الأرصلة المالية الضخمة من نفطية وغيرها فى البنوك الغربية الكبرى بجانب دور الحكومات الغربية الرئيسى فى توجيه نسبة كبيرة من الاتفاق العام نحو التطوير العملى والتفانى بما مكن من أحداث ثورة صناعية ثالثة فى مجال الالكترونيات الدقيقة واستغلال المعلومات والحاسب الآلى .

ولقد قلل الرأى السابق كثيرا من دور آليات السيطرة العالمية التمهيدية  
تتمارسها المراكز الرأسمالية ( الشركات متعددة الجنسية ، صندوق النقد ،  
البنك الدولي ) فى استمرار تبعية وتخلف بلدان الأطراف ، بل وتشجيع  
نموذج يقوم على الاستثمار الأجنبي المشترك مع رأس المال العام والخاص  
ونقل الثقافة الغربية كثيفة الاستخدام لرأس المال وذات الكثافة السياسية  
والمالية والاجتماعية والاقتصادية العالمية ، ورغم أن بعض التجارب  
الرأسمالية الناجحة فى كوريا الجنوبية وتايوان والأرجنتين والبرازيل  
وسنغافورة وهونج كونج حققت نجاحا لا يمكن إنكاره إلا أن ذلك كان  
لأسباب خاصة للغاية أهمها تركيز الشركات متعددة الجنسية لأنشطتها فى  
هذه البلدان مما مكنها من الاستفادة من مزايا الاستثمارات التى تقوم به  
ومن الفروع التى أنشأتها هذه الشركات لتتحدث تكاملا مع الإطار التقني  
والصناعي للشركة الأم فى بلادها الغربية الأم ، كما أن ما حدث كان على  
حساب الديمقراطية والحريات وعدالة توزيع الدخل والثروة ، مما أدى إلى  
شيوع مظاهر الاضطراب والفساد الاجتماعي ، وقاد إلى تغيير اساسي فى  
هيكل الأنظمة السياسية وفى ترشيده الأداء الرأسمالي التابع والمشوّه .

وكان من المنطقي أن يؤدي تركيز الرأسمالية العالمية على بلدان معينة  
إلى حالة الانقسام بين بلدان العالم الثالث بجانب عوامل طبيعية مثل ظهور  
النفط فى البلدان العربية وغير العربية ، هذا فضلا عن غياب إطار  
«مؤسسية إقليمية بين الأطراف تمكّنها من أحداث نوع من التكامل أو  
الاندماج الإقليمي اقتصاديا وثقافيا ، وتظل المسألة فى النهاية لا تقوم على  
أساس التفاوت من حيث متوسط الدخل السنوي للفرد وإنما تتوقف على  
مجموعة من العوامل تقضى إلى إما تنمية مستقلة تحقق إشباع الحاجات  
الأساسية وتحاول التخفيف من قيود وروابط التبعية سواء للنظام الرأسمالي  
العالمى أو للمولود الاشتراكية المتقدمة قبل التحولات الواسعة فى أوروبا  
الشرقية والاتحاد السوفييتي .

ولقد تناولت هذه الدراسة فى الإطار النظري كيف أدى التوسّع

العالمى للرأسمالية الى عدم اتاحة الفرص لظهور رأسمالية قوية فى بلدان الأطراف تتيج لها قيادة نمط مستقل للنمو الرأسمالى ، وبحيث تستطيع الاسهام كشرىك فاعل فى النظام الرأسمالى العالمى أو تشكل مراكز رأسمالية جديدة ، وانما يمكن القول أن بعض الدول التى حققت نموا ملحوظا فى الاطار الرأسمالى مثل كوريا الجنوبية توجد أمامها فرص متاحة لاستثمار التحولات الجديدة فى النظام العالمى وبالذات مع اندحار شبح الحرب الباردة وتحول المنافسة الدولية الى الجوانب الاقتصادية والثقافية والإعلامية والعمل المشترك لمواجهة مخاطر تلوث البيئة ومشكلة الطاقة والاستفادة من ثمار الثورة الصناعية الثالثة التى لم تحقق نتائج ذات بعد اقتصادى وخاصة فى مجال الهندسة الوراثية التى يمكن لها أن تؤدى الى تطور هائل فى ميدان زيادة الانتاجية فى الزراعة والثروة الحيوانية وتوليد مصادر جديدة للطاقة ومواجهة مشكلات التصحر والنقص فى المياه . ومن هنا فان هذه التغيرات الهائلة تؤدى بالضرورة الى تقوية التكتلات الاقتصادية الدولية الحالية والى نشوء تكتلات جديدة بتوسيع التكتلات السابقة ، مثال ذلك انضمام أوروبا الشرقية الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، أو بدخول أطراف كانت فيما سبق متنازعة ، وهكذا يمكن تصور قيام تكتل اقتصادى فى آسيا تقوده اليابان وتدخل فيه الصين وكوريا الجنوبية وتايوان وبعية ما يسمى بالنمور الأربعة ( سنغافورة وهونج كونج ) مع الأخذ فى الاعتبار احتمال قوى لارتباط الاتحاد السوفييتى بروابط اقتصادية وتقانية عالية مع هذا التكتل ، ومن ناحية أخرى قد تجد الولايات المتحدة أمامها ضرورة الدخول فى تكتل اقتصادى مع كندا وبعض دول أمريكا الجنوبية مثل البرازيل والأرجنتين لمواجهة منافسة أوروبا والتكتل الآسيوى .

على أن هذه الصورة الجديدة لا تعنى غياب استمرار تبعية أغلب بلدان العالم الثالث للسوق الرأسمالية العالمية ولظواهر استغلال المراكز الرأسمالية خاصة فى ظل الضعف الاقتصادى الرهيب لهذه البلدان ومواجهتها لأزمات الديون والمجاعة والتصحر وغيرها ، وفى اطار تراجع السوفييت عن سياسات

التحالف والتعاون مع هذه البلدان في ظل أزماته التي سوف تستغرق وقتا لا يقل عن عشرين عاما للتغلب عليها ، وكذلك في إطار انحسار التحرر الوطني والحركات القومية المناوئة للاستغلال الرأسمالي الإمبريالي ، ففي ضوء فشل خبرة الاعتماد على النقروض والمعونات والاستثمارات الخارجية الآتية من الدول الصناعية الرأسمالية في ذاتها ، بل ومع توجه هذه الاستثمارات والمساعدات الى دول شرق أوروبا لدفعها الى مزيد من اقتصاد السوق وتعميق الاندماج في تقسيم العمل الدولي ، تبدو مخاطر المحاولات الانفرادية التي تقوم بها بعض بلدان الاطراف لتحسين وضعيتها في شروط التبادل الدولي والاستفادة من التبعية السياسية والتحالف الأمني مع دول الغرب ، وذلك أن الاحتكارات الأولية العملاقة تتولى توظيف الأموال والأرباح الهائلة المحولة من بلدان العالم الثالث سواء في صورة فوائد وأقساط الديون أو ودائع الدول والأفراد أو الرشاوى والعمولات والحسابات السرية الخاصة بكبار المسئولين في هذه البلدان والمودعة في المصارف الغربية . تتولى توظيفها ليس في إعادة توجيهها لهذه البلدان وإنما لتنمية البلدان الرأسمالية ذاتها ودول شرق أوروبا .

لا يبقى - إذن - أمام أغلب بلدان الأطراف لمواجهة التحولات واسعة النطاق في النظام العالمي والتي جاءت بالسلب ولغير صالحها(٥٢) ، سوى أحداث تحولات ديمقراطية حقيقية تتيح مشاركة سياسية واسعة للجماهير في صياغة حلول لمقاومة ضغوط التبعية العالمية وآليات السيطرة ومواجهة كافة مظاهر الفساد السياسي والإداري وأخيرا عمل تجمعات اقتصادية لتحسين الموقف التفاوضي مع المراكز الرأسمالية لمواجهة أزمات الديون والتبادل الدولي وللاستفادة بأكبر قدر ممكن من التطور التقني الكبير .

ولا يمكن أيضا قبول مقولة أن النظام العالمي الجديد سوف يتجه الى نوع من السيطرة الواحدة أي وجود قطب واحد المسيطر هو الولايات المتحدة في ضوء أن الاتحاد السوفييتي السابق لم يتأثر حفاظه على توازن الردع النووي رغم تنازلاته العسكرية الكثيرة في مجال سباق التسلح النووي

والثقيل ، وفي شرق أوروبا وانسحابه من مواقع عديدة من العالم الثالث ، كما أن ازدياد النزعات العنيفة والمعدوانية للولايات المتحدة جعلت السوفييت يتراجعون من مفهوم « توازن المصالح » وتسوية الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية وخاصة في أفغانستان وكمبوتشيا ، هذا فضلا عن أن اقدام الولايات المتحدة على التدخل العسكري المباشر في بنما حتى في ظل الظروف الجديدة انما يعبر عن سلوك متكرر قوبل بصمت سوفييتي حتى في ظل الحرب الباردة ، مثلما حدث في جرينادا وليبيا و . الخ .

هذا بجانب أن تغير ميادين المنافسة العالمية من الجانب العسكري الى مجالات الاقتصاد والتقانة وفي ظل أزمات الاقتصاد الأمريكي التي جعلت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة في العالم وتراجع صادراتها في الانتاج العالمي يجعلنا نخرج بنتيجة أن النظام الجديد سوف يتميز بأنه عالم متعدد الأقطاب .

## ثانيا : نظرية الدولة الرأسمالية التابعة فى الأطراف

جاءت نظرية الدولة الرأسمالية التابعة أو الطرفية عقب انتقادات نظرية ومنهجية عديدة وجهها أصحابها للمقولات الأساسية التى أوردتها نظرية الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار ، وبصفة خاصة عند « حمزة علوى » و « جون سول » (٥٣) ، ومن أهم هذه المقولات ما ذهب اليه الاثنان من أن « الدولة ما بعد الاستعمار » تتمتع بقدر كبير من الاستقلال النسبى فى مواجهة البناء الاجتماعى التابع عموما و « الطبقات » المحلية المسيطرة من الرأسمالية التجارية والكمبرادورية وكبار ملاك الأراضى ، واستنادا الى أن هذه الدولة تسيطر عادة على الموارد الاقتصادية وعلى وسائل الانتاج وتتمكن من ثم من تعبئة والحصول على قدر عال من الفائض الاقتصادى توجهه لأغراض التنمية ، ذلك أن « الطبقات المسيطرة » لم تكن تستحوذ على وسائل الانتاج سواء بالملكية المباشرة أو غير المباشرة ، سواء إبان فترة الاحتلال الاستعمارى أو بعد الحصول على الاستقلال ، وهذا الأمر مكن جهاز الدولة والقلة العسكرية - البيروقراطية الحاكمة « الأوليغاركية » من استخدام الدولة ، التى لم تصبح عندئذ أداة فى يد طبقة واحدة وكهيكل مستقل فى القيام بدور المصالحة والوساطة بين « الطبقات الثلاث » التى ذكرها « علوى » على النحو السالف ، التى وإن كانت متنافسة الا أنها غير متناقضة ، بفرض حماية هذه المصالح وفرض النظام العام فى المجتمع ، بجانب ما تدعيه من القيام بدور تنموى .

وفىما يبدو أن المحور الرئيسى لهذه الانتقادات دار حول رفض أصحاب نظرية الدولة الرأسمالية الطرفية لمقولة الاستقلال النسبى للدولة . وطرحوا من جانبهم قضايا وتساؤلات أهمها ما يتعلق بدور الدولة فى

استمرار المجتمع ، وإن هذا الدور يتسم بالطابع المميز للدولة فى الحفاظ على التناقضات القائمة فى البناء الاجتماعى التابع ، وتوثيق شروط إعادة الانتاج الاقتصادى فيه بشروط إعادة الانتاج فى رأس المال الدولى ، وعلى مستوى عالمى ، وبالنسبة لمسألة الاستقلال النسبى للدولة فإنها تتصل بدور البيروقراطية أساسا بناء على ارتباطها التاريخى بالدولة .

ويعد الكاتبان الألمانيان « زيمان » Ziemann و « لانزندورفر » Lanzendorf من أهم رواد النظرية والذين ربطا منهجيا بين الدولة والطبقة ودور علاقات الانتاج فى إدارة الصراع الطبقي ، فضلا عن آثار عمليات الانتاج وإعادة الانتاج الاقتصادى على علاقة الدولة بالمجتمع . ويبدو تأثيرهما واضحا بآراء « بولانتزاس » التى أوردها فى كتابه « الدولة والقوة والإشتراكية » وذهب بشأنها الى اعتبار الدولة تجسيدا أو ساحة للصراع الطبقي ، وذلك بعد تطوير آرائه السابقة حول الاستقلال النسبى للدولة . من هنا رأى كسل من « زيمان » و « لانزندورفر » أن الدولة تحتضن عملية الصراع الطبقي الذى ينتقل إليها بشكل مؤسسى Institutionalized ويستقر فى جهازها ، وتبعا لبناء القوة تتواجد مصالح كافة الطبقات - بمرجات متفاوتة - فى أجهزة الدولة وتتفاعل فى داخلها . ومن جانب آخر فإن ما تقوم به « الطبقات المسيطرة » من ممارسة نظرية وعملية عن طريق الدولة لا تبرر بها تحكمها فقط ، وإنما تحاول كذلك استئصال هذه الممارسة فى الحفاظ على قدر من التراخى الصام بينه الحاكمين والمحكومين ، وميدان النشاط النظرى والعمل هو الدولة على حد قولهما . وهو طرح أقرب الى الدقة بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث .

ويذهب « زيمان » و « لانزندورفر » الى القول بأن عملية إعادة الانتاج الاقتصادى الاجتماعى فى مجتمع رأسمالى متقدم تحدد شكل ووظيفة الدولة ، فهذه الدولة تعتبر بناء على ذلك تناجا عضويا لهيكل المجتمع وفى نفس الوقت عنصرا بنويا أساسيا فى المجتمع وتعتبر من ثم عن تناقضات



العلاقات الاجتماعية السائدة ، وعلى هذا الأساس يقدم كل من « زايان » و « لانزendorfer » محورين أساسيين لفهم الدولة في مجتمع رأسمالي متقدم وهما (٥٤) :

أولا : الوظيفة الاقتصادية للدولة التي تجعل منها مؤسسة اقتصادية لاعادة الانتاج وتحدها أنماط الانتاج والتجارة •

ثانيا : الوظيفة السياسية للدولة ، حيث تساهم في اعادة الانتاج من خلال ادوارها السياسية وتمتد تعبيرا عن وحدة المجتمع ، وتحدد العلاقات المعقدة والمركبة بين الطبقات واقسام الطبقات الوظيفية السياسية للدولة كمؤسسة لاعادة الانتاج ، ويمكن قيام الدولة بهاتين الوظيفتين من احتكار ما يسميه « زايان » و « لانزendorfer » قوة اقتصادية اضافية •

وبالنسبة لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع فهما يحددانهما على أساس عنصرين رئيسيين أيضا هما (٥٥) :

١ - تميز الدولة كقوة مؤسسية من ناحية الوظائف عن المجتمع كبنية بسبب اداء الاولى للعمليات الاقتصادية وغلاقتها بالحركات الطبقيّة •

٢ - وجود علاقة وظيفية ، رغم هذا التميز ، بين نشاط الدولة وعملية اعادة انتاج العلاقات الاجتماعية •

وهذان المنصران هما اساس او جوهر تمتع الدولة بدرجة من الاستقلال النسبي عن المجتمع ، وهو ما يبدو واضحا في العوامل التالية :

( أ ) فالوظيفة الاقتصادية للدولة والتي تتمثل في دورها الهام في عمليات الانتاج واعادة الانتاج المادى في كافة الظروف تعطيلها استقلالا نسبيا بحيث لا تصير مجرد اداة للقوى الاقتصادية المسيطرة ذات النشاط الخاص •

(ب) وقيام الدولة بالوظائف الأخرى من أيديولوجية وأمنية وتوحيد سياسى لفئات وطبقات المجتمع يكسبها هذا الاستقلال النسبي من خلال

اقدامها على عملية التوافق والتراضي بين المصالح المتعارضة للأفراد والجماعات .

(جـ) وأخيرا تمارس الدولة السلطة بصفة مستقلة نسبيا استنادا الى عمليات التمثيل النيابي والمؤسسى للمواطنين .

يؤكد « زايمان » و « لانزendorfer » فى ثنايا التحليل دائما على الدور الفعال لقوانين الانتاج المادى فى صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وهى علاقة متفاعلة لا تجعل من الدولة كيانا فوق الجميع او يتجاوز الأفراد والمصالح ، وانما هى تعبر عما يسميانه « استجابة مؤسسية » لحلاصة تناقضات وتفاعلات المجتمع ، وفى هذا الاطار يبرر دور البيروقراطية القابض على السلطة ، والتي تتمتع فى ظروف اعادة الانتاج الاجتماعى باستقلالية نسبية بفعل الامتيازات التي يكسبها الأفراد المرتبطون بها ، وكذلك الاجراءات واللوائح التنفيذية التي تمطيها سلطات التنفيذ والاشراف والتحكم(\*) ٥٠٠ الخ . بعبارة أخرى استطاع جهاز الدولة البيروقراطى أن يؤسس لذاته آلية هيكلية منظمة تقوم على العلاقات السلطوية مع القوى الأخرى فى المجتمع .

واذا كان ما سبق يتصل بالدولة فى مجتمع رأسمالى متقدم ، فان الوضع يختلف بالنسبة للدولة فى مجتمع طرفى ، فحسبما يرى « زايمان » و « لانزendorfer » ان هذه الدولة قد اندمجت فى السوق الرأسمالية العالمية وتأثرت ، لذلك أبنيتهما الاقتصادية والاجتماعية بممارسات آليات اعادة الانتاج فى الدول الرأسمالية الصناعية ، وامتد ذلك الى القطاعات العسكرية والثقافية فى مجتمعات الأطراف مما أدى الى اخضاع هذه الأبنية والقطاعات التابعة للنظام الرأسمالى الدولى ( المتروبول ) والذي ينمو باستمرار على حساب تخلف الأطراف فى عملية عالمية واحدة . أكثر من ذلك ، ومن وجهة نظرهما ، فان قوى الانتاج تدفقت من المتروبول الى الأطراف لتعيد تكيف البناء الاقتصادى التابع مع عملية اعادة الانتاج التي تتم فى داخل الدول الرأسمالية المتقدمة أو المراكز - ويخلص « زايمان » و « لانزendorfer »

من ذلك الى حالة المعجز التي تعاني منها مجتمعات الأطراف عن امكانية التطور المستقل بفعل اندماجها التاريخي في السوق العالمية ، ووجود الموارد المتاحة للانتاج وإعادة الانتاج خارج حدودها . وهكذا ينقلنا هذان الباحثان الى القول بأن ما تملكه الأنظمة والقوى الحاكمة في مجتمعات الأطراف هو مجرد سلطة تنفيذية إدارية لتكييف ظروف البلاد مع شروط عمليات الانتاج وإعادة الانتاج في قلب المراكز الرأسمالية الدولية التي تتحكم فيها بدورها « قلة عالمية عالمية » تسيطر سياسيا في المراكز والأطراف معا .

ويتفق كل « زايمان » و « لانزendorfer » على هذا النحو مع التفرقة التي طرحها بعض الباحثين بين « طبقة حاكمة » و « طبقة حكومية » وقام البعض من الباحثين<sup>(٥٧)</sup> بتطوير هذه الفكرة بالقول أن ما تتمتع به الدولة الطرفية من استقلال نسبي اذا مجتمعا انما يرجع بالأساس الى تكييفها مع عمليات الانتاج وإعادة الانتاج على مستوى عالمي وما يقوم به الجهاز البروقراطي لهذه الدولة ، في اطار ذلك من تكوين مصالح خاصة به وفي أدائه لوظائفه ، فهو إذن « استقلال من حيث الأداء » ، *Instrumentally* *autonomous* يمكن الدولة الطرفية من خدمة مصالح « القلة العالمية المحامية » ككل وليس مصالح فئة أو شريحة فيها .

بيد أن الدولة لا تستطيع أن تلعب دورا مستقلا من الناحية السياسية في ضوء تحكم « الطبقة المسيطرة في الداخل والخارج » في وسائل الانتاج التي قد تتمكن من الضغط على الدولة بالانسحاب من ميادين الانتاج والاستثمار مما يفرض على الأخيرة اختيارات محددة لا تستطيع تجاوزها . خالدة ، في أمريكا اللاتينية كمنال ، ليست بذات قدرة على تغيير آليات السيطرة في البناء الاجتماعي - الطبقي وهي آليات بنوية تتحكم فيها « الطبقة المسيطرة » محليا ورأس المال الدولي خارجيا ، كما تتعرض الدولة لضغوط الطبقات والجماعات المحكومة / الخاضعة ، وقد تحاول الاستفادة من تشجيع التحركات الشعبية لهذه الطبقات لتأمين استقلالها اذا « الطبقة المسيطرة » ، ولكن ذلك لا يؤدي عادة الى احداث خلل في التركيب الاجتماعي

السائد أو الى تهديد مصالح « الطبقة المسيطرة » بعبارة أخرى لا تمكن الدولة من تحقيق استقلالها الذاتي بفعل الوضعية البنوية لها داخل التشكيل الاجتماعي الطبقي السائد داخليا ، ومكان هذا التشكيل فى النظام الرأسمالى العالمى(٥٨) .

والمنعنى الذى ينتهى اليه هذا الاستنتاج ان هناك شكاً حول مصداقية الفرض القائل بتطابق الاطارات/الحدود السياسية والاقتصادية انقومية ، فحدود الدولة القومية سياسيا لم تعد تتطابق مع حدود الأبنية وعلاقات الاقتصادية المحددة تاريخيا بالسوق ( الصالية ) وهكذا فان دور الدولة مؤسسة إعادة انتاج سياسية يذهب الى الحفاظ على استمرار البناء الطبقي غير المستقر وهى تعمل كوسيط لتسوية المشكلات السياسية بين جهاز الدولة والطبقات المختلفة ، وكذلك الوساطة لحل الخلافات اسيسائية بين قطاعات « البرجوازية الوطنية » ومصالح البرجوازية الأجنبية ، وتنسم الدولة بعدة خصائص أهمها الضعف وعدم الاستقرار وغياب الشرعية وعدم التكامل القومى ومحدودية الموارد وفعالية ، وعدم فعالية الأجهزة الحكومية فى الرقابة على الأسعار والنشاط الاقتصادى الوطنى والأجنبى(٥٩) .

ويفسر « زايمان » و « لانزendorfer » ضعف الدولة بعدة أسباب منها حالة التنافر البنويى الذى يظهر فى عدم سيادة علاقات الانتاج الرأسمالية ومحدودية تطور القوى الانتاجية ومن ناحية أخرى اعتماد عملية إعادة الانتاج على السوق الصالية التى تسيطر على أجزاء هامة من الموارد الاقتصادية للبلاد ، ويرجع عدم الاستقرار السياسى للتغيرات المستمرة فى شكل الدولة ومؤسساتها وقياداتها ، وذلك بفعل التغيرات الدائمة فى البنية الطبقة وتعمق المصالح الطبقة الخاصة ، التى تحتل الأولوية على المصالح التى تحاول الدولة صياغتها لكى يخدم مصلحة عامة والفساد المستشرى فى الدولة والذى يؤدى لأن تصبح أداة خاصة لمصالح طبقة محددة . ويعود فقدان الشرعية الى اخفاق الدولة فى إقامة أشكال ديمقراطية برجوازية لممارسة الحكم ، وكذا فى انحيازها لـ « الطبقة الحاكمة » والتناقض بين

أشكال الحكم على المستويات القومية والإقليمية والمحلية ، وأخيرا الطابع التسلسلي للدولة سواء كان يحكمها نظام الحزب الواحد أو الانقلابات العسكرية(١٠) .

على ان هناك جوانب معينة توفر للدولة مصادر قوة على حد قولهما ، ومنها الدور الذى تؤديه فى التنمية بفعل ضئف القاعدة الاقتصادية لـ « الطبقة الحاكمة » التى تعتمد على الدولة فى عملية إعادة الإنتاج ، فضلا عن ان ازدياد حدة الأزمات السياسية والاقتصادية يزد من اندور التدخل للدولة لمواجهة نمو التفاوت الاجتماعى وما يقود اليه من صراعات وتوترات ، وهذا يزدى بدوره الى قيام نظام حكم عسكرى بيروقراطى - تكنوقراطى ويرى اباحنان ان هذه العمليات تدور فى اطار شروط إعادة الانتاج الرأسمالى التى تحكمها السوق العالمية ، وتفرض لمزيد من تدخل الدولة وازدياد الطابع المركزى لها .

وتؤدى الدولة الطرفية كمؤسسة اقتصادية لإعادة الانتاج وظائف محددة أيضا فى اطار شروط إعادة الانتاج الرأسمالية العالمية(١١) .

١ - ربط الاقتصاد الوطنى بالسوق العالمية من خلال ازالة الحواجز السياسية بينهما باتباع سياسة معينة للتصدير والاستيراد ونقل التكنولوجيا والاستثمار الأجنبى والارتباط بمؤسسات وحيثات مالية واقتصادية دولية .

٢ - إتاحة الفرص لتوسع السوق العالمية فى الاطار الاقتصادى الوطنى بالميل نحو توفير شروط إعادة انتاج رأس المال الأجنبى العامل فى الداخل ، ورأس المال الوطنى المتجه للخارج .

٣ - توجيه رأس المال الوطنى لكى يعيد انتاجه فى السوق المحلية والصناعة والزراعة فى اطار عملية دمج الاقتصاد الوطنى فى السوق العالمية .

٤ - الإبقاء على التنافر البنوى بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ،

يرجى تظل هناك ابنية غير راسمالية متخلفة وغير مندمجة فى شروط اعادة  
الانتاج الراسمالي .

فى اطار وظائف الدولة السياسية والاقتصادية سالفة الذكر ، قد  
تحاول الدولة الطرفية أن تجعل استقلالها بنيويا وليس « أداتيا » (٦٢) من  
خلال العمل على تخفيف ضغوط « الطبقة المسيطرة » بالداخل والدول  
و « الطبقات المسيطرة » بالخارج ، خاصة اذا كان رأس المال الأجنبى  
يشكل « الطبقة المسيطرة » على البناء الاجتماعى ، ولكن ذلك يكون بصفه  
مؤقتة وعارضة فى اطار الظروف الدولية السائلة ، حيث يصير استقلال  
الدولة مقيدا باختيارات تاريخية محددة تتوقف على تطور قوى الانتاج داخل  
التكوين الاجتماعى وموقعها فى الأخرى فى نطاق النظام الاقتصادى العالمى  
وقد تتوفر صورة أخرى للاستقلال البنيوى للدولة وترتبط بقدرتها على  
حماية تحالفات مستحدثة مع « الطبقات » المحكومة وخاصة الشرائح  
النشطة منها ، على أن هذا الاستقلال يمد محدودا أيضا ، حيث ينبغى على  
الدولة أن تتحكم فى عميلة توجيه وتعبئة هذه الطبقات المحكومة لكى  
تتمكن من مواجهة « الطبقة الحاضرة » . وقد يؤدى الى ثورة تطيح بالدولة  
ذاتها ، ومن جانبها تدعم « الطبقة المسيطرة » تماسكها الداخلى وتونق من  
تحالفاتها الخارجية .

وفى حين يركز « زامان » و « لانزendorfer » على دور آليات السوق  
الراسمالية العالمية فى الدولة الطرفية والذى يظل محكوما بديناميات  
النمو فى المراكز الراسمالية التى تتحكم فى الموارد الاقتصادية لهذه  
الدولة ، ومن ثم لا يتعدى دورها تهيئة الظروف والامكانات السياسية  
والاقتصادية لدعم وضمان التابع فى التقسيم الدولى للعمل ، ولخدمة تحالف  
« البرجوازية المسيطرة » بالداخل مع رأس المال الأجنبى . فان نظرية  
« كاردوسو » و « فالىتو » عن « الدولة التابعة » تنطلق على العكس من  
ديناميات التطور الداخلى وأوضاع الصراع الطبقي على المستوى الوطنى وحيث  
تتلعب الحركات الشعبية دورا اكبر أهمية فى تشكيل طبيعة الدولة ، وحيث

توجد امكانية لحدوث تنمية اقتصادية سرية وحقيقية حتى مع وجود نفوذ مؤثر لرأس المال الأجنبي ، وكذلك مع احتمال قيام اتجاه مستقبلي لدى الدولة نحو أشكال ديمقراطية .

ويلاحظ ان الاثنین تأثرا بأفكار « بولا نتزاس » الأخيرة أيضا حول علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي التي تجعل منها حبة للصراعات الطبقية ، فمع ان الضغوط التي تمارسها القوى الشعبية على الدولة قد لا تكون ثورية النتائج ، غير انها تمتلك قوة غير منكورة تدفع بالدولة الى الاتجاه الديمقراطي ، وطبقا لأريهما فان هناك امكانية لحدوث صراع طبقي مستمر قد ينتج انتصارات شعبية تتضمن شكلا من الديمقراطية الاجتماعية . مثل هذه التحولات لا تعتبر نتاجا لدور قوى خارجية ، وانما تعبيرا عن « توافر ظروفه تاريخية - بنیوية » على حد قولهما تجعل الأبنية الاجتماعية تتشكل بالصراع والحركات الاجتماعية والصراع الطبقي في الداخل (٦٣) .

ورغم اتفاقهما مع « فرانك » وسيمر أمين على عدم امكانية تحليل أى اقتصاد طرفي الا في اطار السيطرة الاقتصادية للمراكز التي خلقت هذا الاقتصاد تاريخيا ، وحيث يمكن ، أيضا ، فهم عملية التطور في الأطراف في اطار الدور الرئيسي للتغلغل الرأسمالي والقوى الخارجية . رغم ذلك فان « كاردوسو » و « فاليو » يتصوران أن التوسع الرأسمالي في دول مختلفة وفي فترات زمنية متفاوتة لا يقود الى نفس النتائج بالنسبة لشكل التطور في مجتمعات الأطراف . ذلك ان اختلاف توارخ اندماج هذه المجتمعات في النظام الرأسمالي الدولي يعتبر نتاجا لاختلاف ظروف الوحدات التاريخية وارتباطها بوجود شرائح من « الطبقات المحلية » متحالفة أو متصارعة مع رأس المال الأجنبي ، وكذلك باختلاف أشكال الدولة ووجود أيديولوجيات متمايزة وبدائل محددة لاستراتيجيات متعاونة أو متحدية للقوى الامبريالية (٦٤) .

يركز « كاردوسو » و « فاليو » رؤيتهما على تحليل دور الدولة في

بلدان أمريكا اللاتينية في قيادة استراتيجية التصنيع إبان أزمة الكساد الكبير في الثلاثينات والتي أتاحت فرص قيام صناعة وطنية في إطار حماية جبركية وتحجيم الواردات ، ويعتبر الاثنان أن الدولة أدت دورا هاما في ذلك سواء كأداة لتعبئة الموارد المحلية لتشجيع صناعة تعتمد على قطاع التصدير ، وكذلك كآلية لتدعيم وتوليد سيطرة « البرجوازية الصناعية » المحلية . ومن وجهة نظرهما فإن ذلك لا يجعل الدولة مجرد أداة في يد رأس المال الأجنبي ، وقد تكون كذلك في حالة واحدة فقط عندما تتمكن البرجوازية المسيطرة على قطاع التصدير من تنظيم صفوفها لغرض تحدى محاولات الدولة للتحرر من التبعية . وهذا يفسران ذلك بالقول ان بعض بلدان أمريكا اللاتينية وجدت فيها جماعات من الرأسمالية الزراعية العاملة في مجال التصدير قبل أزمة الكساد العالمي ( عام ١٩٢٩ ) وقد وجدت أثناء الأزمة أن من مصلحتها إقامة قطاع صناعي كقطاع مكمل ومن خلال توسيع السوق المحلية ، غير أن الأحوال تغيرت بعد انتهاء أزمة الكساد العالمي ولكن ليس بسبب الأزمة ، وإنما بفعل جماعات اجتماعية بدأت تضغط على الدولة وتتصارع مع الجماعات المرتبطة بقطاع التصدير<sup>(٦٥)</sup> ، أي كان هناك صراع بين القوى المسيطرة المحلية المرتبطة بالقطاع الأجنبي أو المشروعات المملوكة للأجانب وبين الطبقة الوسطى التي طمحت الى زعزعة نفوذها وساولت من أجل ذلك استقطاب عمال القطاع الأجنبي والفلاحين كحلفاء في الصراع ، والواقع ان الكساد العالمي لم يؤد الى تدهور هذا القطاع ، وإنما ظهرت المشكلات الاقتصادية في داخله وعانى من بطالة حادة ، وحسب هذا التحليل فإن الدولة كانت « مستقلة » الى حد كبير عن القطاع الأجنبي في الاقتصاد الوطني ، ومن هنا اعتبرت الطبقة الوسطى المساعدة ان الدولة أداة هامة في خلق سوق وطنية وفي نقل تمويل إيرادات القطاعات الأجنبية لاستثمارها في الصناعة الوطنية ، وهكذا نتج عن الصراع تقاسم السلطة بين البرجوازية الوطنية المساعدة والقوى التقليدية المكونة من كبار ملاك الأراضي .



• وإذا كان التغير على المستوى الخارجى ( أزمة الكساد مثلا ) قد أدى إلى تفسير الإطار العام بحيث انعكس على ديناميات البناء الاجتماعى الداخلى ، فأن الصراع الطبقي وانتصار الاتجاه الداعى الى اقامة قطاع تصديرى فى الاقتصاد الوطنى لعب دورا مساويا ان لم يكن أكبر .

وقد قادت الدولة عملية تنظيم السوق الداخلية وتراكم رأس المال الوطنى ، ومع أن بعض البلدان وجد فيها قطاع صناعى تصديرى هام قبل عام ١٩٢٩ ، وكان التصنيع قائما على توسع المشروعات الخاصة ، فان الدولة خلقت مجالات جديدة للاستثمار فى الصناعة الثقيلة والبنية التحتية . وفى البلدان الأخرى التى لم تشهد هذا القطاع فقد دفعت جماعات معينة فى اتجاه خلق قاعدة صناعية . وظهرت فى إطار ذلك سياسات التصنيع من خلال احلال الواردات التى تطلبت فى المرحلة الأولى دورا هاما للدولة فى تعبئة الموارد واستيطرة على التراكم الداخلى ، غير ان هذه السياسات شهدت فى الخمسينات والستينات ازدياد الحاجة الى الاقتراض من الخارج والارتباط باشركات متعددة الجنسية خارجيا واتساع حلة التفاوت الاجتماعى وانخفاض أجور عماله الصناعية خاصة مما أدى الى انفجارات شعبية ونجاح الأحزاب السياسيه الجماهيرية فى الانتخابات هناك . على ان الأوضاع تغيرت مع قيام عدد من الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة انديمقراطية التى استمرت من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٧٦ فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ( البرازيل ، بيرو ، باراجواى ، تشيلى ، الأرجنتين ) (٦٦) ، وقد نتج عن هذه الانقلابات نشوء أنظمة بيروقراطية - سلطوية يحكمها العسكري .

وقد طبق « جيمس بتراس » مفهوم الدولة الرأسمالية اتابعة على عدة حالات من تجارب التنمية فى بعض البلاد فى العالم الثالث مثل ليبيا والجزائر وبيرو وفنزويلا مع مقارنتها بالنماذج الأقدم للدولة الرأسمالية والى ظهرت فى دول أخرى من العالم الثالث مثل تركيا والمكسيك فى الثلاثينات وبوليفيا فى الخمسينات .

بيد ان « بتراس » يركز ليس على نمط التصنيع والتنمية فى هذه

البلدان ، وانما يوجه اهتمامه الاساسى الى الفئات المسيطرة محليا والتي تتميز بضعف التكوين والتبلور الطبقي وبمعجزها عن قيادة خطى التنمية فى بلادها على غرار ما قامت به الرأسمالية فى غرب أوروبا عشية الثورة الصناعية ، ولقد دفع ذلك الى أن تقوم الدولة فى البلدان التى درسها بدور رئيسى فى عمليات الانتاج والتنمية وتراكم رأس المال وتمبئة الفائض الاقتصادى ٠٠٠ الخ . وهذا ما أدى بدوره الى خلق شريحة اجتماعية جديدة فى كنف الدولة يطلق عليها « برجوازية الدولة » ، وحيث وجدت الأخيرة فى توسع سيطرة جهاز الدولة على عناصر الانتاج مصلحة هامة لها ، وقامت « برجوازية الدولة » من جانبها بالتعامل مباشرة مع رأس المال الأجنبى ، وان كان ذلك لم يتضمن الفاء أو تقييده نشاط رأس المال المحلى الخاص (٦٧) .

ويرى « بتراس » أن نموذج رأسمالية الدولة جاء بعد اخفاق تجربة التصنيع الموجه للخارج ، وعلى يد شريحة اجتماعية رائدة اتجهت مباشرة الى تبنى هذا النموذج ، وتم ذلك سواء فى اطار تطور سياسى طبيعى أو انقلاب عسكرى أو حركات شعبية أو بمزيج من هذه الأشكال . وتمثل الشريحة الجديدة أساسا فى موظفى الدولة من المدنيين والعسكريين ويفسر طبيعة هذه الشريحة بقوله « انها لا تتطابق مع أى من الطبقات التى وصفها ماركس فى تطور الرأسمالية فى أوروبا ، فهى ليست برجوازية كبيرة أو صغيرة لأنها لا تملك ، وهى ليست من العمال لأنها لا ترتبط مباشرة بالعملية الانتاجية ، برغم انها قد تباع قوة عملها لقاء أجر . وحتى اذا سلمنا بوجود تداخل معين مع العمال أو مع البرجوازية الصغيرة فإن علينا أن نأخذ فى الاعتبار حقيقة أن قوة اجتماعية جديدة هامة تسمى « شريحة وسطية » *Intermediary-stratum* قد وجدت مشروعا رأسماليا جديدا للتنمية يربط علاقات السوق الرأسمالية بتوسع دور الدولة » (٦٨) .

ويوضح « بتراس » ان السمات المعروفة عن « البرجوازية الصغيرة » من « تذبذب » بين « البرجوازية الكبيرة » و « البروليتاريا » لا تفيد فى تفسير سلوك تلك الشريحة البروقراطية ( المدنية والعسكرية ) التى تسيطر

على السلطة وتقود عمليات التنمية ، هذا فضلا عن ان مفهوم « البرجوازية الصغيرة » لا يفسر ما تتمتع به هذه النظم من استمرارية نسبية أو حتى تكرار ظهورها . ذلك ان الموقف الذى يبين تمزق أو زوال « البرجوازية الصغيرة » يظهر فقط فى حالة وجود طبقات عمالية وفلاحية متبلورة ومنظمة وذات قيادة واعية طبقيا تتصارع مع « برجوازية » منظمة ومتماسكة ايضا ، ومن هنا فان غياب هذه الشروط يجعلنا نتصور وجود شريحة واعية طبقيا مترابطة رأسيا وافقيا تعمل كـ « طبقة مستقلة » ( عن المال وعن البرجوازية ) صاحبة مشروع سياسى اقتصادى خاص بها .

وقد دفع فشل نماذج النمو الرأسمالى الوطنى الخاص من ناحية واخفاق امكانات الاعتماد على رأس المال الأجنبى من ناحية أخرى بهذه الشريحة الوسطية الى طرح مشروعها التنموى القومى معتمدة فى ذلك على سلاحها الرئيسى وهو « القدرة السياسية » أى قدرتها على التحكم فى جهاز الدولة ، وتقوم بتغيير نمط توزيع القوة الاجتماعية واعادة تنظيم الاقتصاد من خلال تأميم المشروعات الأجنبية التى تشكل المصدر الرئيسى للفائض الاقتصادى(٦٩) .

فى تلك الظروف يبدو دور الدولة فى المجتمعات حديثة العهد بالاستقلال حاسما فى ضوء التضخم النسبى لجهاز الدولة البيروقراطى المدنى والمسكرى واندى أحدته السلطة الاستعمارية السابقة وأزلته دورا مركزيا فى استخراج الفائض وفى تراكم رأس المال ، وعقب الاستقلال بتضايف دور الدولة وتزداد مسئولياتها على النحو التالى(٧٠) :

١ - مهام « بناء الدولة » فى تحديث الأجهزة الحكومية الخدمية أو القمعية ( الجيش والبوليس ) .

٢ - إنهاء أو احتواء الانقسامات الداخلية المختلفة .

٣ - مواجهة التحديات الخارجية .

٤ - خلق الأساس الاقتصادي من خلال نزع ملكية المشروعات الأجنبية ونقلها الى قطاع الدولة وتقديم القروض والاعانات. للقطاع الخاص .

وبدون هذا الدور الحاسم للدولة ، من المشكوك فيه أن يخاطر رأس المال الخاص المحلي ، حتى في صورة شركات احتكارية ، بالدخول في مشروعات التنمية ، هذا فضلا عن أن الشركات متعددة الجنسية تحبذ تمويل تلك المشروعات التي تملكها أو تشرف عليها الدولة في مجتمعات العالم الثالث .

ومع أن مصادرة المشروعات المملوكة لأجانب والتي تمثل أحد مظاهر الاستثمار القديم تؤدي الى نقل الفائض الى الدولة ، فانها لا تغير من طبيعة علاقات الملكية الرأسمالية ذلك أن انشاء قطاع مملوك للدولة لا يقود الى احداث تغيير جذري في علاقات الانتاج الاجتماعية أو في سيطرة قوى السوق ، كما لا يؤدي الى تغيير ظروف استغلال العمال ، حيث ينتقلون من استغلال قديم مارسه المشروعات الأجنبية الى استغلال جديد تقوم به الدولة . ( حيث يظل هناك تفاوت كبير في الأجور ) على حد قوله ، وربما يعبر عن تغير في توجيه الفائض ، حيث تتحول نسبة كبيرة من الأرباح الى قروض وتسهيلات انتاجية تقدم لرأس المال الخاص في الداخل بدلا من تحويلها الى الخارج ، وتحت ضغوط جماعات الملكية الخاصة تتجه الدولة الى التعاون مع رأس المال الأجنبي ، كما تحتفظ « برجوازية الدولة » بروابط مباشرة أو غير مباشرة مع رأس المال المحلي الخاص ، الأمر الذي يتيح أمامها تكوين ثروات تمكنها في مرحلة لاحقة من الاتجاه الى المشروعات الخاصة ، وفي هذه الظروف يستخدم « رأسماليو الدولة » سلطة الدولة في قمع الحركات الشعبية ومحاصرة التوجهات الاشتراكية الديمقراطية أو حتى اشكال الديمقراطية النيابية (٧١) ، ومن ناحية أخرى تؤدي الظروف الجديدة لاستغلال العمل وكذلك تنمية القوى الانتاجية بفعل دور رأسمالية الدولة والقطاع الخاص الى زيادة احساس القوى الشعبية بضرورة الحصول على نصيب أكبر من ثمار التنمية وكذلك زيادة قدرتها على تحدى التحالف المسيطر من

« رأسماليي الدولة ورأس المال الخاص » ، مما يجعل الأخير يوثق من روابطه مع كبار ملاك الأراضي المحليين (٧٢) .

ويتفق « إيترايفانس Evans » مع « بتراس » حول ملامح نموذج رأسمالية الدولة وامكانياته في تحقيق تنمية في إطار رأسمالي بغض النظر عن ارتباطاته مع الاستثمارات الأجنبية والاحتكارات الدولية ، وهو يؤكد على أن الدولة في العالم الثالث لا يمكن اعتبارها مجرد أداة طيعة لرأس المال الدولي ولا مجرد كونها ممثلاً لمصالح « البرجوازية الصناعية المحلية » ، فهذه الدولة ، وبمباراة أدق المشروعات المملوكة لها ، قد تصير في الواقع شريكا أساسيا في ترسيخ الرأسمالية . وأن مشاركة الدولة الأساسية لا تسلب من الرأسمالية خصائصها الجوهرية كمنط إنتاج يسعى للربح الخاص ، فضلا عن أنها لا تغير من شكل التصنيع الرأسمالي (٧٣) .

بناء على ذلك قدم « إيفانس » دراسة تفصيلية حول تطور صناعة البتروكيماويات في البرازيل منذ الخمسينات ودور الدولة الرئيسي في انشاء وتدعيم هذه الصناعة . فقد قامت الحكومة البرازيلية بانشاء شركة مملوكة للدولة تحتكر استخراج وتكرير البترول في عام ١٩٥٤ ، في وقت كانت توجد معامل تكرير صغيرة مملوكة لقطاع الخاص وسمح لها بالاستمرار في العمل غير أن احتياج الشركة العامة لرؤوس أموال ضخمة ولكفاءات فنية ومهنية لإداراتها ، جعلها تتجه الى طلب مساعدة شركات البترول متعددة الجنسية العملاقة مثل « أسو » و « شل » والشركات المحلية الصغيرة ، وبالذات في عمليات الحفر والتنقيب ومد خطوط الأنابيب الى معامل التكرير ، والتي استلزم الأمر توسيعها على نطاق أكبر . ومن أجل ذلك قامت الشركة الأم المملوكة للدولة « بتروبراس Petrobras » بانشاء شركة فرعية سمح لها بالدخول في مشروعات مشتركة مع شركات البترول المحلية والعالمية ، ورأى « إيفانس » أن التحالف الجديد المكون من الدولة ورأس المال المحلي والشركات متعددة الجنسية نجح في إقامة صناعة

متطورة للبتروكيماويات واستخراج مشتقات البترول في البرازيل بما يضارع مثيلاتها في بريطانيا واليابان وسوف يقترب في التسعينات من مستوى الصناعة البتروكيماوية في الولايات المتحدة (٧٤) .

وفيما يبدو من تحليل المقولات الأساسية لمفهوم رأسمالية الدولة على النحو السابق انه استطاع الاقتراب الى حد كبير نسبيا من واعم تطور البلدان النامية عقب حصولها على الاستقلال وبصفة خاصة من ابرازه لأهمية الجوانب الوطنية والقومية والتي كانت في قمة اهتمامات الجماعات الحاكمة وقادة هذه البلدان وحيث أدى ضعف التكوين الاجتماعي وعدم التبلور الطبقي للقوى والشرائح الاجتماعية من عمالية وفلاحية ووسطى وفي ضوء ضعف ما يسمى بـ « البرجوازية الوطنية » الى تركيز الأنظمة الحاكمة عقب الاستقلال على التحديات القومية والوطنية المتمثلة في ازمات عدم التكامل والتخلف الاقتصادي والوجود الاستعماري الأجنبي في اقتصاديات البلاد في مشروعات ومصالح مختلفة ، وحيث احتلت المواجهة مع القوى الاستعمارية القديمة ومثيلها في الداخل وضرورات القيام بتنمية لموارد البلاد بعد مصادرة المشروعات الأجنبية الأولية بدلا من التركيز على ضرورة حل التناقضات الطبقة في الداخل ، والتي لم تكن حادة بفعل ضعف التكوين الطبقي من ناحية غياب برجوازية صناعية قوية تواجه بروليتاريا صناعية منظمة وواعية طبقيا (٧٥) ، ومن جانب آخر فقد أكد المفهوم على الدور البارز لتلك « الشريحة الوسطية البيروقراطية » المدنية والعسكرية في قيادة عمليات التنمية وتعبئة الفائض والسيطرة على التراكم مستخدمة في ذلك سلطة وجهاز الدولة اللذين في حوزتها ، ونجحت الى حد ما في توصيف طبيعتها وتكوينها الاجتماعي ، وبرزت دور العسكريين كأفضل قوة سياسية منظمة في الاستيلاء على السلطة في ظروف التفكك السياسي والتشرزم الاجتماعي ... الخ .

غير أن أنصار المفهوم استندوا الى فرضية امكانية حدوث تنمية

حقيقية في الاطار الرأسمالى تستند الى قوة الدولة وتوسع أدوارها ،  
وحيث لا يؤدي تدخل الدولة الى نفى سمات التحول الرأسمالى ، وهو  
ما لم يحدث فى ضوء تحول التنمية الرأسمالية الى تنمية مشوهة وتايمة  
للاحتكارات الدولية متعددة الجنسية وهو ما تشهد به نفس التجارب التى  
استندوا اليها فى البرازيل والارجنتين وتركيا والهند وغيرها . فقد افترض  
هؤلاء ان هناك علاقة تماون وصراع او منافسة فى ذات الوقت بين  
« برجوازية الدولة » ورأس المال المحلى من جانب ورأس المال الدولى من  
جانب آخر ، وهو ما لم يتحقق أيضا فى ضوء انتهاء التجربة الى حالة شبه  
خضوع لآليات التقسيم الدولى الجديد للعمل ونشروط رأس المال الدولى  
وهيئات الاقتراض والتمويل العالمية ، ولم تظهر انظمة رأسمالية الدولة  
وضعا تنافسيا أو صراعا مع رأس المال الدولى ، وانما غلب طابع التعاون  
والتحالف على شكل العلاقة .

من جانب آخر نلاحظ أن أصحاب المفهوم لم يوضحوا لنا المسارات  
المستقبلية للدور الحاسم للدولة فى النموذج ، ويظهر هنا تناقض واضح :  
فبينما يعتبر هؤلاء أن هذا الدور ضرورى لقيادة تحولات التنمية الرأسمالية  
فى بداية هذه التحولات ، نجد أن دور الدولة واستقلالها السياسى الواضح  
عن القوى المحلية الضعيفة من رأس المال وكبار ملاك الأرضى عادة ما يضعف  
مع تحول رأسمالية الدولة الى رأسمالية خاصة فى ضوء الافتراض السابق  
من الاعتقاد بقدرة الرأسمالية المحلية ( الخاصة وبرجوازية الدولة بعد  
تحولها الى المشروعات الخاصة ) على المنافسة مع الاحتكارات متعددة الجنسية  
وهو ما لم يتحقق كما سبق القول .

هذا بالإضافة الى أن أصحاب المفهوم اعتمدوا على تغير الأوضاع فى  
العلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الثانية ومن أهم مظاهر ذلك كما يؤكد  
« برتراس » فقدان الولايات المتحدة لمركزها الاحتكارى المسيطر الذى تمتعت  
به لفترة مينة بعد الحرب مباشرة بفعل ظهور قوى دولية أخرى منافسة

سواء في المعسكر الرأسمالي ( أوروبا الغربية واليابان أو خارجه ) المنظومة الاشتراكية ) ، مما يوفر لأنظمة رأسمالية الدولة حرية أكبر من المناورة وفي الاختيار بين مصادر المعونات والمساعدات وتوجيه العلاقات التجارية والاقتصادية (٧٦) . ولقد برهنت الأحداث على أن إمكانية استغلال التناقضات بين المراكز الرأسمالية الدولية ( الولايات المتحدة ، أوروبا الغربية ، اليابان ) في توفير فرص التنمية الرأسمالية الحقيقية غير ممكنة في ضوء سيطرة الاحتكارات الدولية المكونة من هذه المراكز مجتمعة على آليات السوق الرأسمالية العالمية ووضعها لأشكال التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي لا يؤدي إلى تنمية رأسمالية متوازنة وحقيقية في الأطراف .



### ثالثا : الدولة البيروقراطية السلطوية و « الدولة الإدماجية » (٧٧)

تتمثل الدولة البيروقراطية السلطوية Authoritarian-Burcaucratic State نوعا معينا من أنظمة الحكم في بلدان العالم الثالث وخاصة في أمريكا اللاتينية من الناحية السياسية ، في حين تتناول نظرية الدولة التابعة النظام الاقتصادي التابع ، ورغم أن القائلين بها استخلصوا النموذج من خبرة مجتمعات وأنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية في ضوء الدور البارز للمؤسسة العسكرية وظاهرة الانقلابات المتوالية التي تقودها هذه المؤسسة ، وحيث قامت بتأسيس نظام سياسي اقتصادي اجتماعي ذي ملامح هيكلية واضحة استقرت لفترة طويلة من الزمن حتى وقت قريب في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك قبل تحول هذه الدول الى الحكم المدني والديمقراطية الليبرالية ، وما زال دورها موجودا في دول أخرى ٠٠ غير أن السمات العامة نظريا وتجريبيا لا تختلف الى حد كبير عن أحوال بلدان أفريقيا وآسيا •

فقد استند أصحاب نموذج الدولة البيروقراطية السلطوية الى عدم خصائص تميزت بها مجتمعات أمريكا اللاتينية عن بقية بلدان العالم الثالث، من أهمها سبق حصولها على الاستقلال السياسي منذ أوائل القرن التاسع عشر عقب انهيار الإمبراطوريتين الأسبانية والبرتغالية من جانب ، ومن جانب آخر اختلاف ظروف التطور التاريخي للبناء الاجتماعي ككل والتشكيلات الاجتماعية هناك وكذلك تحقق التبلور القومي والتكامل بين مناطق وأقاليم وسكان البلد الواحد ، ومن جانب ثالث مرور جهاز الدولة والتكوينات الاجتماعية - الطبقية بمرحلة أطول من التطور ، بحيث يمكن الحديث عن نمو « برجوازية وطنية » صناعية وتجارية محلية يقاعدتها الاقتصادية التي تحققت من التراكم الرأسمالي في السوق الوطنية ، وكان ذلك في بلاد

مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبيرو وأوروغواي وغيرها \* ورغم أنها نمت سريعا في إطار تحالف مع رأس المال الأجنبي فلا يمكن وصفها بقبلة الطابع الكمبرادورى على نشاطها الاقتصادى مثلما هى الحال فى البلدان الأفريقية والآسيوية حيث أمنت لنفسها قاعدة صناعية متطورة نسبيا بتشجيع من الرأسمالية العالمية ( الأمريكية والبريطانية خاصة ) ، كما ازدهرت القوة السياسية للحركات العمالية والفلاحية من خلال الاتحادات التجارية والتنظيمات النقابية .

فى هذه الظروف كانت الدولة تتسم بالضعف النسبى وغير قادرة على أداء دور مستقل فعال إزاء الرأسمالية والعمال والاستقرائية التقليدية ( كبار ملاك أراضى أو « اللاتيفوندى » ) والفلاحين ، كما أنها عاجزة عن تحقيق مواجهة السيطرة الأمريكية والبريطانية (٧٨) .

ويذهب أصحاب النموذج الى القول بأن كبار ملاك الأراضى قاموا عقب خروج الاستعماريين الأسباني والبرتغالي بتأسيس الدولة الجديدة ، وعملوا على انماء وتوسيع دور جهاز الدولة فى الأنشطة الاقتصادية غير المربحة ، ودعم سيطرتها على المجتمع من خلال اضعاف « روح شحمية » على هذه السيطرة ، واتجهوا فى نفس الوقت الى التحالف مع المؤسسة العسكرية . بينما راحت القطاعات الصناعية الخاصة تتحالف مع « البرجوازية التجارية » وكبار ملاك الأراضى الذين يصدرون السلع الزراعية للمركز الرأسمالى وذلك لممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على التحالف الحاكم من الأرستقراطية التقليدية والعسكريين بهدف اضعاف سيطرته على الدولة والعمل على فتح الأبواب أمام رأس المال الأجنبي (٧٩) .

وقد استغلت « البرجوازية الصناعية » الصاعدة ، أزمة الكساد العالمى فى المطالبة بفرض سياسة حمائية جمركية والاتجاه الى السوق الوطنية من خلال تصنيع السلع التى كانت تستورد قبل الأزمة ، وكذلك القيام باصلاحات اجتماعية فى الداخل ، وإزاء نمو الطبقة العاملة الحضرية والزراعية

وصغار المزارعين شجعت قيام حكومات ذات طابع « شعبوى » Populist  
فى أغلب دول القارة بالتحالف سياسيا مع المؤسسة العسكرية وخاصة  
عناصرها التكنوقراطية الجديدة .

فقد تمثلت إحدى النتائج الهامة للفساد العالمى والحرب العالمية الثانية  
فى قيام نمط التصنيع لاحتلال الواردات وما يفرضه من حماية المنتجات المحلية  
وتوسيع السوق الوطنية وازدياد سيطرة الدولة على جزء هام من النشاط  
الاقتصادى من خلال مشروعاتها العامة والمشاركة مع رأس المال المحلى  
والأجنبى ، وحصيلة الضرائب والرسوم التى تفرضها على الانتاج والدخل  
والخدمات ، ويرى البعض أن الدول الرأسمالية المتقدمة وخاصة الولايات  
المتحدة اتجهت الى تشجيع هذه السياسة (٨٠) ، وحتى بعد فشل سياسة  
الاحتلال محل الواردات أقدمت هذه الدول على تعديل بعض شروط تقسيم  
العمل الدولى لمعالجة الآثار السلبية ، والترحيب بإقامة ودعم بعض الصناعات  
المرتبطة برأس المال الأجنبى وضمن التقسيم الجديد للعمل الدولى وفتح  
الأسواق الخارجية أمام منتجات هذه الصناعات فى الدول الثلاث الكبيرة  
( الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ) وذلك لاستغلال الميزة النسبية لانخفاض  
الأجور فيها ، وقد اجتذبت الرأسمالية الصناعية هناك أجزاء من الضرائب  
الوسطى والصغيرة كالمثقفين والتكنوقراط والبيروقراطيين والجيش وقطاع  
من الطبقة العاملة فى النشاط الصناعى « الدول » (٨١) .

ويعرف « أودونيل » الدولة البيروقراطية - التسلطية بأنها « نظام  
يقوم على إبعاد أو إقصاء القطاعات الشعبية الواسعة من الساحتين السياسية  
والاقتصادية وإعادة توجه ناحية القطاعات والضرائب المسيطرة من  
البرجوازية الصناعية بعد أن أخفقت فى تحقيق أهداف النظم « الشعبوية »  
التي أقامتها ، وذلك بهدف فرض « النظام الاجتماعى » وحماية الأوضاع  
المسيطرة لهذه الطبقات وكذلك الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى ، والذين  
يمدان من الشروط الضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوفير

الظروف المهيئة لتطور القوى الانتاجية» (٨٢) . هذا النموذج من الحكم فرضته المؤسسة العسكرية بتدخلاتها المستمرة فى الحياة السياسية ، واستهدفت منه تقوية سلطة الدولة وفرض هيمنتها على البناء الاجتماعى عموما وحتى على البرجوازية الصناعية المسيطرة ، وهذا يعنى ان الدولة فى هذا النموذج ليست تعبيرا عن سيطرة طبقة معينة او ان للدولة سحاب طبقية تماثل فى تكوينها وتركيب. سلطتها النموذج الكلاسيكى للدولة الرأسمالية فى اوربا الغربية ، فرغم أن البرجوازية الصناعية الأمريكية اللاتينية اتجهت الى تدعيم سلطة الدولة لحماية مصالحها وتقليص النفوذ السياسى والاقتصادى للارستقراطية التقليدية ولجات فى ذلك الى استدعاء المؤسسة العسكرية . فان هذه المؤسسة المتحررة أصلا من نفوذ البرجوازية الصناعية سواء من حيث الإنتساب الاجتماعى أو من حيث الارتباط بالمرلمان والأحزاب والسياسيين عموما ، عملت على تقوية الدولة فى مواجهة البرجوازية ذاتها(٨٢) ، وجسدت فى ذاتها المحصلة العامة للدولة ، وأسست ودعمت الطابع التسلطى للدولة أو ما يسمى بـ « الدولة » وفى سبيل ذلك ، وكما سنرى ، اتجهت الى إلغاء الأحزاب وحل البرلمانات ، والاعتماد على الجهاز البيروقراطى المدنى فى ادارة دفة الحكم وكذا على أجهزة القمع المدنية .

على أن المؤسسة العسكرية لم تقم بتصفية النفوذ الاقتصادى للبرجوازية الصناعية الاحتكارية بعد أن صفت قوتها السياسية ، على العكس أبقت عليه وشجعت وحافظت على ارتباط رأس المال المحل الخاص برأس المال الأجنبى ، واعتمدت عليه فى جباية الضرائب والرسوم وغيرها ، فى نفس الوقت اتجهت الى تقييد حرية الحركات العمالية والفلاحية وتصفية الأطر التنظيمية والسياسية لها .

ويؤدى ذلك الفهم الى تفسير آخر لاستقلال الدولة النسبى يختلف عن تفسير أصحاب نظرية الدولة ما بعد الاستعمار سالف الذكر ، فالدولة

١٥ البيروقراطية - التسلطية رغم أنها ليست أداة مباشرة للبورجوازية الصناعية العليا ، فانها من الناحية الاقتصادية تحافظ على العلاقات الاجتماعية القضاة والنظام الاجتماعي كما هو ، والنزق تؤيمن عليه البرجوازية الصناعية المسيطرة ورأس المال الأجنبي المتحالف معها ، أما من الناحية السياسية فان الدولة تحاول اكتساب الشرعية من خلال مؤسسات تحتكر وسائل القوة المبادية والترويج لايديولوجية تميل الى ادماج الأمة - الشعب في الدولة والإدعاء بأن الدولة تمثل « الروح العامة » للأمة وتقف فوق المجتمع ، بينما هي في الواقع تخفي علاقات السيطرة الاجتماعية ، بعبارة أوضح أن سيطرة الدولة المحكومة من قبل المؤسسة العسكرية إنما تعود بالأساس الى قوتها السياسية واحتكارها لأدوات الإكراه والإقمع المادي(٨٤) ، وتصوغ ذلك من خلال عدد من الأشكال والتشريعات القانونية ، وتظهر المؤسسة العسكرية الدولة على أنها تمثل محور اقبول او التراضى العام وهي مصدر الشرعية ، وتقوم الدولة بخلق القبول بشريعتها وبسياساتها من قبل المواطنين عن طريق عاملين أساسيين هما(٨٥) :

أولاً : مفهوم المواطنة ، أو خلق وتنمية الشعور بالمواطنة من خلال متغيرين رئيسيين هما :

١ - المساواة نظرياً بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات كأساس للدعاء بأن سلطة الدولة تقوم على رضا المواطنين .

٢ - النص في الدستور والقوانين التشريعية على احترام سلطة القضاء وحق المواطنين في اللجوء اليه في مواجهة الممارسات التصفية لبعض الأجهزة الدولة .

ثانياً : قيام الدولة ببعث « الروح الوطنية » لدى أفراد الشعب ، ولا يتم ذلك عن طريق المشاركة السياسية الفعلية للمواطنين وتمتعهم بالحقوق

الأساسية ، وانما من خلال انابة الدولة عنهم وتصوير نفسها كمعبر عن  
جموع الأفراد بصيغة « نحن » .

على أن دور الدولة الذى يضمن بقاء الأحوال على ما هى عليه وبالتالى  
الحفاظ على نمط السيطرة الاجتماعية لحساب بعض الفئات المتميزة فى  
الواقع يثير تناقضا واضحا ، فالدولة البروقراطية - السلطوية تعبر عن  
تمثيلها للمصالح العامة كما تدعى بصفة مؤقتة وعابرة فى أغلب الأحيان  
كما يرى « أودونيل » ، بينما تتجه بعد ذلك الى الكشف عن انحيازاتها  
الطبقية الفعلية وتلجأ الى استعمال الأساليب القمعية ضد القطاعات  
الشعبية الواسعة ، ومن هنا يضيف « أودونيل » خصائص أخرى لهذه  
الدولة على النحو التالى(٨٦) :

( أ ) تقوم الدولة بتشويه مفهوم المواطنة ، ففضلا عن تقييد فرص  
المشاركة السياسية وتصفية التنظيمات والتجمعات الديمقراطية كالأحزاب  
والنقابات ، تميد فرض مفهوم غامض وغير محدد للدولة كمشروع Project  
فى طور التكوين ، وليس كما هى قائمة بالفعل كحقيقة اجتماعية ، وتلجأ  
فى سبيل تحقيق مفهومها الى إجراءات قمعية .

(ب) تحبذ نمط للتراكم الرأسمالى يشجع تكون احتكارات صناعية  
فى الداخل من قبل رأس المال الخاص مع تعميق اندماج البنية الانتاجية  
الوطنية فى رأس المال الدولى .

فقد وجدت المؤسسة العسكرية أن تقوية نفوذها وسيطرتها على  
الدولة يستوجب فتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية العملاقة ودمج  
الاقتصاد الوطنى فى الاحتكارات الرأسمالية الدولية من خلال انشاء صناعة  
تجميع وفروع للصناعات الغريبة فى البلاد تتكامل أساسا مع دورة الانتاج  
الرأسمالى الدولى كما هو معروف فى صناعة السيارات فى البرازيل على  
سبيل المثال ، وأيضا دخول رأس المال العام فى المشروعات والوحدات  
الملوكة لها والتي لا تحقق أرباحا الى القطاع الخاص ، فضلا عن اللجوء الى

سياسات النقشف التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول  
المقترضة (٨٧) .

(ج) بناء على ذلك نجد أن الدولة البروقراطية التسلطية تؤسس  
شرعيتها السياسية على معايير اقتصادية فنية مثل معدلات النمو في الناتج  
القومي وزيادة الاستهلاك ، بمعنى آخر تصر عن شرعية «الفعالية التقنية» ،  
وهي تخاطب بذلك الشرائح المرتبطة برأس المال المحلي والأجنبي والطبقة  
الوسطى . بينما تعمل على إبقاء العمال والفلاحين في حالة خادمة باستخدام  
الأجهزة الأمنية .

## نموذج الدولة « الإدماجية » أو « التعااضدية »

### The Corporate State

يشير هذا النموذج الى أنظمة حكم معينة تقوم على نوع من التعبير عن مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية والمهنية في أشكال تنظيمية نقابية ينخرط فيها أصحاب وممارسو نشاط انتاجي أو خدمي محدد ، فيما يشبه نظام الطوائف الحرفية القديم ، ومن هنا أخذت تسمية الإدماجية (٨٨) Corporatism ، وسيطر التنظيم الإدماجي على مجالات عمل النقابات والشرائح الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المختلفة ، بحيث تخلق الدولة أو ترخص لجماعات مصالح معينة بتنظيم عضوية أفرادها بما يؤدي الى التمثيل شبه الاحتكاري للصاملين في المهن والحرف المختلفة ، وتمنح امتيازات خاصة بها .

وتهدف الدولة من ذلك الى منع أو الحيلولة دوى نشوب الصراعات على أساس طبقي واجتماعي .

وبهذا المعنى تعبر « الإدماجية » عن نظام للإدارة الاجتماعية من خلال تمثيل المصالح تقوم الدولة بتنظيم الوحدات المكونة له في كيانات ذات عضوية فردية ، أي ينضم اليها الأفراد بذواتهم وتكون العضوية اجبارية ، وينتفي شكل الانضمام الجماعي أو الطابع الاجتماعي - الطبقي لتكوين عضوية التنظيمات النقابية ، على أن تسيطر الدولة على قيادات هذه التنظيمات وتتولى الاشراف الصارم على حركتها وتوجيهها لتأييد السياسات الرسمية (٨٩) .

فقد واجهت البلدان التي خاضت تجارب النمو الوطني والاستقلال الاقتصادي ، وإن كانت تتم في إطار « رأسمالي وطني » مستقل الى حد ما عن تأثيرات النظام الرأسمالي الدولي في فترة ما بين الحربين ، انقسامات



اجتماعية وثقافية كبيرة وضمت للجماعات القائمة على أساس من الروابط الحرفية والمهنية المنظمة والتي تنمو بصفة مستقلة أو طوعية بعيدا عن تدخل الدولة ، وبالتالي ضعف الوعي بأهمية تجييع المصالح على أساس تنظيمي في روابط مهنية وثقافية ، ومن هنا قامت الدولة بتنظيم وخلق أشكال نقابية ومهنية على أساس جمع أعضاء مهنة أو حرفة واحدة في تنظيم نقابي واحد يشبه في تركيبه الهرمي وتسلسله الإداري ما يوجد في المشروع الاقتصادي أو التجاري Corporation من تنظيم « هيراركي » ومن هنا جاء المفهوم Corporate State (١٠) .

ومن ناحية أخرى فإن السياسات التي انتهجتها الأنظمة الحاكمة في بعض بلدان العالم الثالث عقب استقلالها في الخمسينات والستينات والتي اتجهت الى جمع وتعبئة كافة قوى وفئات الشعب خلف القيادة لإنجاز مهام ومتطلبات التنمية والاستقلال الاقتصادي والتكامل القومي ، على أساس قومي غير طبقي أو غير حزبي ، فيما أطلق عليه الطابع « الشعبوي » . هذه السياسات جعلت الدولة تتدخل في تنظيم وتجميع الأفراد على أساس « ادماجي » أي يؤكد على الوحدة والتضامن وليس على الصراع ، وهو ما أطلق عليه « شميتر » « ادماجية الدولة » State Corporatism تمييزا عن « ادماجية المجتمعية » Societal Corporatism التي تتسم بنشأة الجماعات والنقابات على أساس طوعي ومستقل دون تدخل من الدولة ، وبالنسبة للنظام ادماجي الذي تقوم عليه سلطة الدولة فإنه يتميز بعدد من الخصائص أهمها (١١) :

( أ ) العضوية المحدودة التي تقتصر على بعض العاملين في مهنة أو حرفة معينة ويسدون الاشتراكات بجانب بعض الشروط التي تحددها الحكومة والتي لا تعطى لكافة أصحاب المهنة أو الحرفة الواحدة المتمتع بالعضوية .

( ب ) العضوية الفردية ، أي يدخل الفرد بشخصه ولا تكون العضوية جماعية .

(ج) العضوية اجبارية أى أن يفرض على أعضاء مهنة أو حرفة معينة الدخول فى جمعية أو نقابة محددة ولا تترك العضوية لاختيار الأفراد خاصة فى اطار أن جمعية أو نقابة معينة تحتكر تمثيل اصحاب نشاط معين .

( د ) الطابع الاحتكارى غير التنافسى للروابط والجمعيات والنقابات .

(هـ) التنظيم الهرمى الذى تحدده الدولة على غرار الأجهزة البيروقراطية الأخرى كوجود رئيس ومؤسسات وتسلسل قيادى ويصدر بذلك مرسوم أو قرار حكومى كما تسيطر الدولة على قيادات هذه الجمعيات والنقابات .

( و ) وأخيرا فان الدولة تشترط لقيام جمعية أو نقابة ما أن تحظى بموافقتها وأن تصدر القانون أو اللائحة الخاصة بها .

ويمكن القول بصفة عامة أن كثيرا من دراسات النماذج السلطوية البيروقراطية و « الادماجية » و « الشمبوية » لم تعط اهتماما ملحوظا لطبيعة العلاقات التى تربط بين هذه النماذج ، وإن أشارت الى وجود بعض السمات المشتركة بينها على أساس أن هذه النماذج تصف وتفسر التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى كثير من مجتمعات العالم الثالث ، بل هى أقرب الى حقائق هذا التطور مما تقدمه نظريات التحديث الغربية التى تنطلق من مفاهيم التحديث والرشادة والاستقرار المؤسسى والتوازن المجتمعى ، ومن هنا نجد أن بعض الباحثين فى هذه النماذج قدم دراسات حالة لعدد من مجتمعات العالم الثالث وخاصة فى أمريكا اللاتينية (٩٢) . حيث يرى البعض منهم أن السمات « الشمبوية » و « الادماجية » للنظام السياسى قد تكون سابقة على النظم البيروقراطية السلطوية فى اطار المراحل الأولية من التنمية من خلال احلال الواردات وحيث يهتم النظام الحاكم بتأسيس شرعيته السياسية على أساس من التبعث السياسية لكافة قوى الشعب ضمن مفاهيم التضامن والوحدة ، أو قد تأتى لاحقة بعد اخفاق

الدولة البيروقراطية - السلطوية في انجاز مهام التنمية واكمال مراحل سياسات التصنيع عن طريق احلال الواردات وخاصة المرحلة الخاصة بـ « تعميق نمو القوى الانتاجية » ، وحيث تشغل السياسات والاجراءات السلطوية والقمعية للنظام مما يؤدي الى ادخال تحسينات سياسية فم اذائه وتغير في الشرائح المكونة له أو انتهاء الحكم العسكرى وقيام نظم مدنية ديمقراطية غير راسخة بعد .

وبالنسبة لأنواع النموذج « الادماجي » يميز « ستبان » بين نموذجين أساسيين هما (٩٣) :

#### **النموذج الأول : نموذج « القطب الاستيعابي » Enclusionary Pole**

ويشير الى محاولة النظام الحاكم اقامة صورة جديدة للعلاقة بين الدولة والمجتمع عن طريق سياسات تهدف الى اشراك قطاع نشط سياسيا من العمال والفئ يعمل فى الصناعة الحديثة فى النظام الجديد بعد ضعف سلطة القاة العسكرية البيروقراطية الحاكمة ، وذلك بغرض محاولة احتواء مظاهر النشاط السياسى غير المنظم للعمال ويحاول اصحاب النشاط الصناعى الخاص ومسئولو القطاع العام تحت قيادة الجماعة الحاكمة الجديدة الدخول فى تحالفات مع العمال ضد الأقلية الارستقراطية فى الريف ، والراسمالية التجارية فى المدن ، وضد رأس المال الأجنبى خاصة فى قطاع الاستثمار التقليدى مثل استخراج المعادن .

#### **النموذج الثانى : نموذج « القطب الاستبعادى » Exclusionary Pole**

ويعمل على صياغة توازن جديد بين الدولة والمجتمع على أساس سياسات واجراءات ارغامية بالأساس لتمطيل وضرب حركة الجماعات النشطة من الطبقة العاملة واعادة توجيهها .

### خلاصة : نقد النظريات الماركسية والفريسية حول الدولة في المجتمعات العربية الإسلامية :

لعل من أهم الملاحظات التي يمكن الخروج بها من الجزء النظري السابق ، أن المفاهيم والنظريات والنماذج النظرية والتطبيقية حول الدولة في مجتمعات العالم الثالث ، والتي قدم أغلبها كتاب مدرسة التبعية الذين اعتمدوا على التحليل الماركسي أو على المنظور الطبقي الموسع دون أن يكون جميعهم ماركسيين بالضرورة ، هذه المفاهيم والنظريات تواجه صعوبات تحليلية تهم بمشاة تحديات تتعلق أساسا بالتطور التاريخي الاجتماعي للمجتمعات انقارات انثلاث ، ومتى بدأ هذا التطور بالفعل ؟ أو ما هي وحدة تحليل التغيرات الحادثة في هذه المجتمعات ؟ وما هي القوى الفاعلة في هذا التغير ؟ وهل هي قوى خارجية أم ديناميات داخلية لعبت الدور الحاسم في هذا التغير ؟

وفيما بدأ من تحليل النظريات والنماذج المختلفة أن بعض الدراسات اهتمت أساسا بطبيعة الدولة ووظائفها المتمدة وعلاقاتها الخارجية في مجتمعات العالم الثالث عقب حصولها على الاستقلال، وكانت تدرس مؤثرات الحقبة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي المباشر وغير المباشر فقط ، لتدعيم فروضها النظرية ومنطلقاتها التحليلية .

وقد ظهر في أغلب أفكار وملاحظات أصحاب نظرية الدولة بعد الاستعمار ، حيث أسقطت من التحليل مسارات التطور التاريخي لبلدان العالم الثالث قبل خضوعها للاستعمار الأوروبي .

أما فيما يتصل بنظرية رأسمالية الدولة في المنظور الماركسي أو غير الطبقي في إطارها الأوسع وفروضها النظرية المممة ، فقد حاولت الانطلاق من منظور تاريخي يراعي الخبرات السابقة لمجتمعات القارات الثالث ، قبل وأبان الحقبة الاستعمارية الطويلة مع بدايات القرو التاسع عشر ، وحتى

الاستقلال في الخمسينات والستينات .. فقد واجهتها هي الأخرى صعوبات منهجية ونظرية ومعرفية كبرى لعل أهمها أنها لم تهتم بمجريات التطور السياسي الاجتماعي لبلدان العالم النامي في الفترات التاريخية التي سبقت دخول الاستعمار الغربي ، واعتبرت أن التقليل الرأسمالي الأوروبي مدخل التحليل الأساسي من واقع ما أدى إليه من تغيير في الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقليدية ، وما صاحب ظهور الرأسمالية في هذه الأبنية من تطورات مختلفة .

ولقد أدى ذلك ببعض أصحاب نظرية رأسمالية الدولة إلى الاعتقاد بأن التوسع الرأسمالي الدولي في المستعمرات وأشباه المستعمرات . قام إلى سيادة نمط الانتاج الرأسمالي على ما عداه من أنماط انتاج تقليدية وبالتالي خلق سوق رأسمالية واحدة في داخل البلاد المستعمرة كذلك اعتقد هؤلاء أن ميلاد رأسمالية محلية متعاونة مع رأس المال الأجنبي صاحبه ضعف نفوذ الفئات الاجتماعية الأخرى مثل كبار ملاك الأراضي والتجار ، وأيضا نشأة بروتيتاريا مصنعية مواكبة لظهور الرأسمالية المحلية . وهذا الرأي لم تثبت صحته بدليل استمرار أنماط الانتاج التقليدية والفئات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية متجاوزة مع نمط الانتاج الرأسمالي والرأسمالية المحلية .

وقد سبق توجيه النقد أيضا لنظرية النظام العالمي ، أما الدراسات الغربية الليبرالية حول التطور التاريخي لمجتمعات العالم النامي فقد اهتم بعضها بنمط الاستبداد الشرقي والارث الأبوي كما طبقه « ماكس فيبر » وغيره ، ويلاحظ على هذه الدراسات أنها تنطلق من تحليل المجتمعات النامية بناء على خبرة التطور الأوروبي وقيمه ، أي انها تستند إلى المركزية الأوروبية أو محور أوروبا حول ذاتها واعتبار أية خبرة تاريخية مفارقة بمثابة نماذج للاستبداد والتخلف من جانب ، ومن جانب آخر فقد اعتبرت أن التطور لمجتمعات العالم الثالث سلبى قبل دخول الاستعمار الأوروبي الذي أحدث

تحولات جذرية ايجابية من أهمها ارساء قيم العقلانية والحرية وإعلاء قيمة الفرد .

أدى ذلك التصور بالدراسات الغربية الى النظر الى المجتمعات غير الأوروبية على أنها تمثل أبنية منفصلة على ذاتها وتمنع التطور بخلاف الحال لدى المجتمعات الغربية التي تعبر عن أبنية منفتحة تستجيب للتقدم .

ولقد حاولت دراسات طبقية ماركسية تطبيق مفاهيم الإقطاع ونمط الإنتاج الإقطاعي على تطور المجتمعات المستمرة في مرحلة ما قبل الرأسمالية ، ولكنها واجهت مأزق نموذج نظري يتناقض جذريا مع المعلومات المتاحة عن البناء الاجتماعي والتطور الاقتصادي والسياسي في هذه المجتمعات ، ومن هنا خرجت المحاولة مشوهة لا تراعي وقائع التاريخ الاجتماعي .

ومن ناحية أخرى غلب على هذه الدراسات انها تحكم التطور التاريخي لمجتمعات العالم الثالث في مرحلة ما قبل الرأسمالية ، وفي ذهن أصحابها ليس المنظور التاريخي العضوي لهذه المجتمعات في ذاتها ، وإنما استخدمت مفهوما يفسر ما حدث في هذه المجتمعات بعد أن دخلها الاستعمار وليس قبل ذلك (٩٤) ، بمعنى أن تفسيرها لتطور هذه المجتمعات متوقف على التطور اللاحق وهو خضوعها للتوسع والاستعمار الرأسمالي الغربي ، فماذا لو لم يكن لدينا نموذج رأسمالي تقارن به ؟

واقع الأمر ان أي تحليل نظري معمق لتطور البناء الاجتماعي وموقع وأدوار الدولة وعلاقاتها الخارجية مستقلة كانت أو تابعة ينبغي أن يرتكز على جملة من الفروض والظروف التاريخية والموامل الخارجية والداخلية التي حكمت وما تزال تتحكم في تطور هذا البناء الاجتماعي والدولة في إطاره . على أن يستند التحليل بالأساس الى منظور معرفي عام ووحدة أساسية للتحليل ، بحيث يستطيع الاثنان وخاصة وحدة التحليل تفسير طبيعة التطور التاريخي والمعاصر ومساراته ودور الأبنية والأنساق الداخلية .

فى هذا الاطار نجد بناءين معرفيين مركزيين يجمع كل منهما اتجاهات ورؤى متعددة ومتفاوتة تنطوى تحت راية المنظور المنهجي العام وهما الاطار المعرفى الماركسى والاطار المعرفى الغربى ، واللذين يسودان الجانب الأكبر من دراسات الدولة والبناء الاجتماعى فى العالم اثنائى بتنوعات ودرجات متفاوتة ، وهى الحال أيضا فى الدراسات التى أجريت حديثا حول الدولة والبناء الاجتماعى فى المجتمع العربى . وبجانب ما سبق عن النظريات الماركسية والغربية هناك دراسات أخرى حول الدولة فى المجتمعات العربية، وهذه اندراستات تنقسم الى نوعين :

**النوع الأول :** يهتم بتحليل ومحاولة فهم طبيعة وشكل البناء الاجتماعى قبل خضوع البلدان العربية للاستعمار الأوروبى او المرحلة ما قبل الرأسمالية .

**النوع الثانى :** يتتبع تطور المجتمعات العربية فى ظل الاستعمار الغربى وادماج الأبنية السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها فى النظام الرأسمالى العالمى .

وينقسم النوع الأول من الدراسات بدوره الى نموذجين :

( أ ) نموذج الجمود الآسيوى أو نمط الانتاج الآسيوى ، وغلبت على دراساته المفاهيم الماركسية رغم ان المصادر الأولى له وجدت لدى كتاب عصر التنوير فى أوروبا مثل مونتسكيو ، وادخل « كارل فينفوجل » تعديلات وتوسيعات كبيرة عليه (١٥) ، وقد استخدمه بعد تعديله من الكتاب العربى أحمد صادق سعد فى كتابين له هما : تاريخ العرب الاجتماعى : تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى الى النمط الرأسمالى ( بيروت : دار الحداثة ١٩٨١ ) وتاريخ مصر الاجتماعى الاقتصادى فى ضوء النمط الآسيوى للنتاج ( بيروت : دار بن خلدون ١٩٧٩ ) .

(ب) النموذج الفيبرى : (١٦) والفى لا يراعى المنظور التاريخى عكس مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ، وانما يحاول بناء نمط مثالى جديد يركز

بالأساس على دور الثقافة والقيم والنظر الى المجتمع العربى كمجتمع تقليدى قبل ورعوى ، وتحليل سلطة الدولة بمفهوم « الارث الأبوى » وأجهزتها كتعبير عن البيروقراطية التقليدية Patriarchal :

والجدير بالذكر ان هذين النموذجين ( الاستبداد الشرقى أو نمط الانتاج الآسيوى والاستبداد أو الارث الأبوى ) قد أعدا لدراسة تاريخ المجتمعات العربية فى مرحلة ما قبل الاستعمار ، بهدف تفسير جمود هذه المجتمعات والمجتمعات الشرقية عموما فى مواجهة تطورية وفاعلية المجتمع الغربى ، أى بمعنى سلبى غيرى ، وحسب تعبير « بريان تيرنر » ان أصحاب النموذجين وجدوا فى هذه المجتمعات مرآة يروا من خلالها تطور المجتمع الغربى ، أو حسب تعبير « بيرى أندرسون » انها يعاملان المجتمع الشرقى على انه « فضلة » جامدة تبقى بعد ان يتوصل الكتاب الى تحديد قوانين تطور المجتمع الغربى(٩٧) .

ان المساحة الزمنية الضخمة من تطور المجتمعات العربية الاسلامية ومنذ بدء تكون الدولة العربية الاسلامية الاولى وعصر الفتوح الكبرى فى القرنين السابع والثامن الميلاديين وحتى القرن التاسع عشر مع بداية الغزو الاستعماري الأوروبي ، ينظر اليها النموذجان على أنها مجرد حقبة تنتمى للعصر الوسيط - حسب التقسيم الغربى لمراحل التطور الانساني - مثلت مجتمعاً شرقياً راكداً يعانى من السلطة الأبوية والقيم التقليدية والاستبداد من قبل الدولة المركزية المتحكمة ، وجمود البناء الاجتماعى الذى لم يستطع التطور الى آفاق النمو الرأسمالى ، رغم ما بدا من ادانة ماركس الواضحة لوحشية وبربرية السياسة الانجليزية فى الهند ، لدى دراسته لنمط الانتاج الآسيوى ، وبجانب ما سبق من انتقادات ، فان خلدون النقيب يقدم أربعة انتقادات اضافية هي(٩٨) :

١ - أن النموذجين خلطا بين النمط المثالى التصورى والواقع ، حيث أوردوا مفاهيم معمة غير مستندة الى أدلة تاريخية مثل المساواة



والديموقراطية فى النموذج القبلى اءء النماءف الفففرفة والفففان المطلق فى النموءف الآسوف .

٢ - ءلبة « الشئائف » فى الفءللل ، قبالنسبة للمءءمءاء الأوروففة فرى هؤلاء أأفا ففسم بالفطور والءفناففكة ، بففما فعانف المءءمءاء العربفة الاسلامفة من الفباء والءموء ، وهو الأمر الذى لا فآءء بففف الفءءبار اسفمءراففة الفطور بالنسبة لهءه المءءمءاء منذ ظهور الفءوة الاسلامفة ففى عصور الانءطاط ، وانما ففظر اصءاب النموءففن سالفى الفءر الى هءا الفطور كانقءاط ففصل بفن المراحل الفف مرء بها المءءمءاء الاسلامفة وففظر الى كل مرءلة على فءة .

٣ - ءلبة الففسفر اللافق أو الففرى بفففى وءع النموءف الأوروفى كمففاس للففر وأهمال الفطور الفافففى للمءءم العربى الاسلامى قبل اءفكاكه بالفرب ، ومن فم فصر فءللل هءا الفطور مع بءافة فءول الاسفعمار الراسمالى الأوروفى ، وهءا ما فءا الفءاب من اصءاب النموءففن الى اءارة مءموءة أسئلة فءور فى اءار الفصور السابق مفل : لماءا لم ففطور الراسمالف فى الشرق الاسلامى ؟ ولماءا ءافب الملفة الفاصة لوسائل الافافف وانءمء بالفال الطبقات الافءمائف الفف ظهرت فى أوروبا ابان الفورة-الصناعفة ؟

٤ - عءم شمولفة فءللل أى من النموءففن ، فالفموءف الأبوف فرىءر على أبففة فقلففءة مثل القبلفة والبءاوة وعءم مركزة الفولة ، بففما لا فعطى كبر اءفام لفور الفلاففن والفولة المركزة . فى ففن ففم النموءف الآسوف أساسا بمركزة الفولة وففكمفا فى اسفءراء الفائف الاقفصافى . وكفلك بفور الفلاففن كطبقة رئفسفة ، ولا فمفر اءفاما ذا بال للقبائل والعلاقات القبلفة وللصراءاء بفن مركز الفولة وأطرفا .

وبالنسبة للئوع الشائف من الفراءساء فقء اءفم بفءامفة فطور

المجتمعات العربية الإسلامية والدولة منذ دخول الاستثمار الأوروبي واتخذ من خبرة الحقبة الاستعمارية منطلقا أساسيا لتحليل الواقع المعاصر لبناء الاجتماعي ودور الدولة فيه عقب حصولها على الاستقلال في الخمسينات والستينات ، وقد تبلور هذا النوع من الدراسات ردا على الانتقادات الموجهة الى مفهوم ونموذج الانتاج الآسيوى ، وحاول البعض استحداث نمط فرعى من نمط الانتاج الاقطاعى بحيث يتفق مع خصوصية المجتمع العربى وبما يميزه عن الاقطاع الأوروبى(٩٩) ، الا ان أوجه نقد أخرى وجهت له أيضا ، وبالتالي ظهرت محاولة لتجاوزهما وتقديم نموذج جديد يحاول أن يفسر الاستمرارية التاريخية والتواصل الحضارى للمجتمعات الإسلامية والتأكيد على ان كلا من المجتمعات الغربية والشرقية تتحكم فى تطورهما حقائق موضوعية واحدة ، ويهتم بخصوصيات وديناميات المجتمعات الشرقية وخاصة العربية والإسلامية مثل مصر وتركيا والعراق ، على يد سمير أمين الذى قدم مفهوم التكوين الحراجية الاجتماعية التى يسيطر فيها نمط الانتاج الحراجى على الأنماط الأخرى مثل الانتاج السلمى البسيط والمشاعى ، وقد فسر أمين كيفية نشوء المجتمعات العربية الإسلامية منذ تبلور الدولة المركزية الموحدة فى الامبراطوريتين الإسلامية والعثمانية ، وانهارا بفعل الغزو الأوروبى وضمف المصدر الأساسى للحصول على الفائض من التجارة بعيدة المدى بمد السيطرة الأوروبية ( البرتغال وإسبانيا أولا ثم بريطانيا وفرنسا ) على طرق التجارة العالمية فى ذلك الوقت(١٠٠) ، ويمكن تلخيص أهم الملامح الرئيسية للتكوين الحراجية على النحو التالى :

١ - تتحكم الدولة المركزية فى هذه التكوين فى الفائض الاجتماعى الذى تستخرجه من الحراج كدخل لها يمثل أهم مصادر الحياة الاقتصادية ، وتقوم الدولة باستخلاص الفائض باستخدام وسائل غير اقتصادية أى سياسية من خلال استيلاء الدولة عليه ، ويتسم تنظيم الانتاج بأنه يعتمد على القيمة الاستعمالية للأرض التى تسيطر عليها ملكية الدولة الجماعية ويكون للفلاحين حق استعمالها مع دفع الحراج ، وليست التبادلية ( أى فى

صورة نقود ) ، وقد لا يتم استخلاص المخرج بالمنف بالضرورة ، وانما بنوع من الموافقة الجماعية ، غير أن ذلك لا يعنى سمردية أو جمود التطور ، وانما تميزت المجتمعات المخرجية بوجود صراع متصل بين الفلاحين وجبة المخرج المستغلين ، على ان الصراع لم ينته الى انتصار فلاحى حاسم بفعل الظروف السائدة ، وانما أدت انتصاراتهم الى نشوء وتقوية فئة ثالثة هي التجار .

٢ - يتميز نمط الانتاج المخرجى على الصعيد الاقتصادى بزيادة نمو القوى الانتاجية دون آلات مما يوفر فائضا كبيرا .

٣ - وعلى المستوى السياسى تتميز الدولة بالمركزية والتطور سواء كانت مملكة أو امبراطورية بما يتجاوز الواقع القروى أو القرايى .

٤ - يرى أمين ان التكوينة المخرجية تنطبق على كافة المجتمعات والتشكيلات الاجتماعية قبل الرأسمالية سواء فى أوروبا أو خارجها مثل الصين ومصر ، وان هذا المفهوم يحل التناقض المنهجى بين الاستمرارية المضاربة والانقطاعات البنوية فى المجتمعات على هيئة حقب ومراحل تاريخية متغايرة أى بين النمط الاقطاعى والنموذج الآسيوى ، وان الاضافة النظرية هنا تبدو من ان الرأسمالية لم تنشأ الا عندما تطور نمط الانتاج المخرجى من شكله اللامركزى الاقطاعى نحو شكله المركزى المطلق والمغلق ، بما ينهى الميلاد الاستثنائى للرأسمالية فى أوروبا ، فلان التكوينة المخرجية الأوروبية تميزت بضعف سلطة الدولة ولا مركزيتها وعدم شمول أيديولوجيتها لكل الطبقات مكن ذلك من الانتقال بعالية الى الرأسمالية ، عكس الحال فى التكوينة المخرجية الشرقية التى حالت مركزية الدولة فيها ونسقتها الايديولوجى المطلق وجود القيم والتقاليد دون التحول للرأسمالية من خلال ديناميات التطور الداخلى .

ادخلت الاضافة النظرية لسمير أمين أداة تحليل منهجية استطاعت تخطى الطابع السكونى الجامد لنموذج الاستبداد الآسيوى والنماذج الفيبرية الغربية كما سمحت بادخال عنصر الصراع الطبقي والتحليل الطبقي الذى

يسمح بمعاملة أشكال وأنساق مختلفة وظواهر معقدة من الملكية والتنظيمات السياسية وإن لم تكن طبقية بالضرورة واستبعدت القويم الأخلاقي في الدراسات المقارنة للنموذجين سالقي الذكر بين «الشرق العبودي» و «الغرب المتخضر» (١٠٦) .

على أن تفسير سمير أمين لانتهيار التكوينة الحراجية واختفاء نمط الانتاج الحراجي في التطور الذاتي والانتقال من ثم الى الرأسمالية التي جاءت من الخارج بفعل السيطرة الرأسمالية الغربية تجعله يشترك مع النموذجين الآخرين في اصفاء الطابع الجمودي الساكن على هذه التكوينة التي لا بد لها أن تنتظر فرص التطور والتحول من الخارج ، فرغم انه قدم دينامية التطور التي يوفرها الحراج ازياة فهو القوى الانتاجية فانه اخفق في تفسير كيف كف التراكم من خلال الحصول على الفائض الحراجي عن التحول داخليا ؟

ولذلك يتأرجح تحليل أمين حول مصدر الفائض الحراجي بين التجارة بعيدة المدى والحرف والزراعة في الداخل ، ويحذرننا من ثم من ترجيح كفة مصدر واحد للفائض ، فاذا كان الفائض يستخرج من التجارة والحرف كقطاع دينامي في المجتمع الغربي فان ذلك يقف في وجه تأليده ندرة معلوماتنا عن الوزن النسبي للتجارة والحرف في الاقتصاد . من جانب آخر عاد أمين في أحدث كتاباته عن تفسير سبب انهيار التكوينة الحراجية الاجتماعية الاقتصادية ( كنسق داخلي جامد ) ليرى أنه كانت هناك مدارس واتجاهات داخل الثقافة الإسلامية وفي السياسة تدفع باتجاه التطور والتجديد والاصلاح من الداخل ولم يتوقف التحديث على دخول الاستعمار الغربي . ولكن يبدو أن تفسيره سياسي بالاساس بحيث لم يستطع أن يتخطى مقولاته الاولى منهجيا (١٠٧) .

انطلق سمير أمين من مفهوم التكوينة الحراجية لتفسير التوسع العالمي للرأسمالية في نظريته عن التطور اللامتكافي والتي سبق الحديث عنها ، وقدم دراسة له عن « مصر الناصرية » طبق في مفهومه للتطور المصري بمد

الاستعمار ، وبجانب أمين قدم عدد من الباحثين العرب والأجانب دراسات للمجتمع العربي منذ الاستقلال في الخمسينات والستينات ، وتراوحت هذه الدراسات أيضا بين المدرسة الماركسية والمدرسة الغربية ذات المنظور الغيبرى أيضا . ويلاحظ هنا أولا ان الدراسات الماركسية ركزت على بعض الدول العربية مثل مصر والجزائر والعراق وغيرهم . وقد سبقت الإشارة الى هذه الدراسات بجانب ما سوف يتم الاستعانة به عند دراسة الدولة فى مصر ، ويلاحظ بصفة عامة انه رغم حذر الباحثين فى هذه الدراسات من الاستخدام الآلى للمصطلحات والمفاهيم الماركسية الا انها تراوحت بين تطبيق التحليل الطبقي بأصولياته دون مراعاة جوانب ومتغيرات التحليل الاجتماعى الموسع ، مثل دور الاسلام والثقافة العربية فى التطور الحضارى الاجتماعى ، ودور الانساق والتراكيب الطائفية والسلالية واللغوية وغيرها ، أهم من ذلك أنها لا تعطى أهمية تذكر لدور التحرر الوطنى والتطور القومى للأمة العربية ومفاهيم بناء الأمة التى تملك خصوصية تطورها المستقل فى الاطار الاجتماعى العربى عن تطور الظاهرة القومية البرجوازية فى أوروبا الغربية وغيرها ، وانما اعتبرت هذه التغيرات من مكونات البناء القوى السياسى والقانونى والثقافى فقط . من ذلك نجد نقد مغنية الأزرق لـ « جاك بيرك » Jacques Berque فى كتاباته بقولها : « ان التأكيد الذى يقدمه «بيركه» على دراسة الظواهر الثقافية وبناء الأمة بصفتها خصائص أساسية للمجتمعات حديثة العهد بالاستقلال تأكيد مبالغ فيه ويمجز عن استبعاد الحاجة الى التحليل الطبقي » (١٠٣) . ومع ان مغنية تحذر من استخدام المفاهيم الطبقيّة الماركسية مثل « البرجوازي » و « البرجوازية » التى لا تنطوى فى حالة الجزائر على ذات المعنى الذى ينطوى عليه ضمن السياق الأوروبى ، وانها تستخدمهما للإشارة الى طبقة تتطلع الى القيام بنفس الدور الذى قامت بها نظيرتها الأوروبية ولكن دون أن يكون لديها النوع نفسه من السلطة الاقتصادية (١٠٤) ، الا انها لم تقدم نموذجا تصوريا خاصا بها :

ومن جانب آخر استندت الكتابات الماركسية للدولة فى المجتمعات

العربية الى نظرية رأسمالية الدولة ومفاهيم « أنماط الانتاج الحاضمة لسيطرة الدولة » دون تحليل أمبريقى أو نظرى معمق وبجانب ما سبق من انتقادات وجهت لهذه المفاهيم ، يمكن القول أن الصورة المرجعية للغرب الصناعى الراسمالى<sup>(١٠٥)</sup> ، والمفاهيم « البعدية » التى تربط تطور الدولة العربية بالتطور اللاحق لرأسمالية الدولة الاحتكارية فى غرب أوروبا والولايات المتحدة كانت دائما فى ذهن أصحاب هذه الكتابات .

اما عن الدراسات الفيبيرية الغربية فقد ركزت على المتغيرات المضادة للمفاهيم الماركسية مثل قدرات النظام السياسى على الانجاز وديناميات بناء الأمة ، بجانب رفضها لمفاهيم حركات التحرير الوطنى<sup>(١٠٦)</sup> .

على ان الانتقادات السابقة لا تمنى الرفض المطلق نكل ما تقدمه النماذج الماركسية والفيبيرية من مفاهيم وأدوات تحليل وفروض عملية ومقولات أساسية ، فهذه النماذج هى الغالبة على مجمل المدارس الاجتماعية الصالية فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا وانما يمكن الاستفادة بها مع محاولات عملية جادة لتطويعها لمقتضيات ومعطيات التطور الاجتماعى والسياسى للدولة فى المجتمعات العربية وعلاقاتها بالبناء الاجتماعى العام ودور آليات التبعية الخارجية فى ذلك .

ويتصور الباحث أن المنظور الطبقي الموسع الذى يشترك فى استخدامه الباحثون الماركسيون وغير الماركسيين فيما يتعلق بالدولة هو الأقرب الى واقع المجتمعات العربية من النماذج الفيبيرية ، فهذا المنظور يفترض وحدات أخرى للتحليل بجانب الطبقات الاجتماعية ويشير الى علاقة محتملة مع هذه الوحدات ، كما أنه يتجاوز التناقضات المنهجية المتولدة من التركيز على متغيرات أخرى اثنية أو طائفية أو ثقافية وغيرها ، كل على حدة ، ويحاول اللامبالاة بالأيام الصراعية والعنيفة فى العمالية السياسية ، كما انه يفيد فى سجل الدراسات المقارنة<sup>(١٠٧)</sup> .

يتفق الباحث مع هذه الأسباب ، غير أنه يرى ان المنظور الطبقي يجب أن يطم بصفة أساسية بالمتغيرات القومية والوطنية من تطور المجتمع ويراعى فى ذلك خصوصية تطور التكوين الاجتماعى نحو التشكل القومى والوحدة الحضارية والسياسية لكيانات وأبنية اجتماعية متعددة سياسيا بفعل عوامل تاريخية مثل السيطرة الغربية ، وتمثل الأمة العربية أحد أبرز النماذج فى هذا الصدد ، كما يجب إيلاء أهمية كبرى للتطور الثقافى الحضارى ودور الخبرة العربية الإسلامية فى التحولات والتغيرات التطورية للمجتمعات العربية . وفى تصور الباحث ان الاحاطة بهذه الجوانب والأبعاد تسهم اسهاما كبيرا فى تخطي الصعوبات المنهجية التى أخفق التحليل الطبقي فى تجاوزها ، من ذلك تركيزه شديده العمومية على أنماط الانتاج ودور الطبقات الاجتماعية والادعاء بالتطور الطبقي فى المجتمعات العربية شاكله التطور الرأسمالى الصناعى الأوروبى ان لم يكن من حيث نوعية التطور ، فهو متوفر من حيث الدور الذى تطلع اليه طبقة مميّنة - هى « البرجوازية الصغيرة » لأداء نفس الدور للبرجوازية الأوروبية .

كما ينجح التحليل الاجتماعى القومى الموسع الذى يقترحه الباحث فى ادخال خبرة التطور القومى والثقافى للوطن العربى ككل فى الدراسة ، ويتلافى التركيز المسبق على ظاهرة الدولة القطرية الوطنية فى المجتمعات العربية التى هى من حيث الخطاب السياسى والأيدىولوجى القومى أخفقت كمشروع فى تجاوز مشكلات التخلف والاستبداد والاستعمار والسيطرة الأجنبية والتجزئة والتفاوت الطبقي - الاجتماعى الحاد والإقليمية ، فضلا عن النظر الى هذا المشروع على أنه تعبير عن تجزئة سياسية وتكريس للأوضاع الاستعمارية السابقة ، ومن هنا يثير الخطاب والمشروع القومى العربى الشك حول الشرعية السياسية لهذه الدولة القطرية وحول امكان نجاحها فى جذب ولاء المواطنين نحو مشروعها للتنمية ، ولم يعد ذلك ينطبق فقط على المشرق العربى ومصر وانما أصبح الآن يمتد للتشكيك فى أصول شرعية الدولة القطرية فى المغرب العربى وفى الاطارات المرجعية لوجود الدولة ذاته ، بفعل

يبرز وتساعد القوة السياسية والحركة لتيارات القومية العربية من جانب،  
والتيارات الأصولية الدينية من جانب آخر (١٠٨) .

تبقى مسألة كيف يمكن حل إشكالية دور الدولة وطابعها وتركيبها  
الاجتماعي وعلاقتها بالبناء الاجتماعي ، ولتجاوز صعوبات الافتراض الخاص  
بالطبيعة التطبيقية لسلطة الدولة كما في الدراسات الماركسية يمكن الانطلاق  
من محور جوهري هو : من يستخلص الفائض الاجتماعي وكيف يستخلصه ؟  
ومن خلال ذلك نعرف أن الملكية في النهاية ما هي الا وسيلة للاستيلاء على  
الفائض وأن انماط الانتاج في الأساس (١٠٩) ، تختلف في الأساليب التي  
يتم من خلالها استخلاص هذا الفائض ، وفي هذا الإطار التحليل الذي يمكن  
أن يشكل وحدة تحليل مطعمة بالمنظور الاجتماعي القومي الموسع ، ينطلق  
الباحث في دراسة الدولة وخاصة في مصر ابان عهدي عبدالناصر  
والسادات ، ويتفق الباحث مع الآراء القائلة بأن الدولة هي ميدان او حلبة  
للصراعات التطبيقية - الاجتماعية ، حيث تحاول كافة الفئات والشرائح  
والاقسام الاجتماعية الاستفادة من أجهزة ومؤسسات الدولة في صراعها ضد  
القوى الأخرى ، وتبقى الدولة ميدانا محتملا للسيطرة حتى في ظل ضعف  
القوى والشرائح الاجتماعية الشعبية .

فالقول بأن الدولة تشكل بأجهزتها المختلفة ( من حكومة وإدارة ،  
وجهاز اعلان وأيديولوجي وجهاز أمن ) ميدانا رئيسيا للصراعات السياسية  
والأيديولوجية والاجتماعية يثير عدة أمور هامة منها :

١ - ازدياد قوة الدولة وتسلسلها ازاء أبنية المجتمع بفعل سيطرتها  
التامة على أجهزة الأمن والقمع مثل البوليس والجيش - الذي يعتبر في  
حالات عديدة من بلدان العالم الثالث عامة والأقطار العربية خاصة - المؤسسة  
القابضة على السلطة وتشكل مصدرا أساسيا لشرعية النظام السياسية بل  
والقانونية ، كما تكون دعامة القوة الرئيسية الذي يستند إليها في ممارسة



الحكم ، وبالتالي تعتبر المؤسسة العسكرية قوة مركزية لحماية النظام ولتأكيد استمراره في مواجهة السخط السياسي والتوتر الاجتماعي .

على أن ذلك لا يعنى وجود تناقض بين حقيقة ازدياد هيمنة الدولة على المجتمع في العالم الثالث وما يفتقده الباحث من أن التفسير الأقرب للدقة حول وصف طبيعة الدولة هنا هو أن هذه الدولة تعتبر حلبة للصراعات السياسية وكونها مجالاً تبرز فيه تناقضات البناء الاجتماعي ككل وأوجه الصدام أو التنافس أو التعاون السياسي بين الجماعة الحاكمة والقوى المعارضة المنظمة كانت أو غير منظمة . ومع اقرار الباحث بضعف المؤسسات السياسية للدولة في المجتمعات النامية وبالتالي بضعف القوى المعارضة لنظام الحكم سياسياً وتنظيماً ومحدودية الدور المسموح لها بممارسته بين جماهير الشعب ، وكذلك ضعف التنظيمات الوسيطة كالأحزاب والنقابات والتجمعات الشعبية وتجمعات المثقفين ، مما قد يعطي الانطباع لأول وهلة بتناقض السمات سالفة الذكر مع القول بأن الدولة هي ميدان لممارسة الصراع السياسي والمقائدي والاجتماعي ، مما يثير التساؤل :

وإين اذن هي الدولة التي تعتبر حلبة للصراع ؟

غير ان دراسة خصائص وديناميات الممارسة السياسية في أغلب المجتمعات النامية تدلنا على أن الخلافات والصراعات السياسية بين الأنظمة الحاكمة والقوى المناوئة لها لا تدور في أغلب الحالات حول أبنية ومؤسسات خارج الدولة أو لا تنتمي الى الدولة ، وانما تتركز حول اما الثورة على التحالف أو الانقلاب العسكري أو التحركات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية بفرض اما تغيير النظام الحاكم ( الثورة الإيرانية ) أو ادخال تعديلات على طبيعته وعلى أساليب الممارسة السياسية ( الفلبين ) أو اجبار النظام على تغيير سياساته وممارساته بما يحقق مطالب القوى المعارضة وفرض ممثلها على النظام الحاكم من خلال توسيع أبنية المشاركة السياسية وقنوات العمل السياسي بحيث يتاح لممثل القوى المعارضة القيام بأدوار تشريعية وسياسية

في قلب عملية صنع القرار ( ما حدث في كوريا الجنوبية الى حد ما ) ، ومن الناحية الاجتماعية تهدف الصراعات السياسية الى اما استيعاب القوى الاجتماعية الجديدة في النظام أو توسيع القاعدة الاجتماعية المستفيدة من ثمار السياسات الاقتصادية وبرامج الانماء ، أو تحسين الظروف المعيشية ومستوى الدخل للقوى الشعبية الدنيا . الخ .

ويمكن القول أن هناك حالات تحليلية اتجهت فيها الصراعات السياسية الى ما هو خارج مؤسسات الدولة وبهدف تدعيم المجتمع المدني وأبنتيه مثل الأحزاب والنقابات والتجمعات التطوعية والأندية الثقافية وغيرها ، بحيث تعمل قوى المعارضة على تقوية المجتمع المدني بما يوازن هيمنة الدولة وسطورتها وتحقق سيطرة الصفوة الحاكمة التي تستند الى أجهزة الدولة وأدوات السلطة ، وتصبح مؤسسات المجتمع المدني ، من ثم ، دعائم أساسية في يد القوى الديمقراطية والوطنية من حركات حزبية ونقابية وتجمعات المثقفين وغيرهم من أبناء الفئات الوسطى أساسا ، في ادارة صراعاتها السياسي مع الصفوة الحاكمة ومن أجل التغيير السياسي والسيطرة على جهاز الدولة في مرحلة لاحقة .

٢ - توضح تجارب التطور السياسي في مجتمعات عديدة من العالم الثالث مدى ضعف المؤسسات السياسية للدولة المنوط بها احداث التغيير والتناوب في السلطة مثل البرلمان وناظمة الانتخابات وكذلك القوانين التي تكرس الحريات السياسية والمدنية وحقوق الانسان ، ومن هنا لا تعتبر هذه الأنظمة بمثابة أدوات فعالة للتغيير وتداول السلطة مثلما هي الحال في التقاليد الليبرالية الغربية ، وهذا ما يدعو الى القول بأن الدولة في اغلب مجتمعات العالم الثالث قد تقتصر فقط على أجهزة الأمن والجيش والادارة المدنية حيث تتنافس القوى المختلفة حاكمة ومعارضة على السيطرة عليها . وربما معنى ذلك أن هذه الأجهزة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال النسبي تجاه الجماعات المختلفة بما فيها الفئة المسيطرة اقتصاديا ، الا أن هذا الاستقلال النسبي لا يعني وجود تجمعات وقوى وابنية منظمة وقوية ، وانما

يعبر عن قوة جهاز الدولة بحيث لا تستطيع فئة معينة محلية أو أجنبية أن تسيطر عليه بفردتها ، وإنما تستخدمه الصفوة الحاكمة في تحقيق مصالحها ومصالح الفئات المتحالفة معها مثل فئات رأس المال المحلي والأجنبي وبذلك يؤدي دور الوساطة ، بين هذه المصالح المختلفة .

وهذا يثير بدوره مسألة تأثير آليات التبعية الخارجية ( الشركات متعددة الجنسية ، هيئات التمويل الدولية ، رأس المال المالي الدولي . الدول الرأسمالية الصناعية ، وغيرها ) في تحديد طبيعة الدولة في العالم الثالث وشكل الصفوة الحاكمة والفئات الاجتماعية المتحالفة معها . ذلك أن هذه الآليات تلعب دورا هاما - وإن لم يكن وحيدا - في تشكيل وإعادة تشكيل طبيعة الدولة المتخلفة وصياغة الهياكل الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية في الداخل ، وتبين خبرة الدول التي تعاملت على سبيل المثال مع صندوق النقد الدولي سواء في عمليات الاقتراض أو إعادة جدولة الديون مدى ما يلعبه الصندوق من خلال شروطه المعروفة في تكييف سياسات الدولة التابعة مع مقتضيات النظام الرأسمالي الدولي ، وهذا ما سوف نتناوله عند دراسة تجربة مصر مع الصندوق في السبعينات والثمانينات .

٣ - ولكن كيف تكون الدولة في ذاتها تابعة أو كيف تسهم في تبعية البلاد للنظام الرأسمالي الدولي ؟

أظهرت كثير من الدراسات والنظريات التي سبق عرضها في الجزء النظري مدى تبعية الدولة بقراراتها وأجهزتها من خلال اقدم الصفوة الحاكمة على إصدار التشريعات القانونية والاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تسهيل دخول رأس المال الأجنبي والاستثمارات الخارجية في البلاد واعطائها الامتيازات والاعفاءات ، وقيام الدولة من خلال رأس المال العام أو القطاع العام بتجهيز البنية الأساسية اللازمة لأنشطة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي ، وكذلك دخول القطاع العام أو الحكومي كشريك أساسي مع الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة في المشروعات الصناعية والتجارية والمالية والحندية وغيرها ، هذا فضلا عن توجيه هيكل الاقتصاد في الداخل والخارج الى ما يخدم التوجهات الجديدة مثل التركيز على قطاع التصدير وتوجيه موارد البلاد والقروض والاستثمارات الى ما يجعل الاقتصاد متوجها للخارج .

## المواضيع

(١) د. سمير أمين « حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية » ، المستقبل العربي ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ) السنة التاسعة ، العدد الثالث والتسعون ، تشرين ثان/نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٨٩ .

(٢) بول باران ، الاقتصاد السياسي للتنمية ، ترجمة احمد فؤاد بليغ ( القاهرة : دار القلم ، ١٩٦٧ ) ص ٧٥ - ٨٥ .

(٣) Alejandro Portes, John Walton (eds.), Labour, Class, and the International System (New York, London; Academic Press, 1981), pp. 4, 13.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول أفكار « فرانك » وسمير أمين انظر رسالة الباحث للماجستير « دور علاقات التنمية في أزمة التنمية في العالم الثالث : مصر ٧٠ - ١٩٨٠ » ، كلية الاقتصاد ، ١٩٨٣ ، ص ٣٣ - ١٠٦ في مواضيع مختلفة .

(٥) د. سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ، ترجمة برهان غليون ( بيروت : دار الطليعة ط ٣ ، ١٩٨٠ ) المقدمة .

الواقع ان اصحاب نظرية النظام العالمي طوروا المقولة الماركسية التقليدية حول تحول العمل الى سلعة كمنصر حاسم في تطور الرأسمالية عند التطبيق على التوسع العالمي للرأسمالية ، واعتمدوا على علاقات التبادل وانتقال السلع ورأس المال في نطاق السوق العالمية كعامل أساسي في هذا التوسع ، واستفادوا في ذلك من فكرة آدم سميث عن علاقات السوق والتي قام بتطويرها بول سوزي والذي رأى أن ميلاد الرأسمالية جاء من خارج النظام الاقطاعي بمعنى دخوله في التجارة بعيدة المدى والتي أدت بدورها الى دخوله في سلسلة من علاقات التبادل التجاري وظهور الانتاج السلعي وانتقاله من ثم الى النظام الرأسمالي .

P. Sweezy et al., The Transition from Feudalism To Capitalism (London : New Left Books, 1976), p. 42.

(٦) د. سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع العالمي للرأسمالية » ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .

(٧) نفس المصدر ، ص ٩٠ .

(٨) نفس المصدر ، ص ٩٤ - ٩٥ .

(٩) د - سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ) ص ١٨ - ٢٢ .

Immanuel Wallerstein, The Modern world System, Part 1 (١٠)

(New York and London : Academic Press, 1974), pp. 15-16.

Wallerstein, "The Rise and the Future Demise of the (١١)  
World, Capitalist System", Comparative Studies in Society and  
History, Vol. XVI, 1974, p. 401.

Ibid., pp. 399 - 400. (١٢)

Peter Worsley, "One World or Three ? A Critique of the (١٣)  
World-System Theory of Immanuel Wallerstein", The Socialist  
Register, 1980, pp. 298 - 99.

I. Wallerstein, "Dependence in an Interdependent World : (١٤)  
The Limited Possibilities of Transformation Within the Capitalist  
World Economy", African Studies Review, Vol. 17, No. 1, April  
1974, p. 2.

Ibid., p. 2. (١٥)

Ibid, pp. 4 - 8. (١٦)

Wallerstein, "The Present State of the Debate on World (١٧)  
Inequality", in I. Wallerstein (ed.), World Inequality : Origins  
and Perspectives on the World System (Montreal : 1975), p. 26.

Terence Hopkins and I. Wallerstein, "Patterns of Development of the  
Modern World System", Review, Vol. 1, No. 2, Fall 1977, p. 111.

Hopkins and Wallerstein, Ibid., pp. 113 - 119. (١٨)

Ibid., p. 127. (١٩)

— T. Hopkins, "Notes on Class Analysis and World (٢٠)  
System", Review, Vol. 1, No. 1, Summer 1977, pp. 71 - 72.

Hopkins and Wallerstein, Op. Cit., pp. 132 - 34.

Wallerstein, "The Present State of the Debate on World (٢١)  
Inequality", Op. Cit., p. 17.

- Wallerstein, "The Rise and the Future Demis of the (٢٢)  
World Capitalist System"; Op. Cit., p. 415.
- Ibid., p. 403. (٢٣)
- Wallerstein, The Modern World System, Op. Cit., p. 7. (٢٤)
- A.G. Frank, Latin America : Underdevelopment of Revolu- (٢٥)  
tion (New York : Monthly Review Press, 1919), pp. 260 - 359.
- Frank, Crisis in the Third World (London : Hienmann, (٢٦)  
1981), p. 231.
- Ibid., pp. 232 - 34. (٢٧)
- Ibid., pp. 245 - 47. (٢٨)
- (٢٩) د. سمير أمين ، التطور اللامتكافي ، مصدر سابق ، ص  
٢٢٦ - ٢٢٧ .
- (٣٠) د. سمير أمين ، د حوز التنمية والتوسع المالى للرأسمالية ،  
مصدر سابق ، ص ١٠٣ - ١٠٦ .
- Samir Amin, Class and Nation; Historically and in the (٣١)  
Current Crisis (London : Heinemann, 1980), pp. 133 - 6.
- Ibid., pp. 136 - 7. (٣٢)
- Ibid., pp. 144 - 5. (٣٣)
- Ibid., pp. 168 - 70. (٣٤)
- I. Wallerstein, "Class and Class Conflict in Africa", (٣٥)  
Monthly Review, Vol. 26, No. 4, Feb. 1975, pp. 34 - 41.
- Wallerstein, "The Slates in the Institutional Vortex of (٣٦)  
the Capitalist World Economy", International Social Science  
Journal, Vol. N. 4, 1980, pp. 743 - 45.
- Ibid., p. 745. (٣٧)
- Ibid., p. 746. (٣٨)
- (٣٩) رغم وجود كيانات سياسية متعددة فى شكل دول قومية ، الا  
أن « عالية » الاقتصاد الرأسمالى الدولى تغطي المنتجين/المنتجين فى المراكز  
فرصا متاحة للاستفادة من مظاهر ضعف دول الأطراف وتجعلهم لا يخضعون

لقرارات الأخيرة ويستغلون القوانين والإجراءات المقيدة للعمال في الأطراف وأشباه الأطراف ، والتي تبقى على أجورهم منخفضة عما يوجد في المراكز .  
لمزيد من التفاصيل انظر :

Charles Ragin, Daniel Chirot, "The World System of I. Wallerstein : Sociology and Political History", in : Theda Skocpol (ed.), Vision and Method in Historical Sociology (New York and London : Cambridge Univ. Press, 1984), pp. 288-92.

Vicente Navaro, "The Limits of the World System Theory (٤٠)  
in Defining Capitalist and Socialist Formations",  
Science and Society, Vol. XLVI, No. 1, Spring 1982, pp.  
82-3.

Ibid., p. 83. (٤١)

Wallerstein, The Capitalist World Economy (Cambridge : (٤٢)  
Cambridge Univ. Press, 1979), pp. 68-9, 35, 33.

T. Skocpol, "Wallerstein's World Capitalist System : A (٤٣)  
Theoretical and Historical Critique", American Journal of So-  
ciology, Vol. 82, No. 5, March 1977, pp. 1079-80

Ibid., pp. 108-81. (٤٤)

(٤٥) انظر في ذلك : د. عبد المنعم سعيد ، « مصر والنظام الدولي  
في التسعينات » ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة ،  
٨ يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٠ - ١٣ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ١٤ - ١٥ .

(٤٧) لمزيد من التفاصيل راجع : د. فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد  
نفسها - سلسلة عالم المعرفة ، ١٤٧ ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة  
والفنون والآداب ، مارس/آذار ١٩٩٠ ) ص ٢٠ - ٥٥ .

(٤٨) انظر في ذلك أيضا رأى آخر حول النظام الدولي الراهن والذي  
يتسم تبعاً له بثلاث سمات أساسية هي : أ - شيوع حالة من السيولة  
الدولية . ب - حدوث تغيرات في سياسات ومواقف القوتين الأعظم وذلك  
في ظل إعادة ترتيب الأوضاع فيما بينهما . ج - تزايد الارتباط بين  
إعادة الأوضاع على صعيد المواجهة المركزية والصراعات الإقليمية ،  
د - على الدين هلال ، « النظام الدولي وتأثيره على النظام العربي » ، الباحث

العربي ( لندن ) العدد ١٦ ، يوليو/تموز - سبتمبر/أيلول ١٩٨٨ ،  
ص ٤٧ - ٤٩ .

(٤٩) انظر كمال : د . محمد السيد صعيد ، « آفاق النظام الدولى  
فى التسعينات » ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية بجامعة  
القاهرة ، ١٨ ( أغسطس ١٩٨٩ ) ص ٨ .

(٥٠) د . ابراهيم سعد الدين ، أزمة النظام الاشتراكي ، كتاب الأهالي  
( القاهرة : ١٩٨٩ ) ، د . أنور عبد الملك « تحرك الاتحاد السوفييتي  
المستقبل » ، ملف : « الاتحاد السوفييتي من الداخل » ، السياسة الدولية ،  
السنة ٢٤ ، العدد ٩٤ ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٤٧ - ١٦٢ .

(٥١) محمد سيد أحمد « حول اشكاليات كتاب سمير أمين ما بعد  
الراسمالية » المستقبل العربي ، السنة ١٢ ، العدد ١٢٦ ، أغسطس/آب  
١٩٨٩ ، ص ١٦٨ ، د . حازم الببلاوى ، تعقيب على ورقة د . ابراهيم  
سعد الدين و د . ابراهيم العيسوى « تجربة القطاع العام والخاص فى  
مصر » ندوة القطاع العام والقطاع الخاص فى الوطن العربي ، القاهرة :  
١٤ - ١٥ مايو/أيار ١٩٩٠ ، مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق  
الانماء الاقتصادى والاجتماعى .

(٥٢) انظر كمال : سمير أمين « د حول أزمة الاشتراكية » تعقيب  
على نقد محمد سيد أحمد لكتابه ما بعد الراسمالية ، المستقبل العربي ،  
نفس العدد ، ص ١٧٣ .

(٥٣) انظر كمال :

Hamza Alavi, "The State in post-Colonial Societies", in :  
H. Gouldbowrne, ed., politics and state in the Third World (Lon-  
don : The Macmillan Ltd. Press, 1979), pp. 36-51.

Ziemann and Lanzendorfer, "The State in Peripheral (٥٤)  
Societies," The Socialist Register, 1977, p. 151. also : N. Poulantzas,  
State, Power, and Socialism (London : New Left Books, 1980).

Ibid., pp. 151-2. (٥٥)

Ibid., p. 152. (٥٦)

Nora Hamilton, "State Autonomy and Dependent Capita- (٥٧)  
lism in Latin America", British Journal of Sociology, Vol. 32,  
No. 3, Sep. 1981, p. 306.



- Ibid., pp. 305-10. (58)
- Ziemann and Lanzendorfer, Op., Cit., pp. 161-62. (59)
- Ibid., pp. 162-5. (60)
- Ibid., pp. 160-1. (61)
- Nora Hamilton, Op. Cit., pp. 310-13. (62)
- Cardoso, F.H., and Enzo Faletto, Dependency and Development in Latin America (Berkeley : Univ. of California Press, 1979), p. X. (63)
- Ibid., p. XVII. (64)
- Ibid., pp. 129-31. (65)
- Ibid., pp. 166-7. (66)
- James Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Periphery", in : P. Limqueco & B. McFarlane (eds.), Neo-Marxist Theories of Development (London : Croom Helm, 1983), p. 210. (67)
- Petras (ed.), Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World, (New York : Monthly Review Press, 1978), p. 86. (68)
- Ibid., p. 87. (69)
- Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Periphery", Op. Cit., p. 211. (70)
- Petras, "Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World", Op. Cit., pp. 88-9. (71)
- Petras, "New Perspectives on Imperialism...", Op. Cit., pp. 212, 219. (72)
- Evans, Op. Cit., p. 44. (73)
- Ibid., pp. 45-63. (74)
- Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes...", Op. Cit., p. 206. (75)

Petras, "Critical Perspectives on Imperialism...", Op. Cit., (٧٦)  
p. 90.

Authoritarian-Bureaucratic State and Corporate State (٧٧)

Corporate State جدير بالذكر أن هناك خلافا حول تعريف مفهوم الـ  
بين الباحثين العرب ، فالبعض يعرفه بـ « الدولة الطائفية » ونظرا لعدم  
امكانية النسب الى صيغة المصعب في اللغة العربية ، أي « طائفية » من  
طوائف ، فسوف يعتمد الباحث على مفهوم « الدولة الادماجية » .

(٧٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقاط راجع :

- I.I. Horowitz and E.K. Trimberger, "State Power  
and Military Nationalism in Latin America", Comparative Politics,  
Vol. 8, No. 2, Jan. 1976, pp. 231-3.
- Goran Therborn, "The Travail of Latin American Democracy",  
New Left Review, No. 113-113, Jan.-April 1979, pp. 101-102.

Wolfgang Hein and Konrad Stenzel, "The Capitalist State (٧٩)

and Underdevelopment in Latin America : The Case of Venezuela",  
in H. Gouldbourne (ed.), Politics and the State in The Third  
World, Op. Cit., pp. 94-6.

O'Donnell, "Comporative Historical Formations of the (٨٠)  
State Apparants and Socio-Economic Change in the Third World",  
International Journal of Social Science, Vol. XXXII, No. 4, 1980,  
p. 728.

(٨١) يرى « أودونيل » أن هناك معايير لفهم الاختلافات التاريخية  
في تكون جهاز الدولة في العالم الثالث من أهمها وجود أو عدم وجود دولة  
قومية وبرجوازية محلية متبلورة نسبيا متعاونة مع رأس المال غير القومي  
بحيث يشجعها الأخير على نوع معين من التصنيع ، وهذا يؤدي الى تميز  
دول أمريكا اللاتينية عن دول القارتين الأفريقية والآسيوية ،  
O'Donnell, Op. Cit., p. 722.

(٨٢) نقلا عن :

A. Portes and J. Walton, Labour, Class, and The Interna-  
tional System.

Horowitz and Trimberger, Op. Cit., pp. 232-3. (٨٣)

G. O'Donnell, "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian (٨٤)  
State and the Questions of Democracy", in : David Collier (ed.),

The New Authoritarianism in Latin America (Princeton : Princeton Univ. Press, 1979), pp. 286 - 6.

Ibid., pp. 288 - 9. (٨٥)

Ibid., pp. 292 - 3. (٨٦)

Alfred Stepan, The State and Society : Peru in Comparative Perspective (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978), pp. 76 - 7. (٨٧)

Ibid., p. 65. (٨٨)

Ibid., p. 66. (٨٩)

Schmitter, "Still the Century of Corporatism ?", in : (٩٠)  
F. Pike and T. Stritch, eds., The New Corporatism (Notre Dame : Univ. of Notre Dame Press, 1974), pp. 89 - 90.

Ibid., pp. 120 - 126, 102 - 104. (٩١)

(٩٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه التجارب انظر :

W. Canak, "The Peripheral State Debate : State Capitalism and Bureaucratic-Authoritarian Regimes", Vol. 19, No. 1, 1984, pp. 3 - 28.

Stepan, State and Society..., Op. Cit., pp. 74 - 80. (٩٣)

(٩٤) رغم أن خامسون النقيب يقدم هذا النقد لمفهوم التكوينية الحراجية أو نمط الإنتاج الحراجي الذي طرحه سمير أمين ، إلا أنه يمكن توجيهه بصنة عامة لمفاهيم نمط الإنتاج الآسيوي ونمط الإنتاج الإقطاعي ، وحتى المفهوم « الفيبيري » في الازدواج الأبوي والتنظيم التقليدي للسلطة والبيروقراطية والبلدية غير العقلانية ، ولمزيد من التفاصيل راجع دراسته الرائدة في هذا المجال : « بناء المجتمع العربي : بعض الفروض البحثية » ، الميسبقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٧٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٥ ، ص ٦ - ٢٤ .

Karl Wittfogel, Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power (New Haven : Yale Univ. Press, 1957). (٩٥)

(٩٦) وهناك دراسات عديدة طبقت النموذج على تاريخ المجتمعات العربية قبل خضوعها للسيطرة الغربية تذكر منها على سبيل المثال

٧ المحرر الدراسات التالية عربية وغربية :

- Elbaki Hermassi, Leadership and National Development in North Africa (Berkeley, Calif : Univ. of California Press, 1972).
- C.H. Moore, Politics in North Africa : Algeria, Morocco, and Tunisia (Boston : Little Brown and Co., 1970).
- Samy Zubaida, "Economic and Political Activism in Islam", Economy and Society, Vol. 1, No. 3 (1972).
- Hisao Otsuka, "Max Weber's View of "Asian Society", The Developing Economics, Vol. 4 (1966).
- Nikki R. Keddie, "Pre-capitalist structures in the Middle East", Journal of Arab Affairs, Vol. 1, No. 2, (1982).

ولمزيد من التفاصيل حول الأفكار الرئيسية لكل من مفهومي نمط الانتاج الأسيوي والارث أو الاستبداد الأبوي راجع :

- د. خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٦ - ١٧ .
- د. عبد القادر زغل ، « المدارس الفكرية الغربية والهياكل الاجتماعية في الشرق الأوسط » ، المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، مارس/آذار ١٩٨٢ ، ص ١٢ - ١٧ .

(٩٧) نقلا عن : د. خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٦ .

(٩٨) نفس المصدر ، ص ١٧ .

انظر أيضا انتقادات عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ١٠ - ١٧ .

(٩٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا النمط والذي يسمى « نمط الاقطاع المستحدث » ، انظر د. عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ١٣ ، وردا على ما تقوله بعض الدراسات الغربية من أن الدولة نشأت كظاهرة حديثة في الوطن العربي أي منذ دخول الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر ، يثبت ايليا حريق أن هذه الدولة تعد ظاهرة قديمة في أغلب البلاد العربية سواء في المشرق أو المغرب وأن الاستعمار الأوروبي لم يخلق الدولة سوى في أقطار مسوريا والعراق والأردن ، انظر ايليا حريق ، « نشوء نظام الدولة في الوطن العربي » ، المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ٩٩ ، مايو/أيار ١٩٨٧ ، ص ٧٧ - ٩٥ .

(١٠٠) لمزيد من التفاصيل انظر الكتابات التالية لسمير أمين :

— التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن

- قيسي ( دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ط ٢ ) ص ٢٢٥ .  
 — The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle (London : Zed Press, 1978), pp. 21-35.  
 — Class and Nation : Historically and in the Current Crisis, Op. Cit., pp. 46-70.

Amin, The Arab Nation..., Op. Cit., p. 22. (١٠١)

(١٠٢) انظر الفصل الثامن « اصول الازدواجية في الثقافة المصرية » ، من : أزمة المجتمع العربي لسير أمين ، مصدر سابق ، ص ١١٩ - ١٢٤ ، انظر أيضا : د. بهجت قرني ، « تناقضات الدولة العربية القطرية » ، المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٥ ، نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٨٧ ، ص ٣١ - ٥١ .

(١٠٣) مغنية الأزرق ، مصدر سابق ، ص ١٩ .

(١٠٤) دفس المصدر ، ص ٣٢ .

(١٠٥) د. عبد القادر زغل ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(١٠٦) تراجع دراسة عبد الباقي الهرماسي : Leadership and National Development in North Africa, Op. Cit., p. 92.

ولا تخرج دراسة عبد الله العروى عن الإطار الفيبري في مفهومه عن الدولة العقلانية والبيروقراطية المرشدة ، انظر : مفهوم الدولة ، مصدر سابق ، ص ١٤٣ - ١٥٨ .

(١٠٧) يقدم مصطفى كامل السيد خمسة اسباب مترابطة تبرز تفضيل استخدام المنظور الطبقي في تحليل الظاهرة السياسية في دراسته: « المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية » بحث مقدم لندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة : نظرة نقدية والتي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة ، ١٥ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، ص ٥ - ٨ .

— أيضا : د. خلدون النقيب ، مصدر سابق ، ص ٢٤ .

(١٠٨) ان الدولة القطرية أضحي وجودها ذاته محل شك في ضوء رفض هذين التيارين لآطارتها المرجعية كما يقول عبد الباقي الهرماسي في دراستيه التاليتين ، بعد أن أخفق مشروعها في دولة المجتمع وشخصنة الدولة :

- « الدولة والنظام في المغرب العربي » ، المستقبل العربي ، السنة ٦ ، العدد ٥٣ ، يونيو/حزيران ١٩٨٣ ، ص ٣٢ - ٣٨ .
- « المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والايديولوجية للبناء السياسي » ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، فبراير/شباط ١٩٨٦ ص ١٦ - ٢٨ .
- (١٠٩) يتفق الباحث مع خلفون النقيب في هذا الصدد ، انظر المصدر السابق، ص ٣٠٠ .

## الفصل الثاني

# مصر والنظام المالي

### مقدمة :

عند دراسة وضع مصر في النظام المالي ( الرأسمالي ) نجد أننا إذاء  
اشكالية نظرية واضحة ، تتصل أساسا بتفاعلات هذا النظام ودور القوى  
الرئيسية المسيطرة فيه في اختراق مصر كدولة ونخبة حاكمة ومجتمع ؛  
وتنفل تأثيرات السيطرة الرأسمالية العالمية في ديناميات التطور الاجتماعي  
لمصر الحديثة . وتبدو الاشكالية النظرية أولا من جهة أن ما قمته نظرية  
النظام المالي سالفة الذكر ، والتي تبحث في الاقتصاد السياسي للعلاقات  
الدولية ، يقتصر غالبا على تحليل طبيعة النظام المالي ودور الرأسمالية  
الغربية في استغلال ونهب موارد مجتمعات العالم الثالث ، غير أن هذه  
النظرية عندما تنتقل الى حقل الواقع لا تستطيع الاطاحة بمفردات الواقع  
وتطور الديناميات الداخلية لمجتمع ما من مجتمعات الأطراف . ويكاد يتوقف  
أصحاب النظرية عند مقولات عامة حول استغلال الرأسمالية الغربية لبلدان  
العالم الثالث وادماجها في التقسيم الدولي للعمل واطهار مظاهر تبعية هذه  
البلدان سياسيا وعسكريا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا للمراكز الرأسمالية  
العالمية ، ولم يكن هؤلاء كثيرا بوضع مفاهيم اجرائية أو اصطلاحية للتبعية  
وللتطور غير المتكافئ ، وكذلك بصياغة مؤشرات كمية يمكن اختبارها لقياس  
شروط التبادل غير العادلة التي تخضع لها بلدان العالم الثالث .

ومن ناحية ثانية ، فقد اكتفى أصحاب النظرية ، مثلما فعل  
سمير أمين ، بالحديث عن أفكار عامة تتناول قدرة الدولة على السيطرة على  
شروط التراكم دون اهتمام بدراسة إمكانية التحقق عمليا من توافر قدرة

الدولة في هذا الصدد ، وتبدو أهمية هذه المسألة خاصة ونحن نعيش في نظام عالمي شامل لا يمكن الحديث فيه عن تنمية مستقلة بعيدة عن ضغوط ومؤثرات هذا النظام ، كما أن هؤلاء قد تحدثوا بصفة شديدة العمومية عن مفهوم ذلك الارتباط عن النظام العالمي بدو تحليل لامكانيات ذلك ، خاصة وأنه أغلب دول العالم الثالث تتميز بشديدة الارتباط بهذا النظام بل وبالدول الرأسمالية الصناعية المسيطرة عليه . ومن ثم فهي شديدة الحساسية لما يحدث من تغيرات في نظام النقد الدولي وحركة تبادل الصادرات والواردات والأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول الفرعية ( صادرات وواردات ) يمثل نسبة كبيرة نسبيا لا تقل عن ٢٥٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي لأغلب البلدان النامية في حين أنها لا تزيد عن ٧٪ مثلا بالنسبة لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . . . الخ .

ومن ناحية ثالثة تبدو الاشكالية النظرية بارزة عند دراسة وضع الدولة المصرية في اطار النظام العالمي ، فليس من شك أن هذه الدول تتمتع بخصوصية مميزة في النظام العالمي من حيث الموقع الجغرافي والاستراتيجي والسياسي والاقتصادي بحيث تختلف في ذلك عن دول أخرى عربية أو غير عربية ، وهنا يثور التساؤل : من أين تبدأ عند دراسة وضع مصر في النظام العالمي ؟ هل من مقولة تطور هذا النظام وانكساراته على ما يحدث في مصر ، ونجد هنا أن هذه المقولة لا تمكنا من الاطاحة بديناميات التطور الاجتماعي الداخلي ، فقد لا نستطيع أن ندرس هنا سوى السياسة الخارجية لمصر . أما اذا درسنا هذا الوضع من ناحية مفهوم الدولة المركزية في مصر فقد نجد أنفسنا أمام تطور مجتمعي صرف طويل تاريخيا وليست له علاقة ذات بال مع النظام العالمي . وإذا تم التركيز على حقل الاجتماع التاريخي بتحليل تطور البنية الاجتماعية والتركيب الطبقي ومدى العلاقة مع النظام العالمي لوجدنا اشكالية نظرية أخرى وهي أن ما تقدمه نظرية النظام العالمي ونظريات التبعية عموما عبارة عن مقولات عامة لا تتغلغل في صميم



تطور النسيج الاجتماعي ، فإذا كان التركيب الاجتماعي قد تأثر فعلا بالتفكك الاستعماري الرأسمالي الغربي من حيث ميلاد الرأسمالية وتطورها ، إلا أن تتبع تحليل نظرية النظام العالمي لا يجعلنا نحيط بتفاعلات التطور الاجتماعي من زاوية نشوء وتكون الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والفئات الوسطى وعلاقة كل ذلك بنشأة الشريحة الرأسمالية التي تأثرها ميلادها بالوجود الأجنبي الرأسمالي .

إن نظريات التبعية-عموما تطرح تعريفات عامة غير مدققة للدولة وأجهزتها والسلطة والخبطة الحاكمة والمجتمع ، وتتناول الدولة مثلا كشيء غامض قد يشمل النظام السياسي والطبقة الحاكمة والسلطة السياسية مما .

ولعل ذلك ينقلنا الى بعد آخر من الإشكالية وهو كيفية قياس تبعية الدولة وإمكانية اختبار كفاءة أجهزتها وخبطة الحاكمة في التبعية السياسية للجمهير والتوجيه الأيديولوجي والقدرة على تشكيل وإعادة البناء الاجتماعي أو المجتمع المدني ، وكذلك قياس قدرة الدولة في السيطرة على مواردها الوطنية وتعبئتها بغرض التنمية المستقلة والاعتماد على الذات والتخلص من مختلف صور التبعية . وتبدو الصعوبة المنهجية والنظرية هنا ليس في قياس التنمية الاقتصادية والمالية والثقافية وغيرها ، وإنما في اختبار تبعية الدولة سياسيا . وهنا نجد محاولات قليلة للقياس ومن أهمها كتاب الدكتور إبراهيم العيسوي « قياس التبعية في الوطن العربي » ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ ) وقدم فيه ١٠٧ مؤشرات لقياس التبعية ، واستطاع قياس مؤشرات عديدة للتبعية ( الواقع الجغرافي ، التبعية الاقتصادية ، الثقافية ، المالية ، العسكرية ) غير أن مؤشرات التبعية السياسية لم تكن قابلة للقياس بسهولة كما سنرى فيما بعد .

إزاء أوجه القصور التي تعاني منها نظرية النظام العالمي ، ونظرا لأن نظريات التبعية الأخرى تتناول الأبعاد المختلفة للدولة التابعة ، فنظرية الدولة التابعة تملق بطبيعة الإدارة الاقتصادية للدولة ، فيما تحلل نظرية

الدولة الأماجية أو التماسدية - نمط الادارة الاجتماعية ، وتتناول نظرية الدولة البيروقراطية - التسلطية طبيعة النظام السياسى ونموذج الحكم ، ومن هنا نجد أن هذه النظريات تبدأ من دراسة طبيعة الدولة وعلاقتها بالنظام الرأسمالى العالمى ، ولم تخط اهتماما ذا بال لتاريخ التطور الاجتماعى المحل الذى يضى على الدولة الطبيعية السياسية والطبقية التى تكتسبها كانعكاس لهذا التطور بالأساس . ويكون من الأفضل هنا تتبع التطور الاجتماعى المصرى الحديث وبصفة خاصة دور وتحول التشكيلية الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية منذ يوليو ١٩٥٢ ، مع الإشارة بالطبع الى ارضاعات تكونها الحديث فى نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرين وحيث تبلورت بعض ملامحها مع قيام ثورة ١٩١٩ . فهذه الفئة الاجتماعية الحيوية وهى التى قادت عملية التطور السياسى الاجتماعى والاقتصادى فى تاريخ مصر الحديثة وقد تغيرت ملامحها كثيرا وتبدلت تحالفاتها مع الفئات والشرائح الاجتماعية الأخرى تبعاً لتغير الظروف الدولية والداخلية .

وقد اتسم تطور هذه الفئة ( الفئة الوسطى عموماً ) بتغير مواقفها من النظام العالمى ومن تفاعلات الصراع والتعاون فيه حسب توافق أو تعارض هذه التفاعلات مع طموحاتها وأدوارها التى رسمتها لنفسها ، وكذلك تبعاً لسياسات الدولة والقوى المسيطرة عليها أجنبية كانت أم وطنية ، عسكرية كانت أم مدنية ، ولحاوالات هذه الفئة - التشكيلية الاجتماعية الرئيسية استثمار التناقضات السائدة بين الدول الكبرى والنظم فى النظام الدولى من جانب والتناقض أو التعاون بين السلطة الحاكمة والقوى الدولية المسيطرة .

ونفترض فى هذا الجزء التطبيقى من الدراسة أن هناك قانوناً عاماً حكم التطور الاجتماعى فى مصر ، وهو أن تكون التشكيلية الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية قد تم فى إطار عملية صراع الاحتلال البريطانى والبرجوازية الأجنبية والسلطة الحاكمة من أسرة محمد على وبعض كبار ملاك الأرض

والرأسمالية التجارية والمالية المضرة من جانب ، وبين الرأسمالية المصرية الوليدة المثلة في تجربة طلعت حرب وبنك مصر والتي تكونت من شرائح الرأسمالية الصناعية وبعض كبار ملاك الأراضي الذين انضموا الى التجربة لمواجهة النفوذ الاقتصادي للأجانب في مصر . ثم تغيرت ملامح هذه التشكيلة مع ثورة يوليو ١٩٥٢ الى فئة تكنوقراطية بيروقراطية صاعدة قادت تجربة التنمية والتخطيط والتصنيع ، الا ان هذه الملامح تغيرت ايضا في السبعينات - وما تزال حتى الآن - لتمثل فئة اجتماعية تعتمد على الرأسمالية الانفتاحية الخاصة من اصحاب الوكالات الأجنبية للاستيراد وقوى السوق ودوائر المال والأعمال الخاصة المرتبطة برأس المال الأجنبي وبالشركات متعددة الجنسية ، وترتبط هذه الفئة ببيروقراطية الدولة لاستغلال امكانيات وأجهزة الدولة لحزمة مصالحها وتحالفاتها الخارجية . في حين ان بعض دوائر الرأسمالية المصرية المحلية من اصحاب المشروعات والشركات غير المرتبطة بالاستثمار العربي أو الأجنبي وجدت نفسها في تناقض مع رأسمالية الانفتاح ، لأنها لم تستفد من قوانين تشجيع الاستثمار وان حاولت استثمار مناخ الانفتاح في تعظيم ثرواتها ومكاسبها الاجتماعية والاقتصادية والمالية . ونجد أنها في حالة تنافس شديد مع رأسمالية الانفتاح من أجل الحصول على أكبر تسهيلات وامتيازات مالية وتجارية وإدارية من الدولة والسلطة الحاكمة ، وقد برزت معالم التنافس والتناقض في عقد الثمانينات وبعد أن كانت رأسمالية الانفتاح مهيمنة تماما منذ منتصف السبعينات .

في هذا الإطار نجد أن الدولة المصرية تغير سياساتها وتكتيكاتها ازاء هذه التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية من تحالف وتمازج الى صراع وتناقض تبعا لاختلاف الظروف الدولية وضغوط الرأسمالية العالمية ومن ثم وضعية مصر في النظام العالمي وعلاقة سلطة الدولة بهذا النظام من صراع شديد مع دوائر الرأسمالية العالمية في الخمسينات والستينات الى تمازج يصل في بعض الأحيان الى تحالف وعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة منذ منتصف السبعينات حتى الآن .

ويرتبط بالافتراض السابق افتراض آخر مفاده أن التشكيلة الاجتماعية الرئيسية كانت تضع نصب أعينها دائما قوة ونفوذ الدولة من حيث محاولة الاستفادة بأكبر قدر ممكن من حماية وتشجيع الدولة بأجهزتها الإدارية والأمنية والتشريعية والاقتصادية في صورة امتيازات وتسهيلات وقروض وائتمان ، حتى أن قوة وانتعاش الدولة مثلت دائما مصدر نمو وتطور لهذه التشكيلة مع اختلاف مكوناتها وعلامتها سواء أكانت رأسمالية خاصة وزراعية وعقارية ومن كبار ملاك الأراضي أو تكنوقراطية بيروقراطية تتكون في إطار قيادة الدولة للتنمية والتوسع الاقتصادي والاجتماعي .

وأخيرا فهناك افتراض آخر يدور حول دور القوى الاستعمارية الأجنبية ، فرغم أن الرأسمالية العالمية قد اختلت مصر واخترقتها اعتمادا على جهاز الدولة المصري وظلت تفضل الارتباط به والتعامل معه ، ولم تنجح الا في القليل ، وخاصة في سنوات الانفتاح وفي اشمانينات خاصة ، الى الاتصال مباشرة بالرأسمالية انكبرادورية اى المرتبطة بالمصالح الأجنبية ، فان هذه الرأسمالية العالمية لم تكن تحبذ ان تقوى سلطة الدولة وتدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اقترنت السيطرة الاستعمارية بتفكيك دولة محمد علي واضماف جيشها وبيروقراطيتها وتقليص التعليم فيها ، وهكذا الحال أيضا في الوقت الحاضر مع سياسات الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي الرامية الى تحجيم دور الدولة في مصر وتقليص القطاع العام والدعم وتشجيع القطاع الخاص وغيرها .

#### أولا : اندماج مصر في النظام العالمي ، نظرة تاريخية :

ينبغي التمرس لأهم مظاهر واشكال اندماج مصر في النظام الرأسمالي العالمي والذي بدأت مقدماته ومحاولاته منذ سنوات حكم محمد علي ذاته وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ويعد ذلك مقدمة ضرورية لدراسة وضع مصر في النظام الدولي وآثار علاقات التبعية سياسيا واقتصاديا على الدولة والبناء الاجتماعي في فترة الدراسة .

لم تكف محاولات الدول الأوروبية الاستعمارية لادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى عن التوقف فى العصر الحديث ، وتم ذلك بفعل عوامل عديدة أهمها بالطبع موقع مصر الاستراتيجى الهام فى السياسات الاستعمارية للدول الأوروبية ومواردها وامكانياتها المختلفة ولقد شجع هذه المحاولات ضعف الدولة العثمانية وازدياد قوة مصر فى عهد محمد على وخروجها نهائيا من نطاق السيطرة العثمانية وتحديدها الذى ينذر بالخطر للمصالح الاستعمارية الأوروبية . وسوف نتناول باختصار أهم ملامح ادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى منذ حكم محمد على وحتى عام ١٩٥٢ .

فقد أدى بامتداد الحكم المصرى فى عهد محمد على الى بلدان عربية عديدة وتوسع نفوذ الدولة المصرية الى اقدام بريطانيا على توقيع معاهدة مع الدولة العثمانية فى عام ١٨٣٨ يتم بموجبها معاملة السلع الانجليزية معاملة تفصيلية فى اراضى الدولة العلية ، ويشمل ذلك بالطبع مصر والبلدان التى تسيطر عليها ، كما تنص الاتفاقية على الفاء الحظر المفروض على دخول السلع الأجنبية الى ولايات الدولة ومن بينها مصر ، غير أن محمد على رفض تنفيذ هذه الاتفاقية واستمر فى اتباع سياسة حماية المنتجات المصرية داخل حدود القطر وخارجه من البلدان التى يسيطر عليها الحكم المصرى<sup>(١)</sup> .

وفى عهد محمد على أيضا لم تتوقف الدول الأوروبية عن التدخل فى شئون مصر ومحاوله الحاقها بالسوق الرأسمالية الدولية ، فقبل توقيع الاتفاقية سانفة الذكر كان محمد على قد رفض عرضا لشق قناة السويس تقدم به وفد فرنسى من أتباع « سان سيمون » بتكليف من حكومة نابليون ، فى عام ١٨٣٢ ، وكان الرفض مبنيا على تخوف محمد على من أن تتحكم بريطانيا فى المواصلات الداخلية فى مصر نفسها ( بين القاهرة والسويس على سبيل المثال ) كسبيل ضرورى لسيطرتها على الطريق الى الهند<sup>(٢)</sup> .

غير أن المصالح الاستعمارية الأوروبية نجحت فى ضرب الدولة المصرية

وتقويض نفوذ محمد على بأجباره على توقيع معاهدة لندن في سبتمبر ١٨٤٠ والتي نصت في أهم بنودها على إلغاء احتكار الدولة للتجارة والنشاط المالي والزراعي والعمل على تفنيل رأس المال الأجنبي في داخل مصر (٣) .

وقد بدأت أبرز محاولات ادماج مصر في النظام الدولي بمنح الحديد سميد امتياز حفر قناة السويس في نوفمبر ١٩٥٤ ، وقد اشتمل هذا الامتياز على شروط تنتقص من سيادة الدولة المصرية مثل إعطاء الشركة احتكارية لقناة السويس ملكية الأراضي الواقعة على طول القناة ، ثم إعطائها حق تشييد من ٢٠ الى ٣٠ ألف رجل كل شهر على سبيل السخرة في أعمال القناة ، وعندما ثار نزاع بين الدولة المصرية والشركة حول استخدام المصريين في أعمال السخرة بمنطقة القناة وتم الاحتكام الى نابلون الثالث ، قضى الأخير برد العمالة المصرية مع تفريم الحكومة المصرية ثلاثة ملايين جنيه استرليني على سبيل التعويض للشركة (٤) .

ومن ناحية أخرى بدأت عملية دفع مصر الى مازق القروض والاستدانة في عهد سميد بتحصيل الخزانة المصرية وحدها بـ ٤٤٪ من رأس مال شركة القناة ، رغم أن الشركة مسماة « عالمية » وينبغي لذلك تمويل شق القناة من رؤوس الأموال الحرة في أوروبا (٥) ، وازداد لجوء مصر في عهد اسماعيل الى الاقتراض حتى بلغت ديون مصر في أواخر عهده ٩١ مليون جنيه مصري كما هو معروف ، وإزاء عجز اسماعيل عن السداد ، اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على الاستيلاء على تصيب مصر كله من شركة قناة السويس نظير مبلغ لا يعبأ أبدا عن حصتها وهو ٣٩٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري .

ومع استمرار عجز مصر عن الوفاء بديونها بدأت عملية التدخل الأجنبي من خلال اشراف البعثات الأجنبية على الاقتصاد المصري وتوجيه مواردها الخزانة المصرية ، وهكذا أنشئ « صندوق الدين » عام ١٨٧٦ ، ليتولى سلطات عليا في تقرير أمور الاقتصاد والمالية والنقل ، وشارك

وزيران انجليزى وفرنسى للاقتصاد والمالية فى وزارة نوبار الأجنبية فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وبعد عزل اسماعيل فى يناير ١٨٧٩ شكلت « لجنة التصفية » من قبل الدول الأوربية الكبرى التى قررت تخصيص القسم الأعظم من الميزانية المصرية لسداد الديون الموحدة .

وبالإضافة الى ذلك فقد قرر قانون التصفية الصادر فى ١٨٨٠ بيع اراضى الدائرة السنية والدومين لرأس المال الأجنبى ( الانجليزى والفرنسى أساسا ) ولبعض كبار الملاك ، ومن المهم الإشارة هنا الى قيام بنوك وشركات عقارية أجنبية فى هذه الفترة كأحد مظاهر اختراق رأس المال الأجنبى لاقتصاد مصر ، وتولت هذه البنوك والشركات تمويل عمليات بيع وشراء اراضى الدائرة السنية والدومين أولا ثم بقية الأراضى ، وكذلك عمليات المضاربة والسمسة على الأرض والمحاصيل . ويحسن هنا الإشارة الى أهمية البنوك الأجنبية التى تكونت بهدف تمويل عمليات بيع وشراء الأراضى (٦) :

- البنك المقارى المصرى الذى تأسس عام ١٨٨٠ برأسمال متمصر ( وأهم المساهمين سوارس الراسمالي اليهودى ) ورؤوس أموال فرنسية وانجليزية وبانككية وسويسرية . وقد بلغ نفوذ هذا البنك الى حد أن بلغت مساحة الأراضى المرهونة له ١٠٪ من مجموع الأراضى عام ١٨٩٥ و ٢٥٪ فى عام ١٩٠٧ .

- الصندوق المقارى المصرى ، أنشئ فى ١٩٠١ برأس مال فرنسى بلجيكى .

- بنك الأراضى المصرية ، تأسس فى ١٩٠٢ برأس مال انجليزى فرنسى .

وكانت مصر قد شهدت عملية اجبار على تحول اقتصادها الى التخصص فى محصول واحد هو القطن وذلك فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر ، مما يؤدى الى تسهيل اندماج مصر فى اطار الاقتصاد الرأسمالى العالمى

وتحولة الى مزرعة قطنية لمصانع النسيج فى بريطانيا ، وتقلص زراعة محاصيل الغذاء مما حوله الى مستورد لهذه المحاصيل .

ولم تكن عملية ادماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لتتم سوى بالاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ، وظلت سنوات الحكم البريطانى فى عهد كرومر تعمل على تعميق اندماج مصر فى النظام الدولى من خلال زيادة تصدير القطن الى مصانع « يوركشير » و « لانكشير » وخفض المساحات المزروعة بالحبوب الغذائية ، وتكييف اوضاع الميزانية المصرية ضمانا لسداد الديون واكمال خطة ضرب الصناعة المصرية .

الجدير بالذكر هنا أن مستويات التبعية المصرية اضعفت اليها مستويات أخرى ، فبعد التنمية المالية والزراعية ، جاء نوع آخر هو التبعية المصرفية والمالية ولكن هذه المرة للاستثمارات الأجنبية الخاصة من فرنسية وانجليزية وبلجيكية ، وقد سبقت الإشارة الى دور البنك القارى المصرى ولكون من رؤوس أموال فرنسية بالأساس ، وتركزت أنشطته فضلا عن عمليات تمويل بيع وشراء الأراضى فى شركة قناة السويس ومشروعات المياه والغاز وتقديم القروض القارية .

أما الاستثمار الانجليزى فقد اتجه مباشرة الى اخضاع السياسة المالية للبلاد من خلال انشاء البنك الأهلى المصرى عام ١٨٩٨ ، وقد لعب هذا البنك دور البنك المركزى المصرى حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . وتركزت استثماراته فى الشركات الزراعية والعقارية ومشاريع خطوط الترام والسكك الحديدية ومدينة مصر الجديدة (٧) .

وظهرت أشكال أخرى للاختراق الرأسمالى الأوروبى للاقتصاد المصرى من خلال نشاطات التوكيلات التجارية ، حيث تولى عدد من كبار الملاك وأصحاب رؤوس الأموال انشاء مكاتب لاستيراد المنتجات الأوروبية .

وفى مواجهة محاولات بعض عناصر الرأسمالية المصرية بناء اقتصاد



وطني مستقل ، وهو الأمر الذى تجل فى تجربة بنك مصر بقيادة طلعت حرب ، لجأت السلطات البريطانية والعناصر الأجنبية والمصرية المرتبطة بها الى انشاء اتحاد الصناعات فى عام ١٩٢٢ بهدف تجميع الشركات الصناعية فى تنظيم واحد وتحقيق المصالح المشتركة للضغط على محاولات بنك مصر اجتذاب اصحاب رأس المال المصرى للمشاركة فى انشطته (٨) .

وتمثل محاولات المصالح الأجنبية وحلفائها من بعض كبار ملاك الأراضي واصحاب رؤوس الأموال المصريين لاجهاض تجربة بنك مصر ، والتى ستم الاشارة اليها ، احدى حلقات اندماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى واستمرار سيطرة رأس المال والمصالح الأجنبية على أغلب قطاعات النشاط الاقتصادى فى مصر .

#### ثانيا : الصراع الاجتماعى والنظام العالى :

( ١ ) أدى اندماج مصر فى النظام الرأسمالى الدول عقب انهيار تجربة محمد على الى تمويق او الحد من التطور الطبعى والمتمثل فى الانتقال من نمط الانتاج القطاعى الى نمط الانتاج الرأسمالى حسبما ترى بعض الدراسات التى ركزت على الجوانب المادية - الطبقة فى التحليل (٩) ، وبناء على ذلك فان كبار ملاك الأراضي لم يقدر لهم التحول الى « طبقة برجوازية » بفعل اندماج مصر فى السوق الرأسمالية العالمية ، والذى أدى بدوره الى ضعف تبلور الطبقات الاجتماعية والى ان لا يتوقف هذا التبلور أساسا على التطور الاقتصادى لقوى وعلاقات الانتاج ، وانما أخضع القوة الاقتصادية فى تطورها لتأثير القوة السياسية .

وعلى الرغم من دخول الملكية الخاصة للأراضى بعد انهيار حكم محمد على وتفتيتها رسميا فى عام ١٨٩١ ، وما تبعه من تغير فى العلاقات الانتاجية ، الا أن ضالة حجم التصنيع وضمف التحول الرأسمالى الشامل غرض حدودا على ظهور « طبقة برجوازية » وطبقة عاملة صناعية فى المدن

وأدى بالتالى الى حالة من السيولة فى العلاقات الاجتماعية وغياب جماعات  
مصلحية قوية بين الدولة والمواطنين (١٠) .

بناء على ذلك ، فقد برز داخل البناء الاجتماعى عدد من مظاهر التفكك  
والتناقض (١١) . من أهمها التناقض بين التطور الرأسمالى والأنساق  
الثقافية والأبنية السياسية قبل الرأسمالية التى عوقت هذا التطور وتناقض  
آخر بين العاصمة التى تركز فيها النشاط الاقتصادى وركائز القوة  
السياسية ، والأقاليم المكونة من قرى وبلدان منزلة تسيطر عليها  
العاصمة .

ويلفت اسماعيل صبرى عبد الله النظر الى دور الدولة المصرية الحديثة  
الذى كان ضعفه من أحد أسباب تعويق النمو الذاتى للبرجوازية ، فقد  
تخلت عن دورها عقب انهيار تجربة محمد على فى تنمية المصانع اليدوية  
وادخال الصناعة الآلية على عكس ما حدث فى أوروبا ، وبالنسبة للأرض  
ايضا فقد تخلت عنها الدولة بالتنازل عن الدومين العام ، ومع دخول  
رأس المال المصرى الأوروبى لم تقاوم ، بل شجعت قيام البنوك المقارية  
الأجنبية وأهمها « البنك المقارى المصرى » الذى استحوذ على حوالى مليون  
فدان من أجود الأراضى كانت موهوبة لديه إبان الأزمة الاقتصادية عام  
١٩٣٠ ، كما استطاع الأجانب طرد التجار المصريين من السوق باعتمادهم  
على البنوك ، لأن المصريين كانوا لا يخافون ايداع نقودهم بالربا فقط ، بل  
ومن الاقتراض ايضا . وانتقل المركز التجارى للقاهرة من الموسيقى الى  
شارع فؤاد ٥٠ الى أيدى البرجوازية الأجنبية المقيمة فى مصر ، وأدت هذه  
العوامل التى ارتبطت بالسوق الرأسمالية العالمية ، الى اعاقا النمو الذاتى  
للبرجوازية المصرية (١٢) .

وقد ظهر دور الدولة أيضا فى مرحلة صعود « البرجوازية المصرية »  
بتأمينس. بنك مصر على يد طلعت حرب عام ١٩٢٠ والصناعات التى أقامها  
حيث حاولت البرجوازية المصرية اجتذاب الدولة من خلال ايداع الأخيرة

الأموال الماسة - أموال المجالس المحلية وغيرها - فى بنك مصر ، كما استطاعت أن تجذب إليها كبار ملاك الأراضى الذين تعاملوا فى السوق بالبيع والشراء وكانت تعاملاتهم عن طريق بنك مصر ، ومن ناحية أخيرة ، « اتبعت - أى البرجوازية المصرية - قصة تسليف الموظفين عن المرتب ، فأقنعت أعدادا كبيرة من الموظفين بتحويل مرتباتهم على بنك مصر » (١٣) .

وللوقوف على دور الحكومات المصرية المتعاقبة فى تشجيع إقامة بنك مصر كبنك وطنى ودعم أنشطته ومن ثم رعاية انشاء قطاع صناعى حديث فى الاقتصاد المصرى تقوده « البرجوازية الصناعية » الصاعدة ، وتحليل دورها أيضا فى تقويض تجربة بنك مصر ومجموعة شركاته ، يقتضى الأمر تحليل الظروف السياسية والاقتصادية لميلاد بنك مصر والقوى الاجتماعية التى ضغطت فى سبيل انشائه وكذلك موقف الدولة من ذلك .

فقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين وحتى عام ١٩٢٠مطالب متصاعدة من قبل كبار ملاك الأراضى من المصريين الأصليين ومن الحركة الوطنية المصرية بضرورة انشاء بنك وطنى يواجه الأنشطة الاستغلالية والربوية لرأس المال الأجنبى فى مصر ، والذى ازداد نفوذه عقب الاحتلال البريطانى للبلاد ، على أننا نجد أن هذه الدعوات رفعت فى إطار صراع سياسى واجتماعى داخل القوى الاجتماعية المختلفة وخاصة أجنحة « الطبقة العليا » ذاتها ، وعلى سبيل المثال فقد بدأ كبار ملاك الأراضى والتجار وكبار البيروقراطيين الحكوميين ممن استثمروا فى الصناعة يمارسون ضغوطا على الحكومة من أجل إقامة حواجز بفرض تعريفات جمركية حامية ولحمایه الصناعات المصرية الناشئة (١٤) . بينما رفض ذلك زراع القطن ممن لم يوجهوا أموالهم الى الاستثمار فى الصناعة والتجار المحليون الذين كانت تربطهم صلات وثيقة برأس المال الأجنبى ، وحيث نظروا الى المطالب السابقة بأنها تموق التجارة الحرة ، أما صفار رجال الأعمال فقد طلبوا من الحكومة أن تعطيمهم قروضا بفوائد منخفضة لتشجيع الصناعة المحلية .

وبالنسبة لدور الدولة فى تشجيع بنك مصر يمكن النظر الى ذلك من

زاويتين : الزاوية الأولى تتعلق بجوانب وسياسات الدعم التى أولتها الحكومات المصرية للبنك ومجموعة شركاته ( بلغت ٢٧ شركة فى الفترة ١٩٢٠/١٩٤١ ) ، والزاوية الثانية من خلال التفوذ السياسى الذى اكتسبه انصار ومؤيدو البنك فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

ففيما يتعلق بسياسات الحكومة الداعمة للبنك وبالإضافة الى ما سبق ذكره ، نجد أن البنك لقي مساندة قوية من قبل الحكومة والبرلمان والمجالس المحلية ، فقد أصدر البرلمان المصرى فى عام ١٩٢٥ قرارا بإلغاء قرار سبق أن اتخذته وزارة أحمد زيور فى نفس العام بمنع مجالس المديرىات ومجالس المدن والقرى من سحب أموالها من البنك الأهلى المصرى ( الذى كان يمثل المصالح الاستعمارية الأوروبية فى هذا الوقت وكان بمثابة البنك المركزى ) وإيداعها فى بنك مصر ، وبناء على ذلك قررت مجالس المديرىات والمدن والقرى سحب حساباتها من البنك الأهلى وإيداعها فى بنك مصر<sup>(٥)</sup> ، ومن ناحية أخرى فقد استجابت الحكومات المصرية لمطالب البنك - والتى رفعها أيضا اتحاد الصناعات - بفرض تعريفات جمركية حامية لتشجيع الصناعة الوليدة ، وهو ما تحقق فى أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٣٨ وبصفة خاصة فقد دعمت حكومة اسماعيل صدقى ( ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ) هذه المطالب خصوصا مطلب حماية صناعة النسيج الوطنية الناشئة ، فرغم ارتباط صدقى الوثيق بالشركة الأهلية للغزل والنسيج سابقة الانشاء على شركة مصر للغزل والنسيج التى أقامها بنك مصر ، إلا أنه وزملاؤه عملوا على التنسيق بينهما من خلال وضع خطط للتسويق المشترك ، هذا فضلا عن أن صدقى استطاع أن يستصدر من البرلمان قانونا يعطى لكل من الشركتين دعما قدره عشرون قرشا عن كل قنطار قطن يتم غزله ونسجه فى مصانعهما<sup>(٦)</sup> . كما قدمت المولة أموالا كبيرة للبنك ليقدّمها كقروض للصناعات الصغيرة وللتعاونيات الزراعية ولشراء الاقطان لتخزينها حتى تولى البنك شراء الجزء الأكبر من القطن المصرى وتخزينه مؤقتا لحماية المحصول الرئيسى من

مضاربات البنوك والمصالح الأجنبية ، وأعطت حكومة صدقي البنك وحدهم حقوق إنشاء خطوط جوية وطنية ( شركة مصر للطيران ) .

ولقد أتاحت سياسات الدولة الداعمة لبنك مصر طوال الفترة ما بين الحربين أن يمارس نفوذا سياسيا واقتصاديا بارزا داخل الدوائر الحكومية وشبه الحكومية والبرلمانية . ومن أمثلة ذلك قرار الحكومة في أوائل العشرينات بإنشاء صندوقين لدعم وتطوير التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة ، واختيارها بنك مصر كمؤسسة يتم من خلالها توزيع أموال الصندوقين . كما استطاع البنك أن يدخل أعضاء مجلس إدارته كمثلين له في « المجلس الاقتصادى المصرى » و « المجلس الأعلى للتعاونيات » اللذين أقيما في عامى ١٩٢٣ و ١٩٢٦ لتقديم المشورة للحكومة في سياساتها الاقتصادية ، وكان له تمثيل قوى داخل « مكتب التجارة والصناعة » واتحاد الصناعات المصرية ومجلس إدارة البنك القمارى المصرى وفي الغرف التجارية بالقاهرة والمديريات الأخرى (١٧) .

وقد استطاع البنك أيضا توسيع نفوذه في بعض الوزارات الهامة والمتصلة بنشاطه هو ومجموعة شركاته مثل وزارات الزراعة والمالية والمواصلات والتي كانت تتحكم في قرارات تنظيم أنواع معينة من الشركات المساهمة ، وكانت وسيلة البنك في ذلك عرض مناصب رفيعة بمرتبات وحوافز مفرية في مجالس إدارات شركات البنك على الوزراء بعد استقالتهم أو تقاعدهم في مقابل ضمان التأييد السياسى إبان توليهم مناصبهم الرسمية، وهو ما جعل البنك يتوسع في أنشطته بشكل كبير خلال الثلاثينات .

على أن هناك عوامل عديدة استجلت أو نتجت عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية المصرية فى الداخل والخارج كانت وراء التدهور الاقتصادى فى أحوال البنك ومجموعة شركاته . وأوصلته الى أزمة سيولة حادة كما هو معروف فى عام ١٩٣٩ ، ومن بين أسباب ذلك ما يتعلق بسياسة البنك ذاته وبخوله كطرف فى المناورات والصراعات الحزبية

والسياسية بين الأحزاب المصرية المختلفة في ذلك الوقت ، مما كان له أبعاد  
الأثر في أزمة البنك واستيلاء رأس المال الأجنبي وحلفائه من المصريين  
عليه . وفي عجالة نشبر هنا الى التناقضات الكامنة في سياسة البنك  
ومجموعة شركاته ، فقد استمر في نفس الأساليب التقليدية الخاصة بالارتباط  
بكيبار السياسيين داخل الحكومة والبرلمان اجتذبا لتأييدهم ودعمهم له في  
الخروج من أزماته المالية فقد اتبع أسلوب تقديم مزيد من القروض - وهي  
في واقعها رشاي مقلنة - لأعضاء الكثير من الأحزاب ، حتى صار شائعا  
أن البنك لا يرفض طلبا للحصول على قرض ، الأمر الذي أدى الى السحب  
المتزايد من ودائمه ، فضلا عن تقديمه مزيدا من رؤوس الأموال لشركاته التي  
عانت من أزمة الكساد . في نفس الوقت لم يكن البنك راغبا في فقدان  
ثقة المساهمين في مجموعة شركاته وكان عليه استرضائهم بالإبقاء على  
معدلات الأرباح المدفوعة على الأسهم ، وهذا ما جعله يحقق ذلك من خلال  
اضطراره الى السحب من أصوله الرأسمالية . أكثر من ذلك واجه البنك  
- الذي أسس صندوق توفير البريد عام ١٩٢٧ - مطالب صفار المودعين من  
أصحاب الحسابات في الصندوق باسترداد نقودهم ، وحيث كانت هذه  
الحسابات الصغيرة تشكل ٧٥٣٪ من اجمالي ودائع البنك ، وإزاء نقص  
السيولة النقدية حاول البنك الحصول على قرض من البنك الأهلي المصري  
ذي الادارة البريطانية ولم يكن ذلك ممكنا سوى باشتراط استقاله  
طلعت حرب من منصبه كمدير للبنك وشركاته ، وهو ما حدث بالفعل (١٨) .

وإزاء الأزمة التي عانى منها بنك مصر لعب عدد من كبار الصناعيين  
والبروقراطيين دورا ضاغطا في إنهاء التجربة وكانوا قبل ذلك من أشد  
أنصارها ، مثال ذلك أن اسماعيل صدقي والذي كان من أشد أنصار  
الحماية الجبركية عامي ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، هاجم بشدة فرض الزيادة الثالثة  
المقترحة في التعريفات الجبركية عام ١٩٣٧ نتيجة احتمال اضرارها بمصالح  
الشركة الأهلية للغزل وكان من أكبر أصحابها ، ولحساب المشروع المشترك  
بين مصر وشركة « براد فورد دايرز » البريطانية ، هذا بالإضافة الى معارضته

وآخرون معه لموقف البنك الرافض لنظام الحصص الذي اقترحه الغرفة التجارية في مانشستر عام ١٩٣٤ وبمقتضاه تشتري بريطانيا القسط الأعظم من القطن المصري في مقابل موافقة مصر على شراء كمية معينة من المنسوجات القطنية البريطانية .

ومن جانب آخر انضم أشخاص بارزون أمثال أحمد عبود الى حملات الهجوم على بنك مصر وعمدوا الى الدخول في منافسة شديدة مع شركات البنك مثل شركة مصر للملاحة وبإعادة تنظيم شركة البوستة الحديدية تحت اسم جديد هو الشركة الفرعونية ذات السيطرة الأجنبية ، فضلا عن هجوم انصار عبود على شركة مصر للطيران والضغط على الحكومة من أجل عدم تقديم دعم لها بحجة أنها لا تحقق أرباحا .

وقد مارست وزارة على ماهر المشكلة في أغسطس ١٩٣٩ ضغوطا كبيرة على البنك حتى أجبرت طلعت حرب على الاستقالة من مناصبه على قمة البنك وشركاته في مقابل إعطائه قرضا جديدا من البنك الأهلى المصرى كما سبق القول . وأخذت في تصفية كل الشركات الخاسرة في مجموعة البنك مع عدم السماح بأنفساء أية شركات جديدة ، وأعطت الحكومة نفسها حقا مطلقا في الاعتراض على التعيينات في مجلس إدارة البنك ، وكان لحافظ عفيفى الرئيس الجديد لمجلس الإدارة ، وهو من أشد أعداء طلعت حرب دور كبير في إنهاء استقلالية البنك وتجربته الوطنية من خلال استبعاد كافة المديرين الذين عملوا مع طلعت حرب . وأدت الارتباطات المصلحية بين هؤلاء الساسة وأصحاب مصانع النسيج البريطانية والرأسماليين الأجانب فضلا عن اقناعهم لكثير من تجار القطن بالضغط من أجل تخفيض التمريفات الجبركية المصرية بما يسمح لبريطانيا بشراء النصيب الأكبر من القطن المصرى ، وفي نفس الوقت أغراق السوق المصرية بالمنسوجات الانجليزية والحد بالتالى من منافسة اليابان وإيطاليا وألمانيا - أعداء بريطانيا - في السوق المصرية (١٩) .

وهناك وجهة نظر أخرى ركزت أساسا على تطور « الصفوة الرسمية

أو الملاكية ، عقب انهيار نظام محمد علي ، وترى أن الاحتلال البريطاني والسيطرة المالية الأوروبية و ظهور الملكية الخاصة الذى أدى الى تكون كبار ملاك الأراضي ، توازت معه بداية تبلور « صفوة رسمية ذات مصالح بيروقراطية » .

ويشير أنصار هذه الرؤية الى أن تبلور الصفوة الجديدة حدث بعد تدهور مكانة الصفوة التركية الشركسية ، وترقى المصريين « الأصلاء » داخل أجهزة الدولة ، بجانب توسع البيروقراطية وزيادة تخصصها ووضوح طابعها الرئاسي . وسبق ذلك تشكيل الوزارة الأولى على الطابع الأوروبى واتجاه الحديوى اسماعيل الى ادخال اصلاحات على الجهاز الحكومى من خلال تطبيق قواعد شبيهة بما هو مطبق فى أوروبا .

فقد أدى نمو الصفوة البيروقراطية الجديدة بجانب هيمنة المصالح الأوروبية الى توافر قدر من حرية الحركة لهاتين الفئتين ازاء سلطة الدولة . وبرز دور هذه الصفوة فى المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الادارية . بل استطاعت أن تضغط على الحديوى فى سبيل الحصول على دور متزايد فى ادارة الشؤون العامة مستفيدة فى ذلك أحيانا من مساعدة القوى الخارجية لها . بينما دعمت الادارة البريطانية من مكانة كبار ملاك الأراضي . اذ اعتبرت أن وجود ارسنقراطية زراعية أمرا أساسيا لاستمرار مصالحها فى مصر ، ومن هنا لم تغير هذه الادارة كثيرا من المسار العام لتطور المصرى الحديث بصفة جذرية . بل أبقت على أغلب الأنماط والاتجاهات القائمة (٢٠) .

بعض الدراسات الأخرى حاولت الاقتراب مباشرة من دور الدولة المصرية الحديثة عن طريق تحليل القوى المسيطرة عليها وعلاقة ذلك بتطور البناء الاجتماعى ، فبعد سقوط تجربة محمد على ظلت الدولة محتفظة الى حد ما بقوتها تجاه ( الرأسمالية المصرية ) الصاعدة ومحاولاتها النفاذ الى جهاز الدولة ومن ثم السيطرة عليه ، ولم تنجح هذه الرأسمالية بعد نهوضها المعروف فى العشرينات فى أن تحقق ذلك ، فالقوى المسيطرة على



الدولة والتي تمثلت في أسرة محمد علي والاحتلال البريطاني جعلت هذه الدولة بعيدة عن ديناميات النسيج الاجتماعي القائم والمصالح الطبقية الجديدة . وتحكمت القوة السياسية في العلاقة بين التكوين الاجتماعي وسلطة الدولة ، من زاوية كونها الإدارة الموصلة الى الثروة الاقتصادية ، وفي هذا الاطار وجدت الرأسمالية المصرية نفسها محاصرة بالمصالح التجارية والمالية الأجنبية من ناحية ، وبالدولة والنظام الحاكم من ناحية أخرى (٢١) .

بيد أن قوة الدولة المصرية على هذا النحو وحسبما يرى البعض ، لم تؤد الى ازدياد تدخلها في الحياة الاقتصادية حتى بمنطق « الدولة المتدخلة » بتعبير كينز ، أو الى تبنيها سياسات اصلاحية اجتماعية ، فقد انحصر دور الدولة في جانبين فقط هما : التنظيم المالي والرى (٢٢) .

اما الجانب الأول فقد تم تحت الضغوط الأوروبية والبريطانية بصفة خاصة من اجل تجنب جزء كبير من إيرادات الدولة السيادية لنوفاء باقسط وفوائد الديون المستحقة على مصر . وبالنسبة للرى فقد كان دور الدولة الرئيسى في تنظيمه استمرارا لسياسة محمد على في توسيع رقعة الزراعة الصيفية للقطن ، بمباراة أخرى انحصر دور الدولة - حسب هذه الرؤية - فى جباية الضرائب وتنظيم الماء .

ولكن هذا الرأى يعد مبسطا الى حد كبير ولا يأخذ فى الاعتبار مختلف العوامل الخارجية والداخلية وانصرافات والتناقضات الشديدة التى شهدتها مصر منذ انهيار نظام محمد على وبداية اندماجها فى النظام الرأسمالى العالمى ، وبصفة خاصة الصراع بين الحركة الوطنية والاحتلال البريطانى والحديوى من جانب ، وبين الفئة الوسطى الصاعدة من المصريين من الأعيان وبعض كبار ملاك الأراضى وأصحاب الأموال ممن رغبوا فى انشاء اقتصاد وطنى مستقل ، والمصالح الأجنبية والمشرقية واليهودية والمتعاونين معها من بعض الرأسماليين المصريين من جانب آخر .

ولعل تناول السمات العامة للدولة الحديثة فى مصر ، كخلاصة وازد لها سبق ، يلقى الضوء على ذلك .

فقد أعقب ضرب نظام محمد على اقدام الدول الاستعمارية الأوروبية وبخاصة فرنسا وبريطانيا على الاسراع بادماج مصر فى النظام الرأسمالى العالمى من خلال خطوات وخطط محددة كان لها اثرها البعيد على طبيعة الدولة المصرية وادوارها وعلاقتها بالبناء الاجتماعى . ويمكن القول باختصار أن هذا الادماج بدأ بدخول الآلاف من الأجانب من المصارين والتجار الى البلاد تحت حماية دولهم وبالعامل على انشاء نظام الامتيازات والمحاکم القنصلية ورغم أن وجود هؤلاء الأجانب شاع فى كافة أرجاء الدولة العثمانية الا أنه بلغ شأنا كبيرا بالنسبة لمصر ، حتى أن الاستقلال الذى تمتعوا به فى مصر ازاء السلطة المحلية كان أبعد مدى من نظيره فى الأجزاء الأخرى من الدولة العثمانية . ومن جانبه فقد أقدم سعيد على اصدار مرسوم من قبل الدولة المصرية فى عام ١٨٥٧ جعل الأجانب لا يخضعون مطلقا لأحكام المحاکم المصرية ، حتى بلغت المحاکم القنصلية ست عشرة محكمة تطبق ستة عشر تشريعا مختلفا(٢٣) .

ورغم محاولة اسماعيل الإصلاحية فقد أخفقت بفعل اغراق البلاد فى الديون التى كانت إحدى آليات تبعية مصر للنظام الرأسمالى الدولى ، وكذلك لأن ما قام به من إعادة تقوية الجيش المصرى ومواصلة فتوحاته فى السودان والصومال وأوغندا قد تم تحت قيادة أجنبية كما لم يكن الجيش يملك قاعدة صناعية قوية ، فحسب شروط معاهدة لندن عام ١٨٤٠ لم يكن أمام مصر سوى الاعتماد على القروض والزراعة والتجارة وعقب اغلاق مصانع محمد على ، فضلا عن أن القطاع الصناعى الحديث كان فى أيدي الأوربيين(٢٤) .

وهناك أدوات أخرى أقدمت عليها الدول الأوروبية الاستعمارية لادماج مصر فى السوق العالمية ، لعل من أهمها واشدّها خطرا دفع الدولة المصرية الى اصدار القوانين والتشريعات التى تعطى الامتيازات الكبيرة للأجانب ولشروعاتهم فى البلاد ، حيث كان من الضرورى للحكومات الأوروبية تغيير القانون المصرى وإعادة صياغته لكى يلائم أوضاع السيطرة الأجنبية الفعلية

على اقتصاد البلاد . وقد تم ذلك عن طريق ما سمي بالإصلاح التشريعي في عام ١٨٧٦ من خلال إحلال قانون موحد ( القانون المختلط ) تطبيقه المحاكم القنصلية ، وتم توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة بحيث لا تقتصر على فض المنازعات بين المصريين والأجانب ، وإنما تمتد لتشمل رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الشركات المصرية بإقرار الاعتراف الدولي بالشخصية المنوطة والقانونية للشركات المصرية . ويتضح مما كشف عنه أنور عبد الملك من وثائق فرنسية وأجنبية أن الحكومة الفرنسية أدركت أنه : « إذا كان القضاء الوطني مرتبطا بنوع خاص بالتقدم الاجتماعي والمعنى للبلاد ( أى مصر ) ، فإن « القضاء المختلط » مرتبط بنوع خاص بتقدمها الاقتصادي أى بتشكيل رؤوس الأموال وإقامة المشروعات الأجنبية » (٢٥) .

وبالنسبة لطبيعة الدولة الحديثة في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر ، يمكن القول ، فضلا عما سبق تناوله في هذا البحث ، أن هذه الدولة مرت بعدد من الفترات جعلتها تنتقل من مرحلة لأخرى وبما أدى إلى اكتسابها سمات مستحدثة مع احتفاظها ببعض السمات القديمة ضمن عوامل الاستمرارية والتغير ، فقد ظلت الدولة المصرية ولاية عثمانية تابعة حتى مجيء الحملة الفرنسية ثم شهدت بعد ذلك ومسنوات قليلة ( ١٨٠١ - ١٨٠٥ ) محاولات من قبل أعيان ومشايخ البلاد للحصول على قدر من الاستقلال الذاتي توجهت في تنصيب محمد علي واليا على مصر ، وصارت دولة مستقلة تتحدى سلطة الباب العالي ذاته طوال حكم محمد علي إلى أن تم تقويضه على يد القوى الأوروبية ، ورغم محاولات اسماعيل في العمل على استقلال الدولة المصرية ، فإن ازدياد النفوذ الأجنبي والمصالح الأوروبية في البلاد أدى إلى وقوع هذه الدولة ، منذ السنوات الأخيرة من حكمه وحتى الحرب العالمية الأولى ، في قبضة ثلاث قوى هيمنت على الحكم : الاحتلال البريطاني ، والاسرة المالكة والمصالح الأجنبية المتماونة مع بعض الأعيان وكبار ملاك الأراضي ، وشهدت هذه الفترة صراعا شديدا بين القوى الثلاث والحركة الوطنية بدءا من الثورة العربية وصعود دعوات الاقتصاد الوطني المستقل

والتي قادتها فئة وسطى صاعدة من أصحاب رؤوس الأموال ومن تلقوا تعليمًا أوروبيًا حديثًا وتضامن معهم بعض أعيان ومشايخ البلاد وبعض كبار ملاك الأراضي ، ومنذ الاحتلال البريطاني للبلاد أصبح الجيش المصري مبعدا عن ساحة السياسة المصرية والحركة الوطنية ولم يشارع من ثم في ثورة ١٩١٩ ، إذ كان الجزء الأكبر منه في السودان ، وظل الحال هكذا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ليعود دوره البارز في الحركة الوطنية في السنوات التي أعقبت الحرب وحتى قيامه في يوليو ١٩٥٢ بالثورة على النظام الملكي .

وتعتبر أفكار صبحي وحيدة في تصوير تحولات السياسة والمجتمع في مصر الحديثة من أفضل ما طرح في هذا المجال ، يقول في ذلك : « ... وهذا المجتمع يرث عن ماضيه الفكر العربي وضميره الإسلامي ونظمه المغولية ، في حالة ثقيلة من الفساد الذي دب إليها جميعا تحت الدولة التركية ، وتخضع لتأثير هذه الحضارة الغربية البراقة ... وهذا التأثير الغربي يتخذ إلى المجتمع المصري الجديد طريق التفلفل الاقتصادي ... والتفوذ السياسي ... ثم الغزو الثقافي ... وهو يبدأ في هذه الميادين جميعا كتيار يهب من الغرب ثم ينقلب جذوة تنقد من الداخل ... ويكون في الحالة الأولى شكلا من أشكال التوسع الأوروبي ، في حين يصير في الحالة الثانية عنصرا هاما في نهضة محلية ... ولكنه يبقى في الحالتين شيئا يفرض على عامة المجتمع ولا يكون ثمرة تنبت من أعماقه ، شيئا يصدر عن إرادة التوسيع الخارجية أو إرادة الإصلاح الفردية ولا يصدر من قاع الحياة الاجتماعية المحلية ... » (٢٦) .

## الهوامش

- (١) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير  
( الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٩ ) ص ١٥٩ .
- (٢) د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٨٣ ) ص ٣٧ - ٣٨ .
- (٣) د. محمد دويدار ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
- (٤) نبس المصدر ، ص ١٦٢ .
- (٥) د. أنور عبد الملك ، مصدر سابق ، ص ٤٢ .
- (٦) د. محمد دويدار ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ ، جدير بالذكر أن  
العولة العثمانية أصدرت فرمانا فى عام ١٨٦٧ بحق الأجانب فى تملك  
الأراضى داخل حدود الامبراطورية التركية ، وهو الأمر الذى أدى الى ازدياد  
امتلاك الأجانب للأراضى فى مصر خاصة واستغلال هؤلاء للامتيازات العديدة  
فى تعميق ادماج مصر فى النظام الرأسمالى الدولى ، انظر لمزيد من  
التفاصيل : د. فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية : دراسة فى الملكية  
وعلاقات الانتاج ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٣ ) ص ١٤٤  
وما بعدها .
- (٧) انظر لمزيد من التفاصيل : د. على الجريتلى ، « تطور النظام  
المصرى فى مصر » ، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩ - ١٩٥٩ ، الجمعية  
المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ( القاهرة : مطبعة الشركة  
الشرقية للاعلانات ، ١٩٦٠ ) ص ٢٤٠ - ٢٥٧ .
- (٨) ولمزيد من التفاصيل راجع :  
M. Deeb, "Bank Misr and The Emergence of the Local  
Bourgeoisie", Middle East Journal, Vol. 12, No. 3, 1976, pp. 70 - 9.
- (٩) انظر على سبيل المثال :  
Mahmud Hussein, Class Struggle in Egypt, 1946-1970  
(London : Monthly Review Press, 1973), p. 19.

(١٠) ولمزيد من التفاصيل ، انظر :

أسامة الغزالي حرب ، التخلف والظاهرة الحزبية : تحليل لظواهر النظامي لمتغيرات التنمية في العالم الثالث ، مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٢ ، وما بعدها .

Hussein, Op. Cit., p. 35.

(١١)

(١٢) انظر رأيه في المائدة المستديرة التي عقدتها مجلة قضايا فكرية حول « طبيعة السلطة في مصر » ، ملف « من الذي يحكم مصر » . ( القاهرة ) الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

وحول دور الدولة في التراكم الرأسمالي في عهد محمد علي ، انظر :  
Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1952-1972 (London :  
Oxford Univ. Press, 1974), pp. 7-25.

(١٣) « طبيعة السلطة في مصر » ، قضايا فكرية ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

(١٤) اما عن موقف الحركة الوطنية المصرية من البنك فقد انتقل من المساندة شبه الكاملة له قبل وبعد ثورة ١٩١٩ الى انقسام حاد خاصة بين حزبي الوفد والاحرار الدستوريين بفعل ميل البنك الى التعاون مع اقطاب الحزب الاخير مما أدى الى تخلي الوفد تدريجيا عنه قبل وبعد وفاة سمعد زغلول ، ولمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة الهامة ، انظر :

- اريك دافيز ، مازق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث : تجربة مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة سامي الرزاز ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥ ) ص ١٤٨ ، ١٣١ - ١٤٥ .

(١٥) نفس المصدر ، ص ١٤٩ ، ١٥٥ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

انظر أيضا : د. مصطفى كامل السيد ، « الرأسماليون والدولة في مصر ، ملاحظات أولية » ، بحث مقدم الى ندوة « التغيرات السياسية الحديثة في الوطن العربي » ، القاهرة ١٥ - ١٨ يناير ١٩٨٨ ( مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد بالاشتراك مع مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بالقاهرة ) ص ٨ .

(١٧) وقد كانت لبنك مصر مجموعة قوية ومؤثرة في مجلسي الشيوخ والنواب منذ اعادة افتتاح البرلمان عام ١٩٢٤ ، حيث كان أعضاء مجلس

الإدارة رؤساء وأعضاء للجان المالية والأشغال العامة والمواصلات والزراعة  
في المجلسين ، كما فاز علوى الجزار مدير فرع البنك في شبين الكوم  
بمنصب وكيل مجلس الشيوخ ، وكذلك عين فؤاد سلطان نائب مدير  
البنك سكرتيراً للجنة مؤتمر مجلسي الشيوخ والنواب ، ولزيت من التفاصيل  
انظر : دافيز ، مصدر سابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

(١٨) نفس المصدر ، ص ١٨٧ - ١٩٥ .

- د- مصطفى كامل السيد ، مصدر سابق ، ص ٩ - ١٠ .

(١٩) دافيز ، مصدر سابق ، ص ١٨٦ ، ١٩٤ - ١٩٦ .

(٢٠) نقلاً عن : د- نزيه الأوبى ، « تطور النظام السياسى والإدارى  
فى مصر » فى : سعد الدين إبراهيم ( محرر ) ، مصر فى ربيع قرن ،  
( ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ) ( بيروت : معهد الإنماء العربى ، ١٩٨١ ) ص ٦١-٦٢ .  
ولزيت من التفاصيل راجع :

— Robert Tignor, *Modernization and British Colonial Rule in Egypt  
1882-1914* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1966), pp. 375-95.

Waterbury, Op. Cit., p. 232. (٢١)

Ibid., p. 233. (٢٢)

ويمبر « اريك دافيز » عن رأى مشابه ، انظر :

Eric Davis, "Political Development or Political Economy ? : Political  
Theory and the Study of Social Change in Egypt and the Third World",  
Review of Middle East Studies, No. 1, 1985, pp. 51-6.

(٢٣) د- أنور عبد الملك ، نهضة مصر ، مصدر سابق ، ص ٢٥٦ .

(٢٤) نفس المصدر ، ص ٢٧٠ .

(٢٥) نقلاً عن : نفس المصدر ، ص ٢٧٢ - ٢٧٤ .

(٢٦) صبحى وحييدة ، فى أصول المسألة المصرية ( القاهرة : مكتبة

مدبولى ، د ت ) ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .





## الفصل الثالث

### الفئات الجديدة وتطور البنية الطبقية

يتعرض هذا الفصل للفئات الاجتماعية الجديدة التى تخلفت حول جهاز الدولة منذ بداية الستينات ونشأت فى اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الداخل وفى ضوء تطور علاقة مصر بالنظام الرأسمالى الدولى . فقد أدت سياسات التحول الاشتراكى فى الستينات الى تكون فئة اجتماعية جديدة متميزة هى « الفئة التكنوقراطية - البيروقراطية » من واقع قيادتها لحطى التحول فى مؤسسات وهيئات القطاع العام ، ومن ناحية أخرى فقد تأثر تركيب هذه الفئة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وتعمق التغير مع بداية الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينات ، وظهرت الى جانب الفئة التكنوقراطية البيروقراطية روافد جديدة فى قطاع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى والمشارك والمقاولات والاستيراد والتصدير والأنشطة الاستهلاكية .

وقد أثار ظهور شرائح اجتماعية متميزة جديدة فى اطار التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى عقب الاستقلال فى البلدان النامية ، اهتمام عديد من الباحثين فى ضوء أن هذه الظاهرة لم تكن قاصرة على بلدان العالم الثالث وانما نشأت قبل ذلك فى عدد من دول المنظومة الاشتراكية .

ويعد الباحث اليوغسلافى « ميلوفان دجىلاس » (\*) Djilas من أوائل من اهتم بتحليل هذه الظاهرة والتى أطلق عليها « الطبقة الجديدة » فى كتاب له بنفس العنوان فى أواخر الخمسينات .

وفى حالة البلدان النامية اهتم الباحثون بظاهرة الفئة الجديدة واطلق عليها عديد من التسميات مثل « البرجوازية البيروقراطية » و « برجوازية الدولة » (٩٩) .

#### « الطبقة الوسطى الجديدة » فى الستينات :

ظهرت دراسات عديدة حول « الطبقة الوسطى الجديدة » فى مصر الناصرية اختلفت فيما بينها نظريا وامبريقيا حول طبيعة هذه « الطبقة » وتوجهاتها السياسية الاجتماعية ودورها فى التنمية ، ونفوذها السياسى وعلاقتها بالسلطة ، كما اختلفت حول توصيف الخلفية والواقع الاجتماعى وهل تشكل « طبقة » حسب الاسس العلمية لمفهوم الطبقة ام فئة او شريحة اجتماعية متميزة ومسيطره فى اطار البناء الاجتماعى ككل .

تعتبر دراسة « موروبرجر » من الدراسات المبكرة فى هذا النصدد ( البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ، ١٩٥٧ ) ، فقد بدأ بما يراه من سعى « النظام العسكرية الجديد » الذى جاء بعد نجاح الثورة الى خلق « طبقة جديدة » يمثل مصالحها (١) . وقد اتجه بالفعل الى تمثيل « الطبقة الوسطى الجديدة » ذات الوظائف المهنية والتى تقوم بادارة وتنظيم المشروعات العامة ، تلك الطبقة التى بدأت ملامحها تتشكل بعد منتصف الخمسينات . ولم يتحمس النظام العسكرية للتعبير عن مصالح « الطبقة الوسطى القديمة » التى ضمت البيروقراطية الحكومية المكتبية والمهن الحرة وصغار التجار .

وينطلق « مانفرد هالبرن » Halpren من طبيعة الوظائف التى تقوم بها « الطبقة الوسطى الجديدة » وكذلك ما تتميز به من قدرات تحديثية ، وقد وضع معايير متعددة لتحديد هذه الطبقة منها الوظيفة المرتبطة بدخول ورواتب منتظمة ، وأنها تجد من مصلحتها أن تساند عملية التحديث ودورها فى تغيير الانماط التقليدية من العلاقات داخل المجتمع الى نمط أكثر استقرارا وإنتاجية ورشادة . كما تتسم بحساسية عقلانية تجاه قضية العدل الاجتماعى ، وقد أصبحت « الطبقة الوسطى الجديدة » تشكل المصدر الرئيسى

للقوة السيامية والاقتصادية والنفوذ الاجتماعي ، ويتميز كذلك..بانها أكثر تنظيماً(٢) .

ويتشابه تحديد عادل غنيم للطبقة الجديدة مع ما سبق ، اذ تعبر عن الفئة الاجتماعية التي تولت الوظائف العليا في الدولة وفي القطاع العام ( وتألقت من كوادر ادارية وعسكرية وفنية نابعة من اصول « برجوازية صغيرة ومتوسطة » ) وتكونت خلال عمليات التصنيع والتحول الاجتماعي منذ منتصف الخمسينات ، وتحصل لنفسها على امتيازات اقتصادية في صورة مرتبات مرتفعة وبدلات تمثيل ومزايا عينية متنوعة(٣) . غير انها لا تشكل « طبقة اجتماعية » بالمفهوم الماركسي وانما هي « فئة اجتماعية » تحولت الى قوة مؤثرة في الساحة السياسية ، فهي تتصف بعدم التجانس في تركيبها الاجتماعي أو في تكوينها المهني ، أو في توجهاتها الأيديولوجية(٤) .

عل أن بعض الكتاب ومنهم جمال مجدى حسنين ومحمود حسين وآخرين ينطلقون من « الطبقة الطبقية » لوصف دور ومكانة « الطبقة الجديدة » ، فقد نشأت بفعل ظاهرتين مترابطتين(٥) :

#### ١ - سيطرة الدولة على وسائل الانتاج في المجتمع .

٢ - عزل الجماهير الشعبية عن العمل السياسي ، والغاء أى شكل من أشكال التنظيم السياسي المستقل للقوى الشعبية مثل الفلاحين والعمال .

ولا يعود وجود هذه « الطبقة » الى ملكيتها الخاصة لوسائل الانتاج وانما الى تحكمها فيها حسب رأى جمال مجدى حسنين . ففي ظل ضعف الطبقات الاجتماعية بمعناها المروف من برجوازية وبروليتاريا خرجت « البرجوازية البيروقراطية » من داخل « البرجوازية الصغيرة والمتوسطة » ، وتكونت من جناحين هما الجناح العسكري الذى سيطر على السلطة عقب ثورة يوليو وتحول الى « صفوة سياسية حاكمة » ، وجناح مدنى من الكوادر الوسطى من المهنيين والفنيين وأساتذة الجامعات وبعض العناصر السياسية من أحزاب الأقلية ( الحزب الوطنى - الحزب السعدي ) ، وقد نمت سطوة

هذه « الطبقة » منذ اجراءات التصدير ، غير أن دورها السياسى ظل مع ذلك محدودا خلال الفترة من عام ١٩٥٢ - ١٩٦١ ، وبجانب سيطرتها على وسائل الانتاج العامة فقد أسهم فى تدعيم نفوذها حكم الفرد والأجهزة البوليسية المتضخمة (٦) .

وحسب هذا الرأى فقد أدت سياسة التصنيع السريع الى تكون قاعدة طبقية خاصة هى « برجوازية الدولة » ليتدعم أملاها فى الصعود الاجتماعى ، وقد أيدت تقوية جهاز الدولة فى مواجهة المجتمع وكذلك نمط الانتاج الرأسمالى (٧) ، وفيما يتعلق بموقف الدولة الناصرية من هذه « الطبقة » ، ففي الخمسينات تمتعت باستقلالية نسبية فى مواجهتها وذلك لأنها اعتمدت داخليا على التناقض بين « البرجوازية الجديدة » و « البرجوازية التقليدية » ، وخارجيا على التناقض الأمريكى - السوفيتى ، أما بعد حل هذا التناقض لصالح « الطبقة الجديدة » والارتباط بالاتحاد السوفيتى فلم يبق أمام السلطة الناصرية سوى هامش ضيق للمناورة السياسية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

ومن هنا لم تستطع التخلص منها مثلما سبق لها أن تخلصت من « البرجوازية التقليدية » ولم تجد أمامها من طريق لترويضها والحد من نزعاتها « الموالية للغرب » الا الاعتماد خارجيا على قوة الضغط السياسى الذى يمكن أن يمارسه الاتحاد السوفيتى بالمطالبة بسداد ديونه أو بالامتناع عن شراء القطن المصرى أو بسحب خبرائه اذا ما تعرضت مصالحه للخطر على حد قول محمود حسين (٨) .

ومع أن باحثين آخرين يتحفظون على تسمية « البرجوازية البيروقراطية ، طبقة » محددة ، الا أنهم يرون أن سيطرتها على وسائل الانتاج ، بفض النظر عن ملكيتها الخاصة لها ، بجانب المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى حصلت عليها بالطرق المشروعة وغير المشروعة وموقعها فى السلطة السياسية والتنظيم السياسى ، والأهم من ذلك أن أيديولوجية هذه الشريحة هى

\* استمرار لأيدولوجية « البرجوازية » عموما ، كما ان ادارتها للقطاع الاقتصادي المملوك للدولة خضعت لنفس قواعد الادارة الرأسمالية<sup>(٩)</sup> أو الادارة الخاصة من خلال الدولة ، وحيث لم تكن في يد « طبقات المنتجين المباشرين » من العمال والفلاحين<sup>(١٠)</sup> .

ومع ان « الطبقة الجديدة » خضت في تركيبها الداخلي شرائح متعددة ذات مصالح مختلفة وصلت في بعض الأحيان الى اثاره العداء فيما بينها ، فقد شكلت « طبقة مهيمنة » حتى هزيمة ١٩٦٧ ، غير أن الخلافات بين شرائحها دارت أساسا حول قضايا فنية لا سياسية من قبيل المفاضلة بين التوسع الأفقي والتوسع الرأسي في الزراعة ، وأولويات الاستثمار بالنسبة لمختلف القطاعات ، والتنازع بين أن تكون منتجات المؤسسات الاقتصادية العامة ذات طابع تنافسي أم احتكاري . . . الخ ، ومن ناحية موقفها من العمال فقد أظهرت استياء من سياسات النظام لصالح العمال ووقفت ضد مطالبهم كان قد رفعها الاتحاد الاشتراكي لرفع أجورهم وتحسين أوضاعهم<sup>(١١)</sup> .

وبالنسبة لمستقبل « البرجوازية البيروقراطية » يعتبر بعض الكتاب أنها تمثل في مصر الناصرية كما في تجارب مماثلة من العالم الثالث ، « مرحلة انتقالية » أو « فئة انتقالية عابرة » ، بحيث تحولت الى « رأسمالية تقليدية » في إطار الانفتاح وحيث دافعت عن « الرأسمالية الخاصة التقليدية » كطريق للتنمية<sup>(١٢)</sup> .

وفي ختام الحديث عن « البرجوازية البيروقراطية » أو « الطبقة الوسطى الجديدة » يمكن إيراد الملاحظات التالية :

( أ ) لعل أهم ملاحظة هنا أن الدراسات السابقة خلطت خلطا شديدا بين المفاهيم التي أوردتها مثل : طبقة ، فئة ، شريحة وغيرها ولم تقدم تعريفا واضحا لأي منها وكيفية التمييز بينها . ويمكننا أن نعتد هنا على التعريفات التي قدمها « بولانتزاس » لمفاهيم الفئات والأقسام والشرائح ونعتبر لديه مصطلحات تشير الى أحزاء مختلفة من الطبقة ذاتها . وتجد أن

هناك اتفاقا عاما حول الأسس التي وضعها ماركس لتحديد وجود طبقة معينة وللمصالح التي تجعلها كذلك اذا ما اكتسبتها ، ثم قام باحثون آخرون بتطوير هذه الأسس وان كان الأمر لم يؤد الى وجود تعريف محدد لكلمة طبقة .

وحسب اشارة ماركس الى الطبقات فقد وضع ثلاثة عناصر أساسية (١٣) :

١ - الموقف من أدوات الانتاج من ناحية الملكية أو العمل المجاور .

٢ - وعى الأفراد بمواقفهم ومصالحهم الطبقية .

٣ - وجود شكل من أشكال التنظيم السياسى الذى يجمع الأفراد المنتمين الى طبقة بعينها لدعم مصالح هذه الطبقة والدفاع عنها فى مواجهة الآخرين من الطبقات الأخرى .

وقد طور «بولانتزاس» من هذه الأسس ويمكن تناولها هنا باختصار ، وكان ذلك فى مجالين أساسيين :

أولا : انه يجب النظر الى الطبقات الاجتماعية فى اطار التكوين الاجتماعى العام للمجتمع حيث يتضمن أى تكوين اجتماعى أنماط انتاج متعددة وليس نمط انتاج وحيد ، وذات أبنية نوعية مختلفة ( البناء السياسى ، البناء الاقتصادى ، البناء الأيديولوجى ) ، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الطبقة على أساس نمط الانتاج السائد أو المسيطر فى التكوين الاجتماعى ككل ، فمن الممكن مثلا أن يكون المستوى الاقتصادى هو المستوى الحاكم فى نمط انتاج معين ( نمط الانتاج الرأسمالى ) ، ومن ثم يكون معيارا لتحديد الطبقات ، وعلى العكس من ذلك قد يكون المستوى الأيديولوجى من ثقافة أو دين وغيرهما هو المستوى السائد .. وهكذا .

ثانيا : ان اجتماع أنماط انتاج متعددة يحدد مسألة عدد الطبقات التى توجد فى مجتمع معين بجانب أن وجود التمدد الطبقي يدل على علاقات الانتاج ووسائله ، غير أن تمايز هذه الأنماط المتعددة للانتاج لا يعنى أنه يعبر أو يساوى عدد الطبقات عند أنماط الانتاج أو تمدد المعايير ، فقد

توحد الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ( الأرض ، الممل ، رأس المال ، التنظيم ) مصالح عدد من الطبقات من أنماط انتاج مختلفة : مثل ارتباط مصالح كبار ملاك الأراضي مع الرأسمالية الصناعية أو التجارية أو المالية ، وهكذا .

وبناء على ذلك يقدم « بولانتزاس » تعريفا للمفاهيم السابقة(١) :

١ - الفئات الاجتماعية Categories ويقصد بها الجماعات الاجتماعية التي ترتبط نوعيا بالأبنية غير الاقتصادية أو غير الانتاجية بمعنى عناصر الانتاج ، مثال ذلك البيروقراطية التي ترتبط بالدولة ، والمتقنون الذين يتصل نشاطهم بالمجال الايديولوجي .

٢ - أقسام الطبقة Fractions وتشير الى الجماعات التي يمكن ان تشكل قاعدة ، وركيزة لطبقة اجتماعية محتملة ، ونتيجة لارتباط هذه الاقسام بعلاقات الانتاج بصورة واضحة مثل الاقسام التجارية والصناعية والمالية من الرأسمالية ، فمن الممكن لأى منها وحسب الوجود المؤثر لها ان تكون قاعدة لطبقة رأسمالية مستقلة .

٣ - الشرائح الاجتماعية Couches ويقصد من هذا المصطلح توضيح ما لتشكيلة أنماط انتاج معينة من انعكاسات ثانوية في تكوين اجتماعي محدد على طبقاته ذاتها ( مثال ذلك نشوء « أرستقراطية العمال » عند لينين داخل الطبقة العاملة بسبب تأثيرات نمط الانتاج الرأسمالي على التكوين الاجتماعي والذي يجعل من هذه الشريحة أداة في خدمة البرجوازية في صفوف العمال ) وعلى ثنائته ( مثل قمة البيروقراطية التي تصبح الشريحة المرتبطة مصالحها بالبرجوازية وتخدم مصالحها وايضا في أقسام تلك الطبقات ) .

ويوضح « بولانتزاس » انعكاسات دخول المستوى السياسي في تحديد وتعدد أسس التمييز بين المفاهيم السابقة ، فبينما نجد أن الأقسام الطبقة لا تثير مشكلة بحكم ارتباطها بالأبنية الاقتصادية وبملاقات الانتاج ،

فإن الفئات الاجتماعية تعتبر نتاجا موضوعيا للأبنية السياسية والأيدولوجية مثلما هو الحال في علاقة البيروقراطية بجهاز الدولة كذلك الوضع بالنسبة للتفرقة بين الشرائح وأقسام الطبقة وعلاقتها بالمستوى السياسي أو الأيدولوجي أو هما معا ، فبينما يمكن للأقسام الطبقة أن تصبح طبقات اجتماعية إذا ما استقلت وتمتعت بذاتها المستقلة ، بينما لا يمكن للشرائح الاجتماعية ( أرستقراطية العمال أو قمة البيروقراطية ) أن تصبح طبقات مستقلة في ذاتها ، مع أنها قد تمارس وجودا سياسية مؤثرا (١٥) سواء من خلال التأثير على عملية صنع القرار السياسي الاقتصادي الاجتماعي أو عن طريق عمليات تنفيذه ومتابعة التنفيذ .

(ب) بناء على ذلك نلاحظ فضلا عن غموض مفهوم « البرجوازية البيروقراطية » أو « برجوازية الدولة » بجناحيها العسكري والمدني ، عدم اهتمام من طبقه بالأساس الاجتماعي والوظيفي للعناصر والمجماعات من أصحاب المهن الذين ينضون تحت هذا المفهوم ولم يحددوا لتأدية المهام الملائمة للتصنيف وهل هي معايير اجتماعية طبقية أو وظيفية Occupational مهنية أو سياسية - إدارية .

فإذا استمعنا بالتعريفات سالفة الذكر وجدنا أن ما يسمى بـ « البرجوازية البيروقراطية » لا تعبر عن « طبقة » محددة ولم تستحوذ على المقومات المعروفة التي تؤهلها لأن تصبح « طبقة اجتماعية متميزة » وهي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتوافر الوعي الطبقي ووجود تنظيم سياسي يجسد مصالحها وأفكارها وبرامجها السياسية وخطابها الأيدولوجي . وإذا كانت قمة « البرجوازية البيروقراطية » من رؤساء ومديرى المؤسسات العامة ووحدات القطاع العام قد سيطرت بالفعل على هذه المؤسسات والوحدات اعتمادا على قيادتها لحطط التنمية ، إلا أن علاقتها بها لم تكن علاقة ملكية خاصة وإنما علاقة إدارة وتوجيه . فضلا عن أنها اكتسبت نفوذها السياسي والاقتصادي ومكانتها الاجتماعية النافذة من خلال الرواتب والبدلات



والخوافز التى تصرف بصفة منتظمة فى ذلك على الربح كمقابل لأداء وظائفه  
كما هى الحال عند « المنظمين » فى الرأسمالية الغربية .  
ومن هنا نتصور أن ما يسمى بـ « البرجوازية البيروقراطية » أو  
« الطبقة الجديدة » يمكن تحليلها من ناحيتين :

### الناحية الأولى :

التشكيل الاجتماعى الواسع للأفراد والجماعات من الإداريين  
والتكنوقراطيين مهندسين وحقوقيين وتجاريين وأطباء ومحاسبين وأساتذة  
جامعات وإداريين يعد أقرب الى « فئة اجتماعية متميزة » تتوزع بعناصرها  
المدينة فى أعمالها وحيث اقتضت مهام التنمية وضرورات تنفيذ التحولات  
الاقتصادية الاجتماعية الواسعة التوسع فى تخريج أعداد ضخمة منها لتحمل  
أعباء التنمية والتحول ، وإذا كانت البيروقراطية المتصلة بالدولة تعبر عن  
فئة لا ترتبط بعناصر الإنتاج وترتبط أساسا بالأبنية غير الاقتصادية ، فإن  
أصحاب المهن السابقين اتصلت وظائفهم بالفعل بالأبنية والهيكل الاقتصادية  
من صناعة وزراعة وطاقة وكهرباء ورى ... الخ ، أى بوسائل الإنتاج ،  
ولكن هذا الارتباط لا يجعل هؤلاء مثل العمال الذين يبيعون قوة عملهم  
مقابل عمل مأجور ولا يملكون سوى قوة عملهم هذه ، فإن أصحاب المهن من  
التكنوقراط وإن كانوا يتقاضون دخولا منتظمة مقابل أداء وظائفهم فإنهم  
يتميزون عن العمال بأنهم يمتلكون قدرات ذهنية وثقافية وإدارية تجعلهم  
متحررين بعض الشيء من تحكم صاحب العمل سواء كان الدولة ذاتها أو  
الرأسمالى مالك وسائل الإنتاج .

### الناحية الثانية :

وتتضمن النظر الى قمة الجهاز الإدارى والاقتصادى الفنى والمهنى من  
كبار المسئولين عن قيادته ( رؤساء ومديرين عامين ومديرين ) هؤلاء  
حسب التعريفات سאלفة الذكر يشكلون شريحة اجتماعية تتكون بفعل  
انعكاسات التحولات الهامة والكبيرة فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية وفى

تشكيلة انماط الإنتاج المتعددة في المجتمع على صورة وهيكل التكوين الاجتماعي العام ومفرداته ، وهنا يكون للتحولات السياسية والأيدولوجية دور مؤثر في اكتساب هذه الشريحة نفوذا بارزا داخل تركيب « الصفوة السياسية » عموما و « الصفوة الحاكمة » خصوصا من جانب ، وفي اطار التدرج الاجتماعي من جانب آخر ، وذلك بسبب علاقتها بالدولة ودورها في خدمة التوجهات السياسية الأيدولوجية والاقتصادية والاجتماعية للسلطة الحاكمة الجديدة .

وفيما يبدو من التحليل السابق فان التكنوقراط والبيروقراطيين الجدد شكلوا ككل فئة اجتماعية متميزة حظيت بمكاسب وامتيازات وظيفية واجتماعية ومالية متعددة في ظل النظام السياسي الناصري ، اما كبار موظفي ومستولى المؤسسات والوحدات الاقتصادية والإدارية من قادة هذه الفئة فقد عبروا عن شريحة اجتماعية متميزة ، ورغم ذلك لم يشكلوا « طبقة اجتماعية » أو جزءا من « طبقة مهيمنة » أو « طبقة حاكمة » في الدولة الناصرية حسبما تذهب التحليلات الماركسية أو أفكار رأسمالية الدولة .

(ج) وهكذا فان نشأة الفئة التكنوقراطية البيروقراطية المتميزة بعناصرها المدنية والعسكرية ، تمتعت عناصرها العسكرية خاصة ببعض النفوذ السياسي وبمكانة اجتماعية جعلتها تشارك في احتلال قمة البناء الاجتماعي بالمقارنة بالشرائح والفئات الأخرى وبمزايا اقتصادية ومهنية ووظيفية لها امكانات غير يسيرة لتكوين ثروات بالأساليب المشروعة وغير المشروعة ، جاءت هذه النشأة بفعل ضرورات وتداعيات التحولات الثورية الاجتماعية باتجاه الاشتراكية في السياسات والأفكار والمخطط التنموية بقيادة الدولة الناصرية بذاتها ، وهذا الامر تكرر حدوثه في كثير من بلدان العالم الثالث والدول الاشتراكية ذاتها . غير أن تصاعد نفوذ ومكانة العناصر العسكرية من الشريحة التكنوقراطية البيروقراطية لم يعتمد فقط على مقتضيات سنوات التحول في الستينيات مثلما هو الحال بالنسبة للعناصر

المدنية ، وانما اتى اسامها من الأوضاع المتميزة للقوات المسلحة والمسكريين  
فى النظام الناصرى .

جرت هيئة الامور فى اطار غياب تنظيم سياسى يقود ويوجه التحولات  
الثورية بما يجعله قادرا على تخطى سلبيات وتشوهات التجربة ، ولعل  
ذلك كان سببا رئيسيا فى تصاعد هيمنة هذه الشريحة على عمليات التحول  
روصل فى غالب الاحيان الى تعويق اجراء مزيد من التحولات باتجاه  
الاشتراكية ، وتحجيم او تقليص المكاسب السياسية وثمار التنمية للقوى  
الشعبية من عمال وفلاحين والفئات الدنيا من الطبقة المتوسطة سواء فى  
الحضر او فى الريف وفى كافة تشكيلات الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات  
التشريعية والتنفيذية للدولة .

( د ) اما عن رأى البعض سالف الذكر بخصوص انها ادارت الهيئات  
والمؤسسات والشركات ، ادارة رأسمالية ، وأن ايدولوجية هذه الشريحة  
هى « ايدولوجية البرجوازية الخاصة » فهو قول لا يعبر عن حقائق الواقع  
والتجربة ، فهذه الشريحة ذات التوجهات الفنية غير السياسية أساسا وفى  
ظل غيبة الكوادر السياسية والايدولوجية ذات التوجه الاشتراكي ، وفى  
اطار مرحلة التحول الاشتراكي او الانتقال الى الاشتراكية فى مصر الناصرية  
ابان الستينات والى تتميز بوجود أنماط متعددة ومشوكة وتقليدية وعصرية  
لا تفبر عن أنماط للانتاج بمعناها المعروف ( الاقطاعى والرأسمالى ) ،  
وبحيت تتجاوز هذه الأنماط دون تفاعل عضوى بينها يفرز النمط الرئيسى  
المسيطر ، وازاء ذلك فان أغلب الباحثين لا يطرحون تصورا نظريا او امبريقيا  
محددا لتشخيص وتفسير طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية وأنماط  
الانتاج فى مصر الحديثة وبالتبعية فى مصر الناصرية ، ومن هنا يطلقون  
مفهوما عاما هو « أنماط الانتاج قبل الرأسمالية » كالمخرجة على حد تعبير  
سمير أمين كمشال ، ثم أنماط الانتاج التابعة للرأسمالية العالمية .

من هنا فان غلبة التوجه الفنى الضيق بجانب تأثير الحفليات التعليمية

والثقافية الغربية جعل هذه الشريعة التكنوقراطية البيروقراطية تدير القطاع العام مثلا ادارة مشوهة وغير رشيدة حتى بالمقاييس الرأسمالية المعروفة. ودون أن تمتنع « إيديولوجية برجوازية ليبرالية » حيث لم توجد من الأساس « طبقة برجوازية صناعية » تمتلك أدوات الانتاج وتنتشر إيديولوجيتها على غرار البرجوازية الأوروبية ، في التاريخ المصري الحديث والمعاصر ، بجانب تضافر شرائحها إيديولوجيا ومن حيث الأصول الطبقيّة .

( د ) الأهم من ذلك أن « البرجوازية البيروقراطية » المدعاة لم تشكل « طبقة مسيطرة » على السلطة والقرار السياسي الداخلي والخارجي في ظل الدولة الناصريّة ، ويختلف الوضع في مصر عنه في بلاد أخرى مثل المكسيك والهند استطاعت الرأسمالية الخاصة أن تحد من استقلاليّة الدولة وتعارضها معارضة طبقيّة<sup>(١٦)</sup> بالأساس ، استنادا الى ملكيتها الكبيرة لوسائل الانتاج وسيطرتها على جزء كبير من مصادر التراكم الرأسمالي وقياسها باختراجه وتصبغة التناقض الاقتصادي لصالحها هي والقوى المحلية الخارجية .

إن هذه الفئة الاجتماعية المتميزة لم تشكل تحديا سياسيا لقمة النظام الناصري داخليا وخارجيا حتى بعد هزيمة ١٩٦٧<sup>(١٧)</sup> ، ولكنها عوقت أو حدت من اتجاهات التعميق الجذري للسياسات الاجتماعية - الاقتصادية ، فقد نجح عبدالناصر في اغلاق الباب أمام امكانية خلق هذه الشريعة لشبكة روابط عضوية بالخارج<sup>(١٨)</sup> ، ووضع حدودا عليا على دخولها وحواجزها وبدلات العمل الخاصة بها ، ومن هنا اتجهت الى الباب الخلفي المحظور رسميا وقانونا لتحقيق مزيد من الامتيازات استقلالا لمواقمها الوظيفية العليا .

( هـ ) وأخيرا فإن الباحث يعتقد أن هذه الفئة تمثل فعلا « فئة انتقالية » تستلزمها ضرورات التحول الاجتماعي في تجارب التنمية ، وفي اطار التحول الى الاشتراكية في الستينات كان من الممكن أن تنتهي هذه الفترة الى الاشتراكية ، غير أن ثقل الهزيمة الشديده ودواعي الاستعداد

للمعركة ، بجانب وفاة عبد الناصر ونواقص النظام الذى حطت الهزيمة من إمكانات علاجها أدت الى التحول الى انفتاح السبعينات ، وبدلا من أن يقتل دور وخيمة القيادات العليا والوسيط من الفئة التكنوقراطية - البيروقراطية لصالح القوى الشعبية وفعالية التنظيم السياسى ، وجدناها تدافع عن سياسات نظام السادات في الانفتاح وتفكيك تجربة الستينات وبالتالي تصفية الانجازات الناصرية . وبفضل الباحث تسمية هذه الفئة المتميزة بـ « الفئة الوسطى الجديد » استنادا الى الأسس النظرية والعملية سالفة الذكر .

#### - ارمصاصات التحول المضاد ٦٧ - ١٩٧٤ :

تربط دراسات عديدة ما حدث فى السبعينات بمقدمات « موضوعية » وجدت جذورها عقب هزيمة ١٩٦٧ ، بل وقبل ذلك بعد انتهاء الحطة الخمسية الأولى ، وربما فى السنة الأخيرة منها ، بفعل « الأزمة الحانقة » للنظام الناصرى نتيجة لطبيعته « الطبقيّة » أو فلسفته « التوازنية » وفى الخارج بسبب قطع المعونة الأمريكية ومضاعفات حرب اليمن وعجز النقد الأجنبى والميزان التجارى ٠٠٠ الخ . فإزاء ذلك اضطر النظام الناصرى الى التخلّى عن كثير من سياساته الراديكالية وركز على الاستعداد للحرب ، ومن ثم سهل فرص التحول المضاد الذى حدث بعد تولى السادات بأشهر قليلة بعد مايو ١٩٧١ ، وسوف نركز هنا على هذه القضايا وخاصة بروز دور الشرائع الاجتماعية التى دافعت عن سياسة الانفتاح وشكلت أحد أهم روافد « نخبة الانفتاح » أو التشكيلية الاجتماعية التى سيطرت على الدولة والاقتصاد والمجتمع فى عهد الانفتاح والى الآن .

تختلف الآراء كثيرا حول جذور التحول المضاد فى السبعينات ، ولا يتسع المقام هنا لرصد مجمل الآراء ، وسوف يتم التركيز على الجوانب السياسية والاجتماعية للتحول مع التعرض باختصار للجانب الاقتصادى . من هذه الآراء ما يذهب اليه البعض من اعتبار التحول المضاد كامنا أساسا فى طبيعة النظام الناصرى وحدوده التاريخية ،

فقد وصلت سياسة احلال الواردات وما اقتضته من توسع الدولة الى النهاية عام ٦٦ - ١٩٦٧ ، ليس لأسباب متصل بضغط مارسها القطاع الخاص او بالتفكير في التوجهات الايديولوجية للنظام ، وانما ترجع بالاساس الى عدم كفاءة استراتيجية التنمية المتبعة وعدم كفاءة القطاع العام مما أحدث أزمة في ميزان المدفوعات في ١٩٦٦/٦٥ ، كما لا تعود الى ضغوط خارجية ( غربية وأمريكية ) لزعزعة استقرار النظام الناصري ، فقد استدعت حاجة النظام الناصري لتسديد ديون الاتحاد السوفيتي تشجيع القطاع الخاص أن يتخطاها ، وأن التحول المضاد كان سوف يحدث بغض النظر عن هزيمة ومنتجاته من الجلود والأثاث والنسيج والحزف وتصدير هذه المنتجات للسوفييت لسداد الديون(١٩) .

وقد أتاح تشجيع منتجات القطاع الخاص بهدف التصدير للاتحاد السوفيتي وفي الداخل أيضا نمو السوق السوداء واشكال التهريب في كل من القطاعين العام والخاص استغلالا لظروف الاختناق الاقتصادي وندرة السلع الأساسية فرصة مواتية لنمو مصالح خاصة - حسب هذه الرؤية - مستفيدة من أنشطة الفساد وفي ظل ذلك نشأت بذور الانفتاح ، وفي الريف استطاع متوسط الملاك تدعيم نفوذهم والاستفادة من الأزمة الاقتصادية بل وفي الدفع الى الانفتاح(٢٠) .

ويسدأ البعض من تقييم حجم التغير الذي أحدثته الدولة الناصرية في التركيب الاجتماعي - الطبقي والذي لم يكن جذريا ، فقد أدت التغيرات الاقتصادية - الاجتماعية غير الحاسمة الى استبدال « الحلف الطبقي الحاكم القديم » من كبار ملاك الأراضي ورأس المال الكبير المحل ورأس المال الأجنبي ، بتحالف طبقي جديد تسيطر عليه الشرائح الوطنية الوسطى من « البرجوازية الحضرية والريفية » ، وجاء تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في اطار الحدود التي فرضتها الحاجة للحفاظ على وحدة « التحالف الطبقي الحاكم الجديد » . ورغم تصفية التحالف القديم ، الا انه

حدث مزيد من التداخل بين الجماعات الجديدة والجماعات التقليدية بطرق مختلفة : فمن جانب أصبح كبار الضباط وكبار الموظفين يملكون الأراضي ويستقلون الأموال العامة في المضاربة والتجارة في القطاع الخاص ، ويورد محمود عبد الفضيل احصاءات للتدليل على وجهة نظره : ففي أواخر الستينات كان القطاع الخاص يسيطر على ٤٠٪ من الصناعة ، و٨٦٪ من التجارة الداخلية ، ٤٨٪ من قطاع النقل والمواصلات ، ٧٨٪ من قطاع الخدمات الشخصية ، ٩٢٪ من قطاع السياحة والأنشطة الترفيهية(٢١) .

ويختلف الباحث مع الرأي السابق لأنه يطرح « رؤية طبقية » لم تتحقق بصورتها الشاملة كما يقدمها وبإلذات ما يقوله من تكون « تحالف طبقى جديد » بدلا عن التحالف الذى سبق ان قضت عليه ثورة يوليو ، وفى موضع لاحق سوف تقدم رؤية أوسع لهذا الرأي ، وان كنا نقتصر هنا على القول بأن تشكل فئة اجتماعية متميزة من التكنوقراط مدنيين وعسكريين فى ظل تحولات المخطط الخمسية اقتصاديا واجتماعيا لا يعنى ان هذه الفئة تحولت الى « طبقة » متميزة ذات مصالح متجانسة فكريا وسياسيا واجتماعيا ، فرغم ما كان بينها من بعض المصالح المشتركة ومن تمنعها ببعض الامتيازات الكبيرة بحكم قيادتها للتنمية ، الا ان سنوات التحول الاشتراكي وما بعدها حتى وفاة عبد الناصر شهدت نزاعات سياسية واختلافا فى التوجهات بين أعضائها حول أما استمرار تجذر التحولات الاقتصادية والاجتماعية نحو مزيد من تعميق سيطرة الدولة على أدوات الانتاج . أو الوقوف عندما حدث فقط مع اعطاء فرص التشجيع للقطاع الخاص .

يضاف الى ذلك ان ما قيل عن وجود مصالح مشتركة بين الفئة التكنوقراطية الجديدة والقطاع الخاص فى المدن ومتوسطى الملاك الزراعيين فى الريف لا يشير الى تكون « تحالف طبقى جديد » يمارس نشاطه ويعبر عن مصالحه علنا ، فما حدث أن وجود روابط مصلحية بين بعض كبار مسئولى القطاع العام واصحاب النشاط الخاص ( خاصة فى قطاع تجارة الجملة والمقاولات والتجارة الداخلية ٠٠٠ الخ ) قد تحقق بالتحايل على القوانين

وباستخدام أساليب غير مشروعة في اسناد عمليات المقاولات من الباطن وعقود المشتريات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ولم يكن ذلك يعبر عن اتجاه عام يقبله النظام الناصري . ومن ناحية أخرى لم يعطى الرأى السابق حالات محددة وأرقام مؤكدة حول قيام كبار الضباط والموظفين باستغلال الأموال العامة في المضاربة والتجارة في القطاع الخاص . كذلك الأمر بالنسبة للإحصاءات التى يقدمها فهى إحصاءات غير موثقة وهناك مصادر أخرى تقدم إحصاءات توجد درجة عامة من الاتفاق عليها . ففما يتعلق بنصيب القطاعين العام والخاص من الصناعة نجد من ناحية أخرى أن نصيب الاستثمار الصناعى الخاص من اجمالى الاستثمار كان ضئيلا خلال الفترة من ١٩٧٠ - أى أواخر الستينات - ١٩٧٤/٧٣ ولم يتعد ١٢٪ (٢٢) ، رغم انخفاض الاستثمار الحكومى فى القطاع الصناعى بعد هزيمة ١٩٦٧ بسبب توجيه الجانب الأكبر منه الى المجهود الحربى استعدادا للمعركة ( ٢٢٪ من الناتج القومى الاجمالى ) وقد ظل القطاع العام الصناعى مسئولاً عن توليد حوالى ٩٠٪ من القيمة المضافة الاجمالية المتولدة فى قطاع الصناعة الحديثة حسب بيانات تعداد الانتاج الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ (٢٣) . ويعزى وصول نصيب القطاع العام من القيمة المضافة لكافة الصناعات الى نسبة تقل عن ٦٤٪ ، وهو ما يعبر عنه الرأى السابق ، الى أن منشآت القطاع العام الصناعية تضم الواحدة منها عمالة كبيرة تزيد عن أربعمئة عامل ، ومن هنا فإن انخفاض نصيبه من القيمة المضافة الكلية يرجع الى أن المنشآت التى يعمل فيها من عامل الى تسعة عمال كانت مملوكة للقطاع الخاص . ولا يدل ذلك على نمو تغير فى هيكل ملكية القطاع الخاص ، فلم يحدث ذلك حتى عام ١٩٧٥ (٢٤) ، مع بدء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ويوضح « مابرو » و « رضوان » هيكل الملكية فى الصناعة بين القطاعين العام والخاص بالقول : « ان القطاع الخاص قد استبعد تماما من الأنشطة الهامة ومن الصناعات الجديدة الوسيطة والرأسمالية ، كما استبعد من الصناعات الاستهلاكية القديمة » . وبعد سنة ١٩٦٣ أو ١٩٦٤ ظهرت



على القطاع الخاص كل مميزات القطاع الثانوى الذى لم يبق له الا المنشآت الصغيرة التى تعمل فى صناعات بسيطة : « الجلد والأثاث والخشب والملايس. المجازة والطباعة ، ولا يشكل سوى ١٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعى كله » (٢٥) .

أما عن الأرقام التى يوردها الراى السابق والخاصة بالتجارة الداخلية وقطاع النقل والمواصلات وقطاع الخدمات الشخصية وقطاع السياحة والأنشطة الترفيهية ونصيب القطاع الخاص الكبير فيها ، فهى لا تعبر عن مؤشر يظهر سيطرة القطاع الخاص على اقتصاد البلاد فى اواخر الستينات نظرا لأن هذه القطاعات أتاحت الحطة الخمسية الأولى والميثاق للقطاع الخاص دورا هاما فيها لا يخل بسيطرة القطاع العام على الهياكل الأساسية للاقتصاد .

غير أن بعض الدارسين يرون أن تداخل القطاع الخاص مع القطاع العام فى بعض المجالات أتاح فرصا للفساد الإدارى مثل دفع الممولات والرشاوى. لمسئولى القطاع العام . وفى أنشطة معينة مثل أذون الاستيراد والمقاولات من الباطن ومناقصات شركات ومؤسسات القطاع العام ، وهكذا وصل النظام الناصرى الى أزمة الاختناق الاقتصادى عام ١٩٦٥ ، وبعد هزيمة ١٩٦٧ أضحي النظام الناصرى أكثر عرضة لضغوط الخارجية ، فرغم رغبته فى استمرار التنمية الوطنية المستقلة فان الحدود الموضوعة على اطار حركته منعت من أحداث تغييرات جذرية جديدة وعلى قدرته على المناورة للحفاظ على مصداقيته داخليا وخارجيا وهو ما تجلى بين ١٩٦٨ - ١٩٧٠ (٢٦) .

وحسب رأى هذا البعض نجد ان سياسات الانفتاح كانت انعكاسا منطقيا لازمة الناصرية منذ منتصف الستينات وعجلت الهزيمة من سرعتها ، فى هذا الاطار يقدم « ووتربرى » مفهوما مستحدثا للدولة الناصرية وكذلك للدولة فى عهد السادات ، فكلا منهما تعبر عن نموذج « الدولة الرخوة » كما يسميها « جوناو ميردال » والذى يشير الى عدم رغبة النظام الحاكم فى هذه الدولة أو عدم قدرته بمعنى أدق على أحداث عمليه

استخراج الفائض أو التراكم الرأسمالى من خلال سياسات عمالة وإيديولوجيات تنظم وتتحكم بصرامة فى المدخرات وتؤجل مكاسب الاستهلاك لصالح الأجيال القادمة وتدفع فى اتجاه التقشف ، ولم تنجح فى ذلك سوى دول كبيرة كالاتحاد السوفيتى والهند والصين(٢٧) ، عكس الحال فى مصر حيث لم يكن أى من عبد الناصر أو السادات يشعر بضرورة توجيه قطاعات هامة من المواطنين نحو تكوين مدخرات وطنية تسهم فى احداث تنمية مستقلة قدر الامكان . وحسب هذا الرأى اصر النظام الناصرى مثلاً على تلبية التطلعات الاستهلاكية للقوى الشعبية والفئات الوسطى فى نفس الوقت فى ظل عدم وجود موارد كافية لاشباع هذه المطالب مجتمعة ، وقبل الهزيمة استطاع النظام تلبية جزء كبير من هذه المطالب بفضل استنادته من ظروف التنافس الأمريكى - السوفيتى فى اطار الحرب الباردة وحصوله على المساعدات من كلا المسكرين بفضل قدرته على المناورة وحرية حركته فى التعامل معها ، وتم ذلك لتخفيف الضغوط الاجتماعية المتزايدة بأنداخل ولاحد من احتمالات تفجر التوتر الاجتماعى(٢٨) ، على نحو ما ترى وجهة النظر السابقة .

على أن الهزيمة وضمت حداً لقدرة النظام على المناورة كما سبق ، بل وعلى قدرته على تلبية هذه المطالب ، وبدأ الأمريكيون والسوفيت يضغطون على النظام ، فقد طالب الغرب بالتراجع عن السياسات الاقتصادية المتبعة قبل ١٩٦٧ ، واثارت مطالب السوفيت حفيظة بعض الجماعات داخل السلطة . ورغم تردد عبد الناصر فى تلبية هذه المطالب ، الا أن حرب ١٩٦٧ أدت الى توقف الخطوات الأكثر جدية(٢٩) .

وحسب رأى « ووتربرى » فإن الاقتصاد المصرى لم يكف عن التوجه للخارج(٣٠) ، فى ذات الوقت الذى كانت مصر فيه معتمدة على السوفيت وأسواق أوروبا الشرقية فى اطار اتفاقيات التجارة والدفع ، بل شهدت التبادلات التجارية انماطاً « امبريالية » وعلى أساس أسعار السوق العالمية

ولينس بأسعار تفضيلية كما سبق الذكر ، فإنها حسب رأى « ووتربرى » لم تستطع الاستغناء عن الاستيراد من الدول الرأسمالية الغربية ، شأنها فى ذلك شأن الدول النامية ، غير أن مشكلة نقص النقد الأجنبى جعلتها تعجز عن دفع ثمن الواردات وخاصة السلع الغذائية الأساسية ، ومن هنا عانت من تبعية للغرب الرأسمالى أيضا(٣١) ، وجاء الانفراج الدولى عام ١٩٧٢ كمؤشر على أن الانتعاش الاقتصادى فى العهد الناصرى إنما جاء أساسا من استثمار ظروف الحرب الباردة بين العملاقين والتي انخفضت حدتها مع الانفراج(٣٢) . ويحدد « كوبر » أربعة تغيرات أساسية كنتيجة لهزيمة ١٩٦٧ هى (٣٣) :

١ - ازدياد التوتر داخل النخبة الحاكمة ( بين جناحى يمين ويسار النظام ) .

٢ - ظهور تحركات شبه مستقلة للجماهير وعنف مضاد للنظام ( مظاهرات الطلاب والعمال فى فبراير ونوفمبر ١٩٦٨ ) .

٣ - مطالبة الفئات العليا من الطبقة المتوسطة بمزيد من تشجيع القطاع الخاص وممارست ضغوطا على القيادة السياسية .

٤ - حدوث تغير باتجاه التوسع فى الإطار السياسى للنظام ومؤسساته .

ويقدم « مور » فى دراسته عن دور نقابة المهندسين فى السياسة المصرية تحليلا لتنامى المصالح الخاصة بين كبار المهندسين(٣٤) والتي جعلتهم من أبرز المدافعين عن التحول للانفتاح وعلى رأسهم عثمان أحمد عثمان ، الذى استفاد من رئاسته لشركة المقاولين العرب بعد تأميمها من اسناد الانشاءات المكلمة للسد العالى عام ١٩٦٤ ، وقد بادر عثمان بتوسيع نفوذه من خلال ضم بعض الأقارب والأصدقاء الى مجلس ادارة الشركة ، مثل صديقه المهندس أحمد محرم وزير الاسكان فى منتصف الستينات وصاحب مكتب هندسى كبير ، اعتمدت الشركة على المكتب فى كثير من مشروعاتها ،

وفي هذه الأثناء صدر القرار الجمهوري رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٤ ، حيث دفع مجرم في إبعاده ، ليستثنى شركات المقاولات الكبيرة المؤمة والتي تعمل خارج يهر - في دول الخليج خاصة - من نظم ولوائح القطاع العام ، وكانت شركات المقاولون العرب أكبر المستفيدين من ذلك وبالطبع عثمان على رأسها . فقد تحررت أرباحها وأعماله من القيود المفروضة على شركات القطاع العام ، وحولها لصالحه الخاص . واستطاع عثمان بجانب توثيق علاقاته في الداخل تكوين شبكة مصالح مع الخليجيين الأثرياء ، وقام بتوسيع علاقاته الشخصية مع كبار الضباط من النخبة الحاكمة ببناء فيلات مدعمة لهم إلا أن ذلك لم يكن يسمح له بممارسة نفوذ سياسي<sup>(٣٥)</sup> ، لكنه كان دافعا أكيدا نحو بروز دوره السياسي في السبعينات منذ تقربه من السادات ومصاهرته له ، معتمدا في ذلك بجانب اتصالاته وشبكة علاقاته العربية والمحلية ( رسمية وغير رسمية ) على الثروات التي كونها من مشروعاته العاملة في البلاد العربية وخاصة دول الخليج .

وفي ختام هذا الجزء يلاحظ أن أغلب الكتابات حول إرهابيات التحول مالت إلى تضخيم دور المتغيرات الاقتصادية كدافع نحو التحول المضاد الذي حدث في السبعينات حيث تعتبر التغيرات الاقتصادية أحدادنا ثانوية الأهمية ، بينما تنكر هذه الآراء الدور الرئيسي للتحول المضاد سياسيا ، فإن سياسة النظام الناصري لم تشهد تراجعا كاملا عن توجهاتها الأيديولوجية واختياراتها الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية وإنما كان لهزيمة ١٩٦٧ ودواعي الاستعداد لاسترداد الأرض المحتلة عاملا هاما في وقف اتخاذ خطوات أكثر جذرية بأنحاء تعميق التحول في السياسات الناصرية . فقد اعتبر عبد الناصر أن المرحلة تستدعي المزج بين الضرورات الوطنية والضرورات الاجتماعية معا لما يقتضيه الاستعداد لتحرير الأرض، وكما أعطى النظام بالفعل بعض الفرص لتشجيع أصحاب النشاط الخاص كما سيأتي فيما بعد ، لم يلجأ إلى المساس بمستوى معيشة القطاعات الشعبية العريضة وخاصة مستوى الدخل وفرص التعليم والتوظيف والصحة

وغيرها ، وإن كانت السياسات الانكماشية قد أثرت على كفاءة القطاع العام وعلى الواردات من مستلزمات الإنتاج .

ومن ناحية أخرى فإن الضغوط الخارجية وإن كانت قد أدت إلى تأخير النظام الناصري في اتخاذ خطوات وإجراءات أكثر جذرية في اتجاه تصحيح التحولات الاقتصادية والاجتماعية منذ نهاية الحقبة الخمسية الأولى ، فهي تعد خارج دائرة تحكم القيادة السياسية ( مثل وقف مونة القمح الأمريكية ) . ولم تمارس تأثيرها على القرار السياسى الخارجى من حيث تلبية المطالب الأمريكية خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ . فضلا عن أن نمو ظهور السوق السوداء وأنشطة التهريب وتداخل المصالح الخاصة والعامة بين شركات القطاع العام وشركات القطاع الخاص ( مثل قطاع المقاولات والبناء ) كانت فى الإطار غير الشرعى والمحظور ، ولم تكن تعبر عن ظاهرة عامة مقننة رسميا ومسموح بها من قمة السلطة الحاكمة (٣٦) ، وهو الأمر الذى حدث فى سنوات الانفتاح على نحو ما سيأتى فيما بعد .

#### - التشكيلة الانفتاحية وعلاقتها بالسلطة الحاكمة :

تم التحول المضاد للسياسات الناصرية فى إطار ما سعى بالانفتاح الاقتصادى عقب حرب أكتوبر ، وكان قد سبقه ما حدث بعد ١٩٦٧ من مطالبة عناصر من كبار مسئولى جهاز الدولة البيروقراطى وقيادات القطاع العام وأصحاب الأعمال الخاصة مثل كبار المهنيين وأصحاب المهن الحرة وفى قطاع المقاولات والتجارة الخارجية بتشجيع القطاع الخاص ، فقد صدرت قرارات فى عام ١٩٦٩ تسمح لشركات القطاع الخاص باستيراد كل السلع الضرورية اللازمة لضمان احتياجات العمل اليومى فى المصانع التى تنتج سلعا للتصدير بما لا يزيد عن ٧٥٠٠ جنيه لكل شركة وبدون تحويل صلة (٣٧) ، مما مكن العاملين فى مجال التجارة والأعمال والمقاولات فى القطاعين العام والخاص وبالاتفاق فيما بينهم ، من نقل العملات القابلة للتحويل بحرية خارج مصر وتم حجزها فى الخارج لحين انتهاز فرصة مواتية . جاءت بالفعل مع اعلان سياسة الانفتاح رسميا (٣٨) .

وحسب رأى البعض فإن هذه الفئات تمكنت من تركيز رأس مال  
تقدي كبير مستفيدة من ظروف ما بعد ١٩٦٧ وطالبت بإزالة القيود التي  
حركتها إبان النصف الأول من الستينات ، وكانت من أوائل المندادين ببيع  
القطاع العام وتشجيع النشاط الخاص في بداية السبعينات(٣٩) ، ومن  
ناحية أخرى كانت حرب أكتوبر فرصة تاريخية لهذه الفئات لتضاعف من  
نفوذها وتحركها السياسيين لصالحها لكي تبشر بالرخاء الذي يعقب الانتصار  
العسكري ، وبدأت بالترحيب برأس المال العربي للمشاركة في الانتاج  
والاستفادة من فوائض الأموال النفطية التي تزايدت بمعدلات كثيرة بعد  
الحرب(٤٠) . ومن هنا وجدت قيادات القطاع العام أن هذا القطاع لم يعد  
قادرا على استيعاب طموحاتها الجديدة ورغباتها في تركيز الثروات والاتجاه  
المتزايد الى دعم مصالحها الخاصة ، ووجدت في دخول رأس المال العربي أولا  
ثم الأجنبي مع مشاركة القطاع العام فرصة أكيدة لتحقيق مصالحها الخاصة .

في إطار هذه الدعوات الى تقليص سيطرة القطاع العام على النشاط  
الاقتصادي جاءت القوانين والبيانات الرسمية لتجسد رسميا رغبات  
التحالف الجديد بين كبار قيادات القطاع العام والقطاع الخاص في التحول  
الى الانفتاح ، مثال ذلك بيان الحكومة في ابريل ١٩٧٣ ، وقبل الحرب  
الذي ورد فيه لأول مرة تعبير « الانفتاح الاقتصادي » وقبل ذلك القانون  
رقم ١٦٥ لسنة ١٩٧١ بتشجيع رأس المال العربي ثم ورقة أكتوبر ١٩٧٤  
بجانب خطاب واحد وتصريحات كبار المسؤولين باندولة وعلى رأسهم  
أنور السادات .

غير أن التبرير الرسمي للاتجاه الى سياسة الانفتاح أعطى أسبابا  
عامة وغامضة لهذا التحول ومنها : فشل التجربة الاشتراكية في الستينات ،  
ونائج سياسات الانفراج الدولي وتشجيع الأموال النفطية الخليجية للاستثمار  
في مصر ومواجهة نقص النقد الأجنبي وظلت خطب السادات وأوراق  
«الانفتاح الرسمية وأجهزة الاعلام تؤكد على ان الانفتاح لا يعد ترجعا عن

انجازات ثورة يوليو ومكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك طوال الايام الخمسة اللاحقة لاعلان سياسة الانفتاح رسميا عام ١٩٧٤ ، الى ان اعلن السادات امام مبنى القصر التجاري واتحاد الصناعات ان الرأسمالية لم تعد « جريمة » في مصر (٤١) .

ويلقى « مور » الضوء على قضية عامة تتعلق بدور الدولة الرسمي في دعم القطاع الخاص والاعتماد على آليات السوق وتحكم قوى المرض والطلب منذ بداية السبعينات ، فقد اتجهت سياسة الدولة الى احداث تغييرات ليس في نمط الملكية فقط ( عودة المقارنات والأراضي التي فرضت عليها الحراسة ، وتشجيع تكوين ثروات خاصة من خلال اعادة التوكيلات التجارية للأفراد وغيرها ) ، وانما أيضا في مبدأ توزيع السلع والخدمات حيث تتحكم قوى السوق في هذا التوزيع بدلا من سياسة التوجيه والتسعير الإداري المحكوم بقبضة الدولة (٤٢) . ومن ناحية أخرى تقوم الدولة بإدارة شركات القطاع العام ومعاملاتها الاقتصادية بطريقة غير مباشرة مع استمرار ملكيتها لمعظم وسائل الانتاج وذلك باطلاق أيدي بعض العناصر والشركات وإبرزها شركة المقاولون العرب وعثمان أحمد عثمان في قيادة التحول الى منطق آليات السوق ، بحيث تتحرر من اشراف أجهزة التخطيط في تحديد الثمن وتوزيع السلع المنتجة محليا أو المستوردة . ومما يدل على آثار تلك السياسة انها دعمت نفوذ اصحاب المصالح الخاصة وادت الى تفكيك السيطرة الاقتصادية للقطاع العام وتشجيع دخول القطاع الخاص كشريك أو منافس له .

ومن جانب آخر فقد أدت هذه السياسة عقب عام ١٩٧٤ مباشرة الى انهاء احتكار البنوك التجارية الأربعة المملوكة للقطاع العام لعمليات توزيع الائتمان ولتحكمها في حسيلة النقد الأجنبي وفي تحديد أسعار الفائدة (٤٣) ، من خلال السماح بإنشاء البنوك الخاصة والمشاركة وكفروع للبنوك الأجنبية القريبة ترانح بنوك القطاع العام في المجالات سالفة الذكر .

على ان انتصار انصار الدعوة الى تشجيع القطاع الخاص ببيع القطاع

«العام أو تقليص سيطرته شبه الاحتكارية على مجالات الانتاج المختلفة وتطبيق معايير ليبرالية اقتصادية من حيث الفعالية في الادارة والاداء وضرورة المنافسة مع القطاع الخاص المحل والمشارك والأجنبي اصططعت منذ الأخذ بسياسة الانفتاح بمصالح صغار المنتجين المتعاملين في السوق المحلية وأسواق التصدير للدول الاشتراكية ، وكذلك صغار المتأولين ، والتي دعت بدلا من ذلك الى « ترشيد » القطاع العام والحذر من دخول الاستثمارات الأجنبية الخاصة» (٤٤) .

#### ـ روافد الشرائح الجديدة المسيطرة :

استدعى الأخذ بسياسة الانفتاح تكوين أو إعادة تكوين شرائح اجتماعية متميزة ذات مصلحة حقيقية في الدفاع عن هذه السياسة وفى قيادتها لتولى مهمة احداث مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى واكبت سنوات السبعينات ، ورغم أن عناصر « البرجوازية البيروقراطية » ومعها بعض قيادات القطاع الخاص هى التى بادرت بالدعوة الى الأخذ بسياسة الانفتاح فان هذه الشريحة لم تكن تمتلك من الثروات الخاصة ما يكفى للدخول فى النشاط الخاص وخاصة فى الاستيراد والتصدير والتوزيع الداخلى للسلع والخدمات المشاركة مع رأس المال العربى والأجنبى» (٤٥) .

وقد دفع ذلك أن تقوم الدولة فى بدء الانفتاح باستدعاء عناصر من الرأسمالية التقليدية التى صفيت قاعدتها الاقتصادية فى الستينات ، وتم اعطاؤها كافة الامتيازات والضمانات التى منحت لرأس المال العربى والأجنبى من جانب ، وتعويضها من جانب آخر يرد ممتلكاتها التى فرضت عليها المراسلات ، فقد تمت تصفية هذه المراسلات نهائيا عام ١٩٧٧ وعاد نحو ٥٠٠ عقار و٢٠٠٠ فدان الى أصحابها ولم يكن قد تم التصرف فيها ، بجانب إعادة الأموال التى خضعت لأشراف الدولة اليهم» (٤٦) .

وفى خطوات موازية لاستدعاء عناصر الرأسمالية التقليدية الى النشاط الخاص وهى المعروفة بشبكة مصالحها مع المصالح الأجنبية الغربية وخاصة



فى مجالات الاستيراد والتصدير اقتضى الأمر إعادة ربط الاقتصاد المصرى بآليات السوق الرأسمالية العالمية وخضوعه لشروط هذه السوق ، وفى نفس الوقت إعادة ودعم شبكات المصالح بين الرأسمالية القديمة كشرية اجتماعية محلية متميزة وذات نفوذ سياسى واقتصادى ، والدوائر والمصالح الرأسمالية العالمية .

وحتى ما بعد منتصف السبعينات تمت هذه السياسة فى اطار رعاية ودعم بل وقيادة وتشجيع الدولة ونظام الحكم من خلال استخدام الدولة لأدواتها التشريعية والقانونية والتنفيذية والإعلامية ( اصدار قوانين جديدة وإلغاء قوانين حالية أو تعطيل العمل بها لحاق الأرضية الملائمة للتحويل المضاد نحو الارتباط التابع للسوق الرأسمالية العالمية ) (٤٧) ، جدير بالذكر ان سياسة الدولة الدافعة لادماج الاقتصاد بآليات النظام الرأسمالى الدولى كانت تتم فى اطار الهجوم على القطاع العام والانهاء التدريجى لسيطرته على معظم أدوات الانتاج ومجالات النشاط الاقتصادى ، فلم يكن ادخال شركاته وبنوكه كشريك لرأس المال المحلى والعربى والأجنبى قد تم حتى منتصف السبعينات ، وكذلك كان الاقتصاد على اجتذاب الرأسماليين ائقدا مى مبررا من جهة ان استدعاء رأس المال المحلى الخاص بجانب ضعفه يعتبر مناقضا لتكتيك سلطة الدولة بالحفاظ الظاهرى على سياسات البستينات وخط الثورة الاجتماعى والاقتصادى وهو ما أكدته موائيق الانفتاح وخطب المسئولين ، فقد عدت ورقة أكتوبر مثلا امتداد لموائيق ثورة ٢٣ يوليو وليس نقيضا لها .

ويعتبر السماح للأفراد بالحصول على توكيلات تجارية لتمثيل الشركات الأجنبية والاستيراد منها أبرز خطوة لربط مصالح الشريعة الرأسمالية القديمة المستندعة بالمصالح الغربية الرأسمالية ، وقد أوضحت ملك زعلوك ان اصحاب التوكيلات انقسموا الى مجموعتين أساسيتين على النحو التالى(٤٨) :



توضع هذه العمولة في بنوك أجنبية بالخارج حتى لا يدفع الوكيل المصرى الضرائب المستحقة عليه للحكومة المصرية (٥٠) .

**ثالثا :** تتيح عملية البيع للقطاع العام والتي تتم من خلال مناقصات أو ممارسات عملية لأصحاب المكاتب التجارية استغلال نفوذهم داخل الجهاز التنفيذى ومجالس إدارات وحدات القطاع العام واتصالاتهم بكيار المسؤولين سواء داخل هذه الوحدات أو فى السلطة الحاكمة وما يقتضيه ذلك من توظيف آلية الفساد بتقديم الرشاوى والمولات لارساء المطالبات على النافذين من أصحاب هذه المكاتب . وهو ما اتضح فى اواخر السبعينات وحتى عام ١٩٨٧ وامتلأت به صفحات الصحف الحكومية والمعارضة من فضائح تورط كبار المسؤولين فى تلقى رشاوى من أصحاب الوكالات لاستئاد عطاءات عليهم مخالفة للمواصفات وللقانون .

ولقد اثبتت ملك زعلوك فى دراستها من واقع بحث ٥٥ حالة من مكاتب الاستيراد والتصدير أن أغلبيتها تميد استثمار أموالها فى أعمال وأنشطة مرتبطة مباشرة برأس المال الأجنبى أو بالقطاع « المستحدث » من للاقتصاد المصرى الذى يرتبط بدوره برأس المال الأجنبى بصفة مباشرة أو غير مباشرة ولا تتمدى هذه الأنشطة المجالات الخدمية والاستهلاكية والتجارية سريعة العائد ، دونما الدخول فى أنشطة استثمارية صناعية (٥١) .

وفى هذا الإطار فليس من المتوقع أن تتحول الأنشطة التجارية التى يمارسها أصحاب الوكالات الأجنبية الى أنشطة صناعية أو زراعية منتجة للأسباب التالية (٥٢) :

١ - يجمع أصحاب الوكالات الأجنبية الأموال بالتعاون مع الرأسمالية الأجنبية ، وما يفرضه هذا التعاون من إبقاء هؤلاء فى إطار الوساطة (الكمبرادور) التى تحقق عائدا سريعا وكبيرا لا يوفره عادة الاستثمار الصناعى المنتج .

٢ - ان عملية التراكم الرأسمالى غير مكتملة فلم تنته مرحلة التراكم البدائى محورها جمع الأموال النقدية دون تحويلها الى رأسمال انتاجى ، وتستثمر جانبا كبيرا منها فى المجال الاستهلاكى كما سبق ، والباقى تنفقه على مظاهر البذخ والترقب ، أو تضمه فى بنوك اجنبية بالخارج .

٣ - ولا يتبنى هؤلاء أفكارا فى الاطار الرأسمالى الوطنى المحبذ لتنمية مستقلة عكس نموذج طاعت حرب والرأسمالية الأوروبية ذاتها .

وقد شهدت السنوات ما بعد منتصف السبعينات دخول عناصر وفئات معينة مجال النشاط الخاص من خلال مشروعات خاصة او مشتركة مع القطاع العام ورأس المال العربى والأجنبى ، وذلك على النحو التالى :

( أ ) عناصر الصفوة البيروقراطية التكنوقراطية من العسكريين (بعض أعضاء تنظيم مجلس قيادة الثورة والضباط الأحرار ومن شاركوا فى حرب اليمن واستفادوا منها بجمع الثروات ومن شاركوا فى الوحدة المصرية السورية ، ومن أمثلة هؤلاء ( أنور القاضى ومحسن عبد الحالى ووجيه أباطة وحسن إبراهيم ومصطفى كامل مراد وفتحي الديب ومحمد أحمد غانم وغيرهم ) ومن المدنيين من تولوا مناصب وزارية وكبار قيادات القطاع العام والجهاز الحكومى وأساتذة الجامعات هؤلاء تمود اصولهم الاجتماعية الى الرأسمالية النقدية وكبار ملاك الأراضي ، والآخرون ارتبطوا مباشرة بالثورة والدولة الناصرية منذ بدء سياسة التصنيع والتبصير والتأميم ومن أمثلة هؤلاء(٥٢) : عبد العزيز حجازى ، عثمان أحمد عثمان ، أحمد محرم ، عبد الوهاب البرلسى ، مشهور أحمد مشهور ، سيد مرعى ، محمد عبد الله مرزبان ، حسن عباس زكى ... الخ .

(ب) رجال القطاع الخاص ممن استمروا فى الستينات وخاصة فى الصناعات المتوسطة والصغيرة خاصة قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث ، وبعض هؤلاء استمر على حاله ، بينما دخل

الآخر فى أنشطة مشتركة مع القطاع العام أو المال العربى والأجنبى ،  
أو استقل قوانين الانفتاح لانشاء شركات خاصة تعمل فى اطار الانفتاح .

(ج) وهناك مجموعات من أصحاب المهن الحرة والتكنوقراط والذين  
كونوا ثروات غير قليلة من عملهم فى بلاد النفط العربية وعادوا للاستثمار  
فى أنشطة السياحة والفنادق والمستشفيات الاستثمارية والمكاتب  
الاستشارية وصناعة مواد البناء واحتياجات المعمار وغيرها(٥٤) .

(د) ثم عناصر المهاجرين من الاخوان المسلمين الذين نزحوا الى دول  
الخليج وخاصة السعودية بعد الصدام مع الحكم الناصرى فى الحسينات  
ومنتصف الستينات . ورجع الاثرياء منهم خاصة لاستثمار أموالهم الكبيرة  
فى شركات توظيف الأموال ومجالات العقار والتجارة وتربية الدواجن وفى  
الصناعات الخفيفة والمنزلية ومواد البناء واحتياجات المعمار ... الخ .

ومن الجدير بالذكر ان الفئات سالفة الذكر فضلت أغلبيتها الدخول  
مع رأس المال العربى والأجنبى ورأس المال العام أو الثلاثة معا(٥٥) .

ومع أواخر السبعينات أخذت بعض العناصر من ذوى النشاط  
الاجرامى فى مجالات التهريب واصدار شيكات بدون رصيد والعامامين فى  
السوق السوداء ومن تعدوا على أملاك الدولة من أراضي وممتلكات ، وكذلك  
تجار العملة .. أخذ هؤلاء يفزون السوق المصرية ومجالات التجارة والتوزيع  
والاستيراد مستغلين كافة وسائل التلاعب والفساد السياسى والإدارى  
والتحايل على قوانين الانفتاح ذاتها ، وقد أطلق عليهم تعبير العناصر الطفيلية  
أو أصحاب النشاط الطفيل . وقد خضع نشاط هؤلاء لجدل كبير فى الكتابات  
السياسية والاقتصادية ما يزال دائرا حتى الآن سواء حول مدى علمية  
التسمية ذاتها أى « الطفيلية » - وهل هى صفة تتصل بفئة معينة تصل  
الى حد أن تكون طبقة متميزة ، أم بنشاط معين ؟ أم ان كل فروع النشاط  
الاقتصادى الذى يعمل فى اطار قوانين الانفتاح الاستثمارية ؟ وهل تعبر  
الطفيلية عن بعض قطاعات النشاط الاقتصادى والفئات التى تمارسها ،

أو ان كافة الشرائح والفئات والعناصر أصبحت طفيلية ؟ وظهر جدل من ثم بين قطاعات من اليسار المصرى حول مدى صحة وصف «الرأسمالية المصرية» كلها بأنها « طبقة طفيلية » فى سياقها التاريخى العام أو فى السبعينات تحديداً ، وكذلك حول القول بوجود « رأسمالية طفيلية » فى أنشطة معينة ، بينما توجد « رأسمالية منتجة » فى أنشطة أخرى (٥٦) .

ويمكن القول هنا باختصار أن ما يميز النشاط الطفيل هو عدم الاكتفاء بالامتيازات والضمانات والإعفاءات التى منحتها قوانين الانفتاح فى إطار الاستثمار والاستيراد والتصدير والتقىّد الأجنبى ، وإنما يصل الأمر بالعناصر التى تعمل فى هذا النشاط الى استخدام كافة أساليب الاستفادة من ثغرات قوانين الانفتاح من جانب ، واستعمال آلية الفساد السياسى والادارى التى حظيت بحماية سلطة الدولة والاحتماء بمسئولى الدولة وكبار موظفى الحكومة والقطاع العام والجمارك والضرائب والصحة ... الخ . كما سنفصل فيما بعد .

ومن ناحية أخرى فإن النشاط الطفيل يستهدف سرعة تكوين اشروات والسعى الى الربح السريع من خلال التركيز على الأنشطة قصيرة الأمد وباستخدام كافة الطرق المشروعة وغير المشروعة ، وبجانب حرص العناصر التى تمارس هذا النشاط على الاحتماء بجهاز الدولة فهى تسعى للارتباط بمصالح أجنبية من خلال الاستيراد والتصدير والسمسرة والوساطة(٥٧) .

ومما يلفت النظر هنا أن عدداً من الكتاب الماركسيين فى مصر قد «نطلق فى تشريح «الطفيلية» كمفهوم وكنشاط وكفئة أو «طبقة» أو شريحة طبقية ذات طابع طفيلى ، من تحليلات نظرية جاهزة وتسلىح بها للتطبيق على الواقع المصرى . من ذلك الاعتماد على تفرقة ماركس بين العمل المنتج وغير المنتج(٥٨) أو تحليل لينين لغلبة الطابع الطفيل على نشاط الرأسمالية الأوروبية فى عصر الاحتكار المالى بالذات وحيث يعيش أصحاب الإيرادات والدخول من « قصى الكيوبونات » من خلال إصدار السندات والأسمهم

والمضاربات المالية وأعمال الوساطة فى الداخل وفى الخارج تتحول الدول الأوروبية الاستعمارية الى دول ريعية من خلال الاستثمار الخارجى وتقسيم العسل بينها وبين المستعمرات وحيث تعيش من استغلال عمل هذه المستعمرات(٥٩) . ومن هؤلاء أيضا من اعتمد على تفسير الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد أمثال كينز فى وصف الرأسمالية الطفيلية بأنها التى تموق تطور قوى الانتاج من خلال عدم استخدام ما لديها من رأس مال تقدى فى زيادة الطاقة الانتاجية فى المجتمع(٦٠) .

وفيما يبدو أن الجدل انحصر فى الظروف الداخلية (وأحيانا العربية) لميلاد ونشاط القطاعات المختلفة من « الفئة الانتاجية المتميزة » ، ولم يمد اهتماما بالارتباطات والشبكات المصلحية لهذه الفئة بكافة شرائحها بمراس المال الأجنبى وبالاحتكارات المالية متمددة الجنسية ، وذلك بهدف متعمد هو اما وصف « الطبقة الرأسمالية المصرية » بأكهاى بالطابع الطفيل أو الريعى ، أو نفى صفة الريعية أو الطفيلية عن القسم الصناعى المنتج من الرأسمالية المصرية . ورغم أن المقام لا يتسع هنا لتقديم تحليل متكامل حول سمات الرأسمالية المصرية فى سياقها التاريخى الحديث أو فى عهد الانفتاح ، فانه يمكن القول أن تحليلات الكتاب السابقين لم تأخذ فى اهتمامها روابط وعلاقات تبعية الرأسمالية الكبيرة للدوائر الرأسمالية الغربية ، وكذلك هيمنة القطاع الكمبرادورى عليها قبل الثورة ومنذ اخفاق تجربة محمد على وفى سنوات الانفتاح . ومن ناحية أخرى فان غلبة الطابع الريعى أو الطفيل على أنماط السلوك والفوق الاجتماعى والثقافى بالنسبة للفئات والشرائح الاجتماعية العليا وحتى بعض القطاعات الشعبية ، وإذا علمنا أن السمة الريعية خاصة قد امتدت الى طبيعة عمل الدولة المصرية ذاتها وأدائها فى سياساتها الاقتصادية الداخلية والخارجية على نحو ما سيأتى فيما بعد ، تصير « الطفيلية » مميذا جوهريا لنشاط وساوك وثقافة بوجه عام وليس خاصا بفئة أو شريحة معينة ، أو سمة عامة لـ « طبقة » .

ان رفض الباحث للفرقة بين « رأسمالية منتجة » و « رأسمالية

### طفيلية ، ينبع من الأسس التالية :

( أ ) ان التفرقة على هذا النحو من قبل بعض مثقفي اليسار المصرى هى تفرقة سياسية وتدخل ضمن المعالجات الصحفية للقضية وذلك للايعاز بوجود قطاع رأسمالى وطنى منتج من الرأسمالية المصرية ينبغى الحفاظ عليه وتشجيعه والترحيب به كطرف فى « جبهة سياسية عريضة » تضم القوى الوطنية والتقدمية ضد التحالف الحاكم الذى يدافع عن التبعية للغرب وعن « الرأسمالية الطفيلية » ، ومصدر الخطأ هنا ان هذه التفرقة تتجاهل التناقضات الرئيسية للدولة والاقتصاد فى مصر وأهم هذه التناقضات التناقض بين مجموعة متكاملة من السياسات التى تدافع عن التبعية للغرب الرأسمالى سياسيا وثقافيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا ، وبين برنامج متكامل للخروج أولا من سياسات التبعية للذوائر الرأسمالية الدولية والعمل على انتهاج تنمية مستقلة ، ويستدعى ذلك مواجهة كافة القوى السياسية الحاكمة والممارضة والشرائح الاجتماعية التى تدافع عن التبعية دون اجهاد الذهن فى التفرقة بين نشاط طفيلى ونشاط منتج ، بينما تركز على الأمور الثانوية وهى الكشف عن الفوارق بين شرائح الرأسمالية .

(ب) يخطئ كل من فرقوا بين رأسمالية طفيلية ورأسمالية منتجة ومن طبعوا « الرأسمالية المصرية » كلها بالطبيعة الطفيلية ، حيث بدا من تحليلات كلا الفريقين أن هناك « طبقة » متبلورة اجتماعيا واقتصاديا وأيدولوجيا تسمى « الرأسمالية المصرية » ومتجانسة مصلحيا واجتماعيا وأيدولوجيا ، فالتطور التاريخي الحديث والمعاصر لهذه الرأسمالية يثبت غياب تشكلها على النحو السابق .

(ج) انه وان كان الباحث يتفق مع ضرورة التفرقة بين أصحاب رأس المال الخاص المرتبطين بالسوق المحلية ( مثل تجار الموسيقى وتجار الأثاث وورش الأخشاب وأصحاب مصانع الغزل والنسيج والأحذية ) وبين هؤلاء المرتبطين بالشركات متمدة الجنسية وبرأس المال الأجنبى(١١) . الا أن



هذه التفرقة لا تأخذ بعين الاعتبار مدى نفوذ وحجم شرائح ما يسمى بال رأسمالية المصرية المعاصرة وكذلك الوزن السياسي ومدى قدرتها على التأثير فى اتخاذ القرار السياسى والاقتصادى داخليا وخارجيا ، وكذلك موقعها من تقسيم العمل الدولى ، اذ يمكن القول ان تقسيم العمل الدولى الجديد منذ اواخر الستينات له تأثير ملحوظ على الخريطة الاجتماعية فى البلدان التابعة من العالم الثالث ، وان لم يكن له الدور الرئيسى أو الاوحد فى تحديد سمات هذه الخريطة . فمن صالح هذا التقسيم ان تقوم وتندعم شريحة أو مجموعة شرائح اجتماعية تدافع عن الارتباط بآليات السوق الرأسمالية العالمية وأن تستخدم سلطة الدولة فى ذلك .

فقد اقتضت سياسات التحول الى النمو التابع فى السبعينات أن تغير الدولة المصرية من وظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية من دولة تسيطر على التراكم الرأسمالى وتوظفه فى تنمية القوى الانتاجية وتوسيع مجالات الانفاق العام والعمالة وفى سياسات التعميم والصحة والمرافق ، الى دولة تستخدم ايراداتها الرىعية الكبيرة وقبل ذلك ادواتها التشريعية والقانونية فى خدمة تحالف رأس المال المحلى الخاص بكافة فئاته وشرائحه مع رأس المال العربى والأجنبى ، بل وأن تلزم شركات وبنوك القطاع العام بالدخول كشريك رئيسى بالأموال والمعدات والتجهيزات والخبرة لفئات التحالف الجديد(٦٢) .

( د ) وأخيرا فبالنسبة لطبيعة الدولة فى مصر فقد استلزم وضعها الجديد فى التقسيم الرأسمالى الدولى للعمل أن تتبنى « نموذج النمو غير الصناعى » ، فضلا عن دورها الوسائطى بين رأس المال المحلى الخاص والأجنبى بجانب دورها القائم للتحول المضاد ، فقد اكتفت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة بتوجيه القروض والمعونات التيسيرية المشروطة واقامة علاقات خاصة فى الميدانين السياسى والعسكرى وانتهاج سياسة موجهة لحل المشكلات الطارئة والحائقة للمحافظ على بقاء النظام الاجتماعى القائم ،

بالإضافة الى فتح السوق المحلية أمام استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية من العالم الرأسمالى المتقدم (١٣) .

بناء على ما سبق ذكره بخصوص الظاهرة الطفيلية في الاقتصاد المصرى يمكن القول انه لا يوجد ما يسمى بشريحة « طفيلية » شكلت أحد روافد الفئة الانفتاحية المتميزة ، وان أغلب روافد هذه الفئة مارست وما تزال أنشطة واساليب طفيلية من خلال استقلال نفقات قوانين الانفتاح التى كان لا بد ان تفرز أنشطة استهلاكية وطفيلية ومضاربة بالضرورة بحكم انها صدرت بناء على رغبة سياسية من الحاكم ومن القوى الداخلية والعربية والمحافظه والغربية الرأسمالية المتحالفة ، وعن طريق استقلال هذه العناصر لآلية الافساد السياسى والادارى وتداخلها مع تركيبة السلطة الحاكمة وجهاز الدولة وكبار مسئولى القطاع العام . فمن استعراض تحقيقات المدعى الاشتراكى ومحاكمات القيم يتبين مدى صلة أشخاص مثل عصمت السادات وتوفيق عبد الحى ورشاد عثمان ومحمود عثمان بقمة السلطة وبمجلس الشعب كجهاز تشريعى ، وبقيادات القطاع العام والهيئات العامة والجمارك والضرائب ... الخ . كما سنذكر فيما بعد .

واذا تم الاتفاق على ان من أهم السمات المميزة لـ « الطفيلية » كمنشآت الميل الذؤوب الى التكوين السريع للثروات والسعى الى أنشطة تدبر عائدا سريما وتحتوى باتصالاتها الداخلية والخارجية ، ومخالفة القانون واستخدام اساليب تقديم العمولات والرشاوى .. وغير ذلك ، نجد ان كثيرا من أوجه نشاط وممارسات العناصر الطفيلية قد لا يختلف كثيرا عما تقوم به عناصر الرأسمالية القديمة أو كبار التكنوقراط والبيروقراطيين في ظل الانفتاح الاقتصادى . وعلى سبيل المثال فإن الشركات التى أسهمت فيها هذه العناصر مع العناصر المسماة بالطفيلية لا توضع فقط ترخيص قمة السلطة الحاكمة ووحدات القطاع العام بهذه العناصر ، وانما أيضا اشتراك الجميع في أنشطة واحدة ، بل ويمتد الأمر الى الزج بالقوات المسلحة وبمؤسساتها الاقتصادية للدخول في شركات مساهمة مع هؤلاء . فالشركة

الوطنية للأمن الغذائي ( تأسست في ١١/٩/١٩٨٠ ) مساهم فيها كل من (٦٤) :

أهم المساهمين	قيمة المساهمة بالآلاف جنيه
- محمد أنور السادات	١ جنيه واحد
- بنك ناصر الاجتماعي ( قطاع عام )	٥٠٠
- بنك مصر ( قطاع عام )	٢٥٠
- بنك قناة السويس	٢٥٠
- بنك المهندس	١٠٠
- محافظة بورسعيد	٢٥٠
- شركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي	٢٥٠
- شركة المهندس للتأمين	١٠٠
- شركة الاسماعيلية للجواجن	٥٠
- شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية ( قطاع عام )	٢٥٠
- شركة الأهرام للمجمعات الاستهلاكية ( قطاع عام )	٢٥٠
- الشركة العامة الاقتصادية للقوات المسلحة	٢٠٠
- رشاد عثمان قاسم	١٥٠

ونخلص من ذلك الى أن « الفئة الانفتاحية المتميزة » تنقسم على أساس أصولها الاجتماعية وروافدها التاريخية ونشاطها السابق على نشاطها « الانفتاحي » الى الأقسام والناصر التالية :

**أولاً :** عناصر الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة القديمة وخاصة من مثلوا المصالح الأجنبية ولعبوا دور الكمبرادور قبل ثورة يوليو وبعض العناصر التي مارست نشاطا تجاريا وماليا وصناعيا ولم تكن لها علاقة برأس المال الأجنبي قبل الثورة غير أنها اشتركت مع الأولى في الارتباط برأس المال

العربي والغربي في عهد الانفتاح ، بجانب كبار ملاك الأراضي قبل الثورة ومتوسطي الملاك ممن كونوا ثروات لا بأس بها في عهد الثورة من خلال زراعة المحاصيل النقدية وزراعات النبساتين والعلطور والموجهة للتصدير .

ثانيا : كبار التكنوقراط والبيروقراطيين عسكر ومدنيين اiban الستينات والسبعينات وكونوا ثروات من خلال عملهم باقطاع العام وجهاز الدولة بالطرق المشروعة وغير المشروعة .

ثالثا : عناصر من الذين هاجروا من الاخوان المسلمين في سنوات الخمسينات والستينات وجمعوا ثروات كبيرة من خلال اعمالهم ودعم الحكومات الخليجية المحافظة لهم وسيطرتهم على تجارة العملة في بلدان الخليج ، وكذلك الاثرياء الجدد من كبار المهنيين وكبار المقاولين وطائفة المعمار ممن كونوا ثروات كبيرة بان عملهم في الخليج ايضا .

وتعتبر الدراسات التي تناولت علاقة سلطة الدولة بالفئة الانفتاحية المتميزة قليلة نسبيا بالمقارنة بالسلطة الناصرية ويعود ذلك الى حداثة الفترة منذ منتصف السبعينات ، وفي اطار الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد خلافا هاما حول دور « البرجوازية البيروقراطية » في الستينات كـ « نخب استراتيجية » ، فان التحولات الجذرية المضادة في عهد الانفتاح مارست تأثيرها الملحوظ على وضع ودور الصفوة التكنوقراطية - البيروقراطية المرتبطة بالدولة والقطاع العام . وقد سبق الحديث عن اوجه التداخل والتشابك المصلحي والعائلي بين عناصر هذه الصفوة سواء في الستينات او من تولوا مواقع قيادية في السبعينات وبين رأس المال المحلي الحاضر بشرائحه وفتاته ورأس المال العربي والأجنبي .

وبجانب ما سبق ذكره نلاحظ أن الدولة قد اتجهت الى تغليب مصالح رأس المال الخاص في اطار سياسة الانفتاح وشجعت قيام جمعيات واتحادات لأصحاب المصالح الخاصة وكتعبير عن نفوذ جماعات المصالح الجديدة مثل جمعية رجال الأعمال واتحاد البنوك واتحاد المصدرين والمستوردين ، بجانب

تشجيع قيام روابط مؤسسية بين هؤلاء رجال الأعمال الغربيين والأمريكيين خاصة وهو ما تمثل في تأسيس مجلس الأعمال المصري - الأمريكي أو المجلس المصري - الأمريكي وجمعية الصداقة المصرية - الأمريكية ، بجانب انشاء شعب مشتركة داخل اتحاد الغرف التجارية المصري تضم مصريين وأجانب من دول غربية مثل أمريكا وفرنسا وإسبانيا ... الخ .

فقد نشأ المجلس المصري - الأمريكي والذي عرف باسم اللجنة المصرية - الأمريكية كتعبير عن نمط جديد لجماعات المصالح في مصر في أغسطس عام ١٩٧٥ لتشجيع التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة وخاصة فيما يتصل بتشجيع الاستثمارات الأمريكية في مصر ، وعلى اثر اتفاق الرئيسين أنور السادات ونيكسون . وقد تدعم دور المجلس بفضل تشجيع السادات لأعضائه حيث اعتاد أن يجتمع بهم سواء في مصر أو ايان زيارته للولايات المتحدة ، كما استند المجلس الى عدد من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين من أصحاب النفوذ والمال . حيث أن رئيس الجانب المصري منه وعدد من أعضائه هم أعضاء في جمعية رجال الأعمال المصريين (٦٥) . جدير بالذكر أن المجلس لم يقتصر على الأمور الاقتصادية في توصياته التي أصدرها وإنما تعداها الى القضايا السياسية حيث حذر من استمرار الاعتماد على السادات كشخص دون بناء هياكل مؤسسية تدعم التوجه الغربي في مصر، كما انتقد قانون الانفتاح الاول (١٩٧٤) لمجزه عن اجتذاب المستثمرين الأمريكيين ، وغير ذلك (٦٦) .

أما جمعية رجال الأعمال فقد تأسست في فبراير ١٩٧٧ في اجتماع رأسه عبد الرحمن الشاذلي وزير التموين الأسبق وتمتع بالاستقلال المالي حيث تحصل اشتراكا كبيرا نسبيا من الأعضاء يبلغ ألف جنيه سنويا ، وتضم في عضويتها كبار رجال الأعمال في مصر ، وتستند الى النفوذ السياسي السابق والحالي لأعضائها ممن عملوا أو سبق أن عملوا في المناصب الوزارية والتنفيذية العليا ومن هؤلاء اثنين من رؤساء الوزارات السابقين

( عبد العزيز حجازي وعلي لطفي ) وعدد من الوزراء في المجال الاقتصادي خاصة ، كما تمنح عضوية شرفية لكبار موظفي الدولة ممن يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادي (٦٧) .

أما عن جماعات المصالح القديمة فقد شهد بعضها انتعاشا ملحوظا وزيادة في نفوذه وتأثيره ودوره في السياسة الاقتصادية للدولة ، مثال ذلك اتحاد الغرف التجارية وخاصة شئب المصدرين والمستوردين والتجار والذي نجح في ابطال تنفيذ قرار وزير التموين الأسبق د. فؤاد مرسى والذي قضى بحظر الاتجار في السلع المستوردة وكان ذلك عام ١٩٧٢ قبل اعلان سياسة الانفتاح رسميا ، وكذلك القرار رقم ١١٩ الذي حدد هامشه للربح لا يتجاوز ٣٠٪ من ثمن السلعة والفى تبجح التجار في تجييده فعليا في أغسطس ١٩٨٠ (٦٨) .

على انه يلاحظ من النفوذ المتزايد لجماعات المصالح القديمة والجديدة أن هذا النفوذ لم يكن نتيجة تطور طبيعي أو نشأة طبيعية من مبادرة القطاع الخاص مثلا وإنما جاء في اطار تشجيع ورعاية الدولة وفي اطار المناخ السياسى والاقتصادى للانفتاح طوال السبعينات وحتى الآن ، رغم مخالفاته وتجاوزات بعض هذه الجماعات فإنها وجدت تغاضيا عنها من قبل السلطة الحاكمة ( مثال ذلك اعتراض اتحاد الغرف التجارية على انشاء جمعية مستقلة لرجال الأعمال وموافقة السادات رغما عن الاتحاد ، ثم اعتراض مجلس محلى محافظة القاهرة على طريقة ونشاط جمعية رجال الأعمال وحماية السلطة لها بنقل مقر أعمالها الى الجيزة ) .

ولقد دعا ذلك بالبعض الى القول أنه رغم التقلص النسبى لنفوذ ومكانة « البرجوازية البيروقراطية » مع تفشى آثار سياسة الانفتاح وظهور وتدعم نفوذ الفئة الانفتاحية الجديدة ، الا أنها ظلت القوة المسيطرة فوق الاقتصاد خاصة أو من خلال شبكة روابطها المصلحية مع القطاعين الخاص المحلى والأجنبى (٦٩) ، ورغم هذه الروابط لا يمكن القول بوجود « طبقة

مسيطرة ، على النحو المعروف في المكسيك والأرجنتين والبرازيل والهند كما سلف القول ، وإنما هناك احتمال لأن يتحول أصحاب المصالح الخاصة في المال، والتجارة وفي الريف ( الرأسماليين الزراعيين ) و « رأسماليي الدولة » الى « طبقة مهيمنة » في حالة دخول الاستثمار الأجنبي بنسبة كبيرة في مصر ، وشيوع مظاهر الفساد مما يدفع على حد قول «وتربري» بالقيوى الدينية السلفية لأن تتحالف مع عناصر من القوات المسلحة لقيام انقلاب عسكري مثلما حدث في تركيا منذ عام ١٩٨٠ والدخول في مرحلة جديدة من الدولة الليبرالية السلطوية (٧٠) . أما إذا توقف الاستثمار الأجنبي عند هذا الحد الضئيل نسبيا ، وظلت الأسواق الفريية مغلقة أمام المصادرات المصرية ومع ازدياد أزمات ميزان المدفوعات في منتصف الثمانينات ، فإن ذلك قد يدفع بسلطة حسنى مبارك الى العودة من جديد لسياسة احلال الواردات والتكامل الاقليمي مع العرب وعودة الدفء الى العلاقات المصرية السوفيتية حسب هذا الرأي .

غير أن هناك من يرى ضعف سيطرة « البرجوازية البيروقراطية » في سنوات الانفتاح للأسباب التالية (٧١) :

١ - **العوامل الداخلية** : وتمثل في ضعف القاعدة الانتاجية للرأسمالية عامة ولقطاع رسمالية الدولة بصفة خاصة ، وكذلك انسحاب قطاع كبير من شرائح « البرجوازية البيروقراطية » من العمل الضام الى توظيف الفوائض المنهوبة في النشاط الخاص .

٢ - **العوامل الخارجية** : وتتحدد في تأثير السوق الرأسمالية العالمية على الاقتصاد المحلى من خلال النشاط المالى والتجارى وعن طريق الوكلاء التجاريين وعناصر تتولى ادارة فروع الشركات متعددة الجنسية والذين جاؤوا أساسا من صفوف « البرجوازية البيروقراطية » بجانب عناصر من الرأسمالية التقليدية والاستقرائية الزراعية .

على أن الباحث يختلف مع رأى القائل بوجود عوامل داخلية

وخارجية وراء ضعف نفوذ « البرجوازية البيروقراطية » ، فقد أفادت العناصر البارزة من الفئة العليا من هذه الصفوة بالتحول الى الانفتاح وبالاتقلاب على السياسات الناصرية علنا وصراحة منذ بدء سنوات حكم أنور السادات ودافعت عن تقليص نفوذ القطاع العام بل وبيع وحداته الحاسرة (٧٢) . فمن خلال محاولة استفلال نتائج حرب أكتوبر وجذب الفوائض النفطية العربية بل والرغبة فى العمل فى دول الخليج البترولية وفى تشجيع الاستثمار الأجنبى وجدت قيادات هذه الصفوة فى القطاع العام أداة تعوق رغباتها الجديدة فى تدعيم النفوذ السياسى والمكانة الاجتماعية وسرعة تكوين الثروات ، ومن ناحية أخرى فقد استفل بعض كبار المسئولين من هذه الصفوة موقعه فى السبعينات لتكوين ثروات كبيرة ، قد لا يوفرها له العمل الفردى فى النشاط الخاص ، باستخدام الطرق المشروعة وغير المشروعة (٧٣) ، فضلا عن دخول هؤلاء كمساهمين مع رأس المال المحلى العام والخاص مع رأس المال العربى والأجنبى فى ظل احتفاظهم بمناصبهم القيادية ، بل واقدام بعض غير قليل منهم على ادخال شركات وبنوك القطاع العام فى شراكة رأس المال الخاص والعربى والأجنبى فى اطار شركات مساهمة تنطبق عليها صفة شركات خاصة لا تخضع للوائح ونظم القطاع العام فى ظل قوانين الانفتاح . بالإضافة الى استفلال بعض من تولوا مناصب عليا فى القطاعات الأربعة الكبيرة التى شكلت الجانِب الأكبر من إيرادات الدولة منذ منتصف السبعينات وهى البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة لتكوين ثروات تكفل لهم ممارسة نشاط استثمارى افتاحى .

وقد رأى « ووتربرى » فى سيطرة الدولة على هذه القطاعات الأربعة الكبيرة وما تدره من دخول ريعية كبيرة نسبيا طوال الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ، دليلا على عدم تراجع الدولة عن سيطرتها على وسائل الانتاج رغم أن الوسائل الجديدة يغلب عليها الطابع الرئىسى الذى يعتمد على الظروف الخارجية الدولية والعربية وعلى الظروف الطبيعية ( البترول ) حيث زادت



نسبة المصادر الريمية الأربعة في اجمالي إيرادات الدولة من ٦٪ عام ١٩٧٣ إلى ٤٥٪ عام ١٩٨٣ حسب احصاءات البنك الدولي(٧٤) . هذا بالإضافة الى سيطرة الدولة على فائض القطاع العام والبنوك المملوكة للدولة(٧٥) .

وقد كان لأسلوب تعامل رئاسة الدولة مع الصفوة التكنوقراطية البروقراطية ( بورجوازية الدولة ) أثر بارز في استمرار دورها المسيطر في اطار الانتاج ، فعل العكس من أسلوب عبد.الناصر الذي يتلخص في تهديد مصالح هذه الصفوة بجانب تصفية الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة في الستينات والتحكم في أعضائها بمزيج من الاجبار والاعتماد على المساندة الشعبية لقراراته ، فان السادات سعى الى كسب تأييد غالبية عناصر جناح بورجوازية الدولة والقطاع الخاص ، وحيث رحبت بسياسات السادات ولم تكن تتوقع تاملًا أفضل لأي حاكم آخر(٧٦) ، ويرجع تأييد هذه الصفوة للسادات الى استيائها من السياسات التدخلية الاشتراكية لجمال عبد الناصر وللجناح اليساري من الضباط الأحرار من حوله ، ومن هنا أقدم السادات على تخفيف قبضته على النخب المحيطة به والسماح لها بمزيد من العمل باستقلالية في أماكنهم(٧٧) . فقد استدعت التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة أن يتخذ عبد الناصر خطوات تناهض مصالح النخبة ، وكانت سياساته التدخلية وعدم قبوله المشاركة في السلطة رد فعل على ميل النخبة الى محاولة التملص من تحقيق مطالبه ، بينما تطلبت سياسة السادات في « السلام » من خلال التفاوض والرفاهية الاقتصادية من طريق المشروع الخاص استمالة أقل حصة للسلطة السياسية وبعيدا عن تهديد مصالح النخبة بل دعمها(٧٨) . ولكن دون السماح لهذه النخبة بمعارضته سياسيا أو بتكوين اطرار مؤسسية مستقلة ومنظمة تشكل مصدر تهديد لسلطته السياسية ، حتى لا يسمح بتكرار تجربة مجموعة مايو . وهكذا في ظل الاطار الموضوع لمرية « النخبة الاستراتيجية » في السياسات الاجتماعية والاقتصادية توصل السادات الى نوع من « المقد الاجتماعي » بينه وبين هذه النخبة أو النخبة الحاكمة ، وتمتص السادات بسلطات أكبر في المجال السياسي الداخلي وفي السياسة الخارجية من عبد الناصر(٧٩) .

### هوامش الفصل الثالث

Milovan Djilas, The New Class (London : Thomas and Hudson, 1957).

\*

\*\*\* انظر في ذلك :

Issa Shivji, Class Struggles in Tanzania (New York : Monthly Rerview Press, 1976), pp. 30 - 34.

Morroe Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt (١)  
(Princeton : Princeton Univ. Press, 1957), p. 185.

Manfred Halpren, "Egypt and the New Middle Class and (٢)  
New Explorations", Comparative Studies in Society and History,  
Vol. II, No. 1, Jan. 1969, pp. 99 - 107.

(٣) عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة الجديدة في مصر » ، الطليعة ،  
السنة ٤ ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ٨٤ - ٨٦ .

(٤) نفس المصدر ، ص ٨٧ - ٩١ .

(٥) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ، ( القاهرة : دار  
الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١ ) ص ٥٩ .

(٦) نفس المصدر ، ص ٦٠ وما بعدها ، ص ١٣٠ .

(٧) يرى محمود حسني أن « برجوازية الدولة » لا تختلف عن  
« البرجوازية التقليدية » التي سبق أن أيلت سياسة التمهيد والتوجه  
الراسمالي الجديد للنظام العسكري طوال السنوات ١٩٥٧ - ١٩٦١ ، بل  
أن الاثنين تقفان صفًا واحدًا ضد المبادرات المستقلة للتعبير من قبل الجماهير  
الشعبية على حد قوله .

Hussein, Op. Cit., pp. 137, 163, 168.

Ibid., p. 193.

(٨)

(٩) د. سعد حافظ « جدلية التطور الراسمالي في مصر » ، قضايا  
فكرية ، ملف « أزمة النظام الراسمالي في مصر » ، مصدر سابق ،  
ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(١٠) د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ،  
مصدر سابق ص ٥١٢ .

(١١) Waterbury, Op. Cit., p. 425.

(١٢) انظر كمنال :

- د. سمير أمين ، « ملاحظات حول أزمة الرأسمالية فى مصر » ،  
قضايا فكرية ، العدد الخامس ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٢٨٧ .

- د. توفيق سلوم « البرجوازية والدولة فى البلدان النامية ( عرض  
لبعض الأبحاث السوفيتية ) » ، قضايا فكرية ، ملف « أزمة النظام  
الرأسمالى فى مصر » ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ .

(١٣) Karl Marx, The 18th Brumaire of Louis Bonaparte (New  
York : International Publishers, 1969), p. 124.

(١٤) Poulantzas, Political Power and Social Classes, (London :  
New Left Books, 1974), pp. 97-8.

(١٥) Ibid., p. 98

(١٦) Waterbury, Op. Cit., p. 425.

(١٧) Ibid., p. 425.

(١٨) عادل حسين ، نحو فكر عربى جديد : الناصرية والتنمية  
والديمقراطية ( القاهرة : دار المستقبل ، ١٩٨٥ ) ص ١٨٠ - ١٨١ .

(١٩) Waterbury, Op. Cit., pp. 426-7.

وحول أثر سياسة احلال الواردات على التنمية والصناعة بصفة  
خاصة انظر : د. عمرو محيى الدين « تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر  
والبدائل المتاحة فى المستقبل » ، فى : د. اسماعيل صبرى عبد الله  
وآخرون ( محررون ) ، استراتيجية التنمية فى مصر ( أبحاث ومناقشات  
المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، ٢٤ - ٢٦ مارس  
١٩٧٧ ) ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) ص  
١٩٤ - ١٩٨ .

(٢٠) Waterbury, Op. Cit., p. 429.

(٢١) د. فؤاد مرسى « الأبعاد الاجتماعية للشخصية المصرية  
الراعية » ، الفكر المعاصر ، العدد ٥٠ ، إبريل ١٩٦٩ ، ص ٢٨ .  
انظر أيضا : راي « مور » فى أن هزيمة ١٩٦٧ مكنت « البرجوازية

الإدارية الجديدة « من السيطرة على آليات تحويل الموارد العامة الى موارد خاصة بالتراطؤ مع حلفائها في القطاع الخاص :

Moore, Images of Development : Engineers in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980), p. 122.

(٢٢) نقلا عن : عادل غنيم ، النموذج المصري لأسمالية الدولة التابعة ٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٤٠٦ .

(٢٣) نقلا عن د. محمود عبد الفضيل ، « الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي » ( بيروت : معهد الإنماء العربي ، ١٩٨٠ ) ص ٧٩ .

R. Mabro, S. Radwan, The Industrialization of Egypt : (٢٤)  
Policy and Performance 1973-1970 (Oxford : Oxford Univ.

Ibid., p. 157. (٢٥)

Ibid., p. 112. (٢٦)

Gunnar Mirdal, The Asian Drama (New York : Panthen Books, 1968), pp. 895-900. (٢٧)

ورد في مقال لـ « ووتربري » :

Waterbury, "The Soft State" and the Open Door Policy : Egypt's Experience with Economic Liberalization, 1974-1984", Comparative Politics, Vol. 18, No. 1, Oct. 1985, pp. 65-6.

Cooper, Transformation of Egypt (London : Croom Helm, 1982) p. 39. (٢٨)

Ibid., p. 39. (٢٩)

Waterbury, "The Soft State" ..., Op. Cit., p. 66. (٣٠)

Ibid., p. 66. (٣١)

Ibid., p. 67. (٣٢)

Cooper, Transformation of Egypt, Op. Cit., p. 40. (٣٣)

Moore, Images of Development, Op. Cit., p. 124. (٣٤)

Moore, "Money and Power : The Dilemma of Egyptian Infatih", The Middle East Journal, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986, pp. 635-6. (٣٥)

(٣٦) عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد ، مصدر سابق ، ص ١٨١ .

(٣٧) ف . آ . لوتسكيقتش ، عبد الناصر وممركة الاستقلال  
الاقتصادى ، ترجمة د . سلوى أبو سمعة ، د . واصل بحر ( بيروت : دار  
الكلمة للنشر ، ١٩٨٠ ) ص ٣٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ٤٠ .

(٣٩) د . محمد دويدار ، مصدر سابق ، ص ٥١٩ .

(٤٠) د . نزيه الأيوبي « النظام السياسى والادارى فى مصر ... »  
مصدر سابق ، ص ٧٩ .  
ولمزيد من التفاصيل انظر : د . فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى  
( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ) .

Moore, "Money and Power...", Op. Cit., p. 637. (٤١)

(٤٢) فى هذه النقطة أكلت ورقة أكتوبر على أهمية الاعتماد على جهاز  
التمن فى توجيه عوامل الانتاج بدلا من تحديد الأسعار والأجور اداريا ،  
بحيث تمكس أسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج ندرتها النسبية  
وتكلفتها الفعلية لكى تتقارب مع الأسعار العالمية ، وتمنى هذه السياسة  
ايضا لجوء الدولة الى أدوات نقدية ومالية للتأثير فى الطلب بدلا من الاعتماد  
على القرارات الادارية ، ويمد هذا الأمر أحد مفارقات ورقة أكتوبر ، فقد  
أكلت فى موضع آخر على ضرورة الأخذ بمبدأ التخطيط ودعم جهاز  
التخطيط ، اذ يتناقض المبدأ الأخير مع سياسة تقليل اللجوء الى تحديد  
الأسعار اداريا ، انظر : ورقة أكتوبر ( القاهرة : هيئة الاستعلامات ،  
١٩٧٤ ) ص ٣١ - ٣٣ .

Ibid., pp. 637-9. (٤٣)

Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., (٤٤)  
p. 430.

أثبت « مور » فى دراسته عن دور المهنسمين المصريين فى تكوين  
الفئة التكنوقراطية البيروقراطية من خلال تحليل خلفياتهم الاجتماعية  
والثقافية أن الأسر من الراسمالية الكبيرة وكبار ملاك الأراضي دفعوا بأبنائهم  
الى كليات الهندسة لكى يمثلوا استمرارية لنفوذهم السابق بأن يتولوا  
المواقع القيادية فى ادارة الشركات المؤممة ويؤدوا من ثم دورا هاما فى  
التنمية والتوسع العمرانى والانتاجى الذى قامت به الثورة منذ عام

١٩٥٧ ، وفي نفس الوقت حافظت على القيم الثقافية في أبنائها والتطلع الى  
تولى المكانة الاجتماعية المتميزة بفعل المزايا الوظيفية والمهنية للتكنوقراط  
المجند ، انظر :

Moore, Images of Development, Op. Cit., pp. 118-9.

(٤٥) يذكر د. علي الجريلى أنه حتى بداية الخمسينات لم توجد فئة  
من أصحاب الأعمال بالمعنى المعروف لها ، وكانت أنشطة القطاع الخاص  
حتى نهاية الستينات قد تركزت في مجالات تضمن الكسب السريع ولم  
تتوجه الى الاستثمار الصناعي ، انظر :

- د. علي الجريلى ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات  
الاقتصادية في مصر ٥٢ - ١٩٧٧ ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة  
للكتاب ، ١٩٧٧ ) ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .

(٤٦) نفس المصدر ، هامش (١) ، ص ٧٦ .

(٤٧) صدر العديد من القرارات وأبرمت مصر اتفاقيات مع الولايات  
المتحدة ودول أوروبا الغربية . مثال ذلك : انضمام مصر الى اتفاقيات  
ضمان الاستثمار الأجنبي والى الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة  
بين الدولة ورعايا الدول الأجنبية الرأسمالية بالطبع حيث التزمت مصر في  
القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧١ بتعويض رعايا بريطانيا  
وسويسرا عن تأميم ممتلكاتهم في الستينات ، واتفاقيات حماية  
الاستثمارات مع الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا ، وتوالى تمويل  
رعايا الدول الغربية ودولة عربية هي السعودية ، ولزيد من التفاصيل  
انظر : د. فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مصدر سابق ، ص  
١٠ وما بعدها .

(٤٨) تذكر ماك زعلوك أيضا دور علاقات النسب والمصاهرة  
والتشابك المصلحي بين عناصر بيروقراطية الستينات والرأسماليين القدامى  
في حصول الأولين على توكيلات تجارية في بداية السبعينات :  
Malak Zaalouk, Commercial Agents in Egypt : A Case Study in De-  
velopment, PH. D. Thesis Submitted to the Univ. of Hull (London,  
1982), pp. 279-82, 290-5.

(٤٩) بينت سامية سميد في دراستها الهامة عن روافد « نخبة  
الانفتاح » كيف عاد أصحاب التوكيلات من الرأسماليين القدامى ممن انتهى  
نشاطهم عمليا عقب القوانين الاشتراكية في الستينات ، وكذلك بعض هؤلاء  
من استمروا في الستينات وواتهم الفرصة في السبعينات ، وأخيرا عناصر

الصفوة التكنوقراطية البيروقراطية من الضباط والمدنيين ، راجع :

سمامية سميد امام : « الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى  
فى المجتمع المصرى ٧٤ - ١٩٨٠ » ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية  
الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٥ ، الجدول رقم  
٣ الخاص بعناصر الرأسمالية التقليدية وشركاتها فى اطار الانفتاح ، ص  
٥٥ - ٧٧ ، الجدول رقم ٤ حول العناصر البيروقراطية التكنوقراطية  
والشركات التى ساهمت فيها ، ص ١١٧ - ١٢٩ . وعن جوانب التحالف  
فى اطار الشراكة فى ظل الانفتاح الاقتصادى بين الرأسماليين القدامى  
والبيرو - تكنوقراط فى الستينات والسبعينات انظر : ص ١٢٠ - ١٣١ .

(٥٠) د • ملك زعلوك ، « تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية  
التجارية » ملف « أزمة النظام الرأسمالى فى مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر  
سابق ، ص ٧٣ ، وتذكر ملك زعلوك أن ارباح هؤلاء وصلت الى ارقام  
فلكية ، حيث وصل دخل بعضهم من أعمال الوكالة الى أكثر من عشرة  
ملايين جنيه سنويا ، نفس المصدر ، ص ٧٤ .

(٥١) تمثلت هذه الأنشطة فى التالى :

- ١ - التصدير ٢٠ - الاستيراد ٣٠ - الصناعات الخفيفة .
- ٤ - المقاولات ٥٠ - مراكز الصيانة واصلاح الأجهزة المصنعة فى الخارج .
- ٦ - المكاتب الاستشارية ٧٠ - تسهيل انشاء مشروعات استثمارية من  
خلال استيراد تكنولوجيا حديثة وتقديم دراسات جدوى للمستثمرين .
- ٨ - مشروعات زراعية سريعة العائد أو بفرض التصدير مثل نباتات العطور  
والخضروات وتربية الدواجن ٩٠ - مشروعات سياحية وفنادق ، ملك  
زعلوك ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٧٥ .

(٥٣) أثبتت دراسة سمامية سميد حجم التداخل فى النشاط الخاص  
بين بيروقراطية الستينات وبيروقراطية السبعينات من جانب ، وبين هؤلاء  
وعناصر من الرأسمالية القديمة مما عكس غياب الحدود بين جهاز الدولة  
والقطاع العام ورأس المال الخاص المحل والمشارك والأجنبى فى سنوات  
الانفتاح : فنجد التقاء عائلات قديمة مثل عائلات المفتى والبدراوى عاشور  
وأبو الفتوح والطويل مع عائلات تنتمى الى الصفوة البيروقراطية  
التكنوقراطية مثل محسن عبد الحالى وعبد المنعم الطنامل وعبد القفار  
البربرى ومحمد حامد محمود ، انظر : نفس المصدر ، ص ١٣٠ - ١٣١ .

(٥٤) انظر : د. حسام منلور ، « ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية » ملف « أزمة النظام الرأسمالي في مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٥٥) أوردت سامية سميد احصاءات أثبتت أن رأس المال المصري ( عام وخاص ) رغم أنه شكل النسبة الكبرى من جملة الاستثمارات في مصر وحيث كان لرأس المال العربي والأجنبي نسبة ضئيلة ، إلا أنه فضل المشاركة معه للاستفادة من مزايا وضمانات قوانين الاستثمار ، ففي الفترة من ٧٥ - ١٩٧٩ جاء رأس المال المصري دون أية مشاركة عربية أو أجنبية في ٣ شركات فقط من بين ٩٨ شركة ، وحيث بلغت نسبة المساهمة المصرية في الشركات المساهمة في الفترة ٧٥ - ١٩٨٢ ( ٧٠ ٪ ) ، والمال العربي ١٦٣ ٪ ، وال ١٣٧ ٪ رأس مال أوروبي غربي وأمريكي ومن بلاد أخرى انظر : المصدر السابق ، ص ١٨٥ ، ١٨٩ ، وفي الفترة من ٧٥ - ١٩٨٢ بلغت نسبة الشركات المساهمة المصرية بنسبة ١٠٠ ٪ و ٢٩ ٪ من اجمالي عدد الشركات ( ١٥٨ من ٥٣٤ شركة ) ص ١٩٠ .

(٥٦) انظر في ذلك على سبيل المثال :

- د. محمود عبد الفضيل ، « مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانتاج الاقتصادي » ، الطبيعة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ٥١ - ٦٠ .  
- د. محمد عبد الشفيق عيسى ، « الرأسمالية الطفيلية في مصر » هل هي مفهوم علمي ؟ ، للطبيعة ، أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١٠٥ - ١١٧ .  
- د. سمير أمين ، « تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر » ، الطبيعة ، إبريل - يونيو ١٩٨٥ ، ص ٩٦ - ١١٨ .  
- د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ،

مصدر سابق ، ص ٩٤٧ .

- د. محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة الطفيلية والريعية للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، قضايا فكرية ، ملف « أزمة النظام الرأسمالي في مصر » مصدر سابق ، ص ١٦٥ - ١٧١ .  
- صلاح العروسي ، حول الرأسمالية الطفيلية : دراسة نقدية ، ( القاهرة : دار الفكر المعاصر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ) ، ص ٤ وما بعدها .  
- د. محمد دويدار ، « الاتجاه الريعي للدولة في مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، السنة ٧٦ ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ٩١ وما بعدها .

(٥٧) يورد محمود عبد الفضيل أمثلة لأنواع الأنشطة واللفئات الطفيلية ولأنواع الدخول الطفيلية ، المصدر السابق ، ص ١٩٢ . أما محمد



عبد الشفيق فانه يفرق بين الأنشطة الطفيلية وغير الطفيلية على أساس النشاط ، فبالنسبة للأنشطة الأولى تشمل القائمين بالمضاربة والسمرة والوساطة وترتبط بالفتات ذات الأنشطة الاجرامية مثل التهريب من المنطقة الحرة وتهريب المخدرات وتجارة العملة ، وكذلك مع الفتات شبه الريعية أى التى تحقق ريعا من خلال استغلال قدرة مهاراتها من كبار المهنيين ( محامين وأطباء ومهندسين استشاريين ) ، بينما هناك فتات أخرى تمارس أنشطة تعتمد على ملكية رأس المال فى قطاعات الانتاج السلمي والخدمات وتحصل بذلك على أرباح استثنائية واحتكارية استنادا الى مركزها الخاص على سلم السلطة وسلم الثروة والدخل القومي مثل رأس المال التجارى والصناعى والمقارى والمالى والريعى : د. محمد عبد الشفيق عيسى ، « الاقتصاد المصرى من واين والى أين ؟ » بحث مقدم الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة ، ١٩٨٤ ، ص ٢ - ٣ .

(٥٨) د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ٥٢ - ٥٣ .

(٥٩) يرى محمد عبد الشفيق أن التحليل الماركسى - اللينينى لظاهرة النشاط الطفيلى لا يلائم الواقع الاقتصادى المصرى ، « الرأسمالية الطفيلية فى مصر ٠٠ هل هى مفهوم علمى ؟ » مصدر سابق ، ص ١٠٩ - ١١١ .

(٦٠) انظر رأى د. محمد دويدار فى استخدام الاقسام الواسعة من الرأسمالية المصرية التى غلبت عليها « الصفة الريعية » لأموالها فى أنشطة المضاربة التى تدر عائدا سريعا ( مثل تجارة الخشب ، تجارة العملة ، البوتيكات والاكشاك ) ، « الطابع الريعى للدولة فى مصر » ، مصدر سابق ، ص ٩١ ، أيضا : صلاح المبروسى ، مصدر سابق ، ص ٦٠ .

(٦١) د. محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة » الطفيلية ، و « الريعية » للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، مصدر سابق ، ص ١٧٠ .

(٦٢) اوردت سامية سعيد حجم مساهمات بنوك وشركات انقطاع العام مع الشركات المساهمة التى تعمل ضمن قوانين الانفتاح ، حيث وصلت النسبة الى نصف مساهمات رأس المال المحلى بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، انظر ، مصدر سابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٣ ، وحول نوعية المساهمات ، انظر ملحق رقم (١) ص ٢٨٦ - ٣١٢ .

(٦٣) يذكر محمد عبد الشفيق ان بلادا اخرى من الدول النامية ( مثل المكسيك والارجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية وتايوان ) حسدت

فيها نموذج للنمو الصناعي المتجه للتصدير بينما قام في دول الخليج العربي نموذج ثان للنمو الصناعي القائم على البترول والغاز الطبيعي ، عكس الحال في مصر ودول أخرى كما سبق ، مصدر سابق ، ص ١١٣ - ١١٤ .

(٦٤) نقلا عن : سامية سعيد ، مصدر سابق ، ص ١٦٣ .

(٦٥) لمزيد من التفاصيل راجع :

اماني قنديل ، صنع السياسات العامة في مصر ، مع تطبيق عملي السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، رساله دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٧٨-٤٧٩ .

(٦٦) عادل حسني ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التنمية

١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، الجزء الثاني ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ ، ط ٢ ) ص ٥٢٧ .

(٦٧) يمد السماح بانتساب كبار رجال البنوك والنشاط الاقتصادي

في الوزارات ووحدات القطاع العام أداة هامة لممارسة التأثير على صانعي السياسة من خلال تنمية شبكة العلاقات الشخصية وحول نشاط أعضاء الجمعية وغالبيتها في التوكيلات التجارية والصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل والفزل والنسيج والآلات انظر :

اماني قنديل ، مصدر سابق ، ص ٤٧٢ - ٤٧٥ .

(٦٨) نفس المصدر ، ص ٤٥٢ - ٤٥١ .

هناك أيضا اتحاد المصدرين والمستوردين الذي يرأسه مصطفى كامل

مراد رئيس حزب الأحرار والضابط السابق والرئيس السابق للشركة الشرقية للأقطان ، بجانب اتحاد البنوك الذي يرأسه نبيل ابراهيم رئيس مجلس ادارة بنك مصر السابق والذي يتقاسم رجال بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة والمشاركة والأجنبية مقاعد مجلس ادارته ، نفس المصدر ، ص ٤٧٦ .

Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat, Op. Cit., (٦٩)  
p. 432.

Ibid., p. 432.

(٧٠)

ويتفق محمد احمد السعيد مع هذا الرأي حيث ان « البرجوازية البيروقراطية » لا تزال بكل المعايير الموضوعية هي الطبقة الحاكمة ، ولكنها تحولت من الشكل التبلور لوجودها الجماعي الى الشكل المتفكك والموزع بين المصالح الخاصة لكادراتها ، انظر دراسته : « مساهمة في نقد تناقضات

« البرجوازية البيروقراطية في مصر » ، ملف « أزمة النظام الرأسمالي في مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ١٨٩ .

(٧١) د. سمح حافظ ، « جدلية التطور الرأسمالي في مصر » ، ملف « أزمة النظام الرأسمالي في مصر » ، قضايا فكرية ، مصدر سابق ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(٧٢) انظر في ذلك ولزيد من التفاصيل :

- محمد عبد السلام الزيات ، مصر الى أين ؟ قراءات وخواطر في الدستور الدائم ١٩٧٠ ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ط ٢ ، ١٩٨٦ ) ص ٨٠ - ٨٧ .

(٧٣) هناك سجل حافل بفضائح تلقي العمولات والرشاوى من خلال استغلال العمل التنفيذي والاداري مثل قضية وستنجهاموس المتهم فيها أحمد سلطان وهاني جرانة والسيد عويس ، وقضية البوينج المتهم فيها أحمد نوح ومحمد عبد الله مرزبان ( وقد تمت تبرئتهما بحكم قضائي في أوائل ١٩٨٨ ) والعقيد أحمد المسيري وكمال أدهم . وصفة الأوتوبيسات الإيرانية المتهم فيها أشرف مروان ومرعي أحمد مرعي وصفقة الحديدي الأسباني والمتهم فيها عثمان أحمد عثمان وآخرون وغيرها : انظر د. محمود القاضي ، ( البيوت الزجاجية » ( القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١ ) ص ٢٠٦ وما بعدها ، محمد حسنين هيكل ( بيروت : شركة المطبوعات ، ط ٧ ، ١٩٨٣ ) ص ٣٨٥ - ٣٨٩ .

Waterbury, "The Soft State" ..., Op. Cit., p. 68. (٧٤)

Ibid., p. 69. (٧٥)

R. Hinnebusch, Egyptian Politics Under Sadat : The Post- (٧٦)  
Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State  
(Cambridge, London, New York : Cambridge Univ. Press, 1985),  
p. 89.

Ibid., pp. 89-90. (٧٧)

(٧٨)

(٧٩) حسب واى هاينبوش أن عبد الناصر واجه تحديا وتهديدا لسلطته من « قلب النخبة » وخاصة القوات المسلحة والصفوة التكنوقراطية البيروقراطية بجناحيها المسكرى والمدنى والتي حلت من جنرية التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، بينما لم يواجه السادات سوى تحلى مجموعة مايو وعلى رأسها على صبرى ، وبعد ذلك تمتع بسلطات شخصية أكبر من عبد الناصر :

Tbid., p. 86.

## الفصل الرابع

# الدولة والنخبة وإدارة الصراع السياسى

تبين من تحليل تطور التشكيلة الاجتماعية الرئيسية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ مدى ما تتميز به من تنوع شديد فى توجهاتها وأصولها الاجتماعية - الطبقية واختلاف مواقفها وتغيرها مع تغير الشرائح والأجنحة المكونة لها من السلطة السياسية والنخبة الحاكمة ومن قضايا التنمية وتوزيع الثروة ٠٠٠ الخ ، ومن جانب آخر فإن التغيرات العاصفة فى النظام العالمى بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة فى علاقات المسكرين الشرقى والغربى والقوتين الأعظم بصفة خاصة وفى اطار اتجاه المراكز الرأسمالية والشركات متعددة الجنسية الى صياغة تقسيم جديد للعمل الدولى يمكن الرأسمالية من تخفيف أزماتها وتقل جزء أساسى منها الى بلدان الأطراف فى العالم الثالث ، هذه التغيرات العاصفة بمراحلها المختلفة بين الخمسينات والستينات من ناحية وبداية السبعينات وحتى الآن من ناحية أخرى تمارس ضغوطا شديدة سياسية واقتصادية وعسكرية على بلدان العالم الثالث من زاوية التأثير على قراراتها السياسى الداخلى والخارجى وبحيث تقيد من هوامش المناورة السياسية أمام قيادات هذه البلدان وتحد من حرية حركتها فى مجال محاولة تحقيق تنمية تكفل الاستقلال الاقتصادى أو التحرر نسبيا من شروط التبادل الدولى .

ومن الطبيعى أن تؤثر متغيرات النظام الرأسمالى العالمى على دور الدولة وحرية حركة النخب الحاكمة فى ادارة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية بالداخل ، وتمارس نفوذها كذلك من زاوية غير مباشرة من خلال طبيعة وتركيب النخبة الحاكمة ، من حيث كونها نخبة تضم عناصر

محتكرة الى حد بعيد نسبيا من ضغوط الرأسمالية الخاصة المحلية والشركات  
الدولية العملاقة ومن ثم تتبنى نهجا مستقلا في التوجه التنموى ، أم تكون  
مرتبطة بالمصلحة المشتركة مع رأس المال المحلي والأجنبي وهذا ما يجعلها  
تتجه الى تنمية تابعة •

في هذا الصدد أثارت طبيعة سلطة ثورة يوليو بحسبها واسما بين  
الباحثين حول مدى ما أدخلته من تغيير على طبيعة وتركيب الدولة ودورها  
في المجتمع المدني ، وكذا علاقتها بشرائع التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية  
الرئيسية التقليدية والجديدة التي تكونت في ظل تحولات الثورة الكبرى ،  
وأياضا مدى تأثيرها في تغيير تركيب النخبة الحاكمة وحجم استيعابها  
للفئات الاجتماعية الجديدة الصاعدة ، وحول هوية الدولة الناصرية ذاتها  
بمؤسساتها وأجهزتها وتنظيماتها •

ولعل القضية الأولى التي استرعت انتباه الباحثين هي موقف ثورة  
يوليو من النظام السياسي والحزبي السائد قبل قيامها ومنذ دستور ١٩٢٣ ،  
موجب ما يذهب اليه طارق البشري من أن التغيير الذي تم في قمة السلطة  
بالاطاحة بالملك وسيطرة قيادة الجيش عليها لا يعتبر حسما للتغيير السياسي  
والاجتماعي ، وإنما ينظر اليه كتعديل لأوضاع أطراف الصراع • فبينما  
استطاعت الثورة القضاء على السراي والقوى التقليدية في النظام القديم ،  
والتي لم تبذل مقاومة تذكر لتحدي سلطة النظام الجديد<sup>(١)</sup> ، نجد أن الأخير  
واجه بالفعل صيغة جديدة لمعادلة الصراع والقوة ، وكان عليه أن يتخذ  
منها موقفا محددا ، فالجانب تنظيم الضباط الأحرار الذي عد أحد تنظيمات  
« الطبقة الوسطى » وخاصة شرائعها الصغيرة والمتوسطة ، كان يوجد  
تنظيمات سياسية أخرى تعبر عن هذه « الطبقة » التي لم تجد في النظام  
القديم منافذ مفتوحة لها وللوقى الاجتماعية التي تمثلها ، وهذه التنظيمات  
هي : الإخوان المسلمون ، مصر الفتاة ( الحزب الاشتراكي ) ، والتنظيمات  
الساكنية ، الطليعة الوفدية أو الجناح اليساري من شباب الوفد ، الحزب  
الوطني الجديد •

ودار الصراع في شكله الجديد بين الضباط الأحرار والقوى السياسية وانتهى كما هو معروف بتصفية الثورة لهذه القوى وحظر نشاطها السياسى ، واعتقال كثير من قادتها وأعضائها ، ولكن كيف تغير مواقف السلطة الجديدة من القوى والحركات السياسية المناوئة لها ، ولماذا انتهت المواجهة الى حد التصفية السياسية شبه التامة ؟

فيما يلي نستعرض وجهات النظر المتعددة التي تفسر أسباب الصدام ،  
( ١ ) فسر البعض اقدم ثورة يوليو على إلغاء النظام الحزبى القديم وانهى ساد منذ دستور ١٩٥٣ بأن هذا النظام صار مرتبطا فى الواقع بسيطرة القوى التقليدية عليه مما جعله غير ملائم لانطلاق الضباط الأحرار بعد الاستيلاء على السلطة خاصة وأنهم قاموا بالثورة ضد هذه القوى كأحد أعمدة النظام القديم(٢) ، ذلك أن قيادات الأحزاب التقليدية السابقة كانت تنتمى الى الشرائع الاجتماعية العليا وتبادلت فيما بينها الحكم ، وهذا ما جعل من النظام « الحزبى » مرادفا فى الواقع لسيطرة هذه الشرائع العليا وخاصة كبار ملاك الأراضى ، ومن ثم فإن رفض تحكمها يعنى في نفس الوقت رفضا للحكم الحزبى . ومن هنا فإن إلغاء دستور ١٩٥٣ فى ١٠/١٢/١٩٥٢ يعد إلغاء للأساس القانونى الذى استند اليه النظام الحزبى .

وكان من الواضح أن الدستور الملغى قد سد المنافذ أمام الشرائع المتوسطة التى وثبتت الى السلطة ولم يعد يتناسب معها ، ولم يكن من المنطوق أن تبقى عليه وقد حرّمها من فرص تأكيد وجودها وتحقيق أهدافها(٣) .

(ب) على أن البعض الآخر يركز على اثر الخلفية « الطبقيّة » للضباط الأحرار فى موقف هؤلاء من الأحزاب والحركات السياسية والتنظيمات انقباية والمهنية منذ قيام الثورة ، ذلك أن الانتماء الطبقي هو الذى يفسر الى حد كبير تخوف القادة العسكريين الجدد من أية مبادرات تنظيمية مستقلة للطبقات العمالية والفلاحية(٤) ، يدل على ذلك المواجهة الحادة من قبيل

الثورة لمظاهرات عمال شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار في ١٢ و ١٣ أغسطس ١٩٥٢ ، وإعدام العاملين مصطفى خميس ومحمد البقرى ، وقد ميز هذا التخوف من أية فرص للتبلور التنظيمى المستقل للطبقة العاملة أو الفلاحين السياسات التالية لقيادة النظام الجديد ، وحيث ارتبط حرصها على تحقيق المزيد من الحقوق للعمال والفلاحين بإصرارها الشديد على احتواء أو السيطرة على أية أبنية تنظيمية نقابية أو سياسية للطبقات الشعبية حسب هذه الرؤية .

هذه « الخلفية الطبقيّة » كانت لها آثارها الهامة أيضا فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية لقادة الثورة ، وفى انحيازاتهم الطبقيّة ، فقد رأى بعض من تبناوا هذه النظرة أن نسبة غير قليلة من الضباط الأحرار تنحدر من أصول لمانلات تنتمى الى « الطبقة العليا » والشريحة الأعلى من الطبقة المتوسطة ، خاصة وأن أبناء هاتين الطبقتين كانوا القادرين فعلا على دخول الكلية الحربية التى أوصدت أبوابها أمام أبناء « الطبقات الدنيا » من الحرفيين وصغار الموظفين (٩) . ويستند عبد الباسط عبد المطلب الى هذه الرؤية لأسعد عبد الرحمن وغيره ، وقام بتحليل الخلفية الطبقيّة لعشرين اسما من الضباط الأحرار ممن لعبوا دورا هاما فى الحياة السياسية والاجتماعية (١٠) ، فقد كان أربعة منهم من أبناء أغنياء الفلاحين ( بنسبة ٢٠٪ من العينة وهى نسبة غير قليلة ) تبدأ حياة والد أحدهم من عشرة أفدنة وتنتهى الى ما يزيد عن مائة فدان ، وأن أربعة آخرين من أبناء ضباط كبار بالجيش ، واثنتين لأبوين من الحائزين للأراضى الزراعية أيضا ، وبالنسبة لأبناء العدد الباقى فقد كان آبائهم من كبار ومتوسعى الموظفين ، ولا تقف انعكاسات الخلفية الطبقيّة على دور هؤلاء حتى نهاية الستينات ، فما زال بعض منهم يؤثر فى الحياة السياسية والاقتصادية المصرية سواء عن طريق الأعمال الحرة مثل التوكيلات وشركات التصدير والاستيراد ، أو حتى فى النشاط السياسى الحزبى على حد قول هذا البعض .

(ج) هناك وجهة نظر أخرى تفسر موقف الضباط الأحرار بأنهم



يمثلون موقفا فكريا لشرعية « طبقية » هي « البرجوازية الصغيرة » ويعبرون عن مصالحها . فالسمات الايديولوجية لهذه « البرجوازية الصغيرة » أن موقفها الفكرى يرتبط بخصائصها العامة كطبقة تجمع بين « التوجه الثورى » و « التوجه الرجعى » فى نفس الوقت (٥٧) ، وأن التوجه الثورى يميز تلك « الطبقة » عقب حصول بلدان العالم الثالث على الاستقلال وفى الفترات الأولى من التنمية . غير أنها تتجه بعد ذلك وفى المراحل التالية الى التوجه الأكثر رجعية ازاء ازدياد تحديد « الطبقة العاملة » لمصالحها ومطالباتها بدور أكبر فى ادارة دفة الحكم وفى صنع القرار وفى اتجاهها الى تكوين تنظيمات سياسية وتقابلية مستقلة لها ، ولواجهة تحركات العمال تعمل على محاصرة هذه التحركات ومحاولة استيعابها فى تنظيم سياسى يخضع لسلطة الدولة .

( د ) هناك وجهة نظر أخرى ترجع موقف الضباط الأحرار من النظام الحزبى بصيفته السابقة على قيام الثورة الى تأثير غالبية هؤلاء بالأحزاب والجماعات المعادية للديمقراطية بشكلها النيابى التمثيل الذى ساد عقب ثورة ١٩١٩ وصاغه دستور ١٩٢٣ . وتمثلت هذه الأحزاب والجماعات فى مصر الفتاة ( الحزب الاشتراكى ) والاخوان أساسا . وقد نشأ الاثنان قادة وأعضاء من خارج « النخبة الحاكمة » التقليدية وجاء ذلك بالأساس كتعبير عن الرفض والانتباه من الصيغة الدستورية والحزبية السائدة ، وحيث رأى شباب الثلاثينات ممن تكونت منهم مصر الفتاة وجماعة الإخوان أن التنظيم الديمقراطى النيابى الحزبى لا يتفق والقيم السياسية الكبرى التى يتبنونها ولا مشروع النهضة الذى طمحوا الى تحقيقه ، بمعنى آخر لم يكن عنصرا مرتبطا بالتمتع بناصر النموذج المنشود أو مكونا أساسيا من مكوناته . وبدلا من ذلك غابت مفاهيم أخرى مثل مفهوم الزعامة الفردية ، وانخراط الشباب فى التشكيلات شبه الحزبية كالجوالة والقمصان الملونة (٥٨) . ولا يخفى ما كان لهاتين الجماعتين ، خاصة الإخوان ، من رصيد جماهيرى وانتشار واسع فى الشارع السياسى المصرى منذ منتصف

الأربعينات وحتى قيام الثورة ، كذلك فانهما شكلا قسما كبيرا من الحركات السياسية والشعبية الفاعلة في ذلك الوقت وبصفة خاصة الجديدة الصاعدة منها وتمتعا بنفوذ غير منكور بالمقارنة بها .

يدل على عمق تأثير ضباط الثورة بهاتين الحركتين أن لا أحد منهم لم يتصل فكريا أو تنظيميا أو على صعيد العلاقات الشخصية بهما ، فقد تفتح ادراكهم السياسي على جماعتى الإخوان ومصر الفتاة . وقد اتصل بعضهم من بعد بالتنظيمات الماركسية ، ولم يقف انفصال الباقيين بشكل أو بآخر عن الإخوان ومصر الفتاة حائلا دون استمرار تأثيرهم بفكر ومشروع النهضة للحركتين . وعلى حد قول البعض أن اتفاق كثير من الضباط الأحرار مع جماعة الإخوان في النفور من النظام الحزبي بصيغته السائدة حتى قبيل قيام الثورة جعل العمل الجماعية تؤيد اعلان الثورة الفاء دستور ١٩٢٣ فهو ١٩٥٢/١٢/١٠ وحل الأحزاب في ١٦/١/١٩٥٣ ، ومن جانبها استثنيت قيادة الثورة جماعة الإخوان من قرار حل الأحزاب (٩) .

واذا كانت وجهات النظر السابقة قدمت تفسيرات متفاوتة لموقف قادة ثورة يوليو من النظام الحزبي بصيغته النيابية ، فإن تقويم ونقد ما قدمته ينبغي أن يسبقه تحليل لما دار من صراع داخلي في تنظيم الثورة ذاته منذ مجلس القيادة والضباط الأحرار ، وما آلت اليه صورة الصراع في النهاية حول الوجود الحزبي ذاته ، وحيث لم يكن للصراع السياسي خارج الإطار التنظيمي والسياسي للثورة أن ينحسم ويكتمل سوى بمآل الصراع الداخلي بين قادة النظام العسكري الثوري الجديد .

هناك إذن ثلاثة مستويات أو ثلاث دوائر للصراع حول شكل النظام السياسي الجديد والمسألة الحزبية والذي دار منذ الأيام الأولى لقيام الثورة وحتى انتهاء أزمة مارس ١٩٥٤ : الصراع مع النظام الملكي وقواه التقليدية والذي حسم بسهولة لحساب القيادة الجدد ، ثم الصراع مع الحركات والتنظيمات السياسية الشعبية ( الإخوان والشيوعيون أساسا ) والذي

تداخل وانعكس على تنظيم الضباط الأحرار ومجلس قيادة الثورة ذاتهما ، ولم ينته بالسهولة التي تمت في المسألة الأولى بل استلزم وقتا وجهدا ومصادمات عنيفة ، وإن كان انتهى لصالح النظام الجديد ، إلا أن ذلك لم يكن ليتم سوى بالتوازي مع حسم صراع على المستوى الثالث : الصراع داخل جسم الثورة نفسه التي قادت الحركة العسكرية • وحتى إذا أن نهاية دائرتي الصراع متقاربة زمنيا للغاية إن لم تكن انتهت في وقت واحد وهو ما تم عقب أزمة مارس ١٩٥٤ •

دار الصراع داخل حركة الضباط والنظام الجديد استنادا الى تعدد وتعارض المنابع الفكرية والارتباطات السياسية والتنظيمية من ناحية ، وإلى تناقضات داخل الأسلحة المختلفة للقوات المسلحة وفي تنظيم الضباط الأحرار وارتباطاته بهذه الأسلحة • وكان الصراع حول الموقف من المسألة الحزبية والمطالبة بنصيب أكبر من المشاركة في اتخاذ القرار وجماعة القيادة ، وكذلك حول جهاز الدولة ذاته بمد أن دانت سلطة الدولة للحركة الثورية الجديدة ••• ولا يتسع المقام للوقوف على الصراع بالتفصيل ، وإنما نتوقف هنا عند أهم ملامح ومحطات هذا الموقف الصراعى •

بدأت ملامح الصراع تقريبا عقب خلع الملك مباشرة باجتماع مجلس قيادة الثورة للنظر فى نظام الحكم القبل ، ووقفت الأغلبية ضد النظام النيابى ، بينما مالت الأقلية نحوها وكان منها جمال عبد الناصر الذى تنحى عن حضور جلسات المجلس حتى تراجع المجلس عن قراره ، غير أن هذا الموقف لا يعود بالأساس الى ما فسره البعض من اصرار عبد الناصر على رأيه وشغفه بالانفراد بالقرار(١٠) ، وإنما رجع الى ظروف تنظيمية سبقت قيام الثورة ذاتها استدعى تسارع الأحداث أن يتحمل عبد الناصر وحده وفي إطار التشاور فى حلقات ضيقة مع بعض من أعضاء اللجنة التأسيسية لضباط الأحرار أو من خارجها ، حتى أن اللجنة عقدت آخر اجتماع لها يوم ١٩ يوليو(١١) ، ذلك أن طبيعة تنظيم الضباط الأحرار غير المنظمة على غرار التنظيمات السياسية والحزبية السرية من وجود وثائق أساسية ولائحة

وخطط تنظيمية واضحة وخريطة محددة بدقة للاتصال داخل تشكيلات التنظيم وطريقة معينة لانسياب المعلومات من أعلى الى أسفل وبالعكس ، أدت الى الوضع شبه الانفرادى لقيادة عبد الناصر لحركة التنظيم ، فضلا عن صلاته الواسعة بأعضائه وقدراته الذاتية . ومن هنا لا يتوافر أساس موضوعي لوصف عبد اللطيف البغدادي لنزول مجلس قيادة الثورة بأغلبيته على رأى الأقلية ورأى عبد الناصر أساسا بأنه « كان طعنة لمبدأ القيادة الجماعية » (١٢) .

وبعد أشهر قليلة من نجاح الثورة برز تيار معارض لقيادة الثورة داخل سلاح المدفعية ، وعقدت جماعات من الضباط الأحرار أو ممن يرتبطون بهم اجتماعات متوالية وطبعوا منشورات هاجمت أفراد مجلس قيادة الثورة بالقرار وطالبوا بتكوين قيادة جديدة من الضباط عن طريق الانتخاب الحر ، وقد رد المجلس بسرعة باعتقال هؤلاء الضباط في ١٥ يناير ١٩٥٣ (١٣) .

وكانت قد تمت لقاءات بين ضباط المدفعية وزعمائهم في سلاح الفرسان والمشاة وأبدوا مطالب سياسية تتمثل في ضرورة إجراء انتخاب لمجلس قيادة الثورة وانشاء جمعية عمومية للضباط الأحرار تنظر في القرارات الحسيرة المتصلة بمستقبل البلاد ، وطالب البعض أيضا بضرورة أن يكون مجلس إدارة نادى الضباط ، الذى كان الملك قد حله ، بمثابة الممثل المنتخب لحركة الضباط ، بل تقدم بعض الضباط الفرسان بطلب الى محمد نجيب القائد العام بهذا المعنى في ١٧ أغسطس ١٩٥٢ ، وتكونت بالفعل لجان من ممثل ضباط الأسلحة الثلاثة وسميت باللجان المركزية للأسلحة - قوبلت هذه الطلبات بالرفض فى أغلب الأحوال وتمثل الرد من قبل قيادة الثورة بنقل بعض محركى الأحداث من خارج أسلحتهم الى وحدات غير مقاتلة من ناحية ، وبالتقبض على قادة الأحداث وصدور احكام عسكرية من قبل أعضاء مجلس قيادة الثورة من ناحية أخرى ، وابعاد البعض الآخر من كبار الضباط الأحرار من الجيش الى مواقع مدنية من ناحية ثالثة ،

وأخيرا أعان رسميا عن حل تنظيم الضباط الأحرار وقيام مجلس قيادة الثورة (١٤) .

وفيما يبدو من تداعيات الصراع الداخلي في حركة الضباط الأحرار أن مسارات الصراع لم تنحسم بمجرد اقدم مجلس قيادة الثورة على الإجراءات سالفة الذكر مثلما لم تنته مسارات الصراع بين قادة النظام الجديد وقادة الأحزاب والجماعات الشعبية لصدور قرار حل الأحزاب والاعتقالات لقاداتها ، ذلك أن موازين القوى كانت لا تزال متارجحة ولا تشير إلى انتصار حاسم لأحدى القوتين وسارت الأمور على هذا النحو حتى انتهت لصالح أغلبية مجلس قيادة الثورة عقب أزمة مارس وحيث أسهمت مصادر جديدة مثل التأييد الشعبي والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في ميل الكفة لصالح أغلبية مجلس القيادة .

بقيت دائرة اضيق للصراع وإن كانت أكثر تأثيرا وحسما وهي دائرة الصراع داخل الجماعة القابضة على مقاليد الحكم أي مجلس قيادة الثورة ، وهذه الدائرة لم تكن بدورها معزولة عن ديناميات الصراع في دوائره الثلاث سالفة الذكر ، كذلك فإن الصراع داخلها لم ينته بسهولة . ويمكن القول باختصار أن ما ورثه تنظيم الضباط الأحرار من تنامي الدور البارز والقائد لجمال عبد الناصر داخله قد انعكس في مجمل مفردات الصراع حتى أزمة مارس ١٩٥٤ ، حدث ذلك في عديد من المواجهات التي تمت بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر الذي انضمت إليه أغلبية مجلس قيادة الثورة ، وكذلك في وقوف الأغلبية مع جمال عبد الناصر في المواجهة مع الأحزاب والقوى السياسية الشعبية والمسألة الحزبية برمتها حسب الصياغة النيابية التي سادتها ( باستثناء خالد محيي الدين ويوسف صديق ) ورغم حل مجلس قيادة الثورة رسميا عام ١٩٥٦ وبعد انتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، فإن الصراع كان ما زال دائرا ولكن على مستويات وقضايا جديدة أبرزها مواقف الأعضاء السابقين في المجلس والذين انتقلوا إلى العمل بالوظائف الوزارية والتنفيذية من التحولات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية وخاصة بعد الانفصال السوري ومع حركة التأميمات الكبرى  
كما سوف يأتي فيما بعد .

غير أن التفسير الذى يقسمه العديد من الباحثين حول انتهاء الصراع  
بدوائره المختلفة وخاصة الصراع داخل تركيبة جهاز الدولة وحول سلطة  
الدولة ، الى مجرد تدعيم وتضخيم الرئاسة الفردية والقيادة المنفردة الزعامية  
لجمال عبد الناصر<sup>(١٥)</sup> ، يظل تفسيراً شخصياً وقاصراً ، فمع حسابنا للموارث  
التاريخية سياسياً وتنظيمياً للعلاقة بين الحاكم والمحكوم ولبروز دور القيادة  
الفردية والتي لا شك ورثتها ابنية الدولة المصرية وتفاعلاتها فى عهد  
عبد الناصر وقد تكون تركزت فى أسلوب ادارته للحكم ، فاننا نجد أن  
هناك طبيعة ومساراً نوعياً جديداً ومختلفاً للصراع داخل التكوين الحاكمة  
على تعدد مستوياتها ، وإن عدم ظهور تحد حقيقى لزعامة عبد الناصر ووجوده  
على قمة السلطة لا يعنى اختفاء ملامح الصراع فى مستويات أخرى داخل  
أبنية وأجهزة ومؤسسات الدولة .

ومن ناحية أخرى فإن اعتماد البعض على الأصول الاجتماعية أو المواقف  
الأيديولوجية لشريحة اجتماعية محددة يثير أيضاً صعوبات منهجية عديدة  
ولا يقدم رؤية مدققة قريبة من الواقع المصرى ، يدل على ذلك طبيعة تركيب  
شرائح « الطبقة الوسطى » المصرية .

فقد تميزت بتعدد وتنوع خلفياتها الفكرية وتوجهاتها الأيديولوجية  
وأصولها ومصالحها الاجتماعية - الطبقة قبل قيام الثورة ، وما أدى اليه من  
تشتت وتوزع شرائح وفئات هذه الطبقة بين أكثر من تنظيم ، وحيث تصل  
الاختلافات بين مواقفها وتوجهاتها الى حد التناقض التام . وكانت التنظيمات  
والجماعات التى ينتمى اليها أبناء هذه الطبقة تتوزع بين أقصى اليسار وأقصى  
اليمين ، رغم الانتماء الى شرائح تتقارب الى حد ما من حيث أسس التصنيف  
الاجتماعى ومن حيث الموقف من النظام الاقتصادى وعلاقات الانتاج . الخ .  
وهكذا توزع أبناء « الطبقة الوسطى » بين جماعات الإخوان المسلمين

التي تعبر عن اليمين ومصر الفتاة بمواقفها الاجتماعية والفكرية الوسطية ،  
والجماعات الماركسية كتعبير عن اليسار .

وقد برهنت خبرات مجتمعات العالم الثالث منذ استقلالها على عدم  
صحة الافتراض الذي يفسر المواقف السياسية والأيدولوجية لأعضاء النخبة  
الحاكمة بالعودة الى الانتماء الطبقي والأصول الاجتماعية لهم . وانما الأقرب  
الى الصحة هو بحث المواقف السياسية التي تتخذها والقوى الاجتماعية  
التي تخدمها في المراحل المتتالية للتنمية ، وكذلك مواقفها الوطنية من قضايا  
التبعية والاعتماد على الذات ، ومواقفها من قضايا الديمقراطية والحريات . .  
وغيرها . وقد عبر « جونسون » عما تتميز به هذه « الطبقة » من تفقت  
في دراسته لمجتمعات أمريكا اللاتينية ، اذ انها تضم جماعات لا تشكل شريحة  
اجتماعية متماسكة ولا تملك الشرط الرئيسى للطبقة ، لاقتداد أعضائها الى  
خلفية مشتركة من الخبرات (١٦) . ويعبر « هالبرن » (١٧) عن نفس المعنى  
عندما يرى أن الطبقة الوسطى ذات اختيارات «متفوحة سواء تجاه الديمقراطية  
أو السلطوية أو الشمولية» .

وبالنسبة للمجتمع المصرى فقد برزت الفئة الوسطى الصاعدة عقب  
الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ من زاوية ازدياد نفوذها السياسى ووضعها  
الاقتصادى والاجتماعى ، وتوزعت شرائحها الاجتماعية بين أجنحة ثلاثة  
تبلورت تحديدا وعلى هذا النحو عقب الحرب المالية الثانية وهى متوسطو  
الملاك الزراعيين والشريحة المتوسطة من « الطبقي الوسطى » فى مجال التجارة  
والصناعة ، ثم المثقفون ممن ينحدرون من الشريحتين السابقتين ، وكان هذا  
التبلور عائدا الى أنها لم تجد فى حزب الوفد متسما لحركتها السياسية  
وطموحاتها الاقتصادية الاجتماعية ، بعد أن كانت هى التى أسسته وقادت  
حركته ، وبعد أن سيطر على الحزب كبار ملاك الأراضى وأصحاب النفوذ  
والثروة . بالإضافة الى ما سبق ذكره من رفض النظام الجديد لمطالب هذه  
النشأت وللتنظيمات السياسية التى عبرت عنها .

غير أن هذه الفئة المتوسطة التي قلمت أعضاء حركات الرفض السياسى والأيديولوجى والاجتماعى من الاخوان والماركسيين ومصر الفتاة والطلبة الوفدية والحزب الوطنى الجديد ، خرج منها أيضا أغاب أعضاء تنظيم الضباط الأحرار وحيث توزعت الارتباطات السياسية لهم بين هذه التنظيمات وبصفة خاصة الاخوان والماركسيين ومصر الفتاة \* بل أن الضباط الأحرار نظروا الى أنفسهم بعد الثورة على أنهم أبرز القوى السياسية الشعبية التي أطاحت بالنظام القديم(١٨) ، والتي يأسى من أية محاولات للإصلاح وأغلقت دونها الأبواب \*

أدى طموح التنظيمات سالفة الذكر الى مزيد من المشاركة فى الحياة السياسية بعد قيام الثورة بل ومشاركتها فى السلطة ، بجانب اشتراك أعضائها مع الضباط الأحرار فى نفس الروافد الاجتماعية وتقديمها ببرامج سياسية واجتماعية تنافس برامجهم ، بالإضافة الى الكفاح المشترك لكل منهم قصد قوى النظام القديم ، الى اقدام الثورة على تصفية هذه التنظيمات وحدث الصدام الدموى فى بعض الأحيان مثلما حدث بين الاخوان والثورة مما ادى الى فقدانها لاطاراتها التنظيمية وحرمانها من فرص التبلور فى أبنية حزبية متكاملة \*

وهناك نقطة هامة جدية بالدراسة ، وهى أن أيا من هذه التنظيمات لم يكن يستطيع الادعاء بأنه يعبر فعلا عن مصالح وطموحات القوى الشعبية من فقراء الفلاحين والمعلمين منهم وعمال الزراعة والعمال الصناعيين فى المدن وفيما عدا التواجد المحدود لبعض التنظيمات الماركسية فى الأوساط العمالية ، فقد دارت الحركة السياسية لتنظيمات الرفض فى اطار اغتات الوسطى وخاصة الشرائح الصغيرة والمتوسطة منها بالأساس \* وهكذا ورنى سلطة ثورة يوليو أوضاعا كانت القوى الشعبية مجردة من اطاراتها التنظيمية ، باستثناء بعض النقابات العمالية المحدودة \*

ومما يدل على التفسير السابق لموقف النظام الجديد من الأحزاب أن



الصدام لم يتم على أساس الاختلاف في مضمون السياسات ، ذلك أن الأهداف النسبة وكافة الإجراءات الثورية حتى بداية الستينات كانت تعبر عن مطالب شعبية ووطنية سبق أن نادى بها الحركات والتنظيمات واللجان السياسية والشعبية قبل الثورة ، وإنما جرى أساسا حول الوجود الحزبي والسماح به من علمه(١٩) .

ويمكن القول أن النتيجة المنطقية المترتبة على ذلك التشتت والتذبذب الفكرى والاجتماعى - الاقتصادى الذى يميز الفئات الوسطى نفسها ، فيما يتعلق بالمسألة الحزبية ، الى رفض الأشكال المتميزة المستقلة والمنظمة والمندرج منها ، ومن ثم لجأت قيادة الثورة منذ أيامها الأولى الى المناداة بتجميع كافة القوى والفئات فى تنظيم سياسى واحد يضم « الوطن » كله - مثال ذلك شعار « كلنا هيئة التحرير » فى إطار الهيئة ، و« الاتحاد والنظام والعمل » فى إطار الاتحاد القومى - ويتخطى الفوارق أو التناقضات الطبقية أو الفئوية لصالح « الأمة » ككل و« الشعب » بأكمله - هذه الرؤية تعبر عن فلسفة « التوازن » لا فلسفة « الصراع » فى نظر البعض(٢٠) .

وبالنسبة لطبيعة سلطة ثورة يوليو والهوية السياسية والتنظيمية للنظام الجديد ومدى ما أدخله من تغيير على الدولة وجهازها ، تختلف وجهات النظر أيضا تبعا لاختلاف المنطلقات النظرية سواء كانت طبقية أو وظيفية ، مثال ذلك ما يراه « مارك كوبر » من أن ثورة يوليو التى قامت ولم تكن تمتلك تنظيمها السياسى وفى إطار الفراغ السياسى الناتج عن نزع «تسييس» المجتمع بعد تصفية الأحزاب والحركات السياسية المختلفة تقليدية(٢١) ، وحديثة ، لجأت الى استخدام الدولة كأداة لحلق قاعدة سياسية خاصة بها ، واعتمدت فى ذلك بصفة أساسية على الأجهزة الأمنية والبوليسية ، وحاولت أن تقيم « مجتمعها » أو محتواها « السياسى الخاص بها من خلال اللجوء الى سياسة توزيع المزايا الاجتماعية والاقتصادية على الفئات والشرائح الوسطى أساسا والتى كانت مرشحة لأن تصبح مصدر معارضة للنظام الجديد .

وترى هذه النظرة أن الدولة الناصرية في مراحلها الأولى ( ٥٢ - ١٩٦١ ) اتجهت بعد أن ألقت الصراع السياسى والاجتماعى ورفضت التمايز الحزبى والمذهبى ، الى مفهوم « ادارى » وه تنظيمى « وه فنى » فى ادارة الأمور . وحاولت خلال هذه الفترة ، وحتى الى وفاة جمال عبد الناصر كما يرى البعض ، تنظيم وتجميع قوى الشعب على أساس رفض النظم الليبرالية والماركسية والنازية والفاشية للحكم ، وهذه السياسة تعبر لدى بعض الباحثين عن مفهوم « لا سياسى » بل مفهوم « ادارى » فى بناء الأمة وتحقيق خطوات التنمية ، يتأسس على النظر الى الدولة القومية كـ « تنظيم » Organization بخلاف المفهوم السياسى الذى يقوم على رؤية المصالح فى حالتها الصراعية وكيفية حل الصراعات من خلال التسوية أو التوفيق بين المصالح المختلفة (٢٢) ، وبنفس المنطق يرى نزيه الأيوبي أن نموذج الدولة الناصرية يعبر عن « تعبئة بيروقراطية » (٢٣) لقوى وفئات الشعب بأجمعها ، ولقد اتضح منذ أزمة مارس ١٩٥٤ تحديدا أن من دافعوا عن تغليب الطابع السياسى على النظم الحاكم وسياساته ، وكانوا أنصارا للمجتمع السياسى قد خسروا المحجة فى مواجهة أنصار « التنظيم الفنى » ، وحسم الأمر وأصبحت أمور السياسة منذ هذا التاريخ مقتصرة على قضايا الادارة والتطبيق وحدها ، وأصبح شغل الحكومة الشاغل هو الحصول على التأييد الشعبى والموظفين للبرامج الحكومية (٢٤) ، ونتيجة لان صيغة التنظيم السياسى الواحد أغلقت مجال الصراع السياسى فى عملية اتخاذ القرار ، فقد سادت رؤية لا ترى فى السياسة سوى مجموعة من المشكلات الادارية ، وان الخلاف يسمح به فى اطار حل هذه المشكلات وحول رفع كفاءة الأداء ، دون السماح بمنافسة الاختيارات السياسية والأولويات ذاتها ، وبهذا المعنى فقد تبنت الدولة الناصرية مفهوما « تكامليا » أو « اندماجيا » وليس مفهوما « سياسيا » لعلاقة الدولة بالمجتمع (٢٥) .

ان لجوء الدولة الناصرية خلال سنوات الخمسينات الى ما أسماه البعض « استراتيجية تنمية قومية » يفسر كذلك طابعها اللاسياسى والبيروقراطى ،

حيث هدفت باتباع هذه الاستراتيجية الى ازالة المقبات أمام التجانس والتماكك القومي وتشجيع الانتاج وخطوات التصنيع من أجل تدعيم استقلال مصر ومكانتها المولية (٢٦) .

غير أن التفسير الذى يطرحه أحمد حمروش لطبيعة سلطة ثورة يوليو فى السنوات الأولى يعتبر أقرب للدقة (٢٧) ، ففي المرحلة التكوينية كان الجيش يعمل لحساب نفسه كقوة سياسية فى ذاتها وغير مرتبطة صراحة أو ضمناً بفئة معينة ، ورغم وضوح اتجاه قيادة الثورة منذ البداية نحو العدالة الاجتماعية من خلال قراراتها واجراءاتها كانت بمثابة تجسيد لتوجه شعبى لى القيادة الحاكمة وبالذات عند قمة النخبة العسكرية .

#### الدولة « الإدماجية » والتبعية الاجتماعية :

فى إطار الخصائص العامة المميزة للدولة « الإدماجية » والصفوة الحاكمة والسياسات التى تتخذها ، والتى تعرض لها الباحث فى الجزء النظرى ، حاول بعض الباحثين العرب والأجانب تطبيق هذه الخصائص على الدولة المصرية فى عهد عبد الناصر وخاصة فى سنوات الستينات ، وكان من رأيهم أن النظام السياسى الناصرى عبر عن ملامح الفكرة والسياسة « الإدماجية » فى جوانب كثيرة منها طبيعة السلطة وبنيتها التنظيمية سياسياً وحزبياً والسياسات العامة للدولة اقتصادياً واجتماعياً ، وكذلك الإطار الأيديولوجى والفكرى الذى تبناه النظام .

فقد اعتقد عدد من دارسى النظام السياسى المصرى أن سمات « الدولة الإدماجية » تتوافر فيه نظراً لما أقدم عليه منذ الثورة من إلغاء الحياة الحزبية ورفض التعددية الليبرالية وتنظيم جموع المواطنين فى تنظيم سياسى واحد بأشكاله الثلاثة ( هيئة التحرير ، الاتحاد القومى ، الاتحاد الاشتراكي العربى ) يستبعد الانقسامات الطبقية والاختلافات المذهبية والفكرية ، مع تركيز القوة السياسية فى يد الزعامة الفردية - وقد استمر الحال فى السبعينات رغم التعددية السياسية المحدودة - وكذلك هيمنة السلطة

التنفيذية على السلطة التشريعية ، واللجوء الى أساليب المكبت والقمع الأمنى ضد المضموم السياسيين ، يضاف الى ذلك عدم التوازن بين السياسة والادارة : فمؤسسات المخرجات ( انبيروقراطية ، الجيش ، البوليس ) ، نمت وتضخمت بسرعة على حساب مؤسسات المدخلات ( الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ) ، وحيث تغلغلت الحكومة فى معظم الجماعات والتنظيمات الوسيطة من خلال اخضاعها لسيطرتها القانونية وتحكمها المالى(٢٨) ، وذلك ما يبدو فى المستويات التالية :

( ١ ) فبالنسبة لموقف النظام الناصرى من جماعات المصالح (النقابات المهنية والعمالية واتحادات الطلاب ) يحلل البعض السمات السلطوية لسياسة الادماجية الناصرية من خلال الاستعانة بما قام به « شميتز » من تمييز بين نوعين من الادماجية من ناحية دور الدولة فى خلق أو تشجيع قيام تجمعات مهنية : « الادماجية المجتمعية » Societal واتى تتكون فيها جماعات المصالح أو اتحادات العمال بشكل طبيعى وتنبع من واقع المجتمع وبطريقة مستقلة عن الدولة ، و« ادماجية الدولة » حيث تبادر الدولة الى تكوين جماعات المصالح والاتحادات وبحيث تكون تابعة لها وتقوم الدولة باختراقها(٢٩) ، وبناء على ذلك يقترب موقف الدولة الناصرية حسب هذه الرؤية ، من جماعات المصالح من النوع الثانى وهو « ادماجية الدولة » ، ورغم أن مبدأ العضوية الانزامية لم يكن شاملا فى حالة الدولة الناصرية . اذ وجد على سبيل المثال فى النقابات المهنية دون العمالية ، يهد أن الدولة تبقى هى التى تحدد مدى انطباق المبدأ من عدمه بالنسبة لكل نقابة أو جمعية أو اتحاد على حدة . كما كانت لها سلطة تحديد ورسم هيكلها انتظيمى واطار تمثيلها الوظيفى ، ورقض المبدأ التنافسى فى نطاق التمثيل الوظيفى . بجانب دور الدولة الحاسم فى اختيار رؤساء هذه الجماعات وخضوعها للاجراءات الحكومية المعقدة من حيث الترشيح والانتخاب ، بالاضافة الى عدم سماح قوانين النقابات المهنية والعمالية بوجود أكثر من نقابة واحدة للصناعة أو المهنة(٣٠) .

وقى هذا الصدد ذهب البعض الى القول بأن الاطار الوحيد الذى طرحته الدولة الناصرية وقبلته لتعبئة وتصنيف « كل الشعب » تمثل أساسا غنى الاطار المهنى أو الفئوى ، وهو ما ظهر فى سياسات الدولة تجاه جماعات المصالح المختلفة ، أو فى تنظيم القوى والشرائح الاجتماعية الطبقية فى اطار انشكلى انتظيمى المطروح وهو ما تبلور على وجه التحديد فى تجربة « تحالف قوى الشعب العاملة » فى الاتحاد الاشتراكى ، ويرى « مور » فى حرص النظام الشديد على مد سيطرته الى كافة جماعات المصالح المنظمة وشبه المنظمة على أنه بمثابة اطر أو أساليب لاحتواء « الطبقة المتوسطة الجديدة » عن طريق طرح منافذ للمشاركة المحكومة (٣١) .

ونظرت الدولة الناصرية الى هذه الجماعات أيضا على أنها تستطيع أن تكمل ادوار التنظيمات السياسية الثلاثية عبر مراحل الثورة ، ومما يدل على ذلك ، أنه كان يتم المجوء فى ظروف اشتداد الأزمة السياسية الداخلية الى النقابات المهنية والعلمانية ، مثال ذلك ما حدث ابان أزمة مارس ١٩٥٤ حينما حاول كل من نجيب وعبد الناصر استمالة قادة النقابات لصفهما فى صراعه مع الآخر . كما استخدم عبد الناصر النقابات والهيئات الممثلة للعمل والفلاحين والفئات الأخرى لتمثيل القوى الشعبية للاعداد للميثاق وانشاء الاتحاد الاشتراكى . أما فى حالات الأزمة الدولية فقد كان يتم تعبئة النقابات لمساندة وتأييد الاهداف القومية العامة ، بمباراة أخرى ظلت النقابات هى الابنية شبه السياسية الوحيدة لتأمين سلامة الثورة ، وتقديم الكوادر المهنية للنظام (٣٢) ، خاصة بعد أن ألغى التمثيل الحزبى والسياسى للقوى الاجتماعية المختلفة ، وجمعها فى الاتحاد الاشتراكى على أساس مهنى ووظيفى « فنى » .

(ب) أما عن طرق وأدوات تمثيل القوى والشرائح الاجتماعية فى التنظيمات السياسية فقد عكست الدولة الناصرية الطابع والسياسة الادماجية بل والفكرة ذاتها أيضا - حسب هذه الرؤية - حيث تم تصنيف وتمثيل القوى الشعبية على أساس المايير المهنية أو الفئوية ، ونظر الى ممثلى

الشرائع الوظيفية أو الفئوية على أساس أنهم القيادات « النقابية » (٣٣) ، وبقيت السمة « الإدماجية » ( اللامسياسية ) مهيمنة على التنظيم السياسى منذ هيئة التحرير ، الى الاتحاد الاشتراكي ، ولم يتمد التغير التفاصيل دون النفاذ الى الجوهر . فبالنسبة لأمس تصنيف أعضاء كل من هيئة التحرير والاتحاد القومى يلاحظ غموض وهشاشة هذه الأسس الى حد كبير ، حيث لم يتم تحويل تصنيفات الأعضاء الى كيانات فئوية ومتماسكة وفقا للمفهوم الإدماجي ذاته .

غير أن صيغة الاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم الثالث للثورة وأكثرها تبلورا ودواما ، أدخلت تغييرات ملحوظة على الطابع الإدماجي لما سبقه من تنظيمات وإن كانت التشكيلات الأولى لتكوين الاتحاد (أى اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر الوطنى ذاته ) لم تخرج عن نظيراتها فى الاتحاد القومى . ومن أهم التغيرات فى السمة الإدماجية للاتحاد الاشتراكي ضمان نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين داخل تشكيلات الاتحاد وخارجها من مجالس نيابية ومحلية ، وكانت النسبة الباقية من نصيب الفئات الأخرى التى تم تصنيفها أيضا على أساس الانتماء المهني .

ورغم نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين ، فإن تمثيل العمال مثلا: لم يتم على أساس النظر اليهم كطبقة اجتماعية ذات مضمون سياسى ومصلحي ، وتقوم على أساس الوعى بمصالحها ، وإنما سيطر المفهوم « الطوائفى » ، فقد تبين من دراسة أسامة الغزالى لنتيجة التنظيم الحزبى أن زعماء النقابات ( العمالية والمهنية ) أخذوا النصيب الأكبر من العناصر الأكثر استمرارية التى شكلت نخبه التنظيم الحزبى . حيث احتكر قادة العمل النقابى تمثيل العمال داخل الاتحاد ، بينما قلت كثيرا نسبة العمال الذين يصعدون من خلال التنظيم السياسى مباشرة وليس من خلال التمثيل النقابى (٣٤) ، وينطبق نفس الأمر الى حد كبير على القيادات المهنية من نقباء المهن الزراعية والتعليمية والعلمية والمحامين والمهندسين ، بينما حثت العكس فى حالة قيادات الفلاحين حيث لم تشأ الدولة الناصرية أن تصبغهم بسماتهم

« الطوائفية » ، فبالرغم من انتماء الكثيرين منهم الى الحركة التعاونية ، فقد جاء هؤلاء من عائلات متوسطي الملاك في الريف ، وكانوا بالفعل ميسيرين على أغلب المناصب في التنظيم السياسي وخارجه في الجمعيات التعاونية والزراعية في الريف .

ومن حيث نمط الأداء السياسي للاتحاد الاشتراكي فقد ارتبطت السمة « الإدماجية » لنمط التمثيل داخله بطابعه البيروقراطي وظهوره كأحد الأجهزة الملحقه بالحكومة ، أو جهاز اداري تابع لأجهزة الدولة ، مما أدى الى تأثير الوظيفة التعبوية له بهذا الطابع البيروقراطي وهو ما سماه نزيه الأيوبي « تمبئة بيروقراطية » وأطلق عليه « جيمس هيفي » Heaphey « النموذج اللامبسي في بناء الأمة » كما سبق القول . ففي سعي الدولة الناصرية الى التنبئة القومية لحوض المارك السياسية ، أو لحشد وتخصيص الموارد وتحقيق التنمية تجاهلت أو استبعدت المفاهيم السياسية مثل « الأيديولوجيا » و« الطبقة » و« الحزب » ، بما تضمنته من احتمالات الصراع وعدم الاتفاق العام ومن ثم غياب الحسم ، لتحل محلها وحدة الكلمة وعدم الاختلاف والتجمع من أجل انجاز أهداف التنمية المرسومة والمعدة سلفا ، وكما سلف القول فإن الدولة الناصرية رفضت قبول منطق الصراع - بدعوى أن ضرورات التنمية والوحدة الوطنية لا تتحملها - الذي يحيط بعملية تخصيص الموارد النادرة ، وبدلا من ذلك ركزت على « الإدارة » و« التنظيم » كأدوات للتضامن والتكامل(٣٥) ، حسب هذه النظرة .

ويذكر أحمد حمروش أن تجربة الاتحاد الاشتراكي استلهمت من التجربة اليوغسلافية في التنظيم السياسي ، ففي أثناء الخطوات الأولى من بناء الاتحاد قررت الأمانة العامة انشاء ادارة للتنظيم ، وينبثق من هذه الادارة قسم للتخطيط والمتابعة ، وكان من أهم وظائف التخطيط والمتابعة : « عمل الدراسات المقارنة عن التنظيمات السياسية في مختلف البلاد بالخارج ، وتقديم الاقتراحات التطبيقية ، بما يناسب تنظيمنا السياسي في

الاتحاد الاشتراكي ، وفي حدود الميثاق « (٣٦) » . وهكذا كان التشابه بين تجربة الاتحاد الاشتراكي المصري والجهاز السياسي أو التنظيم الطليعي وه رابطة الشيوعيين اليوغوسلاف « كتنظيم قائد داخل التحالف الاشتراكي في يوغوسلافيا ، كما أرسل عبد الناصر صلاح دسوقي ( أحد الضباط الأحرار ومحافظ القاهرة فيما بعد ) الى هناك لدراسة التنظيمات السياسية (٣٧) » .

ويقرر « جون ووتربري » أن عبد الناصر كان يأمل من الاتحاد الاشتراكي أن يحقق عدة أهداف ، ولكن كون هذه الأهداف غير متناسقة فقد أدت الى نوع من الشلل في أداء التنظيم نفسه وفي سلوك عبد الناصر تجاهه . وذلك على النحو التالي (٣٨) :

- ١ - أن يضم الاتحاد كافة السكان من البالغين مع وجود تنظيم طليعي أو جهاز سياسي يقود البناء الضخم .
- ٢ - يعمل على احتواء وتذويب الفوارق الطبقية .
- ٣ - تعبئة القوى الشعبية لعزل القوى الرجعية .
- ٤ - يعمل على موازنة ثقل الجيش .
- ٥ - ينقل خبرة مصر في التطبيق الاشتراكي الى الدول العربية الأخرى ، لمواجهة حزب البعث في هذا الصدد .

ويرى « ووتربري » أن هجوم عبد الناصر على الرأسمالية في ١٩٦١ بعد اعتقال الشيوعيين في ١٩٥٩ ، يعد مؤشرا على إدراك عبد الناصر للتناقضات الطبقية التي كان يمكن أن يستثمرها كل من اليسار واليمين معا ، ومن هنا لجأ الى « الصيغة الإدماجية » التي بنى عليها الاتحاد الاشتراكي من حيث إقامة تحالف قوى الشعب العاملة على أن يتم تنظيمها في تجمعات وظيفية حسب مواقع العمل وأماكن السكن ، مما أدى الى تجميع كل العاملين في موقع معين بغض النظر عن الدخل أو طبيعة عملهم ، وكان هذا الأسلوب يسرى في المصانع والمكاتب ، وفي القرى والمناطق الحضرية (٣٩) .



وقد ظهرت الفكرة الإدماجية فى التنظيمات السياسية السابقة مثل الاتحاد القومى ، ثم استمرت ، كما يقول « ووتريرى » ، فى صيغة الاتحاد الاشتراكي تميز مواقف وسياسات عبد الناصر حتى فى أوج فترة تطوره. وعيه بالتناقضات الاجتماعية الطبقية وبازدياد اقترابه من اليسار بين سنوات ٦١ - ١٩٦٧ وحتى قبل الهزيمة ، وهو ما تبدى فى توثيق علاقته مع السوفييت والافراج عن المعتقلين الماركسيين ، وسعيه الى تقوية دور الاتحاد الاشتراكي حتى يكون تنظيما أكثر فعالية وأداءً بانشاء التنظيم الطليعى الذى يقود حركة البناء السياسى الضفافى ، وتعيين على صبرى أميناً عاماً للاتحاد بين ١٩٦٥ و ١٩٦٧ . وعلى حد قول « ووتريرى » أن الفكرة « الإدماجية » سيطرت على تفكير صبرى أيضا ، وتبين ذلك فيما حدده من أهداف للاتحاد (٤٠) :

- ١ - وضع اتحادات العمال والنقابات المهنية تحت اشراف الاتحاد الاشتراكي ودفع العناصر الثورية داخلها .
- ٢ - اشراف الاتحاد على القطاع العام والادارة لنزع سطوة البيروقراطية .

- ٣ - تشكيل لجنة مركزية تكون بمثابة عقل الاتحاد الاشتراكي وللمراقبة على الحكومة .

وقد كتب على صبرى سلسلة مقالات فى جريدة الجمهورية تعبر عن التوجهات الجديدة وضرورات التغيير فى علاقة التنظيم السياسى بالقطاع العام والجهاز الادارى ، وأيضا حول إعادة النظر فى أساليب تجنيد القيادات الشعبية ، وكان ذلك فى الفترة من أواخر ١٩٦٦ الى مايو ١٩٦٧ . على أنه التنظيم السياسى ظل يعمل كاحدى الإدارات الملحقه بالحكومة ، فمن ناحية علاقة الدولة به نجد أن السلطة الفعلية فى الاتحاد الاشتراكي كانت مركزة فى عدد محدود من الشخصيات التى تنتقل بينه وبين الحكومة ، وإن كان التنقل من الحكومة الى الاتحاد أكثر شيوعا وليس العكس ، ففى دراسة

« دكمجيان » أوضح أنه من بين ١٣١ وزيرا تولوا وظائفهم في الفترة من ٥٢ - ١٩٦٨ ، لم يكن هناك سوى اثنين فقط تولوا وظائف في التنظيم السياسي قبل أن يصبحوا وزيرين ، بينما كان هناك ما لا يقل عن ٨٣ شخصا شغلوا مناصب في الاتحاد الاشتراكي إبان عملهم الوزاري أو بعده<sup>(٤١)</sup> .

ومن جانب آخر ، يرى البعض أن تشكيلات الاتحاد الاشتراكي صارت باطراد موضع سيطرة فعلية من جانب «الصفوة البيروقراطية-التكنوقراطية» الصاعدة ، وكان من أهم ملامح ذلك تحايل المديرين والتكنوقراط على نسبة الخمسين في المائة المخصصة للعمال والفلاحين في أجهزة الاتحاد ، ومن أمثلة ذلك الاحصاءات التي اشارت الى نجاح العمال والفلاحين عام ١٩٦٤ في الفوز بحوالي ٧٠٪ من مقاعد اللجان الأساسية ، ونحو ٥٣٪ من مقاعد الامناء ونواب الامناء . غير ان الواقع أثبت أن كل هؤلاء لم يكونوا عمالا أو فلاحين حقيقيين ، وانما كان كثيرون منهم لا تنطبق عليهم شروط الانتساب الى الصامل أو الفلاح ، الا أنهم دخلوا تحت نفس الشريحة ، ومعهم ضباط سابقون ومديرو الشركات وأساتذة الجامعات والصحفيين والتجار وملاك الأراضي<sup>(٤٢)</sup> . . . الخ .

ويعلق محمود حسيني على دور الاتحاد الاشتراكي وما آل اليه غياب الوجود السياسي الفعلي للقوى الشعبية داخله ، وانتفاء الحركات السياسية المنظمة والمستقلة خارجه بأن ذلك كان تمنا يدفعه الناس مقابل استجابة الدولة للكثير من أمانيتهم وتطلعاتهم ، فقد صور لهم الأمر كما لو كان فقدان حريتهم هو الثمن واجب الدفع لكي يستعيدوا كرامتهم الوطنية ، ومن ثم كان عليهم « أن يقبلوا اغتصابهم الأيديولوجي والسياسي باعتباره » ضرورة قومية<sup>(٤٣)</sup> على حد تعبيره .

ويتفق الباحث مع بعض ما ورد في الدراسات السابقة غير أنه يختلف حول مدى صحة البعض الآخر . فبالنسبة لما تراه بعض الكتابات الغربية والبرية هو استمرار سمات النموذج «الدماجي» في علاقة النظام

الناصرى بالتنظيم السياسى وهو الاتحاد الاشتراكى دون خلاف جوهرى عن تجربتى هيئة التحرير والاتحاد القومى ، وكذلك علم وجود تباين كبير فى علاقة الدولة بالتنظيمات النقابية والمهنية وبالقوى الشعبية كالفلاحين والعمال ، يمكن القول أن الخصائص المعروفة للنموذج « الإدماجى » والتمه سبق عرضها فى الجزء النظرى من الدراسة ، لا تنطبق الى حد كبير على النظام السياسى الناصرى عقب الانفصال وبداية التحول الاشتراكى فمر عام ١٩٦١ • فبالنسبة لسياسات وأفكار الدولة تجاه العلاقة بين الفئات الاجتماعية المختلفة من جانب وبين فئات التحالف الحرسى ( العمال والفلاحون والمتقنون والجنود والراسمالية الوطنية ) من جانب آخر ، لم تستبعد الثورة فى مرحلة التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية مفهوم ومنطق الصراع حتى من الناحية النظرية • وان كانت نظرتها الى الصراع تختلف من حيث مستوياته المتعددة ، فهناك صراع بين تحالف القوى المضادة للثورة من الاقطاع والراسمالية وتحالف قوى الشعب العاملة ، وقد اعتبرت قيادة الثورة هذا الصراع صراعا رئيسيا تم حله كما هو معروف باصدار القرارات الاشتراكية وانشاء قطاع عام يقود التنمية ويعزل من صدرت ضدهم قرارات التأميم والحراسات وقوانين الاصلاح الزراعى سياسيا ، وذلك رغم سيطرة الطابع الادارى على هذه الاجراءات فى ظل ضعف التنظيم السياسى للثورة •

أما عن التناقضات الموجودة بين قوى التحالف فقد أقرت القيادة الناصرية بوجودها وان رأت أن حل هذه التناقضات يتم بالطرق السلمية وفى داخل الاتحاد الاشتراكى من خلال الحوار والوسائل الفكرية والسياسية فى التنظيم السياسى الواسع وهو الاتحاد الاشتراكى والجهاز السياسى فى داخله أى التنظيم الطليمى •

ومن هنا فان أهداف الثورة من اقامة الاتحاد الاشتراكى كما سبق وتمرضنا لها لا تمنى أن الفكرة « الإدماجية » سيطرت على تفكير القيادة

الناصرية خاصة وان هذه الفكرة تؤكد على التضامن والتعاقد بين كافة قوى وفئات الشعب نافية بذلك امكانات الصراع والتناقض .

فالاهداف الرئيسية من وراء اقامة الاتحاد الاشتراكي ، في ظل فشل تجربة الاتحاد القومي ، وهى نزع الصفة العسكرية عن الثورة والعمل على اشتغال العسكريين بالعمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكي من خلال الاتصال المباشر بالقواعد الشعبية ، وأن يكون هذا التنظيم أداة ثورية لمواجهة الرجعية فى الداخل والخارج لكى يتسق ذلك مع سياسة العداء للاستعمار القديم والجديد . هذه الاهداف تدل على عدم رفض الدولة للصراع من حيث المبدأ خاصة فى أعقاب الدروس التى تعلمتها من الانفصال السوري ومن عزوف القطاع الخاص عن المشاركة فى الخطه الخمسية وتفلش القوى المضادة للثورة فى التنظيم السياسى السابق ( الاتحاد القومى ) . ولكن الأمر يختلف بعد ذلك من حيث أن الثورة أدارت الصراع سواء بين قوى التحالف والقوى المضادة أو داخل قوى التحالف ذاته بالنسبة الإدارى والذى يغيب النظرة الأمنية لا الملتقى الثورى السياسى واقضى . وإذا كانت قيادة الثورة فى المرحله الجديدة ( ٦١ - ١٩٦٧ ) استهدفت اجراء تعبئة ثورية وعقائدية لقوى التحالف ، مما ينفي عنها صفة « الإدماجية » فان اخفاقها لا يرجع الى أنها لم تؤمن بالفعل بهذه التعبئة وانما الى أن تنظيمها السياسى واجراءاتها وسياساتها لم تكن ثورية لأسباب متعددة لعل أهمها انشاء الاتحاد الاشتراكي بمبادرة من السلطة ذاتها ، وسيطرة العسكريين الذين غلبوا خبراتهم السابقة فى الجيش على نشاطهم السياسى داخل الاتحاد الاشتراكي والتنظيمات النقابية والمهنية ، وكذلك لغياب الكوادر المؤمنة بالاشتراكية نظرا لوجود الشيوعيين والاشتراكيين فى السجون طوال سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٤ .

ويختلف الباحث مع التفسير الذى أورده « ووتربرى » لاقدام صيد الناصر على اصدار القرارات الاشتراكية من حيث هجومه على كل من الرأسمالية الكبيرة والشيوعيين حتى لا يستثمر اليسار واليمين معا

التناقضات الطبقة ، ويعتقد الباحث أن المصدر الرئيسى لحلاف عبد الناصر مع الشيوعيين عام ١٩٥٨ واعتقائهم عام ١٩٥٩ كان سياسيا بالاساس ويتعلق بالاتهامات المتبادلة حول العمالة لقوى خارجية وهجوم التنظيمات الشيوعية المصرية على الوحدة مع سوريا ، وحول حجم ومدى التحولات الاجتماعية الاقتصادية تدريجيا أم ثوريا وليس حول التحولات ذاتها ، وهو ما بدا من خطب ومناقشات عبد الناصر بعد ذلك مع اصدار القوانين الاشتراكية ، ولم يكن الحلاف حول الاشتراكية فى ذاتها والأخذ بها من عدمه وهذا ما ظهر واضحا فى مناقشات عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ومع قيادات التنظيم الطائعى طوال السنوات التى سبقت هزيمة ١٩٦٧ وبمعلها واعترافه أنه يبنى الاشتراكية دون اشتراكيين(٤٤) .

ويتفق الباحث مع ما يذكره أحمد حمروش من أن خطأ الثورة فى هذا الصدد جاء من اقامها على استبعاد القوى السياسية القديمة بما فيها الاخوان والشيوعيون واقتصارها فى ممارسة العمل السياسى على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد الثورة(٤٥) ، ويرى الباحث أن ذلك كان وراء عجز الثورة عن قيادتها بأغرز السياسى والاجتماعى والايدولوجى الفعلى لقيادات قوى التحالف وخاصة العمال والفلاحين رغم أنها حددت هذه القوى وذكرت أنها صاحبة المصلحة فى التغير وفى المستقبل ، ومع أن تطور التجربة بعد الافراج عن اشيوعيين أدى الى تشكيل امانة جديدة للاتحاد الاشتراكي فى ١٣/١٢/١٩٦٤ من ٢١ عضوا دخل اليها لأول مرة بعض اليساريين مثل خالد محيى الدين وابراهيم سعد الدين بجانب وجود كمال رفعت(٤٦) ، الا أنهم ظلوا اقلية وسط باقى الأعضاء من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد أدى التباين الفكرى الشديد بين الأعضاء وكذلك بين أعضاء امانة التنظيم الطائعى ووحداته الى الهد من انطلاق الاتحاد الاشتراكي واضعاف فعاليته كتنظيم سياسى عام ، ولعل ذلك جعله أداة ضعيفة غير مستخدمة فى صراعات النخبة السياسية كما سنبين فيما بعد .

### « الإدماجية » والسيطرة الأمنية في ظل الانفتاح :

تحدثت الكتابات التي اهتمت بتطبيق الصيغة والسمات المميزة للدولة « الإدماجية » عن استمرار الملامح العامة لها في بنية السلطة وشكل الدولة في مصر السنين وفي عهد أنور السادات ، وإن حدثت بعض التعديلات والتغيرات التي تمس جوهر الفكرة الإدماجية .

ويمكن القول أن التغيرات التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ في بنية النخبة ومن أهمها بالطبع سقوط الجناح العسكري ، منذ وفاة عبد الحكيم عامر ومحاكمات قادة الطيران وقضية انحراف المخابرات ، وما كان يمثل من مركز قوة مهيمنة داخل النخبة السياسية .. وكذلك عودة شخصيات معروفة بتوجهاتها المحافظة وتصوراتها الفنية أو التكنوقراطية مثل عبد المنعم القيسوني وسيد مرعى واستمرار زكريا محيى الدين عاما آخر بعد الهزيمة . أدت هذه التغيرات إلى حدوث تعديل في تركيبة « النخبة السياسية » وفي معادلة الصراع والذي تعددت ملامحه الجديدة بين جناح معروف بميله اليساري يطالب بضرورة الاستمرار في تعميق التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعدم التخلي عنها حتى في إطار الاستعداد للمعركة ، وجناح آخر محافظ يركز على تهدئة التوتر في العلاقات الأمريكية - المصرية وتخفيف قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية واعطاء القطاع الخاص والمبادرة الفردية مزيدا من التشجيع ... الخ . وكما هو معروف استند كل جناح منهما إلى قوى اجتماعية وسياسية مهيمنة ومصادر للقوة والنفوذ ، وكذلك مدى توثق العلاقة مع الرئيس جمال عبد الناصر .

ويمكن القول أن الصيغة الإدماجية تحولت في عهد السادات وما تزال في الثمانينات من التبعث الشعبية الناصرية إلى تلك التي تقوم على السيطرة الأمنية دون التزامات اجتماعية وتحول نظام الحكم إلى النموذج البيروقراطي السلطوي واستمرار تركيز القوة السياسية ، وحجم الجهاز البيروقراطي المتضخم ، وتشير سياسة « الاحتواء » في علاقة الدولة بالبناء الاجتماعي إلى

الجانب الأمنى • وحلت تفسير آخر فى الأساليب والأدوات لتتلامح مع التحولات الهيكلية الشاملة فى إطار الانفتاح الاقتصادى وتوتر العلاقات مع السوفييت والمصالح مع الأنظمة العربية المحافظة ومع نظام الشام ، وتوثيق العلاقات مع الولايات المتحدة وإبرام اتفاقيتى كامب ديفيد ومماهدة الصلح المصرية الاسرائيلية ٠٠ والفاء الاتحاد الاشتراكى وتعدد الأحزاب ٠٠٠ الخ •

ومن أهم التغيرات ما يراه البعض بخصوص دور الرئيس الذى تحول مع السادات الى مفهوم تقليدى فى علاقة الحاكم بالمواطنين ، ومن ذلك تصوير السادات نفسه كـ « أب » و « كبير العائلة المصرية » لاضفاء الاحترام وما يمنيه ذلك من الطاعة لهذا « الأب » من قبل المواطنين تمشيا مع المفهوم . وهو مفهوم غير ليبرالى ويتعارض مع المطالب المشروعة فى اعادة توزيع الثروة والسلطة ورمز للحكم التسلطى المحافظ ، مع انكسافات مفهوم التمسك بـ « أخلاق القرية » (٤٧) •

ويعتبر مفهوم كبير العائلة ، استمرارا للطابع الأبوى أو الوراثنى لحكم الذى ساد لفترات طويلة فى السياق التاريخى المصرى المعاصر ، فى رأى البعض كما أسلفنا ، وإن كان يمثل حسب الفكرة الادماجية ذاتها تغيرا ملموسا الى حد كبير نسبيا وبالذات فى علاقة السيد - التابع Patron-client حيث أن تصور عبد الناصر لهذه العلاقة ، حسب المفهوم « الادماجي » كان يقوم على أساس من سياسة « الاحتواء » فى علاقة الدولة بالمواطنين يتجه الى استيعاب القوى الشعبية وحركاتها فيما يسمى بـ « الادماجية الاستيعابية » Inclusionary والتي تنصرف الى اعطاء مزايا اقتصادية واجتماعية للقوى الشعبية من العمال وصغار الفلاحين والشرائع الصغيرة من الفئات الوسطى فى المدن ، بينما يعميل مفهوم السادات لفكرة « الادماجية » الى اطلاق شعار أبوى يحرص من الناحية الظاهرية على أن يكون رئيس الدولة « أبا » للجميع ، فى حين يتخذ موقفا اجتماعيا واضحا ضد القطاعات المريضة من الشعب ، وهو ما أدى الى عدم

جنى هذه القطاعات ثمار السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجسدية في إطار الانفتاح وتشجيع الاستثمار العربى والأجنبى والحصول على المعونات العربية والغربية . ومن هنا اتجه مفهوم السادات الى محاولة السيطرة على القوى الشعبية وحركاتها المنظمة وشبه المنظمة اعتمادا على أجهزة الأمن وسياسة حصار هذه القوى بالقوانين الاستثنائية . ومن الناحية الاجتماعية يميل الى استبعاد هذه القوى وحرمانها من ثمار السياسات الجديدة ، فيما يسمى بـ « الإدماجية الاستبعادية » Exclusionary وفرض مفهوم غامض هو « السلام الاجتماعى » .

أما من ناحية تركيب « النخبة السياسية » فى عهد السادات ، يرى البعض أن السادات بدأ حكمه دون الاستناد الى « نخبة قوة » معينة تابعة له شخصيا داخل « النخبة الحاكمة » أو « قلب النخبة » ، سواء من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابق ، حيث رفض عقب وفاة عبد الناصر مباشرة ورفض معه أيضا أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي مذكرة تقدم بها عدد من أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقين ( زكريا محيى الدين ، كمال الدين حسين ، وعبد اللطيف بقدادى ) ، اقترحوا فيها عودة المجلس ثانية كإطار للقيادة الجماعية ويكون مصدرا للشرعية السياسية للنظام . ومن جانب آخر لم يكن للسادات مجموعة معينة مساندة له داخل قيادة الاتحاد الاشتراكي أو التنظيم الطليعى وكذلك داخل قيادة القوات المسلحة . أو أجهزة المخابرات والأمن وقيادات المؤسسات الصحفية وأجهزة الإعلام حسبما يرى البعض (٤٨) .

ويستفاد من ذلك عدم وجود ما يمكن تسميته بـ « دائرة محورية ضيقة » Inner core تحيط بالسادات ويستند اليها فى ممارسة سيطرته وتضم عددا محدودا من الأفراد الأنداد له او من رفاق الثورة بحيث يضمها فى حساباته ، وكان غياب هذه المجموعة عنصرا مميزا لإدارة السادات دفة الحكم طوال السنوات التى تولى فيها السلطة خاصة عقب ١٥ مايو ١٩٧١ . فضلا عن غياب مراكز للقوة مستقلة عنه بعد مايو ١٩٧١ ،



وكان حريصا على اصدار قراراته دون استشارة اقرب المسئولين اليه ، وبالفعل فقد أمن هؤلاء بذلك وتعاملوا على أساس منطق الموافقة أكثر من منطق الزملاء والشركاء في الحكم(٤٩) . وكانت أبرز مظاهر ذلك المنطق في أخطر قرارات السياسة الخارجية التي اتخذها .

ويمكن القول هنا أن الدائرة السرية لتداول المعلومات ، والتي يتم على أساس توافرها اصدار القرارات السياسية المصرية داخليا وخارجيا ، أضحت تجمع الرئيس أساسا مع الجهات الخارجية وليس مع المؤسسات الداخلية . ومن أهم الوقائع الدالة على ذلك ما رواه حسنين هيكل حول اتفاق الرئيس السادات مع هنرى كيسنجر وزير الخارجية الامريكية الأسبق إبان مفاوضات فك الاشتباك في ديسمبر ١٩٧٣ على سحب كل الوحدات الثقيلة من الضفة الشرقية للقناة فيما عدا ثلاثين دبابة وستة وثلاثين مدفعا ، دون أن يبلغ وزير الحربية آنذاك الفريق أول محمد عبد الغنى الجبسى أو يستشيريه فى الأمر ، مما جعل الأخير يتأثر بوضوح وحسب تعبير هيكل : « .. أنه اقترب من نافذة فندق « كترأكت » (٥٠) وأخرج من جيبه منديلا ، وكان واضحا لبقية الواقفين أن هذا الجندى المنضب لم يتماك دموعه » وأبلغ كيسنجر بقوله : « .. ما دامت هذه هى الأوامر فسوف ننفذ ، فبالنسبة لنا فإن الأوامر هى الأوامر » (٥٠) .

ويذكر الرئيس الامريكى الأسبق « ريتشارد نيكسون » فى مذكراته ما يؤيد ذلك بقوله : « وكثيرا ما كان يتجاهل وزراءه - أى الرئيس السادات - ويتخذ قراراته بنفسه » (٥١) ، كما أشار السفير الامريكى الأسبق بالقاهرة « هيرمان ايلتس » الى : « أن السادات لا يظهر التسامح ازاء ابداء مساعديه ووزرائه أية معارضة لأفكاره » (٥٢) ، وبالإضافة الى ذلك ، فقد أورد وزير الخارجية السابقان اسماعيل فهمى ومحمد ابراهيم كامل فى مذكراتهما حالات عديدة تؤيد ما سبق(٥٣) .

ويبدو أن أبرز الحالات الدالة على عدم استشارة الرئيس السادات

لمساعديه ووزرائه كانت فى مجال اصدار القرارات السياسية الخارجية الهامة والمصرية ، وفضلا عما سبق ، نورد هنا ما ذكره الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر فى مذكراته « البحث عن الايمان » والتي نشرها فى نوفمبر ١٩٨٢ ، فقد قال : « لقد لاحظت فى كامب دافيد أن السادات يريد أن يتخذ قرارات مصر بنفسه ولم يكن يحب وجود أحد من مساعديه معنا . وكان يبدو بشكل أو بآخر غير مستريح اذا كانوا قريبين منا » (٥٤) .

ويوضح الجدول التالى مقارنة بين الوزراء وتخصصاتهم بين عامى

١٩٥٢ و ١٩٨١ .

جدول رقم (٧) التوزيع بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٨١ تبعاً لـتخصص الدراسة

فترة ما بعد الانتفاخ فقط		١٩٨١ - ١٩٧٠		١٩٥٢ - ١٩٧٠		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	اللائحة المختصين
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد					
٦١	١	٦١	٢٢	٢٠,٨	٣٧					مصريون وفنانيه
٦٢	٤	٦٢	١٣	٧,٧	١٠					مصريون تكتو قراط (١)
٦٣	١	٦٣	٨	٤,٥	٧					مصريون آخرون (٢)
٦٤	١٧	٦٤	٣٣	١٦,١	١٩					مهندسون
٦٥	٧	٦٥	١٣	٦,٩	٩					مهندسون زراعيون
٦٦	٣	٦٦	٩	٤,٣	٣					طباء
٦٧	١١	٦٧	٣٥	١٦,٦	١٩					القانونيون
٦٨	١٦	٦٨	٣٣	١٦,٦	١٣					الاقتصاديون (٣)
٦٩	٧	٦٩	٤	٢,٨	١					دراسات إنسانية
٧٠	١	٧٠	٣	١,٥	١٥					علم اجتماعية
٧١	٣	٧١	٥	٢,٩	٤					علم بيئة
٧٢	٣	٧٢	٥	٢,٣	٣					دراسات دينية
٧٣	٠	٧٣	١	٠,٥	١					بنيان مؤلف جامعي
١٠٠	٧٦	١٠٠	١٧٤	١٠٠	١٣٠					المجموع

Raymond Hinnebusch, op. cit., p. 101.

المصدر :

- (١) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات فنية ، مثل الهندسة .  
 (٢) أفراد يحملون مؤهلات عسكرية ومؤهلات أخرى غير فنية ، مثل الحقوق والآداب .  
 (٣) بمن فيهم خريجو الجامعة .

يلاحظ على المناصب الوزارية المختلفة من الجدول السابق تقلص نسبة العسكريين ، فمن بين ١٣١ منصبا وزاريا يمثل اجمالي المناصب ، شغل العسكريون ٣٢ منصبا بنسبة تقدر بحوالى ٢٥٪ من مجموع الوزراء ، بينما احتل المدنيون باقى المناصب ( ٩٩ منصبا بنسبة ٧٥٪ تقريبا ) . وكان شغل المناصب الوزارية فى عهد الرئيس عبد الناصر لصالح العسكريين الذين شكلوا ما يزيد على الثلث فى المتوسط .

وقد تميزت التشكيلات الوزارية فى عهد الرئيس السادات بقلبة العناصر التكنوقراطية من أساتذة الجامعات والمهندسين ( ٥٢ وزيرا بنسبة ٢٣٪ من الاجمالى ، ٣٤ وزيرا بنسبة ٢٦٪ تقريبا ) ، كما زاد عدد المهنيين من الوزراء العسكريين ، فمن بين اجمالي ٢٢ وزيرا بلغ عدد المهنيين ١٨ وزيرا .

#### نقد الفكرة الادماجية :

يبدو من التحليل السابق للبيانات « الادماجية » لنظامى عبد الناصر والسادات انه يعالج العنانيات السياسية والتنظيمية التى تمت فى مؤسسات وأجهزة وسلطات النظامين بطريقة غلب عليها التطبيق فى وضع ساكن لا ينظر بعين الاعتبار الى ديناميات عمل الأجهزة والمؤسسات والسلطات السياسية والتنظيمية وما يدور فى داخلها من تفاعلات شتى مارست تأثيرها ولا شك على آليات وأشكال عمل هذه الأجهزة والمؤسسات والسلطات . ومن جانب آخر فان أغلب الباحثين الغربيين لم يطرحوا أشكال ومستويات الصراع السياسى والتنظيمى بين كافة أقسام وشرائع ما أسموه « النخبة السياسية » أو بين أجهزة ومؤسسات الدولة ( مؤسسة الرئاسة ، الاتحاد الاشتراكى ، مجلس الأمة ، المستويات التنفيذية المدنية ، أجهزة الأمن والمخابرات ٠٠٠ الخ ) . حتى ظهر من التطبيق السابق لفكرة الادماجية على الدولة المصرية ١٩٦١ - ١٩٨١ كما لو أن الصراع وتوازنات القوى بين وداخل تشكيلات السلطة الحاكمة قد انحسرت بمجرد استتباب

الامور لرئيس الدولة ولدعم سلطته الفردية وانفراده بصياغة أسس النظام السياسى وباتخاذ القرارات المصرية والهامة فى حياة الوطن .

وفضلا عما سبق من انتقادات وجهت الى نموذجى النظامين «الادماجى» و « البيروقراطى السلطوى » فى الجزء النظرى من الدراسة ، يمكن القول ان تحليل النظام « الادماجى » ينطلق من التاكيد على الطبيعة التنظيمية الادارية والملاصق الامنية القمعية للنظام المصرى فى عهدى عبد الناصر والسادات دون الاحاطة بآليات ومسايرات الصراع السياسى والشخصى والتنظيمى والتي افضت الى اكتساب هذا النظام سماته الادماجية سواء الاستيعابية أو الاستيعادية ، والقول على سبيل المثال بطفيان سلطات رئيس الجمهورية ووجوده على رأس النظام حتى أصبح مصدرا لشرعية النظام ذاتها ومعبرا عن هيمنة السلطة على المجتمع بأكمله لا يعنى أن هذا الوجود المتفرد قضى بالكامل على ديناميات وتفاعلات الصراع داخل التركيبة الحاكمة نفسها ، وبالنسبة لعبد الناصر فان ذلك وان كان عني غياب تهديدات فعالة لشخصه أو لاستمراره على قمة الدولة الا أنه لم يفد انتفاء عدد من مظاهر التحدى لسياساته وتوجهاته وفى عديد من الأحداث والظروف ، وسوف تقتصر هنا على بعض مظاهر الصراع داخل النظام الناصرى وأطرافه ونتائجه وخاصة المظاهر الصراعية ذات الدلالة البالغة بالنسبة لتوجهات وسياسات النظام ، ولعل من أهم صور الصراع ذلك الذى دار بين أجنحة السلطة الحاكمة اiban الوحدة المصرية السورية ، من ناحية بين أجهزة الأمن والمخابرات المصرية والسورية من زاوية تضارب وتداخل اختصاصاتهما سواء فيما بينهما أو فيما بين الأجهزة فى البلدين ومن ناحية أخرى ظهرت التناقضات داخل التنظيم السياسى فى ذلك الوقت - الاتحاد القومى - وخاصة فى الاقليم السورى ، ومن ناحية ثالثة داخل مكتب عبد الحكيم عامر فى سوريا حيث أبانت أحداث الانفصال أن قوى وعناصر من داخل أجهزة الأمن والمخابرات والتنظيم السياسى ومستولى مكتب المشير لعبت دورا رئيسيا فى وقوع الانفصال(٥٥) .

وما يميننا من نتائج هذا الصراع - والذي انتهت بعض حلقاته بحلوث الانفصال ازدياد ادراك عبد الناصر لخطورة الجماعة القابضة على القوت المسلحة بقيادة عبد الحكيم عامر ، وكان قراره بتشكيل مجلس للرئاسة من قيادة جماعية أساسا لمواجهة جماعة عبد الحكيم عامر فى القوت المسلحة والمخابرات الحربية والمباحث الجنائية العسكرية وللحد من سلطات عامر فى تعيين قادة أفرع وأسلحة الجيش ، غير أن تجربة مجلس الرئاسة لم تفلح فى تقييد صلاحيات عامر الواسعة التى تضاعفت بعد ذلك وخاصة فى لجنة تصفية الاقطاع ، واستمر الصراع دائرا بين مؤسسة الرئاسة وقيادة القوت المسلحة حتى هزيمة ١٩٦٧ ، وإن كان الصراع ظل كامنا ويدور تحت السطح فى أغلب الأحوال(٥٦) .

كانت هناك تناقضات أخرى تولدت داخل النظام الناصرى ولعل من أبرزها ما يتعلق بدور التنظيم السياسى - الاتحاد الاشتراكى - ولا يمكن الاقتصار هنا على ارجاع ضعفه وتبعيته شبه الكاملة للسلطة التنفيذية الى كونه تنظيما أنشئ من قبل السلطة وبقرار سياسى منها ، فهناك أسباب أخرى لعل أهمها غياب الكوادر السياسية المدربة والمؤمنة بتجربة التحول الاشتراكى وبالاشتراكية كفلسفة للنظام وكذلك خضوع قياداته الى رغبة السلطة التنفيذية فى القيام بتشكيل وتسيير التنظيم والتعامل معها على أنه التنظيم بشكل بالفعل « وحدة ملحقة » أو تابعة للسلطة التنفيذية ، مثال ذلك أن أعضاء مؤتمر القوى الشعبية المنعقد عام ١٩٦٢ قبلوا تفويض رئيس الجمهورية فى تعيين مؤسسى الاتحاد الاشتراكى وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة ويتولى هؤلاء الأعضاء وضع القانون الأساسى للاتحاد وتكوينه . ويعبر عن ذلك عصمت سيف الدولة بقوله : « فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بإنشاء السلطة المثلثة للشعب »(٥٧) .

ولقد اتضح ان الاتحاد الاشتراكى لم يمثل مركز قوة مؤثر بين أجهزة ومؤسسات الدولة ومن هنا لم يستخدم من قبل أى من الأجنحة المتصارعة

والمتنافسة فى صراعاتها المختلفة ، غير أن مراكز القوة الفعلية فى الجيش وأجهزة الأمن والمخابرات أدت صراعاتها ومزاحمتها الشديدة فى كثير من الأحيان الى عدم رغبة القيادة الناصرية فى حسم الأمور لصالح أى منها ، ويعود ذلك الى التضارب والتدخل بين مهام واختصاصات هذه الأجهزة : المباحث العامة ( التى حلت محل البوليس السياسى التابع لوزارة الداخلية وتغير اسمها فى عهد السادات الى مباحث أمن الدولة ) ، والمباحث الجنائية العسكرية التابعة للقوات المسلحة ، والمخابرات العامة ، ويستفاد من مذكرات محمود الجيار أن عبد الناصر اعتقد فى ضرورة توازن الأضداد بين مراكز القوى حتى لا تستأثر قوة بالسلطة دون الأخرى(٥٨) .

وتعتبر لجنة تصفية الاقطاع من أوضح النماذج على امتزاج العمل السياسى والتنفيذى بالممارسة الأمنية ، فالممارسة السياسية لم تندمج فقط فى الأجهزة البيروقراطية المدنية ، ولكنها اكتست صورة الاندماج المباشر مع أنشطة الضبط والتحقيق لأجهزة الأمن ، وما يهمنى فى هذا المجال غلبة العناصر الأمنية والعسكرية فى تشكيل اللجنة وكذلك الدور الهزيل للاتحاد الاشتراكى فى أعمال اللجنة منذ بداية عملها فى مايو ١٩٦٦ ، فقد اقتصر على قيام المكاتب التنفيذية له بتقديم المعلومات جنبا الى جنب مع المعلومات التى تقدمها مديريات الأمن بالمحافظات ، ويبقى الدور الأكبر فى التحقيق والمراقبة والتوجيه للمخابرات العامة والمباحث العسكرية ، مما يعنى هيمنة أجهزة الأمن على التنظيم السياسى حتى بدا واضحا فى ذهن عبد الحكيم عامر رئيس اللجنة وعدد من أعضائها أن أجهزة الأمن والمخابرات هى التى تمثل « الجهات الثورية » المنوط بها عدة مهام منها كشف أعداء وخصوم النظام - رغم أنها مسألة سياسية بالدرجة الأولى والتحقيق فى أشكال التهرب من قوانين تحديد الملكية بين ١٩٦١ - ١٩٦٦ ، وكشف ممارسات العناصر الاقطاعية ضد سكان الريف خاصة بعد واقعة مقتل صلاح الدين حسين على أيدي عائلة الفقى ، وفى ذلك أوضح عامر أن « البحث الذى يتعلق

بمن طبقت عليهم قرارات ١٩٥٢ أمره يسر ، أما بحث حالة الذين بين ١٩٦١ و١٩٦٦ فهو مرهق ، وهذا ما سنتركه للمخابرات والمباحث « (٥٩) » .

ومما يلفت النظر هنا ان على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكي في ذلك الوقت آمن فيما يبدو بصيغة وأسلوب عمل اللجنة حتى انه أطلق عليها « مجلس ثورة لتصفية الاقطاع في الريف » (٦٠) .

ولقد دلت ممارسات لجنة تصفية الاقطاع على النفوذ السياسى والأمنى المتزايد للقوات المسلحة بقيادة عامر وشمس بدران وصلاح نصر ، وحيث دلت موازين القوى ومسارات الصراع على استمرار هيمنة قيادة هذه المؤسسة على قطاعات مدنية عديدة خارج الجيش وأجهزة المخابرات العسكرية والعامة وانتقاصا من نفوذ المؤسسات السياسية بقيادة عبد الناصر ، ويكاد يتفق أغلب من أدلوا بشهاداتهم من قيادات الثورة على ذلك الأمر بل وعلى تحول عدم رغبة القيادة السياسية فى تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية الى عدم قدرة فعلية على ذلك ، وفيما يبدو أن منطق « التوازن » فى ادارة الصراعات الذى اتبعته القيادة السياسية لم يفلح فى الحد من النفوذ المتزايد للجماعة القابضة على القوات المسلحة وحتى لم يستطع موازنة هذا النفوذ ، وحيث ظهرت المؤسسات السياسية فى الدولة ( الاتحاد الاشتراكي ، مجلس الرئاسة ، مجلس الأمة ) أدوات ضعيفة بل وغير مرغوب فى استعمالها من قبل القيادة السياسية بفعل هذا الضعف فى ادارة الصراع مع القيادة العسكرية ، ومن جانب آخر لمب إيمان القيادة السياسية بأن القوى الحقيقية تكمن فى الجيش دورا بالغ الأهمية فى عدم اقدامها على توجيه ضربة سياسية وتنظيمية للجماعة المسيطرة عايه لوجود مخاوف قديمة ظلت مستمرة أيضا من تكرار الانقلابات العسكرية بل ومن سهولة القيام بالانقلاب ذاته مثال ذلك عدول عبد الحكيم عامر عن استقالته فى عام ١٩٦٢ .

ومن قراءة شهادة كمال رفعت نلاحظ أن القيادة الناصرية : « وقعت بين مطرقة ووقوف قادة الأسلحة الثلاث (بتقديم استقالاتهم) وانهيال البرقيات



من الضباط مطالبة ببقاء المشير ومؤازرة صلاح نصر مدير المخابرات العامة  
لعمام ، وبين سندان ضغوط أعضاء مجلس الثورة السابقين من أجل عزل  
عامر . ومع أن عبد الناصر لم يختلف معهم في ذلك الأمر ، إلا أنه خشي  
من حلول هؤلاء محل عامر وجماعته « (٦١) » .

ويفسر أمين هويدي انتهاء صدام ١٩٦٢ لصالح الجماعة المهيمنة على  
الجيش والمخابرات بقيادة عامر بقوله : « وهنا يتساءل كثيرون . - وأنا  
معهم - لماذا لم تعالج القيادة السياسية الموقف ، ربما يكون ذلك لمجز في  
القدرة بعد اختلال موازين القوى بين القيادتين ، ربما تكون القيادة السياسية  
قد رأت أنه لتصحيح الأوضاع لابد من صدام ، ولكنها لم تكن مستعدة لهذا  
الصدام إلا على الأرض الملائمة وفي الوقت المناسب .. وربما يرجعها البعض  
الأخر إلى تغلب عامل التوازن بين اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة  
القديم » (٦٢) . ولم ينحسم هذا الصراع إلا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ كما  
نعرف بتصفية مراكز القوى في القوات المسلحة وتفوذها وامتداداتها في  
الحياة المدنية ، وفي المخابرات العامة .

وبالنسبة لنظام السادات نلاحظ أيضاً أن الباحثين من طبقوا  
« الصيغة » الإدماجية « لم يأخذوا بعين الاعتبار ديناميات الصراع بين أجنحة  
النظام الحاكم وتناولوا الأمر وكأن الصراع قد حسم نهائياً لصالح الجناح  
الذي تزعمه السادات عقب ١٥ مايو ١٩٧١ ، وهذا ما يبدو أنه غير صحيح  
في ضوء المعامات الجديدة التي أوردتها الكتابات والمذكرات المتوالية لعدد  
من الساسة والصحفيين ممن عملوا مع نظام السادات . وفيما على أقسم  
تحليلاً للقوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية والتي قامت بدور رئيسي في  
السلطة وصياغة توجهات النظام .

## تفاعلات السلطة ( ١٩٧٠ - ١٩٨١ )

توفر المذكرات والكتابات التي نشرها في السنوات القليلة الماضية عدد من الساسة والصحفيين المصريين والأجانب كما لا بأس به من المعلومات حول ما كان يدور في السياسة المصرية خلال فترة حكم الرئيس السابق أنور السادات ، وتنبع أهمية هذه المذكرات والكتابات من انها تقدم لنا كمصادر أولية شهادات ومعلومات اوردتها الشخصيات السياسية والصحفية والدبلوماسية صاحبة الكتابات والمذكرات من واقع تعاملها المباشر او غير المباشر ومن واقع الأحداث مع السلطة الحاكمة في سنوات السبعينات ومع الرئيس السادات نفسه .

وتركز الدراسة هنا على القوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية في النظام المصري خلال سنوات حكم الرئيس السادات ، وكذلك على طبيعة التحالفات الرسمية وغير الرسمية سواء تلك التي عارضت توجهات وسياسات النظام في مراحله المختلفة ، او تلك التي صاغت أو أسهمت في صياغة توجهات وسياسات النظام وكان لها دورها الرئيسى فى إصدار القرارات المصرية الداخلية والخارجية التي أقدم عليها رئيس الدولة فى هذه الفترة . وسوف يتبين من دراسة الحالة هذه أبعاد علاقة الرئيس السادات بوزرائه ومستشاريه وكبار معاونيه ، وأيضا مواقفه من المؤسسات السياسية والدستورية فى البلاد ، وكيفية إصدار القرار السياسى فى الداخل والخارج ودور الأساليب والاجراءات الرسمية وغير الرسمية فى ذلك ، والذي يظهر بطبيعة الحال مدى النفوذ السياسى والشخصى الرسمى وغير الرسمى للقوى الفاعلة فى السلطة سواء تمثلت فى شخصيات ومؤسسات سياسية ودستورية رسمية أو عناصر وقوى غير رسمية قد لا يظهر دورها عند اعلان قرار معين ولكن الحقيقة أن دورها من خلالها صلاتها الشخصية والسياسية بالسلطة تجعلها تمارس نفوذها الواضح . وقد تمثلت هذه القوى فى

شخصيات مصرية عربية وأجنبية فضلا عن جماعات مصالح وقوى ضاغطة معينة كما سيتضح .

**أولا : القنوات الخلفية والقوى الضاغطة ( رسمية وغير رسمية ) :**

لعبت القنوات الخلفية أى غير الرسمية والتي لا تتم عبر الأجهزة بالمؤسسات الدستورية دورا رئيسيا فى صناعة القرار السياسى داخليا وخارجية وصنع السياسة المصرية فى عهد الرئيس السادات ، والنزى كان يميل إليها كثيرا فى حالات متعددة إذا ما أدرك أن القنوات الرسمية المعروفة بما يشاها من شخصيات وتجمعات رسمية داخل السلطة لا تنبج له انفاذ توجهاته وسياساته الجديدة والتي تختلف عن سياسات الرئيس عبد الناصر وتوجهاته ، أو تتناقض مع آراء وأفكار وزرائه ومستشاريه الرسميين .

وبالإضافة الى ذلك ، فقد كانت هناك قوى ضاغطة وجماعات مصالح يتبادل الرئيس السادات معها فتح القنوات الخلفية من أجل تحقيق سياساته وطموحاته وحيث التقت معه فى ذلك مصالح قوى فاعلة معينة محددة داخل أو خارج السلطة الحاكمة .

ويمكن القول أن وجود هذه القنوات الخلفية والقوى الفاعلة قد تحقق منذ بداية تولي السادات الرئاسة خلفا لعبد الناصر وقد لجأ إليها الرئيس السادات فى عدة أحداث ومناسبات لعل من أهمها فترة صراعه مع أغلب المسئولين فى الاتحاد الاشتراكي ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الأمة والذين أطلق عليهم « مراكز القوى » وكذلك بمناسبة بداية اتصالاته السرية مع الولايات المتحدة التى قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية معها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ولا يتسع المقام هنا لسرد الأحداث الكاملة لازمة مايو ١٩٧١ ، وسوف تقتصر على ذكر بعض الوقائع الدالة على استخدام القنوات الخلفية من جانب القوى الفاعلة من رسمية وغير رسمية فى الصراع الذى دار آنذاك . وفى هذا الصدد يذكر لطفى الحولى ، الذى كان قريبا فى هذه الفترة من مواقع

الأحداث يفعل مناصبه الرئيسية ( كان عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومقرر لجنة الشؤون العربية بها ورئيس تحرير مجلة الثقافة في ذلك الوقت ، وكانت له مناقشات وجارات مستمرة مع الرئيس السادات . كما سيتضح فيما بعد ) ، ان الرئيس السادات تمكن من أن يخفي حقيقة علاقاته بما سماه « العديد من الجيوب والقوى الكامنة في النظام » ، ومز هؤلاء مدحوح سالم محافظ الاسكندرية في ذلك الوقت وواحد من أبرز رجال الأمن السياسي تحت رئاسة شعراوي جمعة وزير الداخلية و اللواء محمد صادق رئيس الأركان آنذاك والفريق الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري (٦٣) . وقد لعب ثلاثتهم دورا بارزا في ترجيع كفة الرئيس السادات في الصراع مع مناويليه في أحداث مايو ١٩٧١ .

وخلال أحداث الصراع لجأ السادات الى محاولة اختراق الأجهزة المسئولة عن الأمن من خلال قنوات خلفية ازاء سيطرة معارضيه في ذلك الوقت على هذه الأجهزة ومن ذلك ما أشار اليه لطفى الحولى أيضا من لجوء المحور الذي كان يسانده السادات في صراعه مع مجموعة ١٥ مايو الى الاستطانة بضابط من ضباط وحدة الأمن الخاصة بالتصننت والتسجيل التابعة لمكتب شعراوي جمعة وزير الداخلية هو « طه زكى » ابن خالة السكرتير الخاص للرئيس « فوزى عبد الحافظ » ، والذي قام بتقديم مجموعة أشرطة سجلت عليها أحاديث تم التقاطها سرا من داخل بيت الرئيس ، استخدمت دليلا لاتهام مجموعة مايو بعد ذلك لانها كما ذكر السادات ، تحوى خطط المجموعة ضده ، وبعد أن قام « طه زكى » بتسليم الأشرطة للسادات أصدر الأخير قراره بإقالة شعراوي جمعة من وزارة الداخلية (٦٤) .

ويذكر الحولى أيضا أن الرئيس السادات أضاف بقلبه فقرة منفصلة وضعها في جيبه ذكرها بعد انتهاء خطابه وأكد فيها عزمه على ألا يسمح تحت أى ظرف من الظروف بوجود « مراكز قوى » في النظام ، تحتكر الثورة وتقرض وصايتها ، ولم تكن هذه الكلمات موجودة بالخطاب الذى ألقاه

بمناسبة عيد العمال فى أول مايو ١٩٧١ ، والذي كتبه له محمد حسنين هيكل ، وكان خاليا منها . وقد استخدم السادات المناسبة المذكورة لإعلان الحرب على خصومه علانية فى احتفال جماهيرى لكى يؤثر على هؤلاء المحصور ويجهض محاولاتهم ضده . وكان الاحتفال قد شهد قيام جموع كبيرة من الحاضرين المناصرين لمجموعة مايو بترديد الشعارات التى تحذر السادات من تنكب طريق عبد الناصر أو المساس بالاتحاد الاشتراكي وقياداته ، وترفع آلاف الصور لجمال عبد الناصر فى وجه السادات . وفى اليوم التالى مباشرة ( ٢ مايو ) قرر السادات اعتفاء على صبرى من جميع مناصبه (٦٥) .

ومن الأمثلة الأخرى الدالة على لجوء الرئيس السادات للمقنونات الخلفية بالتنسيق مع بعض الشخصيات المؤيدة له ما يذكره أحمد بهاء الدين فى مذكراته « حوارات مع السادات » فى فترة صراع السادات مع مجموعة مايو ، وكان فى ذلك الوقت رئيس مجلس إدارة دار الهلال ورئيس تحرير مجلة المصور . فقد تكونت مجموعة من الصحفيين فى « المصور » من صالح جودت وإبراهيم البعنى وشريف فام كانت لها اتصالات مباشرة مع الرئيس وتنقل إليه ما يدور فى دار الهلال وخاصة ما يقوم به بهاء الدين من التدخل فى المقالات التى يكتبونها بالخذف ، فقد كانت مليئة بالهجوم على عدد من زملائهم وتصفهم بالشيوعية وكذلك بالهجوم على الاتحاد السوفيتى ، وقد استعان السادات بهؤلاء إبان صراعه مع خصومه ، وعقب التخلص منهم بادر السادات بنقل بهاء الدين من مؤسسة دار الهلال الى رئاسة مؤسسة روز اليوسف بناء على ما كان ينقله إليه هؤلاء الصحفيون ، ويعلق بهاء الدين على ذلك بالقول : « لو كان هذا القرار فى ظروف عادية ربما ما كنت أعترض ، وعلاقة عاطفية خاصة تربطنى بمجلة روز اليوسف ومجلة صباح الخير وأسرتيهما ... »

ولكن القرار بدا لى أنه اتخذ من منطلق العقاب ، والاستجابة الى الوشايات عند الرئيس أنور السادات دون أن يحاول مرة واحدة أن يسألنى مباشرة (٦٦) .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الأمريكية التي كانت مقطوعة في ذلك الوقت ، فقد بدأ الرئيس السادات بالتعاون مع شخصيات سعودية في فتح قنوات خلفية لبدء الاتصالات السرية مع ادارة نيكسون آنذاك . وفيما يبدو أن الرئيس السادات أدرك أن القنوات الرسمية والدستورية لا تتيح له امكانيات كبيرة لاعادة الاتصالات الأمريكية - المصرية ولتحقيق توجهاته منذ بداية توليه الرئاسة في إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وتنشيط الدور الأمريكي في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي واستخدام عودة العلاقات في حث واشنطن على ممارسة الضغط على تل ابيب .

وكانت أولى وأهم هذه القنوات غير الرسمية هي تلك التي تمت بالتنسيق مع النظام السعودي ، وفي الداخل انفتحت هذه القناة من خلال حافظ اسماعيل مستشار السادات للأمن القومي وهيكل وهنري كيسنجر مستشار الأمن القومي الأمريكي دون علم وزارتي الخارجية في البلدين ، وكذلك عن طريق جهازى المخابرات العامة المصرى ( بعد أن وضع السادات أحد المقربين اليه وهو أحمد اسماعيل على علف قدمته ، وصار بعد ذلك وزيرا للحربية ) والمخابرات الأمريكية وكان يتولى مثلها « يوجين ترون » اجراء للاتصالات مع مدير المخابرات المصرية (٦٧) . ومن ناحية أخرى جاء فتح قناة سرية أخرى مع النظام السعودى من خلال استثمار الصلات المباشرة والحامية بين انور السادات وكمال أدهم مدير المخابرات السعودية والمعروف باتصالاته الوثيقة مع المخابرات الأمريكية ، وحيث كان كمال أدهم بتشجيع من الملك فيصل هو واسطة الاتصال بين السادات والأمريكيين (٦٨) .

وما يميننا في ذلك عدة وقائع هامة تفسر لنا تفاعلات الصراع ومساراته داخل أجهزة وأبنية الدولة منذ تولى السادات السلطة خلفا لعبد الناصر ، ومن أهم هذه الوقائع قيام وزارة الخارجية المصرية ، اذاء بالاتصالات السرية بين السادات والمسؤولين الأمريكيين ، بوضع تقييم شامل يعتبر بمثابة احدى أهم الوثائق المتعلقة بالموقف المصرى من الصراع العربى

الإسرائيلي في ١٣ إبريل ١٩٧١ ، حذرت فيه من مقبة الاعتماد على الولايات المتحدة في إيجاد تسوية سلمية للصراع نظرا لان أهدافها منذ هزيمة ١٩٦٧ قد انصبحت على الانفراد بحل الصراع بحيث يصبح حلا أمريكيا صرفا ويراعى بالأساس المصالح الأمريكية والإسرائيلية من رفض عودة إسرائيل الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ على سبيل المثال ، وظل موقف وزير الخارجية محمود رياض على حاله حتى بعد لقائه مع وزير الخارجية الأمريكية « ويليام روجرز » بعد ذلك (٦٩) .

ويؤيد محمود رياض هذه الواقعة في مذكراته عندما ذكر وقائع ما دار بينه وبين « روجرز » إبان لقائهما في واشنطن في ٢٩ سبتمبر ١٩٧١ حول تأكيد رياض على رفض مصر عقد اتفاق خاص ، وُقِّت بفتح قناة السويس ، قدمه اليه « روجرز » بناء على مبادرة السادات الشهيرة في ٤ فبراير ١٩٧١ بإعادة فتح قناة السويس بعد قيام إسرائيل بانسحاب جزئي شرق القناة تبدأ بعده مفاوضات التسوية . ووقعت مواجهة بين الوزيرين بسبب قول « روجرز » لرياض فجأة « ان الرئيس السادات يقبل بالاتفاقية المؤقتة وبالحل الجزئي . ولكنك أنت الذي ترفض ذلك وتصر على التسوية الشاملة » (٧٠) .

ويذكر رياض أن ما قاله « روجرز » متيق أن سمعه من « برجس » القائم بالأعمال الأمريكي في القاهرة في ذلك الوقت (٧١) ، وإبان قطع العلاقات مع واشنطن .

ومن الجدير بالذكر أن « برجس » كان أحد مهندسي الاتصالات السرية بين الرئيس السادات وإدارة نيكسون ، بجانب الشخصيات التي سبقت الإشارة إليها . ويرى رياض أن ما سمعه أكد له أن الرئيس السادات كان يقول في حواراته واتصالاته السرية عكس ما يمانه في اجتماعاته وخطبه الرسمية (٧٢) .

ويذكر محمد حسنين هيكل واقعة أخرى تدل على أن الرئيس السادات كان يفضل الحديث عن سياساته ورغباته الى بعض أصدقائه العرب من خلال استخدام القنوات الخفية دون أن يبلغ بها سلفا كبار مسئولى الدولة الرسميين ، فقد تحدث مع كمال أدهم بعد أحداث مايو ١٩٧١ عن رغبته فى طرد الخبراء السوفيت من مصر اذا استطاعت الولايات المتحدة المساعدة على تحقيق مرحلة أولى من الانسحاب . وفيما يبدو أن هذه النوايا تسربت بشكل أو بآخر الى واشنطن وقام السناتور « هنرى جاكسون » المعروف بتأييده الشديد لإسرائيل بإذاعة القصة كلها ، مما سبب حرجا شديدا للرئيس السادات(٧٣) .

وهناك واقعة أخرى حدثت عقب زيارة الملك فيصل وكمال أدهم لمصر فى نهاية مايو ١٩٧١ وكانت بطلب من الرئيس الأمريكى نيكسون لاستيضاح مواقف السادات المتناقضة خاصة عقب إبرامه معاهدة صداقة مع السوفيت فى ٢٧ مايو ١٩٧١ وطانة فيصل وأدهم الأمريكيتين بأن خطوة السادات ليست الا متاورة على السوفيت لامتصاص غضبهم خاصة عقب القضاء على مجموعة مايو وما يحمله من احتمالات التراجع عن الصداقة المصرية السوفيتية ، ويرى هيكل أنه رفض طلبا لكمال أدهم لفتح قناة اتصال سرية بينهما وفى منزليهما لمواصلة تنمية العلاقات الجديدة بين القاهرة والرياض ، وما حدث بعد ذلك من استعاضة السعوديين عن ذلك بفتح قناة سرية مباشرة من منزل السادات فى الجزيرة ومنزل فيصل فى السعودية ، والتى اكتشفتها أجهزة القوات المسلحة التى تمكنت من التقاط اشارات لاسلكية حدثت مركز صدورها من مكان ما فى الجزيرة(٧٤) ( حيث كان منزل السادات ) .

وتؤكد رواية عبد السلام الزيات نفس الأسلوب الذى اتبعه السادات فى مجال السياسة الداخلية ، فبينما كان السادات يؤكد رسميا على استمرار خط ثورة يوليو وسياسات عبد الناصر الا أنه لجأ الى فتح قنوات خلفية وعمل اتصالات غير رسمية للانقلاب على خط الثورة والترويج لتوجهاته



الجديدة فى الداخل خاصة من نقد المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية للثورة واجراءاتها التقدمية والتبشير بمهد جديد يشجع القطاع الخاص ويقلص من القطاع العام ويعيد الاعتبار للقوى التى صفتها الثورة • فمن الناحية الرسمية قام السادات عقب أزمة مايو ١٩٧١ باصدار قرار بتشكيل أمانة مؤقتة للاتحاد الاشتراكي العربى من عناصر معروفة بدورها فى قيادة التحولات الجذرية للثورة ، فقد رأسها د • عزيز صدقى بجانب منصبه كنائب لرئيس الوزراء وكوزير للصناعة وتولى أمانتها محمد عبد السلام الزيات الى جانب عمله كمستشار سياسى للسادات ، وكان من بين اعضائها د • فؤاد مرسى أمينا للشئون الاقتصادية والمهندس ابراهيم شكرى أمينا للمهنيين ، وصلاح غريب أمينا للعمال ، وعبد الحكيم موسى أمينا للفلاحين ، ود • محمد الحفيف أمينا للدعوة والفكر • وحددت مهام الأمانة فى توعية المواطنين واعدادهم للمعركة القادمة فيما سماه السادات بمقام الحسم ، والاشراف على اعادة تشكيل الاتحاد الاشتراكي من القاعدة الى القمة بالانتخاب ، وكذلك الاشراف على اعادة انتخاب التنظيمات النقابية المهنية والعمالية وكان فى قناعة اعضاء الأمانة أن الهدف منها هو الاستمرار فى خط الثورة ودعمه ورغم القاء السادات بيانا مطولا على الشعب فى ١٠ يونيو مؤكدا فيه التصميم على مواصلة التحول الاشتراكي وبناء المجتمع الاشتراكي السليم والاستمرار فى الاستعداد للمعركة القادمة - وحيث صيغ البيان بناء على توصيات الأمانة العامة المؤقتة للاتحاد الاشتراكي - فقد بدأت فى هذه الأيام قنوات غير رسمية تتشكل ، بهدف تهيئة المسرح للتوجهات الجديدة ، واجتمع انصار السادات فى منزله للترويج لهذه التوجهات ومن أهم هؤلاء : محمد حامد محمود من كبار ملاك الأراضى قبل الثورة ومن تمانوا معها فى الستينات ووكيل أعمال الأمير المبارك الصباح ، الصديق الشخصى للسادات ، فى القاهرة ، ومحمود أبو وافية عديل السادات ومن أكبر مناصريه ابان أزمة مايو ١٩٧١ وموسى صبرى الصحفى المعروف بتوجهاته الموالية لأى نظام ، وأخيرا انضم اليهم سيد مرعى(٧٥) ، وقد عملت هذه

المجموعة الى ترتيب لقاءات مستمرة بين السادات وبعض الصحفيين الأجانب للترويج لسياساته الجديدة وكانت هذه الأحاديث تنقل الى المسئولين الأمريكيين ، ورافق ذلك بداية حملات صحفية ضد ثورة يوليو والسياسات الناصرية وتحمل أيضا دعوة للتخلص من الشيوعيين الذين سيطروا - حسبما ادعت هذه الحملات - على الاعلام والاتحاد الاشتراكي ، وكان يقصد من ذلك أساسا كافة العناصر المدافعة عن خط ثورة يوليو .

وبالإضافة الى ذلك أقدمت هذه المجموعة المعروفة بصلاتها الشخصية مع الرئيس السادات ، وكان قد انضم اليهم المهندس عثمان أحمد عثمان . كما سيتضح فيما بعد ، على استغلال هذه الصلات في شن حملات سياسية وصحفية على القوى والشخصيات التي أظهرت تحفظاتها على رغباتها ورغبة الرئيس السادات نفسه في الاندفاع بسياسة الانفتاح الى الأمام بخطوات بعيدة المدى ، على الرغم من أن هذه القوى والشخصيات أعلنت تأييدها لسياسة الانفتاح من حيث المبدأ وكانت تتولى مناصب رسمية عليا في الدولة .

وفي ذلك يذكر أحمد بهاء الدين أن الدكتور عبد العزيز حجازي ذكر له في لقاء بينهما في ١٣/٧/١٩٧٤ « أن هناك قوى عاتية تضغط في هذا الاتجاه ( أى اتجاه الانفتاح الاستهلاكي ) وبدخول أصناف من الناس الغرباء عن عالم التجارة والمال والاقتصاد ، وبمخاطر هذا التيار الذي يجرف أمامه كل سدود أو قيود أو نظم أو قوانين » (٧٦) ، ويشير بهاء الدين في هذا الصدد الى أنه لاحظ ثمة حملة واضحة على الدكتور حجازي في الصحف المصرية ، وأنه سمع من بعض الأصدقاء أن حجازي بدأ يشكو في مجالسه الخاصة من تآمر بعض الوزراء عليه وعدم تعاون أجهزة أخرى في الدولة معه . وكان ذلك بسبب أن حجازي أراد من سياسة الانفتاح تغطية السوق المصرية بمستلزمات الانتاج الوسيطة التي كانت غير موجودة في ذلك الوقت ، أى أنه أراد أن يكون الانفتاح انتاجيا وهذا ما كان يأمل في تنفيذه من خلال اصدار قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي (٧٧) .

وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان ميالا الى آراء القوى غير الرسمية فيما يتعلق بالدفاع عن الانفتاح الاستهلاكي ، وأنه كان يستمع اليهم كثيرا في احاديثه الخاصة مهمم ، بل ويتبنى هذه الآراء في لقاءاته مع شخصيات أخرى ويذكر في خطابهاته ولقاءاته الصحفية ما يفيد بأن الانفتاح سوف يحمل معه ملايين الدولارات كمعونات وتسهيلات وقروض لمصر وما يجعل الرخاء على الأبواب ، ويقول أحد بهاء الدين أنه أبلغ الرئيس السادات في إحدى اللقاءات قبل انفجار مظاهرات ١٨ و ١٩ يناير بضرورة توجيه المساعدات والقروض التي حصلت عليها مصر عقب حرب أكتوبر الى الأغراض الانتاجية مثلما فعلت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية ، غير أن الرئيس السادات لم يقبل هذه الفكرة كما يذكر بهاء الدين بقوله : « كنت رأى وقتها أن ردود السادات على معنى ببساطة أنه شديد التفاؤل وأن المشاكل ستحل بسهولة أكثر ، وأن دول الغرب ودول النفط ستفرقنا دائما بمزيد من المال . وأنه متسرع في اقناع الناس بحقيقة الرخاء الذي بدأ يهطل بعد معاناة الحرب والفترة التي سبقتها » (٧٨) .

ومما يدل على أن الرئيس السادات كان ينظر الى مشاكل مصر الاقتصادية في ذلك الوقت بمنطق مبسط وان حل هذه المشاكل يأتي أيضا بطرق بسيطة ، ما يذكره بهاء الدين من أن السادات أبلغه ، ابان النقاش الدائر وقت ذاك حول انشاء مناطق حرة ثلاث في مصر على غرار المناطق والمدن الحرة في العالم مثل البحرين وسنغافورة وهونج كونج وغيرها ، أنه ينتظر الوقت المناسب ليعلن مصر كلها منطقة حرة (٧٩) ، وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان منبهرا بحالة الرواج والانتعاش المالي والتجاري التي تحققت في بعض المناطق الحرة في العالم وأراد على هذا الأساس تطبيق التجربة في مصر دون ادراك الفوارق بين الحالين .

وفيما يبدو أن الرئيس السادات كان متأثرا في ذلك بآراء عدد من الشخصيات ذات العلاقة اللصيقة به رسميا وبشكل غير رسمي ، وبين ذلك

ما ذكره عثمان أحمد عثمان في مذكراته « صفحات من تجربتي » ، فبعد أن كلفه السادات بتولى وزارة التعمير في ١٩٧٤/٤/٢٥ ، ناقش معه رغبته في أن يجعل من بور سعيد منطقة حرة لكي يميد إليها حيويتها التي افتقدتها على حد تعبير عثمان (٨٠) . ويادر الأخير بزيارة مناطق حرة في فرنسا والبحرين وهونج كونج ، وبارسال بعثات الى دول أخرى لديها مدن شبيهة ببور سعيد ، دون الاستعانة بالدراسات والآراء المطروحة ، وطل الحال كذلك لمدة عام تقريبا الى أن سألته السادات عن الرأي الذي انتهى اليه ، فقال للسادات : « أنه بالطريقة التي يريدونها الخبراء فلن تتحول بور سعيد الى منطقة حرة قبل مائة عام من الآن ، أما اذا أردنا حلا عمليا وسريعا ، فليس هناك من سبيل سوى أن نفلق الطريق أمام كل هذه الاجتهادات » ( يقصد الدراسات والأبحاث التي يقدمها الخبراء ) .

ويشرح كيفية تنفيذ الفكرة بقوله « نعلن بأن المدينة قد أصبحت منطقة حرة ٠٠ وتقيم بوابات على مداخلها ٠٠ على كل بوابة نقطة جمارك ٠٠ كل ما يخرج منها لا بد أن يخضع لقانون الجمارك ٠٠ وكل ما يدخلها فهو بميد عن تطبيق هذه القوانين ( ٠٠٠ ) فعلا تم تنفيذ هذا الرأي ٠٠ وأقيمت نقط للجمارك على منافذ المدينة » (٨١) .

وتجدر الإشارة الى أن هناك أكثر من رواية أكدت على وجود قوى فاعلة غير منظورة على سطح الأحداث وغير رسمية تابع دورا رئيسيا في صياغة سياسات النظام والدفع باتجاه التحولات الكبيرة التي أدخلها داخليا وخارجيا ، وتؤيد هذه الروايات ما سبق من أن أوضحه أحمد بهاء الدين من تعرض الدكتور حجازي رئيس الوزراء الأسبق بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٥ لضغوط شديدة وحملات صحفية مارستها وغذتها هذه القوى للاندفاع نحو الانفتاح الاستهلاكي ، وهو ما يؤكد أيضا نفوذها ودورها السياسي . ومن ناحية أخرى تشير هذه الروايات الى أن القوى الفاعلة غير الرسمية دفعت بالإضافة الى الانفتاح الاستهلاكي باتجاه اضعاف العلاقات المصرية -

\*السوفيتية وتقوية العلاقات مع الولايات المتحدة وانهاء الحرب والصراع مع إسرائيل .

من ذلك ما يشير اليه لطفى الخولى من أن السادات تحدث معه عقب حرب أكتوبر عن ضرورة تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة والاعتماد على دورها ودبلوماسيتها فى التسوية السلمية للصراع العربى - الاسرائيل وأن السادات أبلغه بأن كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق يلعب دوراً بارزاً فى ذلك ، ويقول فى هذا الصدد ان السادات أبلغه أن « . . . كيسنجر هو الذى تقاهمنا على دور مصر الجديدة بعد حرب أكتوبر . . . حرب أكتوبر هى لحظة الفاصل بين مصر - هزيمة ١٩٦٧ ، وبين مصر - انتصار أكتوبر . . . ومن هنا «لغواى يختلف بالضرورة عن مشوار عبد الناصر الله يرجه» (٨٢) .

ويشير الخولى الى أنه تبين فيما بعد أن السادات يستدعى أيضاً عدداً من السياسيين والكتاب من مختلف الاتجاهات الى القاء معه حيث يطرح اختياراته الجديدة على أنها أفكار للمناقشة . وذلك بقصد معرفة ردود الفعل المتوقعة تجاهها . وفى مقابلة أخرى مع السادات فى صيف عام ١٩٧٤ ذكر السادات للخولى ما يلى :

« أنا حاربت اسرائيل ومفروض ورائى الاتحاد السوفيتى ، وحاربتنى اسرائيل ووراها أمريكا . . . ألفت ورائى مالميتش الاتحاد السوفيتى (٠٠٠) هوبعت يقول لى وقف الحرب وخلينى أتكلم مع الأمريكان علشان أصالحك على اسرائيل . سبحان الله اسرائيل عند الزنقة لقيت أمريكا واقفة معاها نوى السبع . . . وبصيت لقيت نفسى فجأة أحارب أمريكا وحلى مش اسرائيل . . . أخرج من التجربة المريعة دى بايه ؟ جماعة بيفكروا . . . قالوا لى يا ريس بصراحة وما تزعلش قلت الصراحة ما بتزعلى ابدًا . . . قالوا الأمريكانى فى مسألة دعم الأصدقاء والحلفاء رجاله بصحيح . فرق كبير بينهم وبين الروس . لماذا لا نجرب صداقتهم . وقالوا كمان وتمتعايش يا ريس . . . الحرب مع اسرائيل مش حاجيب نتيجة ولو استمرت مائة

سنة ٠٠ وبعد ما انتقمنا من هزيمتنا لازم من طريقة أخرى غير الحرب ٠٠  
ايه هي ؟ قالوا نعمن عليها السلام زى ما اعلنا الحرب ضدنا ٠٠ الكلام مشه  
بسيط ٠٠ فيه عقل وحكمة وعمال يدور بدماغى « (٨٣) »

وشرح الرئيس السادات له كما سبق أن شرح لأحمد بهاء الدين  
توجهاته الجديدة فى الانفتاح وتوثيق العلاقات مع السعودية وايران فى عهد  
الشاه والولايات المتحدة ٠

وتدل مذكرات المهندس عثمان أحمد عثمان وزير التعمير وصهر  
الرئيس السادات ونائب رئيس الوزراء للتنمية الشعبية ورئيس لجنة التنمية  
الشعبية فى الحزب الوطنى والمعروف بصلاته الواسعة ونفوذه البارز خلال  
عهد السادات على مدى ما كان يتمتع به من نفوذ وعلى صدامه وخلافاته  
المتعددة مع رؤساء الوزارات وزملائه من الوزراء حول أفكاره وآرائه ، فقد  
بدأ عثمان منذ تكليفه وزيرا للتعمير فى الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية:  
فى مشروعات الوزارة لتعمير مدن القناة ومداخل القاهرة والساحل  
الشمالى ، وكذلك فى تعاونه مع هيئة المونة الأمريكية التى قدمت فى احدى  
المرات مبلغ خمسة عشر مليون دولار كتمويل للمطامير التى تقدمت بها  
وزارة التعمير لتخطيط بور سعيد والاسماعيلية والسويس ومداخل القاهرة  
والساحل الشمالى (٨٤) ٠

وفيمما يبدو من رواية عثمان للصدام الذى دار بينه وبين الدكتور  
محمود القاضى فى مجلس الشعب حول ممارسات وزارته والأوضاع فى شركة:  
« المقاولون العرب » أن بعض زملائه فى الوزارة تضامنوا مع الدكتور القاضى ،  
بل كانوا على حد قوله - « يدبرون تلك الأمور ضدنى فى الحفاء للنيل  
منى ٠٠ بينما كنت استبعد أن يلعب أى منهم ذلك الدور ٠٠ سواء أكان  
فى الوزارة أو فى مجلس الوزراء أو فى مجلس الشعب ٠٠ لذلك كنت اذهب  
اليهم ، أعرض عليهم ما أراه يدور ضدنى على اعتبار انهم معى ، فكان يحدث  
منهم ما هو أكثر غرابة » (٨٥) ٠

ومما يلفت النظر هنا أن المهندس عثمان أحمد عثمان يشير إلى أنه كان دائم الخلاف مع النائب الأول لرئيس الوزراء ( د • عبد القادر حاتم ) ورئيسي الوزراء الآخرين ( د • عبد العزيز حجازي ، ممدوح سالم ) أبان توليه وزارتي التعمير والإسكان حول أفكاره وسياسته في الوزارة ، ويقول أنه ذهب إلى آخر رئيس وزراء عمل معه ( ممدوح سالم ) وسأله : « لماذا تعترض طريقى ولا تساعدنى ، وتقف ضدى ، مع أنه يجب عليك أن تدفع كل وزير فى فريق وزارتك لأن يعمل إذا تراخى فى الوقت الذى يجب عليك ذلك أجد نفسى أستنجد بك وألج عليك .. لأن تتيح لى الفرصة ولكننى لا أجد إلا العكس .. وهذا ما لم أفهمه » (٨٦) ، غير أنه لم يوضح أسباب الخلاف أو طبيعته وإن كان قد ذكر فى نفس المقابلة أن وزير التخطيط فى ذلك الوقت د • محمد محمود الإمام يعترض طريقه على حدة قوله ، وإن كان قد أوضح فى موضع لاحق أنه اختلف اختلافا شديدا مع الدكتور عبد العزيز حجازي - دون أن يذكره بالاسم - حول عرض تقدمت به إحدى الشركات الكويتية لشراء قطعة أرض فى القاهرة مقابل ٤٠ مليون دولار تستخيم فى بناء مساكن شعبية ورفض بحكم منصبه كوزير للإسكان والتعمير الموافقة على العرض ، ويبدو مما قاله أن الرئيس السادات كان قد أعطى موافقة شفوية على العرض غير أنه رفض بعد ذلك عقب أن تحدث معه عثمان بشأن ما حدث • وبناء على ذلك أوقف العرض وكانت هذه القصة سببا فى أن يصدر قانون عدم بيع الأراضى للأجانب (٨٧) •

هذا فضلا عن اتفاق عثمان مع الرئيس السادات فى رأى حول ضرورة إلغاء جهاز الرقابة الادارية المختص بالمراقبة والإشراف على أجهزة الحكومة وشركات القطاع العام ، وهو ما حدث بالفعل فى عام ١٩٨٠ ، وفى ذلك يقول عثمان : « .. وتحول الجهاز إلى سيف على رقاب الناس للتخويف بدلا من أن يكون وسيلة للتقويم ، وكان الشرفاء أول ضحاياه • وارتبط وجود ذلك الجهاز بمراكز القوى عندما اطمئنا مصر وظلموها ، فظهر للصمصص ، وكان لا بد أن يراقب بعضهم البعض .. لذلك كنت ضد

جهاز يحمل ذلك الاسم أو يلصق ذلك اللون ، وطالبت بالقائه منذ أن كنت  
وزيرا للاسكان والتعمير ٠٠» (٨٨) •

وبالإضافة الى ذلك ، فقد جسدت رؤية عثمان احمد عثمان تصورات  
ومصالح القوى وجماعات المصالح المؤمنة بسياسة الانفتاح ، والتي استفادت  
منه ، وكانت رغباتها تجد صدى وتجاوبا عند الرئيس السادات ، ويقدم  
عثمان في ذلك أفكاره حول ضرورة الحد من تدخل الدولة في النشاط  
الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام مع تطبيق  
اساليب العمل والاجراءات التي تحكم نشاط القطاع الخاص عليه ، وكذلك  
حول فعالية الضرائب كوسيلة لاعادة توزيع الدخل بدلا من التأميم الذي  
اتبعته الثورة ، وكان « أكبر غلطة » على حد قوله ، ويشرح أيضا كيف  
أقدم على تجربة التنمية الشعبية وتربية الدواجن والأسماك وزراعة  
الحضروات في مشروع الصالحية كوسائل رئيسية لتحقيق التنمية بدلا من  
الصناعة والتصنيع (٨٩) •

ومن الأمثلة الأخرى للجوء الرئيس السادات الى أساليب القنوات  
الخلفية واستعانتة بعناصر وشخصيات غير رسمية معروفة بصلاتها الوثيقة  
معه واتفاقها مع توجهاته ما قام به حسن التهامي في الاعداد لزيارة القدس  
في ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ولقائه بموشي دايان وزير خارجية اسرائيل الأسبق  
في المغرب في الأسبوع الأول من سبتمبر بترتيب من الملك الحسن الثاني ،  
وعقب اتصالات قام بها الرئيس الروماني شاوشيسكو وشاه ايران السابق  
مع قادة اسرائيل (٩٠) بجانب مصاحبة كل من عثمان احمد عثمان ومصطفى  
خليل للسادات في زيارة القدس •

ويذكر محمد ابراهيم كامل وزير الخارجية ابان مفاوضات كامب دافيد  
والذي قدم استقالته احتجاجا على ما ورد فيها أن الرئيس السادات دعاه  
الى حضور اجتماع مجلس الأمن القومي عقب تعيينه وزيرا للخارجية في  
٢٤ ديسمبر ١٩٧٧ لمناقشة بحث سفر الوفد المصري في اللجنة السياسية



برئاسته الى القدس ، ورغم أن مجلس الأمن القومي يتكون من شخصيات تتولى أهم المناصب السياسية والحساسة في البلاد ( رئيس الجمهورية ، نائب رئيس الجمهورية ، رئيس الوزراء ، رئيس مجلس الشعب ، سكرتير عام الاتحاد الاشتراكي آنذاك ، وزير الدفاع ، وزير الداخلية ، رئيس المخابرات العامة ، وزير الخارجية ) الا أنه وجد السيد حسن التهامي حاضرا الاجتماع رغم عدم وجود صفة رسمية له وعلى حد قول كامل أنه حضر « بصفة لا أعلمها حتى الآن » (٩١) .

ويشير كامل الى أن التهامي ظل يمارس دوره غير الرسمي في أغلبه مراحل مفاوضات كامب دافيد وحتى التوقيع عليها في واشنطن ، ومن ذلك أن التهامي كان مع الرئيس السادات وكامل في زيارة للنمسا تمت في يوليو ١٩٧٨ وأنه كان قد سبقهما الى النمسا منذ مدة لاعداد زيارة السادات لها وترتيب لقاء بينه وبين شيمون بيريز زعيم المعارضة الاسرائيلي في ذلك الوقت وان التهامي كان يستعين ذلك برجل أعمال نمساوي يهودي من اصدقاء المستشار « بروفو كرايسكي » يدعى « كارل كاهان » (٩٢) ، ولم يكن وزير الخارجية يعرف حتى ذلك الوقت عن اجتماع التهامي ودايان في المغرب ، وعندما تحدث التهامي عن دايان وعن مواجهته له عندما قابله في المغرب أشار اليه الرئيس السادات بعدم الاستمرار في الحديث . وإبان مفاوضات كامب دافيد كان التهامي أحد أبرز أعضاء الوفد المصري ، بل كانت له اتصالات وجولات غير رسمية وسرية مع أعضاء الوفد الاسرائيلي (٩٣) .

وفضلا عن دور الشخصيات السابقة ، هناك الدور الذي لعبه المهندس سيد مرعي صهر الرئيس السادات والمعروف بعلاقته الوثيقة به وأنه كان أحد أبرز عناصر الجماعة أو المحور الذي استند اليه الرئيس في اتخاذ توجهاته وتنفيذ سياساته وطموحاته ، وقد تدخل دوره الرسمي مع نظيره غير الرسمي بشكل ملحوظ . وكان يحضر الاجتماعات والمحادثات

الودية وغير الرسمية التي تتم وتطور في منزل الرئيس السادات وفي استراحاته المدينة . ومن أهم الأمثلة الدالة على دور المهندس سيد مرعى وعلى تدخله في أمور وقضايا سياسية عديدة قد لا تكون من اختصاصه ، ما يذكره محمد إبراهيم كامل بمناسبة ما حدث لدى زيارة الوفد المصرى برئاسة السادات الى الولايات المتحدة فى فبراير ١٩٧٨ ، ففي يوم ٧ فبراير كان فى بليرهاوس وعندما دخل احدى الغرف وجد المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب آنذاك وعضو الوفد المصرى مع الدكتور أشرف غربال السفير المصرى فى واشنطن ووجد الأخير منهمكا فى الكتابة ، ولما ساله كامل عما يكتب رد سيد مرعى بأنه يعد مذكرة بما دار بينه وبين « بريجنسكى » مستشار الرئيس كارتر لشئون الأمن القومى وبحضور أشرف غربال ، بشأن وضع أسس الاتفاق على الاستراتيجية المصرية الأمريكية فى الأسابيع القادمة . ويذكر كامل أنه وجه اللوم للسفير على قبوله المشاركة فى هذا اللقاء دون أخذ رأيه كرئيس مباشر له ، خاصة وأن غربال يعلم أنه ليس شأن المهندس سيد مرعى مناقشة مثل هذه الموضوعات<sup>(١٤)</sup> .

#### ثانيا - أسلوب اتخاذ القرار ودور القوى الخارجية :

عبر أسلوب اتخاذ القرار فى سنوات السبعينات عن دور القوى الداخلية والخارجية والوزن النسبى لكل منهما ومدى النفوذ الذى تتمتع به ، وتتيح لنا المذكرات والروايات المنشورة حتى الآن قدرا لا بأس به من المعلومات عن أسلوب النخبة الحاكمة وعلى قمتها الرئيس السادات فى اتخاذ القرارات . وتتضمن دراسة أسلوب اتخاذ القرار عدة نقاط منها هيكل اتخاذ القرار وأنماط المعلومات وأشكالها وأسلوب تداولها أو حجبتها ، وطبيعة الأشخاص المحيطين بدائرة المعلومات سواء كانوا أشخاصا فى السلطة أو لهم صفات غير رسمية أو كونهم من الأجانب ، وكذلك علاقة الرئيس بمستشاريه ومساعديه ، وغير ذلك من نقاط ، وإن كان الباحث سوف يركز على أهم هذه النقاط .

ويمكن الإشارة هنا الى وجود اتفاق بين بعض الباحثين على أن هناك نوعين من هياكل اتخاذ القرارات : النوع أو النموذج الأول يكون فيه رئيس الدولة أو صانع القرار مسيطرا على عملية اتخاذ القرار ، تساعد في ذلك دائرة ضيقة من معاونيه . والنوع الثاني يشير الى وجود نظام مؤسسي يتقيد فيه صانع القرار بدور المؤسسات المختلفة المحيطة به (٩٥) .

وفيما يتعلق بهيكل اتخاذ القرارات في عهد السادات ، فمع أنه يميل نظريا الى النوع الثاني ، حيث توجد مؤسسات مثل مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء ووزارة الخارجية ، الا أنه يتجه عمليا الى النوع الأول ، إذ بدأ الرئيس السادات مسيطرا على عملية اصدار القرار دون التقيد بتلك المؤسسات .

ومما يؤيد ذلك ما ذكره منصور حسن وزير الاعلام الأسبق ومحل ثقة السادات ، من أن عملية اتخاذ القرارات كانت تتم دائما على صعيد المستوى الأعلى ، على حين كانت وظيفة المؤسسات السياسية قاصرة على تأييد ما يتخذ من قرارات (٩٦) .

كان الرئيس السادات يميل الى الاقدام على اتصالات مباشرة برؤساء الدول ومسئوليه الآخرين دون اخذ رأى أو مشورة وزارة الخارجية التي تعتبر نظريا الجهاز المختص بوضع سياسة مصر الخارجية وتنفيذها ، ولقد تسبب ذلك في تقديم أربعة من رجال وزارة الخارجية استقالاتهم منهم اثنان من وزراء الخارجية ، ووزير الدولة للشئون الخارجية ، وسفير شغل من قبل منصب وزير الخارجية ( اسماعيل فهمي ، محمد ابراهيم كامل ، محمد رياض ، د\* مراد غالب ) .

فقد حفلت مذكرات محمد كامل بالكثير من الوقائع والامور التي اتخذ فيها الرئيس السادات قرارات أو أجرى اتصالات معينة دون استشارته كوزير للخارجية أو معاونيه في الوزارة على تزويد السادات بانتظام بالمعلومات والتطورات والتقارير أولا بأول الا أن الرئيس السادات لم يكن

محررهما على قراءتها ، إذ أن نفاذ صبره وتلفه على النجاح كانا أقوى من أن يحتويهما صبره ، « فراج - من وراء ظهري - يتلمس طريقا خلفيا عسى أن يختصر الوقت ويحقق المراد » (٩٧) .

أدى هذا الأسلوب الى اضماف وزارة الخارجية نفسها ، لانها لم تكن مطلعة على مضمون ما يدور في الاجتماعات المغلفة بين السادات والمسؤولين الأجانب . مثال ذلك أن محمد كامل اكتشف أن وزارة الخارجية لم يوجد بها ملف واحد عما كان يجرى في لقاءات السادات المغلفة والمستمرة مع كينغز (٩٨) .

وتشير مذكرات محمد ابراهيم كامل ، شأنه في ذلك شأن محمود رياض كما سبق ، الى قضية هامة أخرى وهي أن الرئيس السادات كان يشكو مرارا للمسؤولين الأمريكيين والاسرائيليين من تشدد معاونيه في المفاوضات او بصفة خاصة من طاقم وزارة الخارجية وعلى رأسه كامل ، وهذا أسلوب غير معتاد في علاقة الرئيس بمساعديه وحيث تكون النقاشات بينهم سرية ولا يكشف عنها في الخارج ، ففي المراحل الأخيرة من اعداد اتفاقيات كامب دافيد وضع اتفاق السادات وكارتر على أمور وقضايا لم يكن يعلم بها وزير خارجيته ، بل وتمثل هذه الأمور خروجاً عما كان السادات يلتزم به سلفاً ، يقول كامل « وفي الحقيقة كنت أصبحت في نظر السادات ، خاصة خلال الأيام الأخيرة ، المقيبة في التوصل الى اتفاق ، وكنت قد أصبحت شخصاً غير مرغوب فيه لدى الرئيس كارتر وبطبيعة الحال لدى اسرائيل منذ البداية ، ولعل هذا كان من بين الأسباب التي حدثت بالرئيس كارتر الى تولى المفاوضات بنفسه والاتصال بالرئيس السادات رأساً ، وليس عن طريق الوفد المصري ، ولم يكن السادات يحيطني علماً بما يدور بينه وبين كارتر او وايزمان فيما عدا ما يعتقد أني لن أعترض عليه ، وانما كان أسامة الباز يخبرني ببعض التنازلات التي وافق عليها السادات والتي كان يحاول تداركها الى حد أنه كان يصطلم بالرئيس كارتر بمنصف ، وكان

الأخير يقول له هذا ما وافق عليه الرئيس السادات فإرد عليه أسامة ،  
بل هذه هي تعليماته لي حرفيا وأنا أنفذها » (٩٩) .

ومن ناحية أخرى فقد كان السادات ميالا دائما الى استشارة عدد من  
الخبراء الاقتصاديين الأجانب بصفة خاصة الأمريكيين فيما يتعلق بالأمور  
الاقتصادية دون أخذ رأى مستشاريه ومعاونيه ، ولعل من أشهر الأمثلة التي  
تذكر في هذا الصدد علاقة الرئيس السادات بدافيد روكفلر رئيس مجموعة  
بنك تشيز مانهاتن ، والتي شهدت تطورا ملحوظا حتى قبل حرب أكتوبر  
سنة ١٩٧٣ وقبل الاعلان رسميا عن الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى  
عام ١٩٧٤ .

يذكر احمد بهاء الدين فى مذكراته « حوارات مع السادات » انه  
تحدث مع الرئيس السادات فى إحدى المرات بعد حرب أكتوبر حول طرق  
اصلاح الاقتصاد المصرى ومواجهة المشكلات التى عانى منها عقب الحرب .  
وذكر له أن الاقتصاد المصرى سليم ويتسم بتنوع موارده الزراعية  
والصناعية ، كما توجد : « طبقة جديدة كاملة من الخبراء والفنيين والعمال  
المهرة » فجاء رد السادات على النحو التالى : « كلامك ده سمعته بالضبط  
من دافيد ( يقصد دافيد روكفلر ) . أصل أنا جيت دافيد مرة من أمريكا  
وطلبت منه أن يبقى فى مصر مدة و « ينكش » فى كل الاقتصاد المصرى ،  
وأمرت كل الجهات فى مصر أن تضع تحت إيدى أى بيانات يطلبها . وفعلنا ،  
وبعد أسبوعين تقريبا ، جانى دافيد وقال لى « يا ريس اقتصادك سليم وفيه  
إمكانات هائلة . بس الغربال بتاعك فيه خروم واسعة لازم تتسد » (١٠٠) .

ويبدو من قراءة مذكرات الساسة والصحفيين المصريين ممن تعاملوا  
مع الرئيس السادات لفترات زمنية متفاوتة انه كانت هناك رغبة متبادلة بين  
السادات وه روكفلر « فى تشجيع القطاع الخاص وه تحرير « الاقتصاد  
المصرى من قبضة القطاع العام حتى قبل تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى  
رسميا ، ووصلت هذه الرغبة المشتركة الى حد انشاء فروع للبنوك الأمريكية

الكبرى مثل - تشيز مانهاتن - فى مصر من جانب ، واقامة بنوك مصرية خاصة متحررة من القيود المفروضة على بنوك القطاع العام وتتسم بضخامة الحجم على غرار البنوك الأمريكية . ويذكر محمد حسنين هيكل فى هذا الصدد ان مؤسسات مالية أمريكية خاصة سارت على نفس رغبة الوكالات الحكومية والى المالية الكبرى فى استغلال الظروف السياسية السانحة فى مصر للحصول على نصيب من الفرص المالية والاقتصادية لمصر ، ومن أبرز هذه المؤسسات بنك « تشيز مانهاتن » فقد تقدم رئيسه « روكفلر » بطلب الى الرئيس السادات لفتح فرع لبنكه فى مصر (١٠١) . الا ان المرحوم الدكتور عبد المنعم القيسونى الذى شغل عدة مناصب اقتصادية ( نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزير المالية ) فى عهد عبد الناصر وتولى رئاسة المصرف العربى الدولى منذ عام ١٩٧١ ، كما سيأتى حالا ، انه فوجئ بما أبلفه به « روكفلر » ابان اجتماعات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى واشنطن فى خريف عام ١٩٧٤ من ان السادات طلب من روكفلر ان يفتح بنكا أمريكيا فى مصر تابعا لبنك « تشيز مانهاتن » او فرعا له ، ووعده السادات بمنح جميع المزايا والاعفاءات اللازمة لتيسير مهمته ولنجاح البنك الجديد (١٠٢) .

ويلاحظ من رواية القيسونى ان الرئيس السادات هو الذى طلب من « دافيد روكفلر » افتتاح فرع للبنك الذى يترأسه فى مصر وليس ان الأخير هو الذى طلب ذلك ، ويورد القيسونى أسباب رفضه لمودة البنوك الأجنبية فى مصر مرة أخرى بعد تقدمه بنفسه بمشروع قانون تصير البنوك فى ديسمبر ١٩٥٦ بالقول انه يعتقد ان التصير كان من أهم الأعمال التى تمت خدمة الاقتصاد المصرى ، وانه تقدم بمذكرة الى أحد مستشارى الرئيس السادات لدى عودته من واشنطن حذر فيها من السماح للبنوك الأجنبية بالقيام بأنشاء بنوك جديدة فى مصر . ويقول فى هذا الصدد « وقلقى من تعدد هذه البنوك - أجنبية أو مشتركة - لا يرجع فقط الى احتمال انحراف بعضها وتأثيرها على الاقتصاد المصرى ، ولكنه يرجع أيضا الى أنه من المعروف

اقتصاديا أنه كلما تعددت البنوك في دولة ما وصغر بالتبعية حجمها ، أصبح مركزها غير حصين وتعرضت لاحتلالات الخسارة والافلاس مما يسيء الى الاقتصاد القومي اسامة بالغة ، بعكس الحال في الدول التي يقل فيها عدد البنوك ويتسع حجمها وتنوع عملياتها ، فانها تكتسب قوة ومناعة تحميها من الأخطار التي قد تتعرض بعض نواحي الاقتصاد القومي» (١٠٣) .

وحول رغبة الرئيس السادات في تشجيع القطاع الخاص في مصر يذكر القيسوني ان السادات أبلغه برغبته في « تحرير » الاقتصاد المصري من التدخل بعد عشرين سنة من الرقابة الشديدة وذلك في مقابلة معه في صيف ١٩٧١ وقال له انه يريد أن يبدأ بالبنوك وأنه يفكر في اقامة بنك كبير مثل البنوك الأمريكية ، بل انه يريد اعفاء - أى البنك المقترح - من الضرائب ومن رقابة البنك المركزي ومن أى تدخل حكومي . كما يريد أن يمنحه الحق في السرية التامة في جميع عملياته حتى يطمأن جميع المتعاملين معه الى عدم اطلاع أحد من الحكومة او البنك المركزي على ودائعهم ومعاملاتهم، غير أن أعضاء الحكومة رفضوا الفكرة كما قال الرئيس السادات للقيسوني خوفا من أن يسيء المشرفون على البنك استعمال الحرية المطلقة الممنوحة لهم . وبعد أن كلف السادات الدكتور عبد المنعم اقيسوني باعداد مشروع قانون لانشاء البنك ذكر السادات له انه لم يخطر الحكومة بعد ، الا انه اختاره لرئاسة البنك (١٠٤) .

وفي ١٠ أكتوبر ١٩٧١ صدر قانون انشاء البنك تحت اسم « البنك المصري الدولي للتجارة والتنمية » برأسمال قدره عشرة ملايين جنيه استرليني اُكتتب فيها جميعا البنك المركزي المصري رغم ان البنك الجديد لا يخضع لرقابته ، وعُدل اسمه الى «المصرف العربي الدولي» في يوليو ١٩٧٤ بعد أن اشتركت دول وشخصيات عربية في رأسماله (١٠٥) .

ويذكر محمد حسنين هيكل أن رفض الدكتور القيسوني لفكرة انشاء فرع لبنك « تشيز مانهاتن » لم يؤثر على اصرار الرئيس السادات على رأيه

في التعاون مع البنك ، فقد تم التوصل الى صيغة وسط ، تم بمقتضاها تكوين بنك مشترك بين هذا البنك والبنك الأهلي المصري تحت اسم « بنك تشيس الأهلي » برأسمال قدره مليون دولار بلغت حصة البنك الأهلي ٥١٠ آلاف دولار وكانت مساهمة بنك « تشيزمانهاتن » ٤٩٠ ألف دولار ، ورغم ان البنك الأهلي كان له نصيب الأغلبية ( ٥١ ٪ ) من رأسمال البنك الجديد ، الا أن ادارة البنك الجديد كانت من نصيب بنك « تشيزمانهاتن » ، وحقق الأخير ربحا كبيرا من جراء ذلك ، بلغ في السنة الأولى وحدها ٤ ملايين دولار بسبب الامتيازات التي أعطيت له واعفائه من قوانين بنوك القطاع العام في مجالات الادارة والعمالة والأجور والأرباح . وتضخمت ودائع البنك بفعل اقبال عدد من المودعين المصريين عليه وكذلك مساهمة مؤسسات عربية تابعة لجامعة الدول العربية .

الا ان أغلب استثماراته اتجهت الى المشروعات الخدمية والاستهلاكية دون توجيهها للصناعة أو الزراعة ، كما وجه جزءا كبيرا من الودائع والأرباح للاستثمار في الخارج (١٠٦) .

ويؤكد محمد حسنين هيكل رواية أحمد بهاء الدين السابقة حول ما ورد بخصوص « دافيد روكفلر » في مباحثات الرئيس السادات مع المرحوم الشيخ جابر الصباح رئيس وزراء الكويت - وأمير الكويت فيما بعد - ويضيف أن السادات أبلغه أنه يفكر في أن يتولى « روكفلر » مسئولية الاشراف على ادارة « صندوق الخليج » الذي أنشئ بغرض تنظيم المساعدات العربية لمصر في إطار الاتفاق الذي تم على إعادة جدولة الديون المصرية بدعم مشترك جديد تعاونت فيه كل الصناديق العربية المستقلة تحت اسم « صندوق الخليج » ورغم اعتراض رئيس الوزراء الكويتي الا أن الرئيس السادات كلف بنك « تشيزمانهاتن » بالفعل لكي يتولى ادارة صندوق الخليج لإعادة جدولة ديون (١٠٧) .

ونخلص من دراسة هذا الجزء الخاص بالقوى الفاعلة في عهد الرئيس



السادات الى ان هناك قوى وعناصر رسمية فى القليل من الاحيان وغير رسمية فى الكثير من الاحيان بدأت تتجمع حول الرئيس السادات على هيئة قوة ضاغطة تدفع باتجاه السياسات الجديدة وتشكل محورا جديدا للقوة يساند الرئيس فى توجهاته وسياساته الجديدة ومن أجل انفاذ مصالحها وتوجهاتها استخدمت أدوات وأساليب متعددة مثل الصحافة وأجهزة الاعلام وعلاقتها بجهاز الدولة وباللوائح الحكومية وبشركات القطاع العام .

ورغم أن هيكل اتخاذ القرارات فى عهد الرئيس السادات تميز بسيطرته المباشرة على عملية اصدار القرار وعدم استشارته وأخذ آراء معاونيه ومساعديه فى أخطر قرارات السياسة الداخلية والخارجية الا أنه كان يظهر قدرا كبيرا من التجارب مع مطالب وآراء وطموحات القوى غير الرسمية والشخصيات التى جمعتها به روابط عائلية وأسرية وحبلات نسب ، وكان من أحد أخطر نتائج ذلك استخدام الطرفين : الرئيس السادات والشخصيات المقربة منه لأجهزة ومؤسسات الدولة الرسمية فى تحقيق والحصول على مطالب غير رسمية بالضرورة ، ولم يعد هناك فاصل بين العام والخاص حتى ان المسئولين فى أجهزة الدولة كانوا ينفذون مطالب هؤلاء من المقربين للرئيس السادات لمجرد هذه الصفة دون صدور أوامر رسمية أو مكتوبة .

## هوامش الفصل الرابع

(١) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - ١٩٧٠  
( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧ ) ص ٦٩ - ٧٠ .

(٢) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، الجزء ٢ ، الجيش فى السلطة  
( القاهرة : دار الموقف العربى ، د . ت ) ، ص ١٠١ .

(٣) نفس المصدر ، ص ١٠١ .

(٤) عطية الصيرفى ، عسكرة الحياة العمالية والثقافية فى مصر  
( القاهرة : د . ت ) ص ٤٣ - ٤٧ ، وفى اثر الانتماء الطبقي على مواقف  
الضباط الأحرار من النظام الحزبى انظر أيضا : د . غالى شكرى ، انفض  
والسقوط فى الفكر المصرى الحديث ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨ )  
ص ٦١ .

(٥) د . أسعد عبد الرحمن ، الناصرية : ثورة بيروقراطية أم  
بيروقراطية ثورة ؟ ( الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧ ) ،  
ص ٢٤ .

(٦) د . عبد الباسط عبد المعطى ، « اشرقة والسلطة فى مصر » ،  
مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٠ ، العدد ٣ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ،  
ص ١٧٥ - ١٧٧ ، غير أنه يجب التحفظ الشديد هنا على هذه الدينة ،  
اذ يظهر منها أنها عينة متحيزة لا تمير بدقة عن الأصول الاجتماعية لمجموع  
الضباط الأحرار وانما تخدم وجهة نظر مسبقة لدى الكاتب ، فقد تبين  
بخلاف ذلك من الضباط الذى أجرى أحمد حمروش لقاءات معهم أن أغلبهم  
ينتمون الى الشرائح الدنيا والوسيلة من الطبقة المتوسطة ، انظر الجزء  
الرابع ، شهود ثورة يوليو ، أيضا مذكرات البغدادي ، ج ١ ، ( القاهرة :  
الكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ) ص ٣٢ - ٣٣ .

(٧) د . فؤاد مرسى ، « البورجوازية الصغيرة : الوضع الطبقي  
والموقف الفكرى » ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٩ ، ص ١٥ .  
انظر أيضا :

— Ian Roxborough, Theories of Underdevelopment (London : The  
Macmillan Ltd. Press, 1979), p. 79.

- (٨) طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٣٤ ، ٥٢ .
- (٩) نفس المصدر ص ٧٥ .
- جمال حماد ، ٢٢ يوليو أطول يوم فى تاريخ مصر — كتاب الهلال  
رقم ٣٨٨ ( القاهرة : دار الهلال ، ابريل ١٩٨٣ ) ص ٢٣ - ٢٩ ، ٦٧-٧٢ .
- (١٠) جمال حماد ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .
- (١١) نفس المصدر ، ص ٤٤ .
- (١٢) عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء  
الأول ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ - ١٩٧٥ .
- (١٣) من حديث محمد أبو الفضل الجيزاوى الى أحمد حمروش ،  
قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الرابع ، شهود ثورة يوليو ( بيروت : المؤسسة  
العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ ) ص ٣٧٠ - ٣٧٩ .
- (١٤) انظر فى ذلك :
- أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، مصر  
والمصريون ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ )  
ص ٣١٠ - ٣١٣ .
- حمدي لطفى ، عن ثورة ١٩٥٢ ، نوار يوليو : الوجه الآخر -  
سلسلة كتب الهلال ، العدد ٣١٩ ( القاهرة ، يوليو ١٩٧٧ ) ص ٢٤٤-٢٤٩ .
- حسنين كروم ، صلاح نصر الأسطورة والمأساة ( القاهرة : دار  
سامون للطباعة ، ١٩٧٦ ) ص ١٢٠ - ١٢١ .
- (١٥) انظر فى ذلك : رأى طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .
- (١٦) John Johnson, Political Change in Latin America : The  
Emergence of the Middle Sectors (Stanford : Stanford Univ.  
Press, 1958), p. 3.
- (١٧) Manfred Halpren, The Politics of Social Change in the  
Middle East and North Africa (Princeton : Princeton Univ. Press,  
1963), p. 66.
- أنظر أيضا :
- James Petras, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes in  
the Periphery", Op. Cit., pp. 216-17.

- (١٨) طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ٧٠ .
- (١٩) نفس المصدر ، ص ٧٦ .
- حسين شعلان ، « التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ،  
الطلعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (٢٠) انظر فى ذلك :
- السيد ياسين ، « التوازن الطبقي فى فكر النخبة السياسية بين  
الادراك والممارسة » ، فى : سعد الدين ابراهيم ( محرر ) ، مصر فى ربع  
قرن ، مفضلز سابق ، ص ١٥٣ .
- د. جمال مجدى حسنين ، « ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي »  
( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ ) ، ص ٩٥ - ٩٦ .
- Mark Cooper, Transformation of Egypt, pp. Cit., pp. 22-23. (٢١)
- James Heaphey, "The Organization of Egypt : Inadequa- (٢٢)  
cies of a Non-Political Model for Nation-Building", World Politics,  
Vol. XVIII, No. 2, Jan. 1966, p. 177.
- Nazih Ayubi, Beaucracy and Politics in Contemporary (٢٣)  
Egypt (London : Ithaca Press, 1980), pp. 145-61.
- (٢٤) د. نزيه نصيف الأيوبي ، « النظام السياسى والادارى فى  
مصر ٢٠٠ » ، فى : محمد الدين ابراهيم ( محرر ) ، مصر فى ربع قرن  
( ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ) ( بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١ ) ص ٦٧ .
- (٢٥) نفس المصدر ، ص ٦٨ .
- (٢٦) د. على الدين هلال ، « تطور الايدولوجية الرسمية فى مصر » ،  
فى : نفس المصدر ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- (٢٧) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ٣ ، مصدر سابق ،  
ص ١٣٩ ، انظر أيضا رأى طارق البشرى والذي يذهب الى تولد شعور  
عام لدى قادة النظام الجديد بأن الجيش أصبح هو مؤسسة الحكم ذاتها ،  
فضلا عن طبيعته المسيبة أضحت فى نظر الضباط جهازا يقوم بوظيفة  
حزبية فى الدولة ، وقد تفنى هذا الشعور بصفة خاصة عقب انتهاء التعددية  
السياسية والحزبية الذى اكتمل بوقوع أزمة مارس ١٩٥٤ ، طارق البشرى ،  
مصدر سابق ، ص ٧٧ .

(٢٨) انظر في ذلك :

- P.J. Vatikiotis, Arab and Regional Politics in the Middle East (London : Croom Helm, 1982), pp. 185-7.
- Ali E. Hilal Dessouki, "The Politics of Income Distribution in Egypt", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), Op. Cit., p. 57.

Philippe C. Schmitter, "Still the Century of Corporatism ?", (٢٩)

in : Fredrick B. Pike and Thomas Stritch (eds.), The New Corporatism, Op. Cit., pp. 124-5.

(٣٠) أحمد فارس عبد المنعم ، « جماعات المصالح » ، في : علي الندين هلال ( محرر ) النظام السياسي - سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ، ( القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣ ) ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

C.H. Moore, Images of Development : Egyptian Engineers (٣١)

in Search for Industry (Cambridge : MIT Press, 1980), p. 47.

ويرى « مور » أيضا أن النظام الناصري نجح في احتواء انتقابات المهنية الأقل اهتماما بالقضايا السياسية والايدولوجية مثل نقابة المهندسين دون حاجة الى السيطرة الكاملة عايتها ، بينما كان أكثر حزما وتشددا كلما زاد الطابع السياسي أو النقابي لنقابة ما عن طابعها الفني ، مثل نقابتي المحامين والصحفيين ، انظر :

Moore, "Professional Syndicats in Contemporary Egypt", Op. Cit., pp. 77-8.

Moore, Images of Development., Op. Cit., p. 48. (٣٢)

(٣٣) أسامة الغزالي ، مصدر سابق ، ص ٣٨٠ - ٣٨١ .

انظر :

- R. Springborg, "Patrimonialism and Policy-Making in Egypt : Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Lands", Middle East Studies, No. 15, 1979, pp. 49-69.

(٣٤) أسامة الغزالي ، مصدر سابق ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

- Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., pp. 315-16.

— Heaphey, Op. Cit., pp. 187-8. (٣٥) انظر في ذلك :

- نزيه الأيوبي ، « النظام السياسي والاداري في مصر ٥٥ » ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

(٣٦) أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو ، ج ٣ ، ص ٢٢٩ .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ٢٣٠ .

Waterbury, Op. Cit., p. 314. (٣٨)

وبنفس المعنى يرى « ايليا حريق » أن الاتحاد الاشتراكي ظل منظمة تابعة للحكومة وذات دور ثانوي جدا بالنسبة للنظام السياسي ككل ، على الرغم من تحمس بعض القيادات على المستوى المحلي واقدامها على مبادرات تلقائيا ، حيث « صدقت » الشعارات وأخذت التجربة على محمل الجد ، ولكن لم تعمر جهودها طويلا :

Ilyia Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement; The Case of Egypt", World Politics, Vol. XXV., No. 5, Oct. 1973, p. 97.

Ibid., p. 315. (٣٩)

(٤٠) انظر حوار لطفي الحولى مع عيسى صبرى فى جريدة الأهرام ،  
١٩٦٧/٤/٢٦ .

Hrair Dekmejian, Egypt under Nasir : A Study in Political Dynamics (Albany : State Univ. of New York Press, 1971), p. 269. (٤١)

(٤٢) رفعت السعيد ، « نظرية التحالف بين الفكر والتطبيق » ،  
الطلیعة ، السنة الرابعة ، فبراير ١٩٧١ ، ص ١٨ - ٢٣ .

Hussein, "Nasserism in Perspective", Op. Cit., pp. 41-2. (٤٣)

(٤٤) انظر على صبيح المثل :

- محضر مناقشات جمال عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية والأمانة العامة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى ، مجلة الطلیعة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ ، ص ٩ - ٢٧ ، ص ١٣ .

- لطفي الحولى ، « فى التجربة المصرية لبناء التنظيم السياسى الثورى » ، الطلیعة ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ ، ص ٣٩ - ٤٩ .

(٤٥) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ .

(٤٦) نفس المصدر ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

Raymond Hinnebusch, "Egypt Under Sadat : Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State", Social Problems, Vol. 28, No. 4, April, 1981, pp. 443-4. (٤٧)

(٤٨) ولزيد من التفاصيل ، انظر :

- أمين هويدى ، مع عبد الناصر ( القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ) ص ١٤١ وما بعدها .

Hinnebusch, Op. Cit., p. 445.

(٤٩)

(٥٠) محمد حسنين هيكل ، خريف الضرب ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٥١) رتشارد نيكسون ، زعماء عرفتهم ، مجلة المجلة السعودية ( لندن ) ، العدد ١٣٩ ، ٩ نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٢ .

(٥٢) من محاضرة القاها « ايلتس » فى الولايات المتحدة بعد عودته الى بلاده نشرتها مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥٩ ، يناير ١٩٨٠ ، ص ١٩٩ .

(٥٣) لمزيد من التفاصيل ، انظر : اسماعيل فهمى « التفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط » ( القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥ ) .  
(٥٤) ورد فى : محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .

(٥٥) انظر فى ذلك :

- مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، الجزء الثانى ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ - ١٣٧ .  
- صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ( بيروت : دار الوطن العربى ، ١٩٧٦ ) ، ص ١٩٦ - ٢٧١ .

(٥٦) لا يرجع فشل مجلس الرئاسة وحله عمليا الى ما يراه طارق البشرى من هيمنة رئيس الجمهورية عليه ومن تفسيره لمجز أعضاء المجلس عن ممارسة مسئولياتهم بسبب انفراد عبد الناصر بالقرار ، وانما يرجع الى أن المجلس شكل أساسا لتقليص نفوذ عامر وجماسته ولما أخفق فى ذلك انتهى الهدف منه بحكم الواقع ، وحيث لم يكن أعضاؤه ، غير عبدالحكيم عامر ، يملكون من النفوذ والسلطة ما يمكنهم من ترجيح كفة الصراع ، انظر : طارق البشرى ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ - ١١٠ .

(٥٧) د. عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر ( بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧ ) ص ١١٩ وما بعدها .

(٥٨) ضياء الدين بيبرس ، الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ،

كما رواها محمود الجيار للمؤلف ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٧٦ ) ص ٣٩ وما بعدها . ويذكر صلاح نصر ان عبد الناصر لم يستطع أن يحسم مناقسات وصراعات نشبت عن تعدد وتضارب أجهزة المخابرات والأمن ، انظر : حسين كروم ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٦ ، أيضا : محمد حسنين هيكل ، الانجرار ، ١٩٦٧ ، الحلقات ٩ ، ١٠ ، الأهرام ، ١٩ ج ١٩٩٠/٥/٢١ .

(٥٩) انظر اقوال عامر في كتاب محمد رشاد ، سرى جدا ، من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع - كتاب التماون ( القاهرة : دارالتعاون ١٩٧٧ ) ص ١٠٢ .

(٦٠) نفس المصدر ، ص ١٥٧ .

(٦١) من شهادة كمال رفعت في الجزء الرابع من كتاب أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو ، ص ٣٢٨ . انظر أيضا : مذكرات عبداللطيف البغدادي ، الجزء الثاني ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ وما بعدها ، حيث يقول البغدادي أنه سمع من عبد الناصر أن صلاح نصر كان منقسما ايان أزمة استقالة عامر الى الأخير بل وكان يجتمع به يوميا ويميل لصالحه ، وهذا ربما ضاعف من مخاوف عبد الناصر من نتائج صدامية رهيبية محتملة على النظام في حالة انضمام المخابرات العامة الى القوات المسلحة .

(٦٢) أمين هويدى ، مع عبد الناصر ( بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨١ ) ص ١٣٤ .

(٦٣) لطفي الحولى ، مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى - كتاب الأهالي رقم ١١ ( القاهرة : مطبعة موراقتلى ، نوفمبر ١٩٨٦ ) ص ٢٤١ .

(٦٤) نفس المصدر ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ . فى حوار أجرته سلوى شعراوى جمعة معه فى ٢٥ يوليو ذكر لها أنه يعتقد ان توقيت اعلان السادات عن اعفاء على صبرى من جميع مناصبه فى ٢ مايو ١٩٧١ ، والذي تم قبل يومين من زيارة وزير الخارجية الأمريكى الأسبق « روجرز » لمصر ، يمكن النظر اليه كإشارة من السادات الى الولايات المتحدة بأنه ينوى التقرب من أمريكا والابتعاد عن روسيا ، انظر : د. سلو شعراوى جمعة ، الديناماسية المصرية فى عقد السبعينات : دراسة فى موضوع الزعامة ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير ١٩٨٨ ) ص ٥٤ ، لطفي الحولى ، المصدر السابق .



(٦٥) نفس المصدر ، ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

(٦٦) أحمد بهاء الدين « حوارات مع السادات » الفصل الثاني ، مجلة المنصور ، المجلد ٣٢٣٤ ، ٣ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(٦٧) نقلا عن : محمد عبد السلام الزيات ، مذكرات محمد عبد السلام الزيات « السادات : القناع والحقيقة » ، الحلقة ٩ ، جريدة الأهرام ، ١٩٨٧/١١/٤ .

(٦٨) روى حسنين هيكل وقائع هذه الاتصالات في كتابات كثيرة له تختار منها كتاب خريف الفضل ( بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط ١٩٨٣٧ ) ص ١١٨ .

(٦٩) مذكرات عبد السلام الزيات ، الحلقة التاسعة ، مصدر سابق ، ويذكر هيكل أن وزير الخارجية آنذاك محمد فوزي تقسم إلى السادات بمذكرة عنوانها « رأى القوات المسلحة في مقترحات روجرز » بعد أن استدعاه السادات للحديث عن نفس الموضوع ، ويرى هيكل أن هذا كان تصرفا شخصيا من فوزي وأن كان الباحث يرى أنه وإن كان ذلك التصرف يعد جزءا من صراع السلطة بين مجموعة مايو والسادات ، إلا أنه يدل على تخوف رجال مايو مما كان يدور من لقاءات بين السادات والمستوليين الأمريكيين في هذه الفترة ولا يعلمون عنها شيئا وإن ما قلعه فوزي كان بفرض تحذير السادات من نتائج توجهاته الجديدة الرامية إلى جعل واشنطن تنفرد بحل الصراع مع إسرائيل ، خاصة وأن مجموعة مايو فوجئت قبل ذلك بمبادرة السادات في ٤ فبراير ١٩٧٤ ولم يكن قد استشار أحدا من قبل بخصوصها ، تارن هيكل ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .

(٧٠) محمود رياض ، البحث عن السلام .٠٠ والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨ ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤ ) ص ٣٧٢ .

(٧١) نفس المصدر ، ص ٣٧٢ .

(٧٢) نفس المصدر ، ص ٣٧٣ .

(٧٣) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ١١٩ .

(٧٤) نفس المصدر ، ص ١٢١ - ١٢٣ .

(٧٥) مذكرات عبد السلام الزياد ، الحلقة ٧ ، الإصالي ،  
١٩٨٧/١٠/٢١ ، مصدر سابق .

(٧٦) أحمد بهاء الدين ، « حوارات مع السادات » ، الفصل العاشر ،  
مجلة المصور ، العدد ٢٢٢٨ ، ٣١ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٢٥ ، ويذكر عادل  
حسين أن مجلس الوزراء أصدر قرارا في ١٠ مايو ١٩٧٤ عن تجارة الاستيراد  
بدون تحويل عملة. وصرح د. حجازي بهذه المناسبة أن نظام الاستيراد بدون  
تحويل عملة « لن يسخر لاستيراد الفستق واللوز ، ولكن لاستيراد السلع  
التموينية ومستلزمات الإنتاج » ، أنظر عادل حسين ، الاقتصاد المصري ،  
ج ٢ ، ص ١٢٣ ( هامش ٧٦ ) .

(٧٧) نفس المصدر .

(٧٨) نفس المصدر ، ص ٢٥ .

(٧٩) نفس المصدر ، ص ٢٥ .

(٨٠) عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتي ( القاهرة : المكتبة  
المصرية الحديث ، ١٩٨١ ) ص ٥٩٠ .

(٨١) نفس المصدر ، ص ٥٩١ - ٥٩٢ .

(٨٢) لطفى الحولى ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

(٨٣) نفس المصدر ، ص ٢٨ .

(٨٤) عثمان أحمد عثمان ، مصدر سابق ، ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٨٥) نفس المصدر ، ص ٤٧٧ .

(٨٦) نفس المصدر ، ص ٤٧٩ - ٤٨٠ .

(٨٧) نفس المصدر ، ص ٤٩٤ - ٥٠٦ .

(٨٨) نفس المصدر ، ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

يذكر محمد حسنين هيكل أن الجهاز المركزى للمحاسبات كان يراقب  
تصرفات أجهزة الدولة ودقة حساباتها ويبحث بتقاريره الى مجلس الشعيم  
وكانت هذه التقارير تشكل مادة ثرية لأسئلة النواب المستقلين الحرجة ،  
الا أن قرارا صدر بحقه هو الآخر يقضى بمنع تداول تقاريره . مصدر سابق ،  
ص ٤٣٤ .

(٨٩) نفس المصدر ، ص ٦٠٥ - ٦٢٩ .

(٩٠) كان موسى دايان أول من كشف عن هذا اللقاء في مذكراته بعنوان « الاختراق » ونقله هنا من : محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٩١) محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب دافيد ( لندن وجنة : الشركة السمودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٢ ) ص ٨٥ .

(٩٢) نفس المصدر ، ص ٣١٣ - ٣١٤ .

(٩٣) نفس المصدر ، ص ٤٤٣ ، ٥٢٨ .

(٩٤) نفس المصدر ، ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(٩٥) لمزيد من التفاصيل انظر :

- M. East, S. Saloner, and Charles Hermann (eds.), Why Nations Act ? (Beverly Hills, Calif : Sage Publications, 1978), pp. 83-91.
- A. George, Presidential Decision-Making in Foreign Policy (Boulder : Westview Press, 1980), pp. 31-43.

(٩٦) مقابلة مع منصور حسن في مجلة المصور ، ٣ فبراير ١٩٨٢ .

(٩٧) محمد ابراهيم كامل ، مصدر سابق ، ص ١٩٧ - ١٩٨ . ويذكر حمدي الطاهري احد الدبلوماسيين السابقين أن لجوء السادات الى الاتصال المباشر برؤساء الدول وتجاهله للقنوات الدبلوماسية الطبيعية أو المعتادة والمتشكلة في وزارة الخارجية ، أدى الى اضعاف دور السفارات المصرية في الخارج ، حيث لم يكن السفير يدرى شيئاً عن فحوى هذه الاتصالات التي تخص البلد المعتمد فيه ، حمدي الطاهري ، خمس سنين سياسة ( القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٢ ) ص ٢١ - ٢٢ .

(٩٨) محمد ابراهيم كامل ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ .

(٩٩) نفس المصدر ، ص ٥٧٧ .

(١٠٠) أحمد بهاء الدين « حوارات مع السادات » ، الفصل الرابع عشر مجلة المصور ، العدد ٣٢٤٠ ، ١٤/١١/١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

(١٠١) محمد حسنين هيكل ، خريف النضوب ، مصدر سابق ، ص ٢٠٦ .

- (١٠٢) د. عبد المنعم القيسوني ، « القيسوني يتذكر » ، الأخبار ، ص ١٣ / ١٩٨٧/١/٢٢ .
- (١٠٣) نفس المصدر ، ص ١٤ .
- (١٠٤) د. عبد المنعم القيسوني ، « القيسوني يتذكر » ، الأخبار ، نفس المصدر ، ص ٣ .
- (١٠٥) نفس المصدر ، ص ٣ .
- (١٠٦) محمد حسنين هيكل ، مصدر سابق ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- (١٠٧) نفس المصدر ، ص ٢١٠ - ٢١١ ، ويذكر هيكل أيضا أنه « روكفلر » أبلغه إبان لقاء لهما في نيويورك سنة ١٩٧٥ أنه يتصور - أي « روكفلر » - أن سياسة الانفتاح يمكن أن تقوم على أساس تحالف بين المالء العربى والعمالة المصرية والتكنولوجيا الأمريكية ، إلا أن الصيغة الجديدة - في رأى هيكل - فشلت بالفعل وخلقّت « مسخا غريبا جمل الحياة مستحيله بالنسبة لغالبيه المصريين » ، نفس المصدر ، ص ٢١٦ .

## الفصل الخامس

# النظام الطبقي والاقتصادى للدولة

اهتمت بعض الدراسات بما أسمته نماذج النمو فى الإطار الرأسمالى وانعكاس هذه النماذج على طبيعة الدولة والنخبة الحاكمة والفئات الاجتماعية الجديدة التى تتكون فى رحم هذه النماذج ، وقد سبق تناول هذه النماذج من الناحية النظرية فى الفصل الأول من الدراسة ، وسوف يعالج الباحث هنا أبعاد ونتائج تطبيق هذه النماذج النظرية على الدولة وعلاقتها بالبناء الاجتماعى وتأثير المتغيرات الخارجية على طبيعة الساطة الحاكمة .

جدير بالذكر أن الفكرة المحورية فى نموذج رأسمالية الدولة كما تم تطبيقه على بلدان العالم الثالث تذهب الى أن هذا النموذج يؤدى الى قيام الدولة بأدوار رئيسية فى تجارب التنمية المختلفة والى نقش ما يسمى بـ « طبقة جديدة » مسيطرة على جهاز الدولة وعلى موارد البلاد دون أن تكون مالكة لها بمفهوم الملكية الخاصة من النواحي القانونية والإدارية على الأقل . ورغم ازدياد تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن تجارب التنمية - حسبما يرى أصحاب النموذج - لم تخرج عن دائرة النمو الرأسمالى .

وفى هذا الصدد تنقسم دراسات نموذج رأسمالية الدولة الى نوعين : الأول يركز على المضمون النظرى والطبقى لرأسمالية الدولة ، بينما يهتم النوع الثانى بالأمس العملية والتجريبية للنموذج .

## ١ - الأسس النظرية والتطبيقية لراسمالية الدولة المصرية :

يركز بعض الباحثين الماركسيين على الجفامين النظرية والتطبيقية لنموذج راسمالية الدولة عند دراسة التجربة المصرية في الستينات والسبعينات ، وذلك في إطار مقارن مع التجارب التاريخية للنمو الرأسمالي في عدد من البلدان النامية التي سبقت أو تزامنت مع النموذج المصري . من ذلك دراسة « الن تريمبرجر » Ellen K. Trimberger التي تنطلق من نموذج راسمالية الدولة الاحتكارية في اليابان الذي قادته ثورة الميجي في اليابان منذ عام ١٨٦٨ وتجربة مصطفى كمال أتاتورك في تركيا منذ عام ١٩٢٤ كمثالين ضروريين لدراسة التجربة الناصرية وتجربة بيرو في اواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات واللتي تمثلان نموذجا « الثورة من اعل » ومفهوم راسمالية الدولة ، وتبدأ بالافتراض القائل انه رغم اقدام البيروقراطية العسكرية ، بعد توليها السلطة في كلا البلدين ، على تحطيم « طبقة كبار ملاك الأراضي » فقد حاولت خلق « طبقة » من المستثمرين الرأسماليين لفتح آفاق التطور الرأسمالي وتوفير فرص انطلاقه . غير أن احجام الراسمالية الصناعية والتجارية والمالية عن المشاركة بروس اموالها في برامج التنمية والتصنيع الرأسمالي جعل ثورة يوليو على سبيل المثال تقوم بانتهازيات الكبيرة عامي ٦١ ، ١٩٦٣ وإن تدفع سلطة الثورة بنفسها التصنيع الرأسمالي الى الامام ، ولكن دون تعبئة القوى الشعبية في الاتجاه السياسي والاقتصادي . وهو الأمر الذي قاد الى اخفاق تجربة « الثورة من اعل » مثلما حدث قبل ذلك في اليابان وتركيا ، ومن ناحية أخرى فإن ازدياد اعتماد التجربة على النظام الرأسمالي العالمي قلص من فرص اندفاع التطور الرأسمالي الوطني في الداخل (١) .

وقد اتجهت البيروقراطية العسكرية في مصر وبيرو الى تدعيم استقلال سلطتها بالسيطرة على الاقتصاد وتوجيه النمو الرأسمالي من خلال خلق قاعدة اقتصادية لطبقة بورجوازية صاعدة في المدن ، والعمل على زيادة النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لاغنياء الفلاحين أو الراسمالية الزراعية التي تنتج

للسوق ، ورغم أن هذه الشرائح لم تشكل تحديا لسلطة المسكرين إلا أن قوتها الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى الحد من التوجهات الراديكالية للنظام<sup>(٢)</sup> ، حيث قاومت التحول باتجاه الاشتراكية وطرحت « البورجوازية الريفية » المتنامية نفسها كخليف قائم لطبقة الرأسمالية الصناعية في حالة نهوضها ، ومن ناحية أخرى أدت بقيمتها وتقاليدھا الثقافية المحافظة إلى تعجيم الأهداف التحديثية للثورة ، وعلى سبيل المثال فقد استندت إليها الحركات السلفية الدينية في معارضتها للنظام وفي السبعينات خاصة<sup>(٣)</sup> .

ارتبطت الاجراءات الاقتصادية الاجتماعية لرأسمالية الدولة في مصر وبيرو ، بإجراءات سياسية مماثلة ، فقد استأزم الفاء تسييس المجتمع خلق أجهزة سياسية جديدة تغلب عليها السمة الإدماجية ، كما سبقت الإشارة ، تنظم وتتحكم في المشاركة السياسية لفئات وشرائح الشعب ووسع حدود مسبقة على تمثيعة هذه القوى بحيث تقتصر التمثيعة على الترويج لأهداف النظام ، وهذا ما أدى إلى اخفاق نموذج « الثورة من أعلى » سواء في مصر وبيرو أو في اليابان وتركيا ، في استيعاب القطاعات الأكثر فقرا وتخلفا . وفي حالة مصر لم تكن جماهير الفلاحين مستوعبة أيديولوجيا أو منظمة في المجتمع السياسي الحديث ، بل أن نظاما: عبد الناصر وفلاسكو Velasco في بيرو ( بين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ ) دعما - بدلا من ذلك - الأبنية الريفية التقليدية . وفي نفس الوقت أخفق النظامان في استيعاب حركة الطبقة الوسطى وعمال الصناعة والزراعة بمع فشل الأبنية السياسية ذات الطابع البيروقراطي والتي حلت محل الأحزاب والجماعات الملقاة<sup>(٤)</sup> ، وأيضا اتجه النظام في الحالتين نحو « تأميم » الصراعات الطبقية - الاجتماعية وتقنين أساليب حلها من خلال إنشاء محاكم عمالية وإدارية ، وفوق ذلك كان هناك لجوء منظم للقمع المادي والسياسية الترهيب . وتتفق « تريمبرجر » مع « كمتيجان » فيما رآه من غلبة الممارسات الأبوية على علاقة الدولة بالمواطنين ، وأنه رغم وجود أيديولوجيا تمبوية وراء تنظيمات الثورة الشلانة ( هيئة التحرير ، الاتحاد القومي ، الاتحاد الاشتراكي ) ، فقد هدفت جميعا إلى منع

المعارضة خارجها ، وحظر إنشاء جماعات أو تنظيمات سياسية مستقلة ، وعدم الرغبة في تسييس الجماهير<sup>(٥)</sup> ، كذلك فقد التقت مع رأى « حريق » ، فهي أن تصنيف القوى والطبقات الاجتماعية داخل الاتحاد الاشتراكي على أساس النشاط المهني أو الوظيفي بدلا من المصلحة الطبقة ، أدى الى اخفاق التجربة وإبعاد القوى الضمنية صاحبة المصلحة في التعبير عن المشاركة في السلطة<sup>(٦)</sup> .

ويمبر اخفاق رأسمالية الدولة في مصر الناصرية في دفع التطور الرأسمالى المستقل والتصنيع الرأسمالى وبقاء التجربة في اطار التقسيم الدولى للعلل وقوانين النظام الرأسمالى العالمى حسب هذه النظرة عن الحدود التاريخية التى كان لا يمكن تجاوزها في ظل الطبيعة التوازنية للنظام وعدم حسنة اختياراته الايديولوجية والاقتصادية الاجتماعية ، وينتهى مآل التجربة تاريخيا الى الرأسمالية « التقليدية » التابعة ، فالطبقة الجديدة او « بورجوازية الدولة » ، التى تكونت في احضان رأسمالية الدولة واستفادت كثيرا من عملها في القطاع العام والتعاونيات ، نادت في عهد السادات بدعم سياسة الانتاج وتحولت الى « بورجوازية خاصة » تستثمر الأموال التى حصلتها من مواقتها المسيطرة في القطاع العام والجهاز الحكومى. ابان الستينات ، في الأعمال والمشروعات الخاصة والمشاركة مع رأس المال الاجنبى (٧) .

ويتفق ط. م. ث. • شباكر ( ميشيل كامل ) مع المجلات السابقة ، من أن الدولة الناصرية عبرت عن نظام « رأسمالية الدولة الوطنية » الذي تقوده جماعة حاكمة وقيادات بيروقراطية وفنية تلعب دور البديل المؤقت للرأسمالية الخاصة ، إلا أنها تمثل مصالح البورجوازية عموما دون أن تعبر عن المصالح العضوية المباشرة لأي من أجنحتها المختلفة ، وتمارس نوعا من الرقابة على مجموع مصالح الرأسمالية الوطنية وتحكم لصالحها بهدف الحفاظ على علاقات الإنتاج الرأسمالي ( ٨ ) •

اما محمود حسن فری انه لم تكن توجد امکانات متاحة امام راسمالية



الدولة الناصرية للانتقال الى الاشتراكية ، وانه لا يوجد فارق جوهري بين نظام رأسمالية الدولة ونظام الرأسمالية التقليدية حتى في ظل الدولة الناصرية ، ويبرر حسين ذلك بما يلي (٩) :

أولاً : أن نمو ملكية الدولة وما تمارسه « بورجوازية الدولة » من سيطرة فعلية على أدوات الانتاج هي ظاهرة عالمية لا ينبغي الخلط بينها وبين الاشتراكية .

ثانياً : أن نقل حقوق الملكية رسمياً وقانونياً لا يعنى في ذاته تغييراً في علاقات الانتاج ، إذ أن وسائل الانتاج المؤممة قد تخدم إما زيادة الاستغلال للطبقة الصاملة أو تؤدي الى تحريرها تبعاً للسلطات الطبقية للدولة ، وفي حالة مصر فإن وسائل الانتاج المؤممة عملت من خلال سيطرة ( البورجوازية البيروقراطية ) الى « قهر » الطبقة العاملة .

ثالثاً : وأخيراً فإنه بالنسبة للطبقة العاملة لا يوجد فارق هام بين الاستغلال على يد الرأسمالية التقليدية أو ذلك الذي تمارسه رأسمالية الدولة .

ويتفق « فؤاد عجمي » مع حسين في أن الدولة الناصرية تكشف عن معضلات نموذج رأسمالية الدولة الذي ظهر في بلدان العالم الثالث عقب الاستقلال ، فقد بنت رأسمالية الدولة منتصرة في الستينات وأدت وظائف مترابطة : « الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي » ، استقلال نسبي أكبر للدولة ، توسع العمالة وسياسات التشغيل ... الخ ، وتوافرت عوامل غير اقتصادية ساعدت على نجاحها « الظاهري » ومنها : بروز مبدأ القومية والحماس الوطني للتطلع الى آفاق التقدم . غير أن رأسمالية الدولة عانت أخيراً من مصاعب رئيسية : ففي الداخل واجهت ظاهرة « الطبقة الجديدة » ، وفي الخارج دخلت في أشكال جديدة من « التبعية » ، وهو ما أدى الى التحول الى الرأسمالية التابعة (١٠) .

وطبقا لهذه الرؤية فإن النظام الناصري لم يشأ في أوج ازدهاره في منتصف الستينات أن يتقدم بخطى أكثر عمقا نحو اليسار وما يستلزمه ذلك من ضرب مصالح « الطبقة الجديدة » وإطلاق المبادرات المستقلة الشعبية للعمال والفلاحين ، ويفسر ذلك بوجود « حدود موضوعية » للنظام وه الطبيعة الطبقية « له والتي أعطت له ملامح « البونابرتية » حيث توفرت لديه الحرية فعلا للاختيار بين حلفائه من الشرائح والقوى الاجتماعية ، وكذلك قدرة الدولة الناصرية على انتهاز عدد من الخطوات في نفس الوقت (١١) ، على أن هزيمة سنة ١٩٦٧ حدثت من قدرة الدولة ومن استقلالها إزاء القوى والشرائح الاجتماعية المختلفة مما أتاح لعناصر « بورجوازية الدولة » أن تستحوذ على سلطة الدولة التي قدمت من جانبا تنازلات اجتماعية تمثلت في بعض أوجهها في تقلص بناء المساكن الشعبية من ٣١٣٠٠ وحدة سكنية عام ١٩٦٣ إلى ٢٠٥٠٠ وحدة عام ١٩٦٦/٦٥ ، إلى أقل من ٣٥٠٠ وحدة في عام ١٩٦٨ (١٢) .

ومن بين التنازلات أيضا إلغاء الحراسات التي فرضتها لجنة تصفية الاقطاع ، عقب الهزيمة بشهر واحد فقط ، على ٨٨ فردا ممن فرضت عليهم من مجموع ٣٣٤ حالة توالت تصفيتهما حتى بقيت ٢٥ حالة فقط عندما تولى السادات الحكم (١٣) . ويستند ( عجمي ) إلى ما ورد في مذكرات سيد مرعي من أن السنوات الثلاث اللاحقة للهزيمة شهدت تراجع الدولة الناصرية بين مهمتين : « استمرار الثورة » و « إزالة آثار العدوان » ، وقد فضلت الدولة الناصرية شعار الثاني الذي عنى التركيز على المسألة الوطنية ، ومن ناحية أخرى تنازع الدولة الناصرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية اختياران أساسيان : استمرار الثورة وما يعنيه من تعميق التحولات الاجتماعية الاقتصادية الجذرية ، والاتجاه نحو « الدولة المصرية » كما ورد في بيان ٣٠ مارس وما يشير إليه من التركيز على « الإدارة العملية » و « ترشيد » القطاع العام ، وفي حين كان أنصار الشعار الأول قادرين على إحراز بعض الانتصارات إلا أن المواجهة حسمت لصالح أنصار الشعار الثاني على حد قول مرعي (١٤) .

. ويتفق غالى شكرى ايضا مع « الاتجاه الطبقي » فى تحليل رأسمالية الدولة الناصرية وقد سماها « رأسمالية الدولة الوطنية » ، وانطلاقا من تحليل تناقضاتها الطبقية - الاقتصادية ، فلا يمكن اعتبارها من قبيل « التحول الاشتراكي » ، ويدل على ذلك بقوله أن « الميثاق الوطنى فى جوهره دستور رأسمالية الدولة الوطنية ، كما كان الاتحاد الاشتراكي تنظيمها السياسى » (١٥) .

ومن ناحية أخرى فإن الحطة الخمسية لم تكن خطة جذرية للتنمية الشاملة ، « لم تكن قط خطة التحول الاجتماعى الى الاشتراكية » بل كانت منذ البداية خطة رأسمالية ، ولكنها « رأسمالية الدولة الوطنية » (١٦) .

ومن الواضح أن الكتاب الماركسيين القائلين برأسمالية الدولة الناصرية لم يحسموا « الطبيعة الطبقية » للدولة الناصرية وللجماعة التى تحتل قمتها ، ويعود ذلك فى أحد الأسباب الى عدم اهتمامهم بتقديم خريطة اجتماعية مفصلة للبناء الطبقي فى المجتمع المصرى عامة ، ولبنية السلطة الناصرية ، ومن ثم تشخيص هوية الشريحة الاجتماعية التى نمت وتساعد نفوذها فى الستينات ، وهذا ما أدى الى تضارب واضح ، مثال ذلك ما ذهب اليه محمود عبد الفضيل من التأكيد على أن الشريحة الوسطى من « البرجوازية » هى التى شكلت بالفعل المصدر الرئيسى لسلطة عبد الناصر ، وليس « البرجوازية الصغيرة » اذ أن الشريحة الوسطى من البرجوازية هى التى شكلت قلب النخبة الحاكمة .

ويميز بينها وبين ما يسميه « المورد الاحتياطي » الذى أمد الجماعة الحاكمة وغيرها بالعناصر التكنوقراطية والبيروقراطية (١٧) .

هناك طائفة أخرى من الكتاب الماركسيين رأوا أن الدولة الناصرية تمر عن « الثورة الوطنية الديمقراطية » ، ويلاحظ أن مضمون المفهوم من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية يختلف عن الفكرة الأساسية

فى مفهوم راسمالية الدولة والذى يقوم على التحليل الطبقي ، فحسب مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية مثلث ثورة يوليو الحلقة الثالثة من هذه الثورة ، ثورة عرابى ( الحلقة الأولى ) ، وثورة ١٩١٩ ( الحلقة الثانية ) ، ومن حيث الأصول الطبقيية يذهب أصحاب المفهوم الى أن ثورة يوليو قادتها « البرجوازية الوسطى والصغيرة » ولم تشارك « الطبقة العاملة » واحزابها الاشتراكية العملية فى تحقيقها ، واستمر حرمانها من الاشتراك فى السلطة الناصرية حتى بعد التأميمات الكبرى ، وظلت علاقات الانتاج وأسس الملكية ونمط النمو فى الاطار الراسمالى « الوطنى » (١٨) .

ويتفق اصحاب المفهوم مع مقولات راسمالية الدولة فى وجود حدود تاريخية للدولة الناصرية انتهت بها الى حد ما حدث فى سنوات السبعينات وحتى الآن ، فقد عجزت عن تصفية الهياكل السياسية والاقتصادية والثقافية الرجعية السابقة عليها تصفية جذرية ، وحاربت الفكر الاشتراكي العلمى وقوى اليسار ، بجانب أنها ظلت أسيرة لعبة التوازن التوفيقية (١٩) .

غير أن عددا آخر من الكتاب الماركسيين وغير الماركسيين يختلفون مع مفهومي راسمالية الدولة والثورة الوطنية الديمقراطية بخصوص الحدود التاريخية للناصرية ومسار آفاقها المستقبلية ، وإن اتفقوا مع المضمون الاجتماعى - الطبقي والاقتصادى ، فقد رأى هؤلاء امكانية محتملة لانتقال التجربة الناصرية الى الاشتراكية ، ومعنى ذلك أنهم لا يرون ما حدث فى الستينات تجسيدا لتحول اشتراكي ، وإنما يضمنون شروطا ان تحققت حدث هذا التحول .

فقد انتشر الحديث فى بعض الكتابات السوفيتية وداخل أوساط الاحزاب الشيوعية الحاكمة فى الكتلة الاشتراكية حول « الطريق غير الراسمالى » للنمو وحول امكانية التحول الى الاشتراكية دون قيادة شيوعية لتجربة التنمية ، فى حالة اعتماد الزعماء الوطنيين لحركات التحرر على « النظام العالمى للاشتراكية » (٢٠) .

ويعبر إبراهيم سعد الدين عن ذلك النوع من « التنمية اللارأسمالية »  
التي أخذت به الدولة الناصرية والذي قام على أساس حركة التأمينات  
الواسعة التي قادت الى انشاء القطاع العام ، وتصفية الرأسمالية الكبيرة ،  
فضلا عن حرمان « الرأسمالية الخاصة » من مزاولة نشاطها في أكثر من  
قطاع من القطاعات القيادية في الاقتصاد ، غير أن قضية السطة لم تكن  
محسومة لصالح تحالف القوى صاحبة المصلحة في التحول الاشتراكي (٢١) .

ويطرح أنور عبد الملك رؤية مماثلة ، فمن رايه أن بناء رأسمالية  
الدولة في مصر كان حلا لازمة تطور رأسمالي معوق بشدة ، وهي تتشابه في  
ذلك مع ثورة الميجي في اليابان ، ولكن في حين انتهت الأخيرة الى تسليم  
الجزء الأساسي من النشاط الانتاجي لرأس المال الخاص ، فإن حالة مصر  
كانت واعدة بمصير مختلف . فقد كانت تجربة رأسمالية الدولة الناصرية  
كمعملية بناء موجهة للتطور القومي تشكل مرتكزا للانطلاق نحو الاشتراكية ،  
رغم الأعباء المتزايدة لمديري وموظفي رأسمالية الدولة (٢٢) .

على أن اسماعيل صبري عبد الله يؤكد أن الدولة الناصرية كانت  
في مرحلة انتقال الى الاشتراكية طالما أن السلطة كانت قد انتقلت الى  
تحالف قوى الشعب العامل (٢٣) .

ويتفق معه عمرو محيي الدين من حيث أن التحولات الاقتصادية التي  
أحدثتها ثورة يوليو أدت الى إعادة توزيع الثروة على الطبقات الدنيا بهدف  
حماية وتوسيع حقوقها ، وأتاحت لها امكانيات الحراك الاجتماعي لأعلى من  
خلال فرص تحسين الدخل والتعليم والعمل ، كمؤشرات للوضع الطبقي ،  
وبجانب المكتسبات السياسية للعمال والفلاحين ، وذلك يعني تحولا الى  
لاشتراكية أو ما أطلق عليه « اشتراكية الدولة » (٢٤) .

## ٢ - الأسس العمل لرأسمالية الدولة المصرية :

ظهرت دراسات أخرى ركزت على رأسمالية الدولة في مصر من خلال الإهتمام بالنواحي العملية والتجريبية أكثر من النظرية والطبقية للمفهوم ، ومن ذلك وصف « كوبر » للنظام الناصري بأنه يعبر عن أربعة ملامح أساسية هي (٢٥) : أنه نظام « شصبوى » ويعبر عن نمط رأسمالية الدولة وعن تكريس قيادة الدولة للنمو الاقتصادي وهيمنتها على حركة التطور الاجتماعي « الدولة » « Estatism » ، وأخيرا فإنه تبنى استراتيجية «تنمية قومية» .

ففي مجال الاستهلاك والاستثمار على سبيل المثال أدت الدولة دورا كبيرا حتى أصبحت ليس « الرأسمالي الأكبر » فقط ، وإنما صاحب المصدر الأول لرأس المال . ذلك أن حرص الدولة الناصرية على احتواء مطالبه ومصالح متناقضة - بجانب ضعف التنظيم السياسي الذي أنشأته - أدى الى عدم قيام النظام ببناء قاعدة لقوة سياسية مستقلة تستطيع التغلب على انعكاسات اعتماده فقط على السياسة الاقتصادية الاستهلاكية التوزيعية كاداة تموض ضعف التنظيم السياسي ، حتى هذه السياسة أخفقت في تحقيق أهداف التنمية بفعل نواقص التجربة الداخلية والضيوط الغربية والأمريكية خاصة مما أوصلها الى أزمة خانقة بعد ١٩٦٥ توجت بهزيمة ١٩٦٧ ، كما حرصت الدولة الناصرية على احتواء واستيعاب الشرائح الصغيرة من الطبقة الوسطى والعليا من الطبقة العاملة بجانب أشباه البروليتاريا من خلال اشباع احتياجاتها الاستهلاكية ، وهكذا تميز البناء الناصري بثلاثة معالم أساسية منذ بداية الستينات وحتى حرب يونيو ١٩٦٧ (٢٦) :

أولا : دخل الاقتصاد المصري في أزمة حادة عام ١٩٦٥/٦٤ ، حيث واجه فجوة بين المخرجات والاستثمارات وفجوة النقد الأجنبي التي حددت التنمية بالتوقف ، وهذا أوصله الى حالة الركود .

ثانيا : أنجزت الثورة المصرية مكاسب اقتصادية واجتماعية شعبية استفادت منها الجماهير مقارنة بتجارب دول أخرى نامية .

**ثالثاً :** أظهرت الثورة انحيازاً اجتماعياً واضحاً لصالح صغار الفلاحين ومتوسطي الملاك في الريف وحولت الفائض الزراعي الى الدولة ، وفي الصناعة حققت مكاسب لبعض العمال ، وكان هناك توسع ملحوظ في المستويات العليا والدنيا من البيروقراطية .

وهكذا وضمت هزيمة ١٩٦٧ النظام الناصري أمام أحد خيارين أو توجّهين : التوجه الشعبى أو التوجه التنموى ، وانتهى أصحاب التوجه التنموي الفنى من الشريحة الوسطى الجديدة والتكنوقراط ممن أممت ممتلكاتهم وفي هذا الإطار جاء التحول الذى قاده السادات (٢٧) .

أما « ووتربرى » فإنه ينطلق من فشل سياسة أحلال الواردات ، في الستينات وما أدى اليه من تنمية تابعة في السبعينات ، ويركز على أثر المتغيرات الخارجية على الدولة في عهدى عبد الناصر والسادات ، وعلى حد قوله فقد نشأ في الستينات « تحالف ثلاثي » مكون من ثلاثة فاعلين أساسيين : « البرجوازية البيروقراطية » كنبخية استراتيجية ، والمسكرين ، والسوفييت ، وطوال الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٧٢ سادت استراتيجية أحلال الواردات وكان هناك اعتماد كبير على الاتحاد السوفيتي في تصدير القطن والمنتجات الأخرى ، مقابل قروض السلاح وبناء المصانع ، بينما ظلت مصر الناصرية تعتمد على الدول الرأسمالية في الحصول على التكنولوجيا المتطورة والسلع المصنعة ، ومن هنا عانت من « ازدواج التنمية » : « تبعية » للسوفييت في المساعدات الفنية للمشروعات الجديدة وفي خدمة الديون ، و« تبعية » للأسواق الرأسمالية العالمية في تمويل المعجز التجاري الناجم عن نقص حيلة النقد الأجنبي منذ أواخر الستينات (٢٨) .

ومن هنا فإن التحول الى الانفتاح الاقتصادي والتنمية التابعة للسوق الرأسمالية العالمية لم يكن ناتجاً عن ضغوط خارجية عربية كما يرى « ووتربرى » ، ولا كان يسبب ضغوط جماعات المصالح من الرأسمالية المحلية ، وإنما يعتبر الاثنان بمثابة عوامل مسهلة أو مساعدة ، وإن الجنور

الحقيقية للتحويل كانت كامنة في قلب سياسة احلال الواردات وطبيعة التنمية الناصرية على حد قوله ، وتبدل التحالف الثلاثي للدولة الناصرية بتحالف ثلاثي آخر في عهد السادات : الولايات المتحدة والشركات متعددة الجنسية كشركاء خارجيين ، ورأسمالية الانفتاح ، وكبار المسئولين من التكنوقراط والبيروقراطيين(٢٩) .

وحول « الطبقة » او « التشكيلة الطبقية » التي سيطرت على السلطة السياسية يرى عبد الباسط عبد المعطي أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ مثلت الظرف التاريخي الذي اتسم للجناح التجاري المالي من « البورجوازية المصرية » حسم الصراع حول السلطة السياسية نهائيا لصالحها ، الأمر الذي فتح الباب واسعا لتأثير العوامل الخارجية والتبعية السياسية والاقتصادية ، كى تعيد صياغة ملامح « البنية الطبقية » للمجتمع(٣٠) . ويعتبر عادل غنيم أن فشل « رأسمالية الدولة الناصرية » أدى بجانب الضغوط الداخلية والعربية والدولية الى تراجع الوظيفة الاقتصادية للدولة في عهد السادات لتتحول من مؤسسة اجتماعية منتجة الى أكبر مؤسسة استهلاكية في المجتمع بفعل التوسع الهائل في الاستهلاك العام المدنى والمسكرى ، وأضحت دولة الانفتاح وسيطا ماليا بين رأس المال المحلى ورأس المال الدولى(٣١) .

ومما يدل على تحول الدولة المصرية في السبعينات وما بعدها الى المستهلك الأكبر أن نسب الانفاق العام الى الناتج المحلى الإجمالى ارتفعت من ٤٨٧٪ عام ١٩٧٦ الى ٦٢٩٪ عام ١٩٨٢/٨١ ( بالأسعار الجارية ) ، ويدل ذلك على ازدياد موارد الدولة واستخدامها في مجال إعادة توزيع الدخل القومى لصالح طبقات معينة . كذلك زاد مجموع الاستهلاك العام من حوالى ٣ر٢ مليارات جنيه الى نحو ٩ر٥ مليارات عام ١٩٨١ ، أى أنه ارتفع فى أربع سنوات فقط بنسبة ٨٤٪ تقريبا(٣٢) .

وتعود هذه الزيادة الضخمة الى التوسع الكبير فى أجهزة الدولة وبصفة خاصة أجهزة الأمن (الأمن المركزى ومباحث أمن الدولة) والقضاء ( انشاء محاكم دائمة لأمن الدولة ومحاكم القيم وتوسع اختصاصات المدعى « الاشتراكى » ) ، وفى القوات المسلحة وأجهزة الاعلام .



### ٣ - اداء الدولة الاقتصادى الاجتماعى : مؤشرات عامة

سوف يركز الباحث هنا على بعض المؤشرات الاحصائية الكمية الدالة على دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى والتى تمير عن طبيعة التوجهات الايدولوجية والسياسية للنخبة الحاكمة والقوى المسيطرة على جهاز الدولة فى مصر من رسمية وغير رسمية خلال الفترة موضع البحث . فقد أدى اختلاف التوجهات الايدولوجية والسياسية فى عهد عبد الناصر عن تلك التى سادت فى عهد السادات وبصفة خاصة منذ توليد سلطته بمعد ١٥ مايو ١٩٧١ وبعد انتهاء سياسة الانفتاح الاقتصادى ، الى تأثر أدوار ووظائف الدولة فى النواحي الاقتصادية والاجتماعية بالتوجهات سالفة الذكر وبالتغيير والتحول الذى طرأ عليها فى المراحل المختلفة سواء فى الخمسينات والستينات من جهة أو السبعينات ومشارف الثمانينات من جهة أخرى .

وقد تأثرت سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى ما سبق ، أى التحولات والتغيرات فى الجوانب الداخلية ، بما طرأ من تغير وتبدل فى السياسة الخارجية لمصر وتحالفاتها الدولية .

ومن هنا سوف يقتصر الباحث على بعض من أهم المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى ، ففي المجال الاجتماعى هناك مؤشرات معدل النمو فى الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى وتوزيع الدخل على الشرائح المختلفة من السكان ، ونسب الزيادة فى الدخول النقدية والحقيقية ، أما المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادى فمن أهمها معدل السيطرة على التراكم الرأسمالى ، وحجم الاتفاق الاستثمارى العام ودور التمويل الأجنبى بالمقارنة بحجم المدخرات القومية ، وما تمثله الديون من دلالة بالنسبة للتنمية والاعتماد على الخارج .

### أولاً - المؤشرات الدالة على دور الدولة الاجتماعى :

يشير دور الدولة فى مجال توزيع الدخل القومى على الفئات والشرائح

الاجتماعية المختلفة قضية العدالة الاجتماعية ومدى تحقيق الدولة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ للأهداف والغايات الأساسية المتعلقة بهذه القضية ، وسوف تقتصر هنا على تحليل الدلالات الاجتماعية ، من حيث الآثار التوزيعية لسياسات الدخول وإعادة توزيع الثروة القومية من خلال الآليات التي أقدمت عليها الدولة خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٨١ ، لأرقام واحصاءات توزيع الدخل القومي من جانب ، وإن كان التركيز على الفترة محل الدراسة لا يمنع من إيراد احصاءات توزيع الدخل في الحسمينات كأساس للمقارنة من جانب آخر .

ويمكن الربط هنا بين معدلات ازدياد الدخل القومي وتسبب زيادة متوسط الدخل الفردي بين سنوات الحسمينات والستينات والسبعينات ، فقد ازداد الدخل القومي للبلاد بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٠ بنسبة ٢٩٪ للفترة ككل أى بمعدل نمو سنوى بلغ حوالى ٦٪ تقريبا ويرجع ذلك بالأساس الى سياسات الثورة فى تصير المصالح الأجنبية ونقل ملكيتها الى المؤسسة الاقتصادية التى شكلت نواة القطاع العام ، وكذلك الأخذ لأول مرة بمبدأ التخطيط وادخال الحطة الصناعية للسنوات الثلاث ( ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ) . وبالنسبة لتوزيع هذا الدخل على الأفراد طوال السنوات الخمس ( ١٩٥٥ - ١٩٦٠ ) نلاحظ أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد تحسن تحسنا طفيفا الا أنها سجلت نموا ملحوظا رغم ازدياد النمو السكانى الذى بلغ أكثر من ٣٪ سنويا ، فقد ارتفع متوسط الدخل السنوى للأفراد بنسبة ١٥٪ فى السنوات ١٩٥٥ - ١٩٦٠ أى بنسبة نمو تقدر بـ ٣٪ سنويا (٣٣) .

أما اذا أردنا التفصيل فى هذه الاحصاءات فيمكن القاء الضوء على تقديرات توزيع الدخل الفردي فى مصر حسب الشرائح الداخلية ، ويمكن الاستعانة هنا بالأرقام التى أوردتها بعثة التجارة البريطانية التى زارت مصر فى عام ١٩٥٥ رغم الطابع التقريبي الذى غلب عليها بشأن توزيع الدخل الفردي فى مصر طبقا لمجموعات الدخل المختلفة ، ويوضح الجدول التالى هذه التقديرات .

جدول رقم (٧) تقديرات توزيع الدخل الفردي في مصر حسب الفئات الشرائعية (العام ١٩٥٥)

النصيب النسبي لكل فئة في توزيع الدخل القومي	العدد النسبي لأصحاب الدخل في كل فئة	الشريحة الشرائعية (فئة الدخل السنوي بالجنيه المصري)
٪ ١١	٪ ١	أكثر من ١٥٠٠ جنيه
٪ ١٩	٪ ٣	من ٦٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠ جنيه
٪ ٣٦	٪ ١٦	من ٢٤٠ إلى أقل من ٦٠٠ جنيه
٪ ١٦	٪ ٢٠	من ٩٦ إلى أقل من ٢٤٠ جنيه
٪ ١٨	٪ ٦٠	من ٤٨ إلى أقل من ٩٦ جنيه

المصدر : ١

U.K. Board of Trade, Report of U.K. Trade Mission to Egypt, the Sudan and Ethiopia (London : 1955), p. 51.

وعلى الرغم من الطابع التقريبي وغير الدقيق لهذه التقديرات ، إلا أنها تظهر مدى التفاوت الشديد بين فئات الدخل السنوي للأفراد وبالتالي « عدم العدالة » في توزيع الدخل القومي ، فرغم ضآلة حجم فئة فئات الدخل السنوي في مصر ( ١٪ من مجموع الفئات فقط ) إلا أنها استحوذت على ١١٪ من توزيع الدخل القومي ، فإذا جمعنا هذه الفئة التالية لها لوجدنا أن ٤٪ فقط من مجموع فئات الدخل التي تستأثر بـ ٣٠٪ من إجمالي توزيع الدخل القومي ، على حين أن الغالبية الكبرى من هذه الفئات ( ٦٠٪ ) كانت تحصل على أقل من ربع الدخل القومي ( ١٨٪ ) وهذا يوضح التفاوت الشديد بين فئة هرم فئات الدخل القومي وقاعدة الهرم .

ورغم الزيادة السنوية في متوسط الدخل السنوي للأفراد فهو السنوات الخمس التالية ( ١٩٥٥ - ١٩٦٠ ) والتي سبقت الإشارة إليها ،

فإن هذه النسبة لا تعني تقارب الفوارق بين قمة هرم توزيع الدخل حسب الفئات وقاعدته (٣٤) .

غير أن صيغة توزيع الدخل قد تغيرت تغيرا كبيرا بدءا من عام ١٩٦١ الذى شهد التأميمات الكبرى ومجموعة السياسات والقراوات والاجراءات التى هدفت الى احداث تغيير جذرى فى ملامح الصورة الكلية لتوزيع الثروات والدخول فى المجتمع المصرى ، ومن أهم القوانين والاجراءات التى كانت لها آثار توزيعية هامة فى مجال نمط توزيع الثروات والدخول ما يلى (٣٥) :

١ - قانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦١ الخاص بتوزيع أرباح الشركات التى توزع على المساهمين والموظفين والعمال ، ويقضى بتخصيص نسبة ٧٥٪ للمساهمين ، ٢٥٪ للعمال والموظفين .

٢ - قانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦١ والذى يقضى بسريان التوزيع السابق للأرباح على الشركات المساهمة والتوجيه والضمان ومحدودة المسئولية بالنسب سالفة الذكر فى القانون (١١١) .

٣ - قوانين الإصلاح الزراعى فى عامى ١٩٦١ و ١٩٦٩ بتخفيض الحد الأعلى للملكية الزراعية الى مائة فدان ثم خمسين فدانا .

٤ - قرار بقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦١ المتعلق بوضع حد أعلى للمرتبات بحيث لا يجوز أن يزيد عن خمسة آلاف جنيه سنويا .

٥ - قانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة التصاعدية على الإيراد العام ويهدف الى رفع سعر الضريبة فى الشرائح العليا بحيث يصل الى ٩٠٪ من الإيراد الكلى الصافى على كل إيراد يزيد عن عشرة آلاف جنيه .

٦ - قانون رقم (١٧٧) لسنة ١٩٦١ الخاص بتأميم (١٤٩) شركة تشمل جميع المصارف وشركات التأمين .

٧ - قانون رقم (١٨٨) لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ملكية الأفراد

فى (١٥٩) شركة ، بحيث لا يجوز لأى شخص طبيعى ، أو معنوى ، أن يملك فى تاريخ صدور هذا القانون من أسهم الشركات المذكورة فى الجدول المرفق بالقانون ، ما يزيد قيمته السوقية على عشرة آلاف جنيه ، وتؤول ملكية الأسهم الزائدة الى الدولة .

٨ - قانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٦١ الخاص بإعفاء المنتفعين بقانون الإصلاح الزراعى من نصف الأقساط والفوائد المستحقة عليهم .

٩٩ - قانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦١ الخاص بفرض ضريبة تصاعدية على العقارات المبنية وتصل هذه الضريبة الى ٤٠٪ من القيمة الإيجارية السنوية ، بالنسبة الى المساكن التى تزيد فيها قيمة الإيجار الشهري للحجرة السكنية عن ثلاثة جنيهات بالقانون .

١٠ - قانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٦١ الخاص بتحديد ساعات العمل ، بحيث لا يزيد عن (٤٢) ساعة فى الأسبوع .

١١ - قانون تخفيض إيجارات المساكن ، وذلك بالإعفاء من أداء الضريبة العقارية والضريبة الإضافية الأخرى المتعلقة بها ، اذا كان متوسط الإيجار الشهري للحجرة السكنية ، لا يزيد عن ثلاثة جنيهات .

هذا فضلا عن صدور عدد من قرارات فرض الحراسة على منشآت تجارية وصناعية مملوكة للأفراد وعقارات بنية وأراضى زراعية وأموال سائلة وأسهم وسندات ، لم تشملها قوانين التأمين السابق .

أدت السياسات والقوانين والإجراءات سالفة الذكر الى تحولات هامة فى خريطة توزيع الدخل القومى وفى تحسن نصيب الفرد السنوى من الدخل وتقلص النصيب النسبى لشرائح الدخل العليا من الدخل القومى لصالح ازدياد النصيب النسبى لشرائح الدخل المتوسطة والدنيا ، فمن ناحية نجد أن معدل الزيادة الحقيقية فى دخل الفرد ارتفع من ٢٪ سنويا بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٦٠ الى ٣,٦٪ خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى رغم

زيادة السكان (٣٦) • ومع أن هدف مضاعفة الدخل القومي مرة كل عشر سنوات لم يتحقق بسبب تضرر خطط التنمية بعد عام ١٩٦٥ ونتيجة الأزمات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها ، إلا أن الزيادة في دخل الفرد ولو بنسبة قليلة يعد حدثا جديدا في التاريخ الاقتصادي الحديث لمصر : إذ قدرت لجنة التخطيط القومي أن نسبة زيادة الدخل القومي ( أعمار عام ١٩٥٤ ) أى باستبعاد أثر تفسير النقود ، لم تتجاوز ١٥٪ خلال الفترة ١٩١٣ - ١٩٥٧ وهى نسبة تعادل نسبة نمو السكان ، ومن ثم لم يتغير دخل الفرد تغيرا يذكر ( فيما عدا فترات ارتفاع ثمن القطن في أعقاب الحرب العالمية الأولى والحرب الكورية ) « (٣٧) •

وقد شهدت سنوات الستينات زيادة حقيقية في الأجور ، فبين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٥ ، ارتفعت الأجور النقدية بنسبة ٣٨٪ في المتوسط ( ٥٪ سنويا ) ، والأجور الحقيقية بمعدل ١٩٪ ( ٣٪ سنويا ) ، بينما اقتصرت زيادة الانتاجية على ١٢٪ • وزادت معدلات الأجور في بعض القطاعات ، ففي قطاع الزراعة زادت الأجور النقدية بنسبة ٤٧٪ في المتوسط ( ٧٨٪ سنويا ) والأجور الحقيقية ٣٣٪ في نفس الفترة ، ( أى بنسبة زيادة ٥٥٪ سنويا ) (٣٨) •

ويلاحظ أن إحصاءات توزيع الدخل في مصر في سنوات الستينات ما تزال تتميز بالطابع التقريبي شأنها في ذلك شأن إحصاءات الخمسينات ، فرغم الزيادة في الأجور النقدية والحقيقية إلا أن نمط توزيع الدخل والثروات شهد بعض التفاوت ، فبالنسبة لسكان الحضر كان نصيب خمس السكان ( ٢٠٪ ) حوالى ٥٪ فقط من دخل الحضر ، بينما بلغ نصيب ٢٪ من الشريحة العليا حوالى ٢٢٪ من الدخل الحضري في عام ١٩٦٠ ، ومن هنا يرى البعض أن توزيع الدخل على المستوى القومي تميز بأن ٤٠٪ من السكان الأعلى دخلا حصلوا على حوالى ٧٥٪ من الناتج القومي الإجمالي ، فى حين بلغ نصيب الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا ٢٥٪ من الناتج القومي

الاجمالى وهذا يعنى نمو دخل السكان الأعلى دخلا (٤٠٪) لم يتأثر بما حدث لدخول النسبة الباقية من السكان (٦٠٪) (٣٩) .

وتقترب احصائية أخرى من الصورة الأخيرة ، فقد ازداد نصيب الـ ٦٠٪ من السكان الأقل دخلا من ١٨٪ من اجمالى الدخل القومى فى بداية الخمسينات الى ٢٩٫٨٪ عام ١٩٧٢ ، بينما انخفض نصيب الـ ٣٠٪ من ذوى الدخول المتوسطة انخفاضاً طفيفاً من ٣٨٫٥٪ الى ٣٧٪ خلال نفس الفترة على حين تراجع نصيب الشريحة العليا من السكان والتي تشكل ١٠٪ من ٤٣٫٧٪ من الدخل القومى الاجمالى فى بداية الخمسينات الى ٢٣٫٢٪ عام ١٩٧٢ (٤٠) .

ورغم ارتفاع معدلات النمو السكاني التي تبتلع أية زيادة فى الناتج القومى ، فقد سبق ذكر أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد سجل زيادة حقيقية خلال سنوات الخطة بحوالى ٢٠٫٢٪ ( ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ) ، أى بنسبة ٤٪ سنوياً فى المتوسط (٤١) .

بيد أن متوسط الدخل السنوى للأفراد قد شهد نمواً سالباً فى الأعوام التي تلت الخطة وخاصة فى أعوام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ ( ٨٠٪ ، ٤٦٫٠٪ ، ١٥٪ ، ٤٦٪ ) على التوالي ، فى حين شهد ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٢٫٩٪ فى عام ١٩٧١ و ١٦٪ فى عام ١٩٧٣ و ٨٪ فى عام ١٩٧٣ (٤٢) .

وفضلاً عما قامت به الدولة من تدخل للتأثير فى التوزيع الأولي للدخل القومى من خلال إعادة توزيع الثروات وتجديد المد الأدنى للأجور والمد الأقصى للأرباح والمرتبات والمكافآت فإنها أقدمت أيضاً على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل من خلال الأدوات المالية المختلفة ، مثال ذلك دور النفقات العامة ( فضلاً عن الضرائب ) فى إعادة توزيع الدخل .

وتنقسم التحويلات التي تقوم بها النفقات المصانة الى « تحويلات مباشرة » وهي تلك التي تهدف الى تحويل جزء من القوة الشرائية عن طريق اعطاء المستفيد دخلا نقديا ، والى « تحويلات غير مباشرة » ، وهي تلك التي يحصل المستفيد منها على سلعة او خدمة مجانية او بـ « ائتمان معانة » بيا يقل عن نفقة عوامل الانتاج . وتسمى الأخيرة بالاعانات السلمية او الدبعم العيني وتهدف الى تحقيق أمرين (٤٣) :

(أ) تخفيف العبء عن الفئات محدودة الدخل .

(ب) عدم ارتفاع أسعار بقية السلع في المجتمع ، بالنظر الى أنه مجموع السلع الرئيسية يمثل مؤشرا هاما تقاس عليه بقية الأسعار ، ومن ثم يجرى التأثير في المستوى العام للأسعار .

وبالإضافة الى ما سبق ، أقدمت الدولة في الخمسينات والستينات على التدخل لتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين لحماية حقوق المستأجر ضد تعسف المالك ، وبما يهدف الى تخفيض ايجارات المساكن لتخفيف أعباء المعيشة على الفئات المتوسطة ومحدودة الدخل على نحو ما سلف ذكره ، هذا فضلا عن دور القطاع العام في مجال انشاء الوحدات السكنية الجديدة ولا سيما في مجال الاسكان الاقتصادي والاسكان الشعبي للأسر محدودة الدخل وزادت نسبة الاسكان الاقتصادي بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بنحو ١٠٧٪ ، على حين انخفضت الوحدات السكنية من نوع الاسكان فوق المتوسط بنسبة ٤٣٩٪ (٤٤) .

وقد أدت سياسات الدولة في مجال اقرار الحقوق والمزايا العينية المقررة للعاملين منذ عام ١٩٦١ الى رفع مستوى الدخل الحقيقية للعاملين ( ويقصد بالمزايا العينية الاجازات مدفوعة الأجر ، التأمين ضد الحوادث ، صاحب العمل في التأمينات الاجتماعية والتي ارتفعت من ١٠٠٪ في عام ١٩٥٩ الى ١٣٥٪ عام ١٩٦١ مقابل حصة العامل التي أصبحت ٧٪ من الأجر المدفوع ، ثم رفعت هذه الحصص مرة أخرى في مارس ١٩٦٤



كتصير حصة صاحب العمل ٢٣٪ مقابل ١٠٪ للعامل . وتظهر أهمية المزايا العميية بالنسبة للأجور والمرتبات اذا حسبنا النسبة المئوية لها من اجمالي الأجور والمرتبات ، فقد بلغت هذه النسبة في فروع النشاط الإقتصادي الستة ( الصناعات التحويلية ، التشييد والبناء ، التجارة والطعام ، وانفنادق ، النقل والتخزين والمواصلات ، التمويل والتأمين والمقارنات ، خدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية ) حوالي ٢٢٪ من اجمالي الأجور والمرتبات في هذه القطاعات في المتوسط (٤٥) .

اما عن علاقة سياسات توزيع الدخل بتقدير نسبة السكان تحت خط الفقر ، فقد قام سمير رضوان بدراسة تطور هذه النسب في الريف المصري فقط طوال الفترة ١٦٥٩/٥٨ حتى ١٩٧٥/٧٤ ، وطبقا لدراسته فقد بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر عام ١٩٥٩/٥٨ ٣٥٪ ، من اجمالي سكان الريف ، نقصت الى ٢٦٫٨٪ في عام ١٩٦٥/٦٤ ، غير انها عادت الى الزيادة مرة أخرى لتبلغ ٤٤٪ عام ١٩٧٥/٧٤ بفعل السياسات المحايية لمصالح اغنياء الفلاحين والراسماليين الزراعيين في الانفتاح ، وقد قدرت النسبة على أساس حساب تكلفة الحد الأدنى للمعيشة في مجال الطعام والملبس بالسكن (٤٦) .

وفيما يتعلق بتقدير « حد الفقر » ، الذي يشكل فاصلا بين الحد الأدنى للتمتع بالضروريات وما هو دون ذلك ، بالنسبة لسكان الحضر ، فقد حدد سمع الدين ابراهيم هذا الحد على أساس مراعاة أن مستوى مراعاة أن مستوى المعيشة الحضري يتطلب زيادة تقدر بـ ٣٠٪ من تكلفة المعيشة عن مثيلتها في الريف وذلك لمواجهة احتياجات الحياة في المدن وخاصة في مصروفات الاسكان والانتقال ، وتوصل الى أن نسبة سكان الحضر تحت خط الفقر تبعا لاحصاءات الأمم المتحدة بلغت ٣٠٪ من اجمالي سكان الحضر في عام ١٩٥٩/٥٨ لكنها انخفضت الى حوالي ٢٧٫٨٪ في عام ١٩٦٥/٦٤ ، وعادت للارتفاع بنسبة ٣٤٫٥٪ في عام ١٩٧٥/٧٤ (٤٧) .

ويعتمد اقتصاديون آخرون في تقدير حجم توزيع الدخل القومي ونسبة فئات وشرائح الدخل منه على بحوث ميزانية الأسرة بالعينة من ناحية نسب النصيب النسبي للانفاق الأسرى لكل من قطاعي الحضر والريف حسب شرائح الدخل ويستدلون من ذلك على حدوث ازدياد في الفجوة بين سكان الحضر والريف لصالح سكان الحضر الذين ازدادت متوسطات دخولهم بحوال مرثين بالنسبة لسكان الريف في مجموعات ثلاث من السنوات هي ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، وبين الجداول التالي النسب الآتية :

جدول رقم (٢) توزيع النصيب النسبية للانفاق الأسرى بين سكان الحضر والريف  
السنوات (١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٦٥/١٩٦٤ ، ١٩٥٩/١٩٥٨)

١٩٧٥/١٩٧٤		١٩٦٥/١٩٦٤		١٩٥٩/١٩٥٨		السلوات النصيب النسبية لفئات الدخل
ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	
١٨٣	١٨٨	١٦٥	١٩	١٦٤	١٧٦	١٠٪ الأقل دخلا
٢٤٨	٢٥٥	٢١٢	٢٥٢	٢٠٨	٢٤٢	٦٠٪ الأقل دخلا
٢٨	٢٧٨	٢٨	٢٧٢	٢٨٧	٢٧٧	٢٠٪ الفئة المتوسطة
٢٧٦	٢٦٧	٢٠٨	٢٧٢	٢٠٨	٢٨٢	١٠٪ الأعلى دخلا

المصدر : Issawy, " Interconnections between Income Distribution and economic Growth", Op. Cit., p. 106.

غير أن أسلوب الاعتماد على الانفاق الأسرى لتقدير الأنصبة النسبية لفئات الدخل المختلفة من الدخل القومي وتوزيع نصيب سكان الحضر والريف من توزيع الدخل يكتنفه عدد من الصعوبات لعل من أهمها :

أولا : أن انفاق الأسرة يعتبر مؤشرا غير ذي دلالة على الدخل الحقيقي لفئات

الدخل وخاصة أن الانفاق سواء على السلع الضرورية أو الكمالية ونسبته إلى الدخل يختلف بين الأسر الفقيرة والغنية ، فمحصلاً فضلاً عن أن نسب الانفاق على الضروري والكمالي لم تظهر في الجدول السابق \* وثانياً : أن سكان المناطق الحضرية يمكن تقدير أحجام دخولهم في ضوء حصولهم على دخول منتظمة ، وإن كان ذلك ظاهراً فقط بالنسبة لمن يحصلون على رواتب ودخول منتظمة ويعملون في وظائف محددة الدخل ، ومن هنا يصعب الحصول على نصيب الفئات العليا والدنيا من الدخل القومي اعتماداً على مثل هذه الإحصاءات \*

وفي ضوء الانتقادات السابقة لجأ عدد آخر من الاقتصاديين إلى تقدير آخر وهو حساب نسب الزيادة في معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة بمعدلات الزيادة في متوسط الدخل السنوي للأفراد وهي اتجاهات عامة وفي سنوات مختارة على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر في إطار نقص المعلومات عن السلاسل الإحصائية الزمنية طويلة المدى ، ويبين الجدول التالي نسب الزيادة السنوية في الدخل القومي مقارنة بنسب النمو في الدخل السنوي للأفراد \*

جداول رقم (٤) - نمط النمو في الدخل القومي (١٩٥٢ - ١٩٧٩) مقارنة بنسب الزيادة في  
معدل الأفراد (بالمعاد عام ١٩٥٢/١٩٥٢)

السنة	الدخل القومي بملايين الجنيهات	الزيادة السنوية %	المعدل السنوي للأفراد بالجنيه	الزيادة السنوية %
١٩٥٢/١٩٥٢	٨٠٦	-	٣٧١	-
١٩٥٦/١٩٥٥	٨٨١	٢٣	٣٧٧	٠.٤
١٩٦٠/١٩٥٩	١١٠٩	٤٦	٤٢٦	٢.٦
١٩٦٥/١٩٦٤	١٤٨٠	٥٩	٥٠٧	٢.٢
١٩٧٠/١٩٦٩	١٧٤٦	٢٠	٥٢٢	٠.٨
١٩٧٦	٢١٣٧	٢٢	٥٨٢	١.٣
١٩٧٩	٢٧٤٢	٧١	٦٦٨	٢.٦

المصدر :

Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat*, Op. cit., p. 210.

غير أن الأسلوب الإحصائي الأخير لا يعد هو الآخر مؤشرا ذا دلالة على التغير في توزيع الدخل فيما يتعلق بالفترة منذ منتصف السبعينات وحتى بداية الثمانينات على الأقل والتي شهدت تغيرات اقتصادية واجتماعية عديدة مثل بدء تحصيل المولة لائردات قناة السويس وانتعاش تحويلات المصريين العاملين بالدول العربية وحصول البترول ، مما كان له تأثير كبير على نسب توزيع الدخل القومي بين الأفراد ، وأحدثت خلافا في مصداقية استخدام مؤشرات ومعاملات حسابية معينة بحيث لا تصلح للقياس ، فعلى سبيل المثال هناك صعوبة في الاستناد الى مؤشرات نصيب كل من الأجور وعوائد حقوق التملك في توزيع الدخل القومي لأن جزءا كبيرا من عوائد حقوق التملك يذهب الى الخزنة العامة للدولة ( مثل فائض وحدات القطاع العام وحصول البترول وقناة

السويس وتحويلات المصريين بالخارج ) بجانب أن هذه الموائد تجمع بين أصحاب النشاط الخاص ومالكى رأس المال والذين يحققون أرباحا أو ريوعا من مشروعاتهم وممتلكاتهم الخاصة مع دخل الدولة من إيراداتها السيادية .

ومن هنا لجأ بعض الباحثين الى مؤشرات أخرى منها مقارنة نسب النمو لمعدلاته الأجور النقدية بأسعار المستهلكين لمعرفة التفسير فى أحوال المعيشة ، وفى هذا الإطار قدم أحمد السمان دداسته عن توزيع الدخل القومى فى مصر وتوصل الى أنه رغم ارتفاع متوسط الأجر النقدي فى الاقتصاد ككل من ١٦٤ جنيها عام ١٩٧٣ الى ٢٨٩٧٠ عام ١٩٨٠ أى بزيادة تقدر بحوالى ١٣٠٪ للفترة كلها ، وبمعدل نمو سنوى ١٣٢٪ فإن الرقم القياسى لأسعار المستهلك ( على أساس عام ١٩٦٧/٦٦ كسنة أساس ) قد ارتفع من ١٢٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٢٩١٩٪ عام ١٩٨٠ . ومعنى ذلك أن المستوى العام للأسعار ارتفع بنسبة ١٤٢٪ خلال نفس الفترة وبمعدل تغير سنوى بلغ ١٣٥٪ فى المتوسط ، أى بما يفوق قليلا نسبة الزيادة فى الأجور النقدية (٤٨) .

على أن الاعتماد على الأجر النقدي وزيادته السابقة لا يدل دلالة حقيقية على الزيادة فى الأجور الفعلية ، فعلى العكس من الزيادة السابقة فى الأجور النقدية نجد أن متوسط معدل الأجر الحقيقي هبط هبوطا طفيفا من ١٦٤ جنيها ( عام ١٩٧٣ كسنة أساس ) الى ١٦١ جنيها عام ١٩٨٠ بأسعار عام ١٩٧٣ . فإذا علمنا أن الناتج المحلى الإجمالى كان ينمو بمعدل سنوى بلغ ٩١٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٩ بأسعار عام ١٩٧٥ ، نجد أن هذا المعدل فاق كثيرا حتى معدل الزيادة فى الأجر النقدي غير ذى العلاقة كما سبق ، ولذلك فإنه تفوق كثيرا على معدل نمو العمالة أو الأيدى العاملة التى بلغ معدل نموها السنوى ٣٢٪ فقط بين عامى ٧٣ و ١٩٨٠ ( أى من ٨٠٥٩٠٠٠ مليون عامل الى ١١٠٥٦٠٠٠ مليون ) وخرج الزيادة القليلة الى تمتع الاستثمار

الافتتاحى السفى يركز على مشروعات كثيفة رأس المال وليست كثيفة  
الاستخدام لعنصر العمل ، بجانب تقلص دور المولة فى خلق فرص عمل  
تجديدة (٤٩) .

ويدل ذلك على هبوط نصيب الأجور فى اجمال الناتج القومى من  
٥٠ر٪ عام ١٩٧٣ فى مقابل ٤٩ر٪ لموائد حقوق التملك الى حوالى ٣٠٪  
فى مقابل ٧٠٪ لكل منهما عام ١٩٨٠ (٥٠) ، مع اخذ التحفظ السابق  
فى الاعتبار على هذا المؤشر .

وهناك مؤشر آخر هام وهو نصيب الأسر من اجمال الدخل  
العائلى ، وتقديرات الدخل العائلى المتاح على المستوى القومى ، وتدل  
الأرقام على ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى المتاح للأسرة على المستوى  
القومى من ٤٩٨ جنيهها عام ١٩٧٥/٧٤ الى ٧١٨ جنيهها عام ١٩٨٢/٨١  
بزيادة تقدر بـ ٤٤ر٪ على المستوى القومى ، غير أن هذه الزيادة تصد  
غير ذات دلالة لأنها تجمع كل الأسر بغض النظر عن التفاوت الحاد  
فى الدخل العائلى ، فرغم ارتفاع متوسط الدخل الحقيقى المتاح لافقر  
١٠٪ من الأسر من ١٠٢ الى ١٥٧ جنيهها بزيادة تبلغ ٥٣ر٪ ، إلا أن  
نصيبها النسبى من اجمال الدخل العائلى يشكل نسبة محددة تزيد  
بقليل ٢٪ ، وارتفع ارتفاعا طفيفا من ٢٠٤٪ الى ٢١٪ خلال نفس  
الفترة (٥١) .

أما الأسر التى تشكل ٥٠٪ من المجموع الإجمالى وهى من ذوى  
الدخل المنخفضة فقد زاد متوسط دخلها الحقيقى المتاح من ٢٢٩ جنيهها  
الى ٣٣٣ جنيهها بارتفاع طفيف فى حصتها النسبية من اجمال الدخل  
العائلى من ٢٣ر٠٣٪ الى ٢٣ر١٩٪ خلال الفترة ذاتها ( ٧٥/٧٤ -  
١٩٨٢/٨١ ) ، بينما زاد متوسط الدخل الحقيقى لأغنى ١٠٪ من الأسر  
من ١٦٥٤ جنيهها الى ٢٦٠٤ جنيهها ، مما يعنى زيادة نصيبها النسبى  
على اجمال الدخل العائلى المتاح من ٣٣ر٢٪ الى ٣٦ر٢٪ ، الأمر الذى يشير

إلى زيادة تركيز الدخل في أيدي الأسر الغنية . أما أغنى ٥% من أسر المجتمع فقد زاد متوسط الدخل المتاح لها بنسبة ٧٧,٦٪ للفترة كلها وبالنسبة لارتفاع نصيبها النسبي من ٢٢,٥٪ إلى ٢٧,٧٪ بين السنوات ٧٤/٧٥ - ٨١/١٩٨٢ ، وزادت حصتها النسبية في اجمالي الدخل العائلي المتاح بأكثر من ٢٣٪ عما كانت عليه في عام ٧٤/١٩٧٥ ، وبالنسبة لأغنى ١٪ من الأسر والتي حصلت على ١٧٪ من اجمالي الدخل العائلي المتاح عام ٨١/١٩٨٢ بعد أن كانت نسبتها ٩,٥٪ فقط عام ٧٤/١٩٧٥ ، وهذا يدل على أن نصيب أغنى ٥٪ من أسر المجتمع صار يزيد عن نصيب أقرى ٥٠٪ من الأسر بأكثر من ١٩٪ ( ٢٧,٧٪ مقابل ٢٣,١٩٪ ) (٢) .

وتعكس البيانات السابقة دلالات معينة حول نمط توزيع الدخل القومي في مصر ونصيب أصحاب الدخل بفئاتهم المختلفة ، ويمكن استخلاص هذه الدلالات على النحو التالي :

١ - عكس التغير في توزيع الدخل بين الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، في السنوات الخمسينات والستينات ، الدور التدخل للدولة سواء في تصفية القوى التقليدية مثل كبار ملاك الأراضي والراسمالية الكبيرة وبعض المتوسطة وكذلك استيلاء الدولة على الشركات والبنوك والهيئات الأجنبية فيما عرف بالتمصير ، أو في خلق فرص عمل جديدة وإعطاء مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للفئات الدنيا والوسطى بجانب تنظيم النشاط الاقتصادي في مجال الانتاج بخلق قطاع عام كبير يقود التنمية ويسيطر على وسائل الانتاج الكبيرة أو التوزيع مثل فرض سياسة التسمير الجبري على السلع والمنتجات وانهاج التخطيط المركزي ، مع تثبيت أسعار السلع والمنتجات الأساسية وعدم السماح بإطلاق قوى العرض والطلب وما يعنيه من ارتفاع الأسعار وتركها لتحكم آليات السوق .

وهذا ما أدى إلى ارتفاع نصيب الفئات « الأقل دخلا » في توزيع

الموارد والدخل القومي ، وانخفاض نصيب الفئة « الأعلى دخلا » بنسب كبيرة ، على حين انخفاض نصيب الفئات الوسطى توزيع الدخل القومي انخفاضاً طفيفاً بفعل سياسة الدولة الناصرية في التحكم في الحد الأقصى من الدخل والأرباح والخوافز وغيرها .

٢ - حدوث تفاوت كبير بين دخول الفئات العليا والدنيا وتدهور مستوى معيشة وانفاق الفئات الدنيا لصالح الزيادة في دخول الفئات العليا بشرائعها المختلفة من التشكيلة الانفتاحية المتميزة التي هيمنت على الحياة الاقتصادية في اطار الانفتاح ويعود ذلك الى آليات سياسة الانفتاح مع تفكيك تحكم القطاع العام في النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي والقضاء التسعير الجبري على السلع والخدمات التي ينتجها أو يستوردها القطاع الخاص المحلي والمشارك والأجنبي ، وعدم اقدام الدولة على احداث التوازن بين الاجور الثابتة خاصة والأسعار عامة .

٣ - غير أن ما سبق كان استخلاصاً من الأرقام سالفة الذكر والتي استطاع الاقتصاديون الوصول اليها ، بينما هناك ظواهر عديدة حدثت في السنوات السبعينات وما تزال مستمرة حتى الآن وان قلت حدتها ، ومن أهم هذه الظواهر زيادة دخول وأجور بعض الفئات الدنيا مثل العمال الزراعيين والحرفيين وعمال البناء وخدم المنازل والعاملين في مجال الخدمات من المشتغلين بالتجارة وأعمال الوساطة بمختلف ألوانها مثل الأنشطة المالية والنقل والاتجار في السلع المستوردة والتخزين والسياحة والأنشطة غير المشروعة مثل التهريب والاتجار في العملة والسوق السوداء وغيرها ، كما ترجع الزيادة في الدخل أيضاً الى الهجرة الى الدول النفطية الخليجية .

وهنا يمكن ابداء بعض الملاحظات :

( أ ) ان ما حدث من ازدياد دخول بعض الفئات الدنيا كان في مجزئ



الدخل المطلق ، أى زيادة دخولها فى ذاتها فى مسنويات السبعينات والثمانينات عن الستينات ، بينما لا يعنى ذلك زيادة فى مركزها النسبى حتى سلم توزيع الدخل أو تحسنا فى نسب توزيع الدخل بحيث يؤدى الى تضيق الفجوة بينها وبين دخول الفئات العليا .

(ب) ان التحسن فى مستوى الدخل الحقيقى لفئات الدخل الدنيا لا يعود أو لا يرتبط بالضرورة بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ذلك أن ظاهرة الهجرة الى الدول العربية الفنية ارتبطت أساسا بزيادة أسعار النفط زيادات كبيرة عقب حرب أكتوبر ومع نهاية الثمانينات بسبب الحرب بين العراق وإيران ، وكان من الممكن للدولة المصرية حتى فى إطار سياسة الانفتاح تقييد ظاهرة الهجرة ، كما أن انتهاج سياسة تشجيع القطاع الخاص وتقليص تدخل الدولة فى الاقتصاد وفى توزيع الموارد لا يعنى بالضرورة تشجيع الهجرة للصناعات فى الخارج ، وبفس المنطق لا يمكن الافتراض بأن دولة ما تتبنى سياسة للتخطيط المركزى والتنمية الموجهة لا تشجع الهجرة الى الخارج .

بعبارة أخرى فإن هجرة المصريين العاملين فى الدول العربية لم ترتبط بسياسة الانفتاح سوى من الناحية الزمنية مثلما الحال بالنسبة لزيادة حصة البترول ، ولكن سياسة الانفتاح أدت الى تسهيل التحويلات الى الداخل وبالتالي ارتفاع دخول المهاجرين من خلال المزايا التى قدمتها مثل تخفيف القيود المفروضة فى الستينات على الهجرة وتعديل سعر الصرف لصالح المهاجرين ، والتوسع فى تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (٩٣) .

ومن هنا فإن تحسن دخول فئة المهاجرين من أصحاب الدخل الدنيا واستمراره يتوقف أساسا على ظاهرة خارجية هي أساسا واحتمالات استمرارها أو توقفها واردة وهو ما حدث بالفعل بعودة أعداد ليست بالقليلة من العاملين بالدول العربية ، بسبب انخفاض أسعار البترول

وبسبب تشجيع سوق العمل بهذه الدول واستكمال فورة التشييد والبناء بها .

ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أجور من عملوا بالداخل من الفئات الدنيا ولم يسافروا يرجع في أحد أسبابه الى قلة عرض العمل من فئات معينة مثل المرفقين بسبب الهجرة وهو سبب لا يرجع الى سياسة الانفتاح بالضرورة ، ولكن هناك أسبابا أخرى تعود الى هذه السياسة مثل تشجيع أنشطة الخدمات والتجارة في مجال الاستيراد والتصدير وتشجيع القطاع الخاص عموماً (٥٤) .

(ج) وأخيراً فإن التحسن في دخول بعض الفئات الدنيا يعود فضلاً عن ارتفاع أجورها النقدية الى تثبيت أسعار كثير من السلع الضرورية في إطار سياسة الدعم ، وهو تحسن مؤقت وطرفي ولا يمكن ضمان استمراره في ضوء تخلي الدولة تدريجياً عن دعم السلع والمنتجات الأساسية وقبل ذلك اقدامها على إلغاء التسعير الجبري ، مما يعنى ازدياد الفجوة بين دخول الفئات الدنيا المستفيدة ودخول الفئات العليا وحيث سوف يكون يكون إلغاء الدعم انقاصاً لما تحقق من زيادة في دخولها .

#### ثانياً - المؤشرات الدالة على دور الدولة الاقتصادي :

هناك أدوات وآليات اقتصادية محددة تستطيع الدولة من خلالها السيطرة على مصادر التكوين الرأسمالي ، ويمكن لها توليد الفائض الاقتصادي من عوائد العمل والانتاج وتوجيهها الى مجالات الاستثمار المختلفة لتجديد فنون الانتاج وخلق مجالات انتاجية جديدة والتوسع في الأنشطة الانتاجية القائمة .

وهناك مصادر معروفة لتكوين الثروة القومية وتوليد رؤوس الأموال الثابتة والجارية اللازمة للتنمية ، ومن أهم هذه المصادر الصناعة والزراعة وحركة رأس المال النقدي الموجود في النظام المصرفي والتجارة

والخدمات ، وتتفاوت هذه المصادر من حيث الأهمية ومن حيث حجم ما تولده من انتاج ومن فائض ، والأهم من حيث مدى سيطرة الدولة عليها وعدم اخضاعها لشروط التبادل الدولى وآليات السوق الرأسمالية العالمية وعلاقات التبعية ، فمن المعروف أن مصادر الانتاج المادية من زراعة وصناعة ونتيجة وجود مكوناتها ومقومات تطويرها فى الداخل أو على الأقل توفر امكانية تحكم الدولة فى شروط تشغيلها ، فانها تمكن الدولة من محاولة الاعتماد على الذات فى تشغيل وتطوير هذه المصادر ، بينما أن مصادر توليد الثروة القومية التى تعتمد على عوامل خارجية أو داخلية ولا تستطيع الدولة التحكم فيها وفى استثمارها ، فانها تؤثر على قدرة الدولة فى استغلال هذه الموارد لأغراض التنمية المختلفة .

#### ١٠ - الدولة والسيطرة على التراكم :

وفى عجلة استعرض هنا فى اطار مقارنة دور الدولة فى السيطرة على شروط وآليات تراكم رأس المال وتنمية الثروة القومية وزيادة التكوين الرأسمالى اللازم للتنمية والتوسع فى الأنشطة الانتاجية المختلفة بين الستينات والسبعينات ، فقد بلغت نسبة التكوين الرأسمالى أو معدل نمو التراكم فى سنوات الستينات حوالى ٢٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، بينما انخفضت بنسبة كبيرة فى السبعينات وخاصة منذ منتصف السبعينات وحتى السنوات الأولى من الثمانينات الى حوالى ٨ - ٩٪ (٥٥) رغم زيادة الدخل القومى من عوائد البترول وتحويلات المصريين بالخارج بوقناة السويس والسياحة والقروض والمعونات الخارجية .

وقد اعتمدت الدولة الناصرية فى توليد التراكم الداخلى بصفة أساسية على الفوائض المولدة من القطاع العام المملوك للدولة ، واخذت اتجاهات التكوين الرأسمالى مسارا يسعى لاعادة تشكيل الهيكل الانتاجى عن طريق التوسع فى قطاعات الانتاج المادى مثل الزراعة والصناعة والنقل

والتجارة والتوزيع ، وتحقيقا لهذا الغرض اتجهت الدولة الى الاستثمار في مشروعات صناعية وزراعية ضخمة كالبتروكيماويات والحديد والصلب والالومنيوم والرى واستصلاح الاراضى والكهرباء . الخ . وهو ما أدى الى أن تساهم قطاعات الانتاج المادى بالنسبة الكبرى فى توليد الناتج والدخل ، والى أن تتمكن الدولة من السيطرة على اعادة تجديده قوة العمل من خلال اعادة توزيعها بين القطاعات بما يوفر لها فرص عمل ويرنع من طاقتها الانتاجية .

غير أن الدولة المصرية فى السبعينات ، بتخليها عن سيطرتها على شروط التراكم الرأسمالى وعن استخدام مصادر الانتاج المادية للاستثمار فى الزراعة والصناعة لتجديد قوى الانتاج ذاتيا ، لم توجه جزءا هاما من دخلها القومى لعملية اعادة انتاج جديدة وقد عاد ذلك الى اعتمادها على مصادر ريعية لتوليد الدخل لا تتحكم فى الأغلب فى ضبطها أو توجيهها . ( البترول والتحويلات والسياحة وقناة السويس ) ، بجانب توجيه الجزء الأكبر منها فى أنماط استثمار تهتم أساسا بقطاع الخدمات وتحسين المرافق الأساسية من طرق وكبارى واتصالات والإسكان الفاخر والإدارى والمعيش بجانب دعم سلع استهلاكية فاخرة عديدة ، وهكذا تم تشويه هيكل الاستثمار من خلال اعادة هيكلته لحساب القطاعات الاستهلاكية الخدمية وخاصة الخدمات غير المنتجة وهى أنشطة تحد من قدرة الاقتصاد على الانتاج .

وتوضح الاحصاءات دلالة ما حدث ، فعل سبيل المثال تراجع الوزن النسبى للاستثمارات فى القطاعات السلمية « زراعية وصناعية منتجة » من ٥٩٧٪ من اجمالى الاستثمارات فى الفترة ١٩٥٩/١٩٧١ الى ٤٥٤٪ فى السنوات ٧١ - ١٩٨٣ ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى نصيب الزراعة الذى انخفض من ١٩٣٪ الى ١٠١٪ خلال نفس الفترة ، وكذلك تراجع معدل الاستثمار فى الصناعة من ٢٨٪ الى ٢٢٫٣٪ فى نفس الفترة .

وفي داخل هذه القطاعات السلمية نفسها نلاحظ تناقص الأهمية النسبية للصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمطاط من ٤٠ر٤٪ من جملة الاستثمارات في السنوات ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ الى ٢٠ر١٪ في الفترة ١٩٧٩/٧٤ ، وكذلك النصيب النسبي للصناعات المعدنية من ٢٣ر١٪ الى ١٩ر٥٪ في نفس الفترة (٥٧) .

وبالنسبة للتنمية الصناعية أيضا فقد اضطرت بعد عام ١٩٥٢ في مشروعات مجلس الانتاج وفي خطة التصنيع للسنوات الثلاث ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، ثم أعطت الحطة الخمسية الأولى دفعة كبيرة للانتاج الصناعي الذي زاد خلالها بنسبة ٩٪ كما زادت العمالة الصناعية بمقدار ٦ر٥٪ ونمت الانتاجية بنسبة ٢ر٥٪ سنويا ، وسجل الاستثمار الصناعي زيادة ملحوظة من ٣٤٪ من اجمالي الاستثمار في الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ الى ٤٣ر٦٪ في الفترة ٦٦ - ١٩٧٠ رغم موقفات التنمية (٥٨) ، غير أن نصيب الاستثمار الصناعي من مجموع الاستثمار انخفض الى ٣٥٪ في عام ١٩٧٠/١٩٧١ ثم الى ٣٢٪ عام ١٩٧٥ ، و ٣١ر٩٪ عام ١٩٧٧ وتوالى انخفاضه بعد ذلك حتى وصل الى ١٧ر٦٪ في عام ١٩٨٠ (٥٩) . غير أن نصيب الصناعة من جملة الانفاق الاستثماري العام قد سجلت ارتفاعا من جديد في المتوسط بالنسبة للفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨١ بنسبة ٣٢ر٨٪ ولكن ذلك يعود بصفة أساسية الى اتجاه الدولة الى عمليات الاحلال والتجديد من اجل اعادة بناء القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومي ، وليس الى انشاء صناعات جديدة (٦٠) .

## ٢ - توزيع الانفاق الاستثماري العام على القطاعات الاقتصادية المختلفة :

يقصد بالانفاق الاستثماري العام حجم الموارد المالية التي تخصصها الوحدات الادارية الحكومية ووحدات القطاع العام لمضاعفة الأصول الانتاجية الثابتة ( مثل الانفاق على التشييد والبناء والعدد والآلات ووسائل النقل ... الخ ) بغرض تنمية حجم الطاقات الانتاجية (٦١) ، ولهذا يعتبر

الاتفاق الاستثمارى العام من أهم أدوات تدخل الدولة المباشر فى عملية التنمية الاقتصادية وهو يعبر عن جملة المبالغ التى تعتمدھا الدولة فى موازنتھا العامة. يفرض تنمية الاقتصاد القومى .

وقد أوضحت الاحصاءات أن الاتفاق الاستثمارى العام الذى تقوم به الدولة يشهد ارتفاعا يكاد يكون مستمرا طوال السنوات ١٩٥٢ - ١٩٨١ مما يعنى ازدياد هذا الاتفاق حتى فى ظل سياسة الانفتاح التى عملت على تشجيع القطاع الخاص والاستثمار العربى والأجنبى ، ومن ناحية أخرى احتل هذا الاتفاق نسبة كبيرة من اجمالي الاتفاق الاستثمارى القومى ( عام وخاص ) لم تقل فى المتوسط عن ٩٠٪ حتى فى سنوات السبعينات وإن كانت أهدافه والمشروعات والقطاعات الاقتصادية المختلفة التى يتجه إليها قد اختلفت بين سنوات الستينات والسبعينات تبعا لاختلال التوجهات الأيديولوجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية بين المهدين .

فقد زاد حجم الاتفاق الاستثمارى العام ازديادا ملحوظا من ١٧١ر٤ مليار جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٢٦٤ر٣ مليون فى سنة ١٩٦٥/٦٤ ، ثم الى ٣٥٥ر٥ مليون جنيه فى ١٩٧٠/٦٩ . ووصل الى ١٨٧٣ر٣ مليون فى عام ١٩٧٧ ، وزاد الى ٦٢٨١ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ (٦٢) . ورغم هذه الزيادات المضطربة . إلا أن معدلات النمو السنوى للاتفاق الاستثمارى قد تفاوتت من فترة زمنية لأخرى ، فبينما بلغ متوسط النمو السنوى له فى الحطة الخمسية الأولى ١٤ر٢٠٪ إلا أنه انخفض فى الفترة التالية ١٩٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩ الى ٢ر٢٪ بسبب ظروف حرب ١٩٦٧ وتوقف الأخذ بنظام الحطة الخمسية كما هو معروف ، غير أن المتوسط عاد للارتفاع فى السنوات ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٧ ليبلغ ٢٩ر٦٪ ، وزاد الى ٣٣ر٦٪ فى الفترة ٧٨ - ١٩٨٢/٨١ (٦٣) .

أما عن البنود الرئيسية للاتفاق خلال الفترات السابقة فقد تغيرت

من قطاعات لأخرى ، فبينما ركزت الحطة الخمسية الأولى على القطاع الصناعى عموما وزادت نصيبه من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام (٢٦٩٪) وبلغ نصيب الزراعة (٢٢٨٪) ، على حين احتل قطاع النقل المواصلات المرتبة الثالثة ( بنسبة ١٩٦٪ ) ، واستمر الحال نفس الترتيب فى الفترة ٦٥/٦٦ - ٦٩/١٩٧٠ ( الصناعة ٢٩١٪ ، الزراعة ١٠٤٪ ، النقل والمواصلات ١٥٩٪ ) ، غير أن السنوات ٧٠/٧١ - ١٩٧٧ شهدت تغيرا ملحوظا فى البنود الرئيسية للاتفاق الاستثمارى العام اتسمت بغياب الأخذ بطار تخطيطى متوسط أو طويل الأجل وكان من نتيجة ذلك أن ركزت الدولة فى ظل سياسة الانفتاح على قطاع النقل والمواصلات وزادت نصيبه من جملة الانفاق الاستثمارى العام ، فقد احتل المرتبة الثانية (٢٥٨٪) بعد القطاع الصناعى (٢٨٤٪) على حساب قطاع الزراعة الذى هبط الى المرتبة الثالثة ( ٨٦٪ ) ، لاحظ أيضا هبوط نصيبه عموما من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام ، اذ كان يخصص له ٢٠٤٪ خلال الفترة ٦٥/٦٦ - ٦٩/١٩٧٠ (٦٤) ، ورغم أن القطاع الصناعى ظل محتفظا بمركزه الأول فى الفترة ٧٨ - ٨١/١٩٨٢ وبنسبة ٣٢٨٪ من اجمالى الانفاق الاستثمارى العام . الا أن ارتفاع نسبته عن السنوات السابقة من جانب واستمراره فى المرتبة الأولى يعود بالأساس الى تخصيص هذه النسبة الكبيرة لعمليات الاحلال والتجديد بفرض إعادة بناء القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد القومى وليس لاقامة صناعات جديدة أو توسيع المشروعات الصناعية القائمة ، واستمر قطاع النقل والمواصلات فى المرتبة الثانية بنسبة ٢٠٨٪ ويعزى ذلك الى اتجاه الدولة فى ظل سياسة الانفتاح الى القيام بمشروعات تطوير قناة السويس فى الفترة السابقة ( ١٩٧٥ وما بعدها) ثم الاهتمام بتطوير البنية الأساسية من خدمات ومرافق لمحة مقتضيات سياسة الانفتاح فى ضرورة توفير القاعدة الأساسية لتشجيع القطاع الخاص المحل والأجنبى ، وأدى الاهتمام بالاسكان أيضا خاصة الاسكان الاستثمارى والفاخر الى أن يحتل قطاع الاسكان المرتبة

الثالثة (٩٣٪) بزيادة قدرها ٤٠٪ عن الفترة السابقة ثم تلاه قطاع الكهرباء بنسبة ٧١٪ ، ويتراجع القطاع الزراعى الى المركز الخامس بنسبة ٦٩٪ (١٥) .

ويمكن من ناحية أخرى ، الاستدلال على فقدان قدرة الدولة فى السيطرة على شروط تجدد الانتاج ذاتيا من خلال فحص النسبة الكبيرة للمصادر الربعية الأربعة أو ما يسمى بـ « الأربعة الكبار » فى الاقتصاد المصرى ، فى الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الأولى من الثمانينات وكنتاج لسياسة السبعينات ، فعوائد البترول الخام شكلت ٢٨٢٪ من اجمالى متحصلات الاقتصاد المصرى من عملات أجنبية يستخدمها لتغطية الواردات وخدمة الدين الخارجى ، كما أسهمت تحويلات المصريين من الخارج بحوالى ٢٨٦٪ من اجمالى المتحصلات بينما كان نصيب عائد قناة السويس يمثل ١٢٧٪ من المتحصلات وبلغ دخل السياحة نحو ٦٣٪ ، وذلك حسب احصاءات عام ١٩٨٢ (١٦) .

تحولت الدولة المصرية اذن من دولة تسيطر على مصادر التكوين الرأسمالى وتراكم رأس المال وشروط تجدد الانتاج الذاتى على أساس من التنمية المستقلة فى اطار التحول الاشتراكى فى الستينات ، وبحيث لم تمارس الضغوط الخارجية من السوق الرأسمالية العالمية تأثيرا حاسما على توجهات التنمية المستقلة باتجاه تغييرها كاملة ، وإن كانت قد أثرت فى مجال المصادر الخارجية للتراكم من نقد أجنبى ومعونات وهو ما حدث من قطع معونة القمح الأمريكية ووقف القروض الغربية الميسرة وامتناع البنك الدولى عن اقراض مصر الناصرية بسبب السياسات التى تبنتها . . تحولت الى دولة ذات طبيعة ريعية « تعتمد على مصادر خارجية أو داخلية لا تستطيع التحكم فيها أو السيطرة عليها ، ولم ترغب فى توجيه عوائدها الى تجديد قوى الانتاج المادى فى مجال القطاعات السلعية المنتجة صناعية أو زراعية أو خدمية واستخدمتها بدلا من ذلك فى مجالات تشجيع



الارتباط التابع للغرب وفى إطار آليات السوق الرأسمالية الصالية مثل قطاعات التصدير والسياحة وتسهيل عمليات الاستثمار العربى والأجنبى ، بتحديث البنية التحتية التى تخدّمه • وكذلك لتغطية أعباء العيّن الخارجى ومعظمها مستحقّ للحكومات وهيئات رسمية دولية غربية ( مثل صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، الولايات المتحدة ، ألمانيا الغربية ، فرنسا ، بريطانيا ، اليابان • الخ ) بالإضافة الى بعض البنوك الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة ، فضلا عن استعمالها فى شراء السلع والمنتجات المستوردة من الدول الرأسمالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة •

### ٣ - التمويل الأجنبى والديون كمؤشر على التبعة :

قدم عدد من الاقتصاديين نماذج قياسية عاجلت أثر الاختلال الاقتصادى الخارجى والداخلى فى تقدير مدى تبعية اقتصادات البلدان النامية للنظام الرأسمالى الدولى واعتماد هذه الاقتصادات على القروض الخارجيّة كمصدر للتمويل الأجنبى للقيام بمشروعات التنمية وعلاج عجز ميزان المدفوعات والميزان التجارى ، وفى هذا الصدد تحدث هؤلاء عن ما يسمى بـ « نموذج الفجوتين » أى فجوة الموارد المحلية ( الاستثمار - الادخار ) وفجوة الموارد الخارجيّة ( الواردات - الصادرات ) والشروط الواجب توافرها حتى يمكن الاقتراب من النمو الذاتى أو الاعتماد على النفس ، ويتحاشى مصاعب وآثار التمويل الخارجى ومخاطر الافلاس(٦٧) •

وحسب النتائج التى توصل إليها أصحاب « نموذج الفجوتين » ، فإنه اذا اتجه البلد الى الاقتراض الخارجى لكى يسد فجوة الموارد ، للمحلية ، يجب عليه كى يصل الى مرحلة النمو الذاتى ويستطيع أن يسد أعباء ديونه الخارجيّة دون مشكلات ، أن يصل الى معدل للنمو يزيد عن متوسط سعر الفائدة الذى يقترض به • والشرط الضرورى هنا هو أن يكون معدل الادخار الحدى أعلى من معدل الاستثمار الذى يتحقق ، حتى

يستطيع البلد أن يتجنب النمو المستمر للديون وصعاب تسويتها ويتخفف من عبء ديونه الخارجية .

ويتطبيق هذا النموذج على الاقتصاد المصري لقياس تأثير عجز الصادرات عن تغطية الواردات من ناحية وانخفاض معدل الادخار مما يجعل الادخار غير كاف لتمويل مشروعات التنمية والتوسعات المطلوبة وعلاج عجز ميزان المدفوعات وعجز الميزان التجاري مما يضطر الدولة الى الاقتراض من الخارج لتعويض نقص المدخرات الوطنية وبالتالي ازدياد المديونية الخارجية التي تعد احدى الآليات الهامة للتبعية من حيث الخضوع لشروط الحكومات والهيئات الدولية الدائنة في الاقتراض والسداد واعادة جدولة الديون ١٠٠ الخ سوف نجد أولا من من ناحية الميزان التجاري ، الذي يعبر عن الفرق بين حصيللة الصادرات السلعية ورقم الواردات السلعية أن العجز فيه سجل ارتفاعا ملحوظا ومستمرا منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨١ بالنسبة للاقتصاد المصري ، ففي عام ١٩٧٠ بلغ العجز في الميزان التجاري المصري ١٦٢ مليون جنيه فقط ثم ارتفع الى ٦٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٧٤ وزاد الى مليار جنيه عام ١٩٧٥ ، ثم انخفض الى ٨٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٦ ، غير أنه قفز قفزة كبيرة في عام ١٩٧٩ ليصل الى ٣٤١٢ مليون جنيه وزاد في عام ١٩٨١/٨٠ ليصل الى ٤٧٠٧ مليون جنيه (٦٨) .

وأدى ازدياد رقم الواردات السلعية والخدمية بمعدلات مرتفعة وصلت الى اربعة امثالها بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ( ١١٣٢ مليون جنيه ، ٥٣٠٤٢٤ مليون جنيه على التوالي ) الى عدم تغطية الصادرات للواردات بنسب ازدادت ارتفاعا رغم ازدياد حصيللة الصادرات السلعية من ٧٠٨٩ مليون جنيه الى ٢٦٠٧٩١ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ ، وهكذا فإن نسبة تغطية الصادرات للواردات انخفضت من ٦٤٪ في عام ١٩٧٣ الى ٥١٪ في عام ١٩٨٠ .

وقد دفع التزايد في عجز الميزان التجاري الى لجوء الحكومات المصرية المتعاقبة في السبعينات الى تغطية هذا العجز عن طريق التوسع في الاقتراض

من الخارج ، بجميع أنواعه طويلة ومتوسطة الأجل وقصيرة الأجل وتتمثل الأخيرة في التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين وهي قروض تنصف بصعوبة سدادها وضخامة أعبائها مثل ارتفاع نسبة الفائدة عليها وضرورة سدادها على مدة لا تزيد عن ١٨٠ يوما ، ورغم ازدياد موارد مصر من العملات الأجنبية طوال سنوات السبعينات بفعل إعادة افتتاح قناة السويس وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وموارد السياحة وزيادة صادرات البترول ، مما كان يتوقع معه أن تقل حاجة البلاد الى الاقتراض الخارجى لتمويل عجز العملات الأجنبية ، فإن ما حدث كان عكس ذلك ، حيث زادت المديونية الخارجية بأرقام كبيرة بفعل ارتفاع القروض الخارجية . وسوف يذكر هنا بعض الاحصاءات الدالة على خطورة ازدياد المديونية الخارجية وكذلك عواقب الاعتماد المتزايد على التمويل الأجنبى لتغطية عجز المدخرات المحلية ، فقد زادت الديون الخارجية طويلة الأجل ( أكثر من ٥ سنوات ) ، ومتوسطة الأجل ( ٣ - ٥ سنوات ) دون حساب الديون قصيرة الأجل أو ديون صندوق النقد الدولى أو الديون العسكرية ، من ١٦٣٩ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ الى ١٨٠٨٦ مليون دولار عام ١٩٨١ بمعدل بمتوسط معدل نمو سنوى قدره ٣١٪ (٧٠) . وتوضح دلالة خطورة ازدياد رقم المديونية الخارجية على المستحقة على مصر من عدة مؤشرات ، لعل من أهمها مؤشر نسبة الديون الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى والتي زادت من ٢٣٫٧٪ فى عام ١٩٧٠ الى ١٠٢٪ أى زادت عن الناتج المحلى الاجمالى ذاته وبمتوسط معدل نمو سنوى يبلغ ١٧٪ ، ومؤشرا آخر هو معدل خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى التى زادت من ٤٫١٪ عام ١٩٧٠ الى ١٨٪ عام ١٩٨١ بمعدل نمو سنوى فى المتوسط يبلغ ١٨٪ ، وهو الأمر الذى جعل الحكومة المصرية تلجأ الى طلب إعادة جفولة ديونها والاجتماع مع المجموعة الاستشارية ثم نادى بإبراس وإجراء مفاوضات مع صندوق النقد الدولى بهذا الخصوص منذ عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٧ . والمؤشر الثالث هو معدل خدمة الدين ( أقساط + فوائد ) كنسبة من اجمالى صادرات

السلع والخدمات وحيث ارتفعت هذه النسبة من ٢٨,٨٪ في عام ١٩٧٠ الى ٣٢٪ في عام ١٩٨١ أى ما يقرب من ثلث حصيللة الصادرات(٧١) .

وهكذا نخلص الى أن انخفاض قيمة الصادرات لمواجهة ارتفاع ارقام الواردات وبالتالى العجز عن تغطيتها أدى الى عجز فى ميزان المدفوعات المصرى وبصفة خاصة الميزان التجارى ، مما جعل الحكومة تتجه لسد فجوة الواردات - الصادرات باللجوء الى الاقتراض الخارجى المستمر رغم زيادة موارد مصر من العملات الأجنبية وخاصة منذ النصف الثانى من السبعينات وهذا ما أدى الى تفاقم مشكلة الديون الخارجية .

ويمثل عدم التناسب بين الادخار والاستثمار الفجوة الثانية ، وذلك أن تعادل الادخار مع الاستثمار يعتبر أحد العناصر الهامة لتحقيق التوازن الاقتصادى العام ، بينما اذا كانت هناك فجوة بينهما فان الدولة تضطر الى تغطية عجز المدخرات للاستثمارات المطلوبة من خلال القروض الأجنبية والاستثمارات الخارجية والتمويل بالعجز ، وفى مصر زادت قيمة عجز الادخار عن تغطية الاستثمار من ٥,٥٪ فى عام ١٩٧٢ الى ٨,٦٪ فى عام ١٩٧٩ وزادت بعد ذلك عن ١٠٪(٧٢) مع بداية الثمانينات .

## هوامش الفصل الخامس

- Ellen Kay Trimberger, *Revolution from Above : Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru* (New York : New Brunswick : Transaction, 1978), pp. 148-50, 163.
- Ibid., pp. 164-6. (٢)
- Ibid., p. 164 (٣)
- Perlmutter, Ibid., p. 127. (٤)
- Trimberger, pp. 159-160.
- Dekmejian, Op. Cit., p. 146. (٥)
- Harik, "The Single Party as a Subordinate Movement", Op. Cit., pp. 90-4. (٦)
- راجع أيضا ما قاله « دافيز » من عدم حدوث تغيير في « البنية الطبقية » وعلاقات الإنتاج ، حيث استبدلت ثورة يوليو المستويات العليا من البرجوازية بالعناصر الأدنى ، بينما بقي العمال والفلاحون على حالهم طبقيا ، ومن ناحية المؤثرات الخارجية ظلت الدولة الناصرية في إطار تقسيم العمل الدولي السائد آنذاك من حيث الاعتماد شبه الكامل على تصدير القطن ، واستيراد التكنولوجيا الغربية المتطورة لتحقيق التصنيع بإحلال الواردات على حد قوله :
- Davis, Op. Cit., pp. 56-7.
- Trimberger, Op. Cit., p. 167. (٧)
- (٨) ط ٠ ث ٠ شاكرك ، مصدر سابق ، ص ١٠٢ - ١١٢ .
- Nusseini, *Class Struggle in Egypt...*, Op. Cit., pp. 167-70. (٩)
- Ajami, Op. Cit., p. 494. (١٠)
- Ibid., p. 476. (١١)
- Ibid., p. 476. (١٢)

(١٣) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، ج٢ ( القاهرة : المكتب المصرى  
الحديث ١٩٧٨ ) ، ص ٥٣٠ - ٥٣٢ .

(١٤) سيد مرعى ، أوراق سياسية ، ج٣ ، نفس المصدر ، ص ١٩  
- ٢١ .

(١٥) د غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ( تونس : الدار  
العربية للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٣ ) ، ص ٢٠٩ .

(١٦) نفس المصدر ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .  
انظر أيضا رأى عادل غنيم فى ذلك والنزى يتصور أن الدولة الناصرية  
عبرت عن اكتمال رأسمالية الدولة الوطنية مع منتصف الستينات ، ثم  
ما لبثت هزيمة ١٩٦٧ أن أعلنت عن تحللها السريع ، لتتحول الى « رأسمالية  
الدولة التابعة » فى السبعينات ، مصدر سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .

(١٧) Mahmoud Abdel-Fadil, The Political Economy of Nas-  
serism : A Study of Employment and Income Distribution Politics  
in Egypt, 1952-1972 (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1980),  
pp. 123-4.

(١٨) يصبر عن هذه النظرة كل من :  
- ينجينى بريماكوف ، ايجور بيلياف ، مترجم ، مصر فى عهد  
عبد الناصر ، ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١ ) ، ص ٢٤٣ وما بعدها .  
- د محمد على الشهاوى ، مصدر سابق ، ص ٣٣ - ٣٨ ، ٤٢ -  
٤٣ - ٥٤ ، ٦١ .  
- برنامج الحزب الشيوعى المصرى ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٥ ) .

(١٩) أنظر أيضا :  
محمود أمين العالم ، « المعركة الثقافية فى مصر » ، دراسات عربية  
( بيروت : دار الطليعة ) ، العدد ٩ ، سبتمبر ١٩٨٠ ، ص ٣٧ .

(٢٠) أنظر فى ذلك ، بجانب ما سبق ذكره فى الجزء النظرى من  
الدراسة :

- J. Pennar, "The Arabs, Marxism, and Moscow", Middle East Journal, Vol. XXII, No. 4, Autumn 1968, pp. 439-46.
- International Meeting of Communist and Workers Parties in Moscow : Peace and Socialism (Prague, 1969), p. 28.
- Elizabeth Valkenier, "New Soviet Views on Economic Aid", Survey, No. 66, 1970, pp. 17-29.

(٢١) د. ابراهيم سعد الدين ، « التفورات الأساسية في هيكل الرأسمالية في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ٥١ .

(٢٢) A. Abdel-Malek, Egypt : Military Society, Op. Cit., p. 317.

(٢٣) د. اسماعيل صبرى عبد الله « ثورة يوليو والتنمية المستقلة » ورقة مقدمة الى ندوة «ثورة ٢٣ يوليو ٠٠ قضايا الحاضر وتحديات المستقبل» ( القاهرة ) ، ٣ - ٦ مايو ١٩٨٦ ، ص ٦ - ٩ .

(٢٤) د. عمرو محيى الدين ، د. سعد الدين ابراهيم ، « اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى » ، فى : سعد الدين ابراهيم ( محرر ) مصر فى ربع قرن ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٢٥) M. Cooper, "Egyptian State Capitalism in Crisis : Economic Policies and Political Interests, 1967-1971, International Journal of Middle East Studies, No. 1, 1979, pp. 515-6.

Ibid., pp. 481-2. (٢٦)

Ibid., p. 516. (٢٧)

Waterbury, Op. Cit., pp. 28-9. (٢٨)

Ibid., pp. 123-31. (٢٩)

(٣٠) د. عبد الباسط عبد المعطى ، « التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر » ، ورقة مقدمة الى ندوة الاطار الفكرى للمعمل الاجتماعى العربى ، ٢٦ - ٢٩ سبتمبر ١٩٨١ الكويت : المهد العربى للتخطيط ص ٩٢ ، نقلا عن المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٣١) عادل غنيم ، مصدر سابق ، ص أ - ج من مقدمة الجزء الثانى حول النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ( ٧٤ - ١٩٨٢ ) .

(٣٢) نفس المصدر ، ص ٢٣٣ .

(٣٣) Saad Eddin Ibrahim, "Social Mobility...", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), The Political Economy of Income Distribution in Egypt, Op. Cit., p. 382.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل راجع بيانات مصلحة الضرائب عن توزيع الدخل الخاضع للضريبة العامة على الايراد وتوزيع الثروات والدخول فى قطاع

ملكية العقارات السكنية ودرجة التركيز للملكية الأسهم ، وتوضع جميعها مدى التفاوت في توزيع الدخل القومي ، انظر : د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري ( بيروت : معهد الانماء ، ١٩٨١ ) ، ص ١٦٥ - ١٦٨ ، د. حسين القمري ، دراسة الطلب وتقدير الاستهلاك في ظل التحول الاشتراكي والتنمية الاقتصادية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧) ص ١٦٦ - (٣٥) د. محمود عبد الفضيل ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ - ١٧١

(٣٦) د. علي الجريتل ، خمسة وعشرون عاما ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١١٨ .

(٣٧) نفس المصدر ، ص ١١٨ - ١١٩ .

(٣٨) نفس المصدر ، ص ١٢١ .

ويورد فتحى عبد الفتاح احصاءات سنوية حول زيادة متوسط الدخل السنوى للأفراد فقطاع الزراعة فقد زاد من ٧٨٪ عام ١٩٥٥ الى ٨٢٪ عام ١٩٥٧ ( بأسمار عام ١٩٣٩ ) ثم زاد زيادة طفيفة عام ١٩٥٩ ( ٨٢٪ ) ، الى أن انخفض الى ٧٢٪ فى عام ١٩٦٢ بسبب أزمة نقص محصول القطن ، ثم عاد للارتفاع ليبلغ ٩٦٪ عام ١٩٦٤ ، انظر : فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة ، ج٢ ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة : ١٩٧٥ ) ص ١١٩ .

Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., (٣٩) p. 29.

Ibrahim El-Issawi, "Interconnections between Income (٤٠) Distribution and Economic Growth in the Context of Egypt Economic Development", in : G. Abdel-Khalek and R. Tignor (eds.), Op. Cit., p. 101.

Saad Eddin Ibrahim, Op. Cit., p. 383. (٤١)

Ibid., p. 383 (Table 12. 1), (٤٢)

(٤٣) د. محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصري ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ١٧٣ - ١٧٥ . قررت الإعانات السلبية على عدد من السلع المسماة بالرئيسية والاستراتيجية مثل رغيف الخبز وأنبوبة البوتاجاز وتذكرة المواصلات ثم امتدت لتشمل القمح والدقيق الفاخر والزيت. المستوردة ، والسكر ، والذرة ، والملس ، والأقمشة الشعبية ، بالإضافة الى



دعم مستلزمات الانتاج الزراعى من مبيدات واسمدة وبنور .

(٤٤) نفس المصدر ، ص ١٨٠ .

(٤٥) أنظر جدول ( ٧ - ٧ ) ، فى نفس المصدر ، ص ١٨٢ .

(٤٦) Samir Radwan, The Impact of Agrarian Reform on Rural  
Egypt (Geneva : ILO, 1977), pp. 37-41, 42.

Ibid., pp. 384-5. (٤٧)

(٤٨) أحمد السمان ، توزيع الدخل الوطنى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠  
رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة  
القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥٥ .

(٤٩) نفس المصدر ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٥٠) نقلا عن :

د . رمزى زكى ، « التضخم وأحوال كاسبى الأجور » ، فى : د . جودة  
عبد الحالى ( محرر ) ، الانفتاح : الجنود .. الحصاد .. المستقبل ( القاهرة :  
المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ) ص ٣٧٨ .

(٥١) أحمد السمان ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ - ٢٦٨ .

(٥٢) نفس المصدر ، ص ٢٦٧ .

(٥٣) د . جلال أمين ، « المطلق والنسبى فى قضية توزيع الدخل فى  
مصر » ، اليقظة العربية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، مايو ١٩٨٥ ،  
ص ٩٩ .

وأنظر أيضا :

Waterbury, "The Soft State"..., Op. Cit., pp. 67-8.

(٥٤) من أهم الاشارة الى أن توسع أنشطة الخدمات على حساب  
القطاعات الانتاجية لا يضمن استمرار التحسن فى دخول الفئات الدنيا من  
المشتغلين بهذه الأنشطة استنادا الى قلة عاثرها وكثرة العاملين بهم وتزاحمهم  
اليها مما يؤدي الى تخفيض أجورهم وهو ما حدث بالفعل فى منتصف  
الثمانينات مثل انخفاض حصة العملة الصعبة المتاحة للاستيراد والارتفاعات  
المتوالية فى أسعار السلع الأساسية والكمالية أدى الى غلبة حالة من الركود  
العام على حركة الأنشطة التجارية والحرفية ، كما ان ما رددته السلطة من  
احتمالات « ترهب » ثمار الانفتاح الى دخول الفئات الدنيا بما يؤدي الى

تحسينها لم يحدث في الواقع بسبب ان النشاط الاستثماري الانفتاحي لم يؤدي الى خلق فرص عمل كثيرة ، وتوجيه شريحة الانفتاح جزئيا هاما من دخلها الى الاستهلاك الترفي والابذاع في البنوك الأجنبية بالخارج ، ولزيد من التفاصيل انظر : د. جلال أمين ، المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٥٦) د. سمح حافظ ، مصدر سابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٥٧) نفس المصدر ، ص ٢٦١ .

(٥٨) د. علي الجريتلي ، خمسة وعشرون عاما ٢٠٠٠ ، مصدر سابق ص ٣٩ - ٤٠ .

(٥٩) Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat..., Op. Cit., p. 165, 194.

(٦٠) د. صلاح الدين فهمي محمود ، أثر الاتفاق الاستثماري العام على التنمية الاقتصادية ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ - ٤١٠ ، يوليو - أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٩٣ - ٩٤ .

(٦١) د. رمزي زكي ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

(٦٢) نقلا عن : د. صلاح الدين فهمي محمود ، مصدر سابق ، ص ٨٤ .

(٦٣) نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(٦٤) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتطور الاقتصاد المصري في عشر سنوات ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩ .

(٦٥) نقلا عن : د. صلاح الدين فهمي محمود ، مصدر سابق ، ص ٩٤ - ٩٥ ، ورغم زيادة الاتفاق الاستثماري العام في سنوات السبعينات وحتى عام ١٩٨٢/٨١ ، الا أن صعوبات معينة حالت دون أن يحقق أقصى نتائج ممكنة له ومن أهم هذه الصعوبات ان نقص النقد الأجنبي الموجه لاستيراد المعدات الاستثمارية حال دون استكمال المشروعات الاستثمارية ، نقص المدخرات المحلية الموجهة الى الاتفاق الاستثماري العام مما أدى الى اللجوء للقروض الخارجية ، موجة التضخم التي رفعت من قيمة هذا الاتفاق دون أن تمنى ارتفاعا فعليا في أرقامه بالمقارنة بأسمار عام ١٩٧٠ مثلا كسنة

أساس ، ولزيد من التفاصيل أنظر : د. رمزي زكي ، مصدر سابق ، ص ٥٧ - ٥٨ .

(٦٦) نقلا عن : د. محمد دويدار ، « الاتجاه الريفي للدولة في مصر ٥٠٠ » ، مصدر سابق ، ص ١١٥ - ١١٦ .  
وللدلالة على تزايد نسبة المصادر الأربعة الريفية في الدخل القومي الاجمالي نجد انها كانت تشكل ١٥٪ من هذا الدخل عام ١٩٧٥ ثم قفزت الى ٢٨٪ عام ١٩٨٠ ، نقلا عن :  
Waterbury, "The Soft State"..., Op. Cit., p. 74.

ورغم زيادة النقد الأجنبي الذي وفرته هذه المصادر فقد نقصت نسبة المدخرات من النقد الأجنبي من ١٣٫٩٪ من الدخل القومي الاجمالي عام ١٩٧٤ الى ٩٫٣٪ فقط عام ١٩٨١/٨٠ : نقلا عن د. محمود عبد الفضيل ، تأملاته في المسألة الاقتصادية المصرية ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ) ص ٥١ .

(٦٧) لزيد من التفاصيل أنظر :

- د. رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث . ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) ص ٤٢ - ٥٠ .  
— Edmer L. Bacha, "Growth with Unlimited Supplies of Foreign Exchange : A Reappraisal of the two-gap Model", in : M. Syrquim, L. Taylor, and L.W. Westphal (eds.), Economic Structure and Performance : Essays in Honour of Hollis Chenery (New York : Academic Press, 1984).

(٦٩) أنظر لزيد من التفاصيل :

- د. علي الجريتل ، خمسة وعشرون عاما ٥٠ ، جدول رقم (٥) من الملحق الإحصائي ص ٣٢٠ .  
- د. محييا زيتون ، « النمو الاقتصادي ونمطه » ، في : د. جودة عبد الخالق ( محرر ) الانفتاح : الجذور ٥٠ والحصاد ٥٠ والمستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٧٠) أنظر :

- تقرير البنك الدولي عن التنمية الدولية لعام ١٩٧٩ ( بيانات عام ١٩٧٠ ) .  
- د. رمزي زكي ، « قضية الديون الخارجية » ، في : د. جودة

- عبد الخالق ( محرر ) الانفتاح .. الجفور .. والمهاد .. والمستقبل ،  
مصدر سابق ، ص ١٦٩ ( جدول رقم ١ ) .
- ( ٧١ ) د . رمزي زكي ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ( جدول رقم ١ ) .
- ( ٧٢ ) تقرير عن التنمية في العالم ( واشنطن : البنك الدولي ، ١٩٨٣ ) ،  
ص ١٧١ - ١٧٣ .

## الختاتمة

حاولت الدراسة الاقتراب من وضعية مصر فى النظام العالمى عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ من خلال تحليل نشوء وتطور التشكيلة الطبقيّة - الاقتصادية الرئيسية التى تكونت فى خضم التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى التى ادخلتها الثورة فى نسيج التكوين الاجتماعى المصرى ، وربما يكون من اصعب الامور أن نقوم على اعمال فروض ومقولات نظرية التبعية فى حقل ديناميات التطور الاجتماعى الداخلى ، فى ضوء أن أغلب دراسات التبعية تركز عادة على دور الآليات والعوامل الخارجية التاريخية والمعاصرة من ادماج مجتمعات واقتصادات المستعمرات . فالبلدان المستقلة من العالم الثالث فى السوق الرأسمالية العالمية وتقسيم العمل الدولى ، وهذا ما جعل باحثى التبعية يتجهون الى دراسة شروط التبادل بين المراكز الرأسمالية وبلدان الأطراف من صادرات وواردات وانتقال رؤوس الأموال واستثمارات الشركات العملاقة متعددة الجنسية ودور النظام النقدى العول ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولى فى تفاقم تبعية الأطراف لدول القلب الرأسمالى ، وكذلك الآثار السيامية للتبعية فى ميدان التعامل الخارجى للبلد التابع .

من هنا تبلى صعوبة دراسة اشكال تفلغل النظام الراسمال العالمى فى الابنية الاجتماعية والهياكل الاقتصادية والانسااق الثقافية ، خاصة اذا كان الغرض هو معرفة مدى تحول هذه الاشكال الى تكوين « مؤسسى » سياسى واجتماعى من قبيل وجود اجهزة ومؤسسات سياسية وفشأت اجتماعية معينة ذات مصلحة فى استمرار روابط التبعية ، وقد اتضح من الدراسة أن آليات السيطرة الرأسمالية العالمية لا تمارس تأثيرها فى التكوين

الاجتماعى المحلى من جانب واحد ، اى من دون تفاعل مقاوم أو متجاوب من قبل الفئات الاجتماعية المختلفة والنخب السياسية الحاكمة . ذلك ان هذه الفئات والنخب قد تجد فى بعض الأحيان أن الظروف ملائمة لمقاومة تأثيرات النظام العالمى وتبنى استراتيجية للتنمية الوطنية والتحرر الوطنى دون الانمزال تماما عن تيارات الصراع والتعاون فى هذا النظام خاصة وأننا نعيش فى عالم تتداخل فيه الظروف الدولية والاقليمية والمحلية بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات والالكترونيات بحيث لا يمكن معها الانمزال ، وهذا ما حدث بالفعل ابان المد القومى الوحيدى بقيادة مصر الناصرية . فى حين قد تجد نفس الفئات الاجتماعية أو الشرائح الجديدة المتولدة عنها وبعض أجنحة النخبة السياسية ومع تغير ملامح الصراع الدولى بين القوتين الأعظم ، وخاصة فى اطار الانفراج مع بداية السبعينات ، ان التغلب على الازمات التى نتجت عن استراتيجية التنمية والسياسات الخارجية للنظام السياسى الناصرى تقتضى محاولة البحث عن التجاوب والتحالف مع القوى المسيطرة فى النظام الرأسمالى العالمى منطلقة فى ذلك من تصور طالما روجت له دوائر الاعلام الغربية وتقارير صندوق النقد والبنك الدولى ومفاده أن اتباع سياسات ليبرالية اقتصادية تقوم على تخفيف قبضة الدولة على النشاط الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص المحلى والمبادرة الفردية والترحيب بقبول الاستثمار الأجنبى ، قد يؤدى الى تقوية نفوذ وسيطرة الفئة الاجتماعية الجديدة على مراكز صنع القرار وجهاز الدولة فى الداخل مع استبعاد الطبقات الشعبية من التحالف السياسى السابق ، والتخلي عن سياسة التخطيط الشامل والتنمية المستقلة ومواجهة الازمات الناتجة عنها وكذلك للخروج من أزمة الصراع مع اسرائيل ومعاداة الولايات المتحدة والتى أدت الى هزيمة ١٩٦٧ ومن ثم البحث عن تسوية سلمية للصراع تتفق مع توجهات الارتباط الاقتصادى والمالى التابع التى كانت الفئة الاجتماعية الجديدة قد بدأت فيها فعلاً قبل التسوية السياسية .

أوضحت الدراسة أن مدخل الاقتصاد السياسى يعتبر أعلى كفاءة من

الناحية النظرية والتحليلية لتفسير التحول السياسى الاقتصادى والاجتماعى الضخم الذى أدخلته ثورة يوليو فى مصر ( دور الدولة فى التحول الى الاشتراكية ، المد القومى الوحىدى ، مناهضة الاستعمار القديم والأحلاف والامبريالية الجديدة والوجود الصهيونى ٠٠ الخ ) وكذا التحول المضاد الذى تم عقب حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣ ٠ اذ لا يمكن تفسير هذا التحول الاخير بمجرد الاستناد الى عوامل خارجية ( هزيمة ١٩٦٧ ، المخططات الصهيونية والأمريكية ) فقط ، او انتكاس المد القومى الوحىدى أو كقرار سياسى نتج عن تغير القيادة السياسية من عبد الناصر الى السادات ٠ فقد تفاعل التغير فى النظام العالمى والعلاقات بين القوتين الأعظم من تخفيف حدة المواجهة مؤقتا ( ١٩٦٨ - ١٩٧٥ ) مع تغير اصيل فى بنية العلاقات العربية من تراجع الثورة لحساب الثروة ، مع بعض تناقضات البنية الناصرية التى أفرزت شريحة اجتماعية كونت ثروات ضاعفتها فى ظل « الانفتاح » ، استطاعت هذه الشريحة ( من كبار مسئولى الدولة وقيادات القطاع العام مع أصحاب النشاط الخاص ) أن تتغلب على مقاومة شرائع أخرى تضمها نفس الفئة الاجتماعية الجديدة التى تكونت فى رحم الدولة الناصرية وهى الفئة التكنوقراطية البيروقراطية سواء فى قمة الجهاز السياسى والشعبى والتنفيذى أو كبار مسئولى القطاع العام ، وأن تحالف مع شرائع قديمة من كبار ملاك الاراضى ورأسمالية ما قبل الثورة وجديدة من ذوى النشاط الطفيل وأصحاب توكيلات الاستيراد وقوى السوق وشركاء الاستثمار الأجنبى ٠ ومن ثم تمكنت من انفاذ توجهاتها الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بالشركات دولية النشاط والمراكز الرأسمالية خاصة الولايات المتحدة ٠

غير أن ذلك لم يكن يعنى أن الفئة الجديدة - وإن كانت ملامحها الجنينية قد تكونت بالفعل فى الستينات - قد بلغت من النفوذ والقوة السياسية بحيث فرضت بنفسها التحول المضاد فى السبعينات الى الانفتاح والارتباط بالغرب الرأسمالى وانهاء التشطيط والتنمية المستقلة والصلح مع

اسرائيل والعلاقة الخاصة بواشنطن • فهذه الفئة « الانفتاحية » لم تكن بهذه القوة ، حتى ان القوى المثلثة لها مثل جمعية رجال الأعمال والمجلس المصري - الأمريكي لرجال الأعمال واتحادات المصدرين والمستوردين خرجت من رحم السلطة السياسية بل وضمت في عضويتها كبار المسؤولين من وزراء وتنفيذيين وقيادات القطاع العام السابقين وفتحت عضوية منتسبة للوزراء وقيادات القطاع العام الحالية من بنوك وشركات وهيئات ، كى يكون هؤلاء سندا رئيسيا لها وحيث يسهل من خلالها التعامل مع العولة ومن ثم الحصول على الامتيازات والحوافز الهامة •

ورغم ان الفئة « الانفتاحية » الجديدة تطابقت رؤيتها مع رؤية النظام الجديد بقيادة السادات ، الا انها لم تكن لتفرض توجهاتها أو تعمل من أجل الإسراع بانفاذها بدون مساندة ودعم من قمة السلطة السياسية التي فتحت امامها أولا سبل خلق شبكات الاستثمار المشترك والأعمال المشتركة في الأقطار النفطية العربية وكذلك دوائر الأعمال والمال الغربية وذلك بالغاء القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادى والمالى والتجارى والتي كانت تضمن سيطرة القطاع العام على النسبة الكبرى من الانتاج والتوزيع والتصدير والاستيراد • فقد أدت الأداة التشريعية دورا كبيرا فى التحول المضاد • وكان قد سبق ذلك ، من ناحية ثانية ، اقدام السلطة السياسية بقيادة الرئيس السادات على الغاء الحراسات ودفع تعويضات كبيرة لمن أممت ممتلكاتهم ومشروعاتهم أو فرضت عليهم قوانين الإصلاح الزراعى ، كما تم السماح لعناصر الرأسمالية القديمة بإعادة التوكيلات التجارية للشركات الغربية الكبرى التي مارسوها قبل الثورة ، ولقد كانت هذه الاجراءات خطوة ضرورية للغاية لإعادة خلق فئة طبقية جديدة تكون ركيزة اجتماعية للتحول المضاد بل ويكون وجودها مشجعا لقدم الاستثمارات الأجنبية (الغربية) والتي تشترط عادة أن تتواجد فئة من أصحاب الأعمال الخاصة بالدخل تتعاون معها فى مشروعات واستثمارات مشتركة • ولم يكن لهذا



الفئة الجديدة أن تنمو وتزدهر في غياب تشجيع الدولة واستخدام جهاز  
المولة ذاته .

وجاءت خطوة ثالثة لا تقل أهمية أبرزتها الدراسة ، وهي توجيه  
شركات القطاع العام وبنوكه والمال العام عموما الى تمويل الجزء الرئيسى  
بما لا يقل عن ٥٠٪ من مساهمات رؤوس أموال المشروعات المشتركة الجديدة  
مع رأسمالية الانفتاح الخاصة ورأس المال العربى والأجنبى ، وكان هذا  
الاجراء ضروريا للغاية أيضا لأن الاستثمارات الأجنبية الوافدة كانت قليلة  
وما تزال ، ولم تزد حصتها الى الاجمالى عن ١٠ - ١٣٪ ، فضلا عن ضعف  
ثروات هذه الفئة في بداية السبعينات ، وان كان ازدياد ثرواتها بمعدلات  
سريعة جدا بعد ذلك لم ينفمها الى إعادة استثمارها في الداخل خشية  
حدوث تغير سياسى غير موات مرة أخرى ، ومن هنا وجهتها للبنوك الغربية  
الكبرى وبما لا يقل عن ١٢٠ مليار دولار .

على أن الدعوى الحثيئة التي تدور منذ منتصف الثمانينات الى طرح  
أغلب وحدات القطاع العام للبيع أو « التخصيصية » والتي تروج لها  
دوائر الانفتاح ورجال الأعمال في مصر وغيرها من الأقطار العربية لا تتناقض  
مع الفكرة سائفة الذكر ومحتواها أن « رأسمالية الانفتاح الخاصة » دأبت ،  
وما تزال ، على الاعتماد على قروض وتسهيلات ومشاركة بنوك القطاع العام  
ووحداته ، فقد حدث أن واجهت أغلب المشروعات المنشأة في اطار قوانين  
استثمار رأس المال العربى والأجنبى حالة افلاس أو ما تسميه هذه الدوائر  
« حالة تشر » لأسباب سوء الإدارة والانفاق البذخى على العناية واستخدام  
وسائل غير مشروعة مثل الرشوة والعجز عن سداد مديونية باهظة لا تقل عن  
سنة مليارات دولار للبنوك ، ومن ثم وجدت أن اثاره دعوى بيع وحدات  
من القطاع العام - الحاسرة ثم الراجعة - قد تلفت الأنظار ولو مؤقتا بعيدا  
عن أزماتها وافلاسها بالتركيز على أسباب خسائر شركات القطاع العام  
والادعاء بأن وجود القطاع العام فى ذاته موق لانطلاق المبادرة الفردية

والنشاط الخاص . وقد طرحت استعديدها للشراء في حالة تقديم بنوك القطاع العام ذاتها لقروض تمويل عملية الشراء ، وظهرت في الأفق هيئة المعونة الأمريكية معربة عن استعديدها للمساعدة المالية في هذه العملية .

ولعل اقدام هيئة المعونة الأمريكية على ذلك يفسر ما أبرزته الدراسة من فكرة مثيرة للجدل ، فمع أن الرأسمالية تفضل دائما التعامل مع جهاز الدولة والارتباط به وكذا القطاع العام أو الحكومي كأدوات رئيسية للتغلغل في المجتمعات التابعة وادماجها في السوق الرأسمالية العالمية انطلاقا من الامكانيات الكبيرة المتوافرة للدولة والتي تؤهلها لدور رئيسي في التنمية ، ثم تنجبه بعد ذلك الى تشجيع رأس المال المحلي الخاص ، الا انها تجنبد أن يدخل الأخير في شراكة تجارية ومالية مع القطاع المملوك للدولة ، مع ذلك . فان هذه الرأسمالية ممثلة في الولايات المتحدة ( الحكومة الأمريكية وهيئة المعونة ) وصندوق النقد الدولي عمدت الى اضعاف دور الدولة والقطاع العام والذي يؤدي الى تقليص التدخل في النشاط الاقتصادي وإعادة توزيع الثروة والدخل والتخفيف من التزامات الدولة ومسئولياتها الاجتماعية ( التوظيف ، الدعم ، الإسكان ، التعليم ، التأمين الصحي ... الخ ) وقد تكرر هذا الأمر من قبل بعد ضرب تجربة محمد علي عام ١٨٤٠ ، اذ أن تقوية دور الدولة وقطاعها العام فوق أنه يحملها مسئوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة ، فانه يوفر لها هوامش معقولة للمناورة السياسية ومقاومة شروط الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي ، وقد يسمح لها بخلق بدائل واختيارات سياسية متعددة تمثلها من الانتقال من حالة التبعية الى حالة تتوسط بينها وبين الاستقلال ، وبما يؤدي الى الانتقال اليه بالفعل .

وهذا يجعل مهام جهاز الدولة المتحالف مع الرأسمالية العالمية تنحصر في الوساطة بين رأس المال المحلي الخاص والأجنبي وتقديم مختلف أنواع التسهيلات لاختراق الاستثمار الأجنبي للاقتصاد والمجتمع وكذا السيطرة الأمنية والقمعية على المجتمع والحركات السياسية الوطنية المدافعة عن

«استقلال الاقتصادى وبحيث تضمن النخبة الحاكمة بقاء النظام الاجتماعى على تناقضاته وتأمينه ضد مظاهر التفرع الاجتماعى »

حالة الدراسة ان تستخلص ايضا طبيعة الدولة فى مصر وتكوين جهازها ( الأمن ، الجيش ، الادارة المدنية ، الجهاز التشريعى ، الجهاز الاعلامى والايديولوجى ، القضاء .. الخ ) وملامح التغير التى طرأت على أدوارها .  
فرغم ما نادت به سياسة « الانفتاح » من ضرورة تخلى الدولة عن بعض التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية ، الا أن ذلك لم يؤد فى الواقع الى ضعف دورها أو نصيبها من الانفاق والنتاج المحلى الاجمالى بفعل توافر موارد مالية « ريعية » كبيرة منذ منتصف السبعينات فى يد الدولة لم تكن متاحة لنفس الدولة فى الستينات ( القروض الغربية والمعونات العربية ، البترول ، قناة السويس ، السياحة ، تحويلات العاملين بالخارج ) . غير أن التغير الذى حدث كان فى طبيعة دور الدولة ذاته ، فقد استخدمت هذه الموارد الكبيرة فى مضاعفة الانفاق على أجهزة الأمن ( الأمن المركزى وجهاز مباحث أمن الدولة ) والقضاء الاستثنائى ( المدعى الاشتراكى ومحاكم أمن الدولة « طوارئ » ) وأجهزة التشريع ( مجالس أعلى للاستثمار والمناسق الجرة وازضافة مجلس الشورى بجانب مجلس الشعب .. الخ ) . ويترتب على ذلك التحول نتيجة هامة وهى أن الدولة المصرية فى السبعينات والثمانينات تحولت من دولة متدخلة انتاجية الى أكبر مؤسسة استهلاكية فى البلاد .

ومن تحليل نوعية التغير فى بنية النخبة الحاكمة بين الستينات والسبعينات والثمانينات من جهة أخرى ، تبين أن ثمة تعديلا كبيرا لم يحدث فى تركيب هذه النخبة ، اذ يلاحظ أن عناصر عديدة من نخبة الستينات وخاصة التشكيلات الوزارية والمحافظين وقيادات التنظيم السياسى ( الاتحاد الاشتراكى ) والسلطة التشريعية ، شاركت فى مواقع المسئولية فى ذات المناصب فى السبعينات والثمانينات وفى ظل الانتقال من التنظيم السياسى الواحد الى صيغة التعددية الحزبية المقيدة . وهذا يدل على عدم حساسية هذه النخبة للتغير المضاد الرئيسى فى السياسات والأساليب . ويظهر ذلك

أن أسلوب الحكم السلطوى والسلطات الواسعة لرئيس الجمهورية لم تتغير ، وأن ما تغير هو التحول فى أسلوب الحكم وفى السياسات . أى من نظام سلطوى شعبى ادمجى فى عهد عبد الناصر الى نظام أبوى يتسم بالسلطوية البيروقراطية ويعتمد الى حد كبير على السيطرة الأمنية بدلا من التعبئة الشعبية والاحتواء السياسى عن طريق تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة للطبقات الشعبية والوسطى ، وما يزال النظام السياسى المصرى فى الثمانينات يحمل ذات الملامح البيروقراطية السلطوية مع تعميق السمة الرأسمالية التابعة للتوجه الاقتصادى بتقليص متزايد للدعم الموجه للسلم الأساسية وتطبيق برنامج التثبيت أو التكيف بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى كشرط لاعادة جولة الديون الخارجية .

وربما جاز لنا الاستنتاج مما سبق حول عدم حدوث تغير أساسى فى تركيب النخبة الحاكمة ، سوى فى تقلص نسبة العسكريين وزيادة نسبة التكنوقراط ، بأن التغير الذى يحدث فى الخريطة الطبقة من قبيل صعود شرائح جديدة من داخل أو خارج الفئة الاجتماعية المسيطرة عادة ما لا ينعكس بصورة مباشرة فى تغير مصاحب فى شكل النخبة الحاكمة ، كان يكون بعض من أعضائها من رجال الأعمال ومن ذوى النشاط الخاص ، ولعل ذلك هو ما جعل الرئيس السادات يواجه شبه صراع أو صعوبة فى محاولة انفاذ توجهاته بتشريع الانفتاح والتبعية للغرب وبالصلح مع اسرائيل وبخلق علاقة خاصة مع الولايات المتحدة ، ومن هنا كان لجوؤه لقنوات خلفية غير رسمية والتعامل مع قوى غير رسمية تتناوب مع توجهاته على نحو ما سلف ، وكذلك الأمر فى الثمانينات ومع مجيء مبارك خلفا له ، حيث بدأ فى حالات متعددة نفوذ جمعية رجال الأعمال بأعضائها من الوزراء ورؤساء الوزراء السابقين ومن ذوى النشاط الخاص المشترك مع الاستثمارات الأجنبية فان الأهم بالطبع نفوذ هيئة المونة الأمريكية وبعثات صندوق النقد والبنك الدولى فى المطالبة بـ « تحرير » الاقتصاد المصرى من قبضة القطاع العام .

## المراجع

### أولا : المراجع العربية

#### كتب :

- ١ - د. ابراهيم الميسوي ، قياس التبعية في الوطن العربي ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة ، نوفمبر / تشرين ثان ١٩٨٩ ) .
- ٢ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ١ ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧ ) .
- ٣ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٢ ( القاهرة : دار الموقف العربي ، د.ت ) .
- ٤ - أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج ٤ ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨ ) .
- ٥ - أحمد فارس عبد المنعم ، « جماعات المصالح » ، في : د. علي الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي - سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ( القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣ ) .
- ٦ - اريك دافيز ، مازق البرجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤١ ، ترجمة سامي الرزاز ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٥ ) .
- ٧ - د. أسعد عبد الرحمن ، الناصرية ، ثورة بيروقراطية أم بيروقراطية ثورة ؟ ( الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٧ ) .
- ٨ - افجينى بريماكون ايجورييليايف ، مصر في عهد عبدالناصر ، مترجم ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١ ) .

- ٩- أمين هويدى ، مع عبد الناصر ( القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ ) .
- ١٠- د. أنور عبد الملك ، نهضة مصر ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣ ) .
- ١١- جمال حماد ، ٢٣ يوليو : أطول يوم فى تاريخ مصر - كتاب الهلال ، ٣٨٨ ( القاهرة : دار الهلال ، ابريل ١٩٨٣ ) .
- ١٢- د. جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي فى مصر ( القاهرة : دار الثقافة والطباعة والنشر ، ١٩٨١ ) .
- ١٣- د. جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨ ) .
- ١٤- د. جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجنود .. الحصاد .. المستقبل ( القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ ) .
- ١٥- حسنين كروم ، صلاح نصر ، الأسطورة والمأساة ( القاهرة : دار مامون للطباعة ، ١٩٧٦ ) .
- ١٦- حميدى الطاهرى ، خمس سنين سياسة ( القاهرة : مكتبة مصر ، ١٩٨٢ ) .
- ١٧- حميدى لطفى ، عن ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثوار يوليو .. الوجه الآخر كتاب الهلال ، ٣١٩ ( القاهرة : دار الهلال ، يوليو ١٩٧٧ ) .
- ١٨- د. خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الجزيرة العربية ( من منظور مختلف ) ( بيروت : مركز دراساتالوحدة العربية ، ١٩٧٨ ) .
- ١٩- د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) .
- ٢٠- د. رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ( القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ ) .
- ٢١- د. سعدالدين ابراهيم (محرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ ) .

- ٢٢ - د. منعم الدين إبراهيم (محرر) ، مصر في ربيع قرن ( ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ) ( بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨١ ) .
- ٢٣ - د. سلوى شعراوي جمعة ، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، فبراير / شباط ١٩٨٨ ) .
- ٢٤ - د. سمير أمين ، أزمة المجتمع العربي ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ) .
- ٢٥ - د. سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسي ( بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٨ ، ط ٢ ) .
- ٢٦ - د. سمير أمين ، التطور اللامتكاف ، ترجمة برهان غليون ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٠ ، ط ٣ ) .
- ٢٧ - سيد مرعي ، أوراق سياسية ، ج ٢ و ٣ ( القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٨ ) .
- ٢٨ - صبحي وحيدة ، أصول المسألة المصرية ( القاهرة : مكتبة مدبولي ، د.ت ) .
- ٢٩ - صلاح المعروسي ، حول الرأسمالية الطفيلية ( القاهرة : دار الفكر المعاصر ، ١٩٨٥ ) .
- ٣٠ - صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ( بيروت : دار الوطن العربي ، ١٩٨٦ ) .
- ٣١ - ط.ث. شاكور ، قضايا التحرر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر ( بيروت : دار الفارابي ، ١٩٧٣ ) .
- ٣٢ - طارق البشري ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٧ ) .
- ٣٣ - عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال الى التنمية ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، ج ٢ ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٢ ، ط ٢ ) .
- ٣٤ - عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد : التاصرة والتنمية والديمقراطية ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ ) .

- ٣٥ - عادل غنيم ، النموذج المصرى لراسمالية الدولة التابعة ( القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦ ) .
- ٣٦ - عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات ، ج ١ ( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٧ ) .
- ٣٧ - عبد الله العروى ، مفهوم الدولة ( الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨١ ) .
- ٣٨ - عبد الله امام ، انقلاب ١٥ مايو ( القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٣ ) .
- ٣٩ - عثمان أحمد عثمان ، صفحات من تجربتى ( القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨١ ) .
- ٤٠ - د. عصام الحفاجى ، الدولة والتطور الراسمالى فى العراق ١٩٦٨ - ١٩٧٨ ( القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ) .
- ٤١ - د. عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر ( بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧ ) .
- ٤٢ - د. على الجريتل ، خمسة وعشرون عاما : دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ) .
- ٤٣ - د. على بركات ، تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨٨٣ - ١٩١٤ ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧ ) .
- ٤٤ - د. غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ( بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨ ) .
- ٤٥ - د. غسان سلامة ، المجتمع والدولة فى المشرق العربى ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ) .
- ٤٦ - ف. ١٠ لوتسيكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى ، ترجمة د. سلوى أبوسعدة ، د. واصل بحر ( بيروت : دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٠ ) .
- ٤٧ - فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية المعاصرة بين الإصلاح والثورة ، ج ٢ ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥ ) .



- ٤٨ - د. فؤاد مرسي ، هذا الانفتاح الاقتصادي ( القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٦ ) .
- ٥٠ - لطفي الجولي ، مدرسة السادات السياسية والسياس المصري - كتابه الأهالي ( القاهرة : مطبعة موراقتل ، نوفمبر ١٩٨٦ ) .
- ٥١ - محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في كامب دافيد ( لندن وجدة : للشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٢ ) .
- ٥٢ - محمد حسنين هيكل ، خريف القضب ( بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣ ، ط ٧ ) .
- ٥٣ - د. محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ( الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ) .
- ٥٤ - محمد رشاد ، سري جدا .. من ملفات اللجنة العليا لتصفية الاقطاع - كتاب التعاون ( القاهرة : دار التعاون ، ١٩٧٧ ) .
- ٥٥ - د. محمد عبد الباقي الهرماسي : المجتمع والدولة في المغرب العربي ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ) .
- ٥٦ - محمد عبد السلام الزيات ، مصر الى أين ؟ قراءات وخواطر في الدستور الدائم ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٦ ، ط ٢ ) .
- ٥٧ - د. محمد علي الشهاوي ، لماذا انتكست التجربة الناصرية ؟ ( عدن : دار الهمداني للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ ) .
- ٥٨ - د. محمود القاضي ، البيوت الزجاجية ( القاهرة : دار الموقف العربي ، ١٩٨١ ) .
- ٥٩ - محمود رياض ، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ١٩٤٨ - ١٩٧٨ ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ) .
- ٦٠ - د. محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فيم الزيف المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) .
- ٦١ - د. محمود عبد الفضيل ، تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ) .

- ٦٢ - د. محمود متولى ، الأصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ ) .
- ٦٣ - هندية الأترقي ، نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي السياسي ، ترجمة سمير كسوم ( بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٠ ) .
- ٦٤ - د. وضاح شرارة ، حول بعض مشكلات الدولة في الثقافة والمجتمع العربيين ( بيروت : دار الحديث ، ١٩٨٠ ) .

#### رسائل جامعية :

- ١ - أحمد السمان ، توزيع الدخل القومي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٢ - أسامة الغزالي حرب ، التخلف والظاهرة الحزبية : تحليل للإطار النظامي لمخبرات التنمية في العالم الثالث مع دراسة تطبيقية للتجربة المصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ٣ - أمانى قنديل ، صنع السياسات في مصر مع تطبيق على السياسة الاقتصادية ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥ .
- ٤ - سامية سميد امام ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانتاج الاقتصادي في المجتمع المصري ١٩٧٤ - ١٩٨٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .

#### مؤتمرات وندوات وأبحاث :

- ١ - د. اسماعيل صبرى عبد الله ، « ثورة يوليو والتنمية المستقلة » ، ندوة : ٢٣ يوليو ٠٠ قضايا الحاضر وتعديات المستقبل ، القاهرة ٢ - ٦ مايو ١٩٨٦ .
- ٢ - د. عبد المنعم سميد ، مصر والنظام الدولى فى التسعينات ، ورقة

منشورة من مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ٨ يوليو/توب- ١٩٨٨ .

٣ - د. محمد السيد سعيد ، آفاق النظام الدولى فى التسعينات ، ورقة صادرة عن مركز البحوث السياسية ، المصدر السابق ، ١٨ أغسطس - آب ١٩٨٩ .

٤ - د. محمد عبد الشفيق عيسى ، الاقتصاد المصرى : من أين وإلى أين ؟ ، بحث مقدم لى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٤ .

٥ - د. مصطفى كامل السيد ، الراسمالون والدولة فى مصر : ملاحظات اولية ، ندوة التفريات المسميامية الحديثة فى الوطن العربى ، القاهرة ، ١٥ - ٦٨ يناير ١٩٨٨ ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز الوثائق الفرنسى بالقاهرة .

٦ - د. مصطفى كامل السيد ، المنظور الطبقي ودراسة الظاهرة السياسية ، القاهرة ، ١٥ - ١٩ ديسمبر ١٩٨٦ ، مركز البحوث السياسية بجامعة القاهرة .

#### دوريات :

١ - د. ابراهيم سعدالدين ، « التفريات الأساسية فى هيكل الراسمالية فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ » ، قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ١٩٨٦ .

٢ - د. ابراهيم سعدالدين ، « عبد الناصر والاشتراكية العلمية » ، الفكر المعاصر ، العدد ٦٩ ، نوفمبر ١٩٧٠ .

٣ - أحمد بن بلا ، « الاسلام والنورة الجزائرية » ، الحوار ( النمسا ) ، السنة الاولى ، العدد ٢ ، صيف ١٩٨٦ .

٤ - د. أمانى قنديل ، « من يصنع السياسة الاقتصادية فى مصر » ، مجلة المنار ، السنة ٣ ، العدد ٣٢ ، أغسطس/آب ١٩٨٧ .

٥ - إيليا حريق ، « أزمة التحول الاشتراكى والانماء فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ( الكويت : جامعة الكويت ) ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ربيع ١٩٨٧ .

- ٦ - ايليا حريق ، « نشوء نظام الدولة في الوطن العربي » ، ملف  
« الدولة العربية : الأصول التاريخية وروى الحاضر » ، المستقبل  
العربي ، السنة العاشرة ، العدد ٩٩ ، مايو/أيار ١٩٨٧ •
- ٧ - د• بهجت قرني ، « تناقضات الدولة القطرية العربية » ، المستقبل  
العربي ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٥ ، نوفمبر/تشرين ثان ١٩٨٧ •
- ٨ - د• توفيق سلوم ، « البرجوازية والدولة في البلدان النامية »  
( عرض لبعض الأبحاث السوفيتية ) ، ملف ، أزمة النظام الرأسمالي  
في مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق •
- ٩ - د• جلال أمين ، « المطلق والنسبي في قضية توزيع الدخل في  
مصر » ، اليقظة العربية ، السنة ١ ، العدد ٣ ، مايو ١٩٨٥ •
- ١٠ - د• حسام منور ، « ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية » ،  
ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر ، مصدر سابق •
- ١١ - حسين شعلان ، « التنظيمات السيامية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ،  
الطلیعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٥ •
- ١٢ - د• خلدون النقيب ، « بناء المجتمع العربي » : بعض الفروض  
البحثية ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٧٩ ، سبتمبر/  
أيلول ١٩٨٥ •
- ١٣ - رفعت السعيد ، نظرية التحالف بين النظرية والتطبيق ، الطليعة ،  
السنة ٧ ، العدد ٤ ، فبراير ١٩٧٩ •
- ١٤ - د• سعد حافظ ، جدلية التطور الرأسمالي في مصر ، ملف أزمة  
النظام الرأسمالي في مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق •
- ١٥ - د• سمير أمين ، « تأملات حول طبيعة الرأسمالية في مصر » ،  
الطلیعة ، إبريل - يونيو ١٩٨٥ •
- ١٦ - د• سمير أمين ، « حول التبعية والتوسع المالي للرأسمالية » ،  
المستقبل العربي ، السنة ٩ ، العدد ٩٣ ، نوفمبر/تشرين  
ثان ١٩٨٦ •
- ١٧ - د• سمير أمين ، « ملاحظات حول أزمة القضايا الرأسمالية في مصر »  
قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مايو ١٩٨٧ •

- ١٨ - د. صلاح الدين فهمي محمود ، « أثر الإنفاق الاستثمارى العام على التنمية الاقتصادية » ، مصر المعاصرة ، السنة ٧٨ ، العددان ٤٠٩ و ٤١٠ ، يوليو - أكتوبر ١٩٨٧ .
- ١٩ - « طبيعة السلطة فى مصر » ، المائدة المستديرة لمجلة قضايا فكرية ، ملف « من يحكم مصر ؟ » ، الكتاب الأول ، يوليو ١٩٨٥ .
- ٢٠ - عادل غنيم ، « حول قضية الطبقة فى مصر » ، الطليعة ، السنة ٤ فبراير ١٩٦٨ .
- ٢١ - د. عبد الباسط عبد المعطى ، « الثروة والسلطة فى مصر » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، السنة ١٠ ، العدد ٣ ، ايلول/سبتمبر ١٩٨٢ .
- ٢٢ - د. عبد القادر زغل ، « المدارس الفكرية العربية والهياكل الاجتماعية فى الشرق الأوسط » ، المستقبل العربى ، السنة ٤ ، العدد ٣٧ ، مارس / آذار ١٩٨٢ .
- ٢٣ - د. غسان سلامة ، « قوة الدولة وضعها : بحث فى الحفافة السياسية العربية » ، ملف « الدولة العربية : الأصول التاريخية ورؤى الحاضر » ، المستقبل العربى ، مصدر سابق .
- ٢٤ - فرانسوا دوس ، « لويس التوسير » ، مجلة المنار ( باريس ) السنة ١ ، العدد ٨ ، أغسطس/آب ١٩٨٥ .
- ٢٥ - د. فؤاد مرسى ، « البروجوازية الصغيرة : الوضع الطبقي والموقف الفكرى ، الطليعة ، العدد ٧ ، يوليو ١٩٦٩ .
- ٢٦ - لطفى الحولى ، « فى التجربة المصرية لبناء التنظيم السياسى الثورى » ، الطليعة ، العدد ٢ ، فبراير ١٩٦٥ .
- ٢٧ - محضر مناقشات جمال عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التنفيذية والأمانة العامة حول خطة العمل الجديدة للتنظيم السياسى ، الطليعة ، العدد ٣ ، مارس ١٩٦٥ .
- ٢٨ - محمد أحمد السعيد ، « مساهمة فى نقد تناقضات البرجوازية البروقراطية فى مصر » ، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر .
- ٢٩ - د. محمد عبد الباقي الهرماسى ، الدولة والنظام فى المغرب العربى ، المستقبل العربى ، السنة ٦ ، العدد ٥٢ ، يونيو/حزيران ١٩٨٣ .

- ٣٠ - د. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المغرب العربي المعاصر : الخصائص المؤسسية والأيدولوجية للنساء السياسيات ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٨٤ ، فبراير/شباط ١٩٨٦ .
- ٣١ - د. محمد عبد الشفيع عيسى ، « الرأسمالية الطفيلية في مصر » هل هي مفهوم علمي » ، الطليعة ، أكتوبر ١٩٨٤ .
- ٣٢ - د. محمد دويدار ، « الاتجاه الرأسمالي للدولة في مصر » ، مصر المعاصرة ، السنة ١٩٧٦ ، العدد ٤٠١ ، يوليو ١٩٨٥ .
- ٣٣ - محمد نورالدين ، « تطور رأس المال المصري في مصر » ، قضايا فكرية ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر : من أين ؟ وإلى أين ؟ ، مصدر سابق .
- ٣٤ - محمود أمين العالم ، « المبركة الثقافية في مصر » ، دراسات عربية ، العدد ٩ ، سبتمبر/أيلول ١٩٨٠ .
- ٣٥ - د. محمود عبد الفضيل ، « حول الطبيعة الطفيلية والرعية للرأسمالية المصرية المعاصرة » ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .
- ٣٦ - د. محمود عبد الفضيل ، « مفهوم الرأسمالية الطفيلية في ظل الانفتاح الاقتصادي » ، الطليعة ، مايو ١٩٨٤ .
- ٣٧ - د. ملك زعلوك ، « تراكم رأس المال في مصر ودور الرأسمالية التجارية » ، ملف أزمة النظام الرأسمالي في مصر ، قضايا فكرية ، مصدر سابق .
- ٣٨ - د. نزيه الأيوبي ، « البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة » ، ملف الدولة المصرية القطرية : أساليب السيطرة والمشاركة السياسية ، المستقبل العربي ، مصدر سابق .
- ٣٩ - وليم زارتمان ، « المعارضة كدعامة للدولة » ، ملف الدولة العربية القطرية : أساليب السيطرة والمشاركة السياسية ، المستقبل العربي ، السنة ١٠ ، العدد ١٠٨ ، فبراير/شباط ١٩٨٨ .

## ثانيا : المراجع الأجنبية

### Books :

- 1 — Abdel-Fadil, Mahmoud, *The Political Economy of Nasserism : A Study of Employment and Income Distribution Politics in Urahan Egypt, 1952-1972* (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1980).
- 2 — Abdel-Khalek, Gouda and Tignor (eds.), *The Political Economy of Income Distribution in Egypt* (New York : Holmes & Meier, 1982).
- 3 — Abdel-Malek, Anwar, *Egypt : Military Society* (New York : Vintage Books, 1968).
- 4 — Akhavi, Shahrough, "Egypt : Diffused Elite in a Bureaucratic Society", in : W. Zartmann et al., *Political Elite in Arab North Africa* (London : Longman, 1982).
- 5 — Almond, G. & Coleman, J., (eds.), *The Politics of the Developing Areas* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1960).
- 6 — Amin, Samir, *The Arab Nation : Nationalism and Class Struggle* (London : Zed Press, 1978).
- 7 — Amin, Samir, *Class and Nation : Historically and in the Current Crisis* (London : Hienemann, 1982).
- 8 — Archetti, E. & Cammack, P. & Roberts, B. (eds.), *Sociology of "Developing Societies" : Latin America* (London : Macmillan Educations 1987).
- 9 — Ayubi, Nazih, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*. (London : Ithaca Press, 1980).
- 10 — Badie, Birnbaum, P., *The Sociology of the State*, Trans. by Arthur Goldhammer (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1983).
- 11 — Baer, Gabriel, *A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950* (London : Oxford Univ. Press, 1962).

- 12 — Baer, Gabriel, "Basic Factors Affecting Social Structure : Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in : Nelson- (ed.), *Society and Political Structure in the Arab World* (New York : Humanities Press, 1973).
- 13 — Baer, Gabriel, *Egyptian Guilds in Modern Times* (Jerusalem : Israel Oriental Society, 1964).
- 14 — Baer, Gabriel, *Studies in the Social History of Modern Egypt* (Chicago : Chicago Univ. Press, 1969).
- 15 — Baran, Paul & Sweezy, Paul, *Monopoly Capital* (New York : Monthly Review Press, 1966).
- 16 — Batatu, Hanna, "The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq" (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978).
- 17 — Berger, Morroe, *Bureaucracy and Society in Modern Egypt* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1957).
- 18 — Binder, Leonard, *In A Moment of Enthusiasm : Political Power and the Second Stratum in Egypt* (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1978).
- 19 — Binder, Leonard, et al., *Crises and Sequences in Political Development* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1971).
- 20 — Cardoso, F.H. & Faletto, E., *Dependency and Development in Latin America* (Berkeley : Univ. of California Press, 1979).
- 21 — Carnoy, Martin, *The State and Political Theory* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1984).
- 22 — Cooper, Mark, *Transformation of Egypt* (London : Croom Helm, 1982).
- 23 — Dekmejian, Hrair, *Egypt under Nasir : A Study in Political Dynamics* (Albany : State Univ. of New York Press, "971).
- 24 — Dobb, Maurice, *Studies in the Development of Capitalism* (London : Routledge & Kegan Paul, 1975).
- 25 — Dunleavy, P. & O'Leary, B., *Theories of the State : The Politics of Liberal Democracy* (London : Macmillan Education Ltd., 1987).



- 26 — Emerson, Rupert, *From Empire to Nation* (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1960).
- 27 — Feuchtwanger, E.J. & Nailor, P. (eds.), *The Soviet Union and the Third World* (London : Macmillan Press Ltd., 1981).
- 28 — Fiori, Georgio, *Antonio Gramsci : Life of a Revolutionary* (London : New Left Books, 1970).
- 29 — Fitzgerald, E.V., et al., *The State and Economic Development in Latin America* (Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1977).
- 30 — Frank, A.G., *Crisis in the Third World* (London : Hienemann, 1981).
- 31 — Frank, A.G., *Latin America : Underdevelopment or Revolution* (New York : Monthly Press, 1969).
- 32 — Gouldbourne, Harry (ed.), *Politics and State in the Third World* (London : The Macmillan Ltd., 1979).
- 33 — Gramsci, Antonio, *Selections from Prison Notebooks* (New York : International Publishers, 1971).
- 34 — Halpren, Manfred, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963).
- 35 — Hansen, B. & Marzouk, G., *Development and Economic Policy in the U.A.R.* (Amsterdam : North-Holland Publishing Co., 1965).
- 36 — Harik, Ilyia, "Mobilization Policy and Political Change in Rural Egypt", in : R. Antoun and I. Harik (eds.), *Rural Political and Social Change in the Middle East* (Bloomington : Indiana Univ. Press, 1972).
- 37 — Heikal, M. Hassarein, *The Road to Ramadan* (London : Collins, 1975).
- 38 — Hinnebusch, Rayamond, *Egyptian Politics Under Sadat : The Post-Populist Development of an Authoritarian-Modernizing State* (London : Cambridge Univ. Press, 1985).
- 39 — Hopkins, T. and Wallerstein, (eds.), *Processes of the World System* (Beverly Hills, London : Sage Publications, 1980).

- 40 — Huntington, Samuel, *Political Order in Changing Societies* (New Haven : Yale Univ. Press, 1968).
- 41 — Huntington, Samuel and Nelson, Joan, *No Easy Choice : Political Participation in Developing Countries* (Cambridge Mass : Harvard Univ. Press, 1976).
- 42 — Hussein, Mahmoud, *Class Struggle in Egypt, 1946-1970* (New York : Monthly Review Press, 1973).
- 43 — Johnson, John, *Political Change in Latin America : The Emergence of the Middle Sectors* (Stanford : Stanford Univ. Press, 1958).
- 44 — Lerner, Daniel, *The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East* (U.S.A. : The Free Press, 1958).
- 45 — Leys, Colin, *Underdevelopment in Kenya* (Los Angeles : Univ. of California Press, 1974).
- 46 — Mabro, Robert, *The Egyptian Economy, 1952-1972* (London : Oxford Univ. Press, 1974).
- 47 — Macpherson, C.B., *The Life and Times of Liberal Democracy* (London : Oxford Univ. Press, 1977).
- 48 — Mittelman, James H., *Underdevelopment and the Transition to Socialism : Mozambique and Tanzania* (New York : Academic Press, 1981).
- 49 — Nabudere, Dan W., *Imperialism in East Africa, Vol. 2 : Imperialism and Integration* (London : Zed Press Ltd., 1982).
- 50 — Miliband, Ralph, *Marxism and Politics* (Oxford : Oxford Univ. Press, 1977).
- 51 — Moore, C.H., *Images of Development : Egyptian Engineers in Search for Industry* (Cambridge : MIT Press, 1980).
- 52 — O'Donnell, G., "Tensions in the Bureaucratic-Authoritarian State and the Questions of Democracy", in : David Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1979).
- 53 — O'Donnell, G., "Corporatism and the Question of the State",

- in : James Malloy (ed.), *Authoritarianism and Corporatism in Latin America* (Pittsburg : Univ. of Pittsburg Press, 1977).
- 54 — Perlmutter, Amos, *Egypt : The Praetorian State* (New Jersey : Transaction Books, 1974).
- 55 — Petras, James (ed.), *Critical Perspectives on Imperialism and Social Classes in the Third World* (New York : Monthly Review Press, 1978).
- 56 — Petras, James, "New Perspectives on Imperialism and Social Classes" in the Periphery", in : Linquenco & B. McFarlane (eds.), *Neo-Marxist Theories of Development* (London : Croom Helm, 1983).
- 57 — Pike, F. & Stritch (eds.), *The New Corporatism* (Notre Dame : Univ. of Notre Dame Press, 1974).
- 58 — Portes, Alejandro and Walton, John, *Labor, Class, and the International System* (New York : Academic Press, 1981).
- 59 — Poulantzas, Nicos, *Classes in Contemporary Capitalism* (London : New Left Books, 1975).
- 60 — Poulantzas, Nicos, *Political Power and Social Classes* (London : New Left Books, 1974).
- 61 — Poulantzas, Nicos, *State, Power, and Socialism* (London : New Left Books, 1980).
- 62 — Poulantzas, Nicos, "The Problem of the Capitalist State", in : Robin Blackburn (ed.), *Ideology in the Social Science* (New York : Vintage Books, Random House, 1973).
- 63 — Poulantzas, Nicos, *The State in the Capitalist Society* (London : Weidenfeld and Nicolson, 1969).
- 64 — Ragin, Charles and Chirot, Daniel, "The World System of I. Wallerstein : Sociology and Politics as History", in : Theda Skocpol (ed.), *Vision and Method in Historical Sociology* (New York and London : Cambridge Univ. Press, 1984).
- 65 — Rodinson, Maxim, "The Political System", in : P.J. Vatikiotis (ed.), *Egypt Since the Revolution* (London : George Allen and Unwin, Ltd., 1968).

- 66 — Ross, Denis, "Soviet Decision-Making for the Middle East", in : S. Wells and M. Bruzonsky (eds.), *Security in the Middle East* (Boulder : Westview, Press, 1987).
- 67 — Roxborough, Ian, *Theories of Underdevelopment* (London : The Macmillan Ltd., Press, 1979).
- 68 — Shivji, Issa, *Class Struggles in Tanzania* (New York : Monthly Review Press, 1976).
- 69 — Sklar, Richard, *Nigerian Political Parties* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1963).
- 70 — Sklar, Richard, *Corporate Power in an African State : The Political Impact of Multinational Mining Companies in Zambia* (Berkeley and Los Angeles : Univ. of California Press, 1975).
- 71 — Skocpol, Theda, *States and Social Revolutions : A Comparative Analysis of France, Russia, and China* (New York : Cambridge Univ. Press, 1979).
- 72 — Sprimborg, Robert, "Patterns of Association in the Egyptian Political Elite", in : George Lenczowski, (ed.), *Political Elites in the Middle East* (Washington : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975).
- 73 — Stepan, Alfred (ed.), *Authoritarian Brazil : Origins, Politics, and Future* (New Haven and London : Yale Univ. Press, 1971).
- 74 — Stepan, Alfred (ed.), *The State and Society : Peru in Comparative Perspective* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1978).
- 75 — Sweezy, Paul et al., *The Transition from Feudalism to Capitalism* (London : New Left Books, 1976).
- 76 — Tardoff, William, *Government and Politics in Africa* (London : The Macmillan Ltd. Press, 1984).
- 77 — Trimberger, Ellen K., *Revolution from Above : Military Bureaucrats and Development in Japan, Turkey, Egypt, and Peru* (New York : New Brunswick : Transaction, 1978).
- 78 — Vatikiotis, P.J., *Arab and Regional Politics in the Middle East* (London : Croom Helm, 1982).

- 79 — Wallerstein, *The Capitalist World Economy* (London : Cambridge Univ. Press, 1979).
- 80 — Wallerstein, *The Modern World System* (New York : Academic Press, 1974).
- 81 — Wallerstein, "The Present State of the Debate on World Inequality", in : Wallerstein (ed.), *World Inequality : Origins, Perspectives on the World System* (Montreal : 1975).
- 82 — Wallerstein, "Underdevelopment and Phase : Effect of the Seventeenth Century Stagnation on Core and Periphery of the European World-Economy", in : Walter Gold-Frank (ed.), *The World System of Capitalism : Past and Present* (Beverly Hills and London : Sage Publications, 1979).
- 83 — Waterbury-John, *The Egypt of Nasser and Sadat : The Political Economy of the Two Regimes* (Princeton : Princeton Univ. Press, 1983).

#### Periodicals :

- 1 — Abdel-Malek, Anwar, "The Concept of Specificity in Civilization and Culture", *Cultures*, Vol. V, No. 2, 1978.
- 2 — Baegim, Hyug, "The Rise of Bureaucratic-Authoritarianism in South Korea", *World Politics*, Vol. No. 2, Jan. 1987.
- 3 — Bechman, Bejorn, "Imperialism and the National Bourgeoisie", *Review of African Political Economy*, No. 22, Oct. 1981.
- 4 — Block, Fred, "Beyond Relative Autonomy : State Managers as Historical Subjects", *The Socialist Register*, 1980.
- 5 — Bray, Paul Nursery, "Class Formations and Post-Colonial State Theory in Africa", *African Quarterly*, Vol. 20, No. 3-4, 1980.
- 6 — Brucan, Silviu, "The State and the World System", *International Social Science Review*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 7 — Canak, William, "The Peripheral State Debate : State Capitalism and Bureaucratic-Authoritarian Regimes", *Latin American Research*, Vol. 19, No. 1, 1984.
- 8 — Cooper, Mark, "Egyptian Capitalism in Crisis : Economic Poli-

- tica and Political Interests, 1967-1971", *International Journal of Middle East Studies*, No. 1, 1979.
- 9 — Cooper Mark, "State Capitalism, Class Structure, and Social Transformation in the Third World : The Case of Egypt", *International Journal of Middle East Studies*, No. 15, 1983.
  - 10 — Davis, Eric, "Political Development or Political Economy ? Political Theory and the Study of Social Change in Egypt and the Third World", *Review of Middle East Studies*, No. 1, 1985.
  - 11 — Delacroix, Jaques, "The Distributive State in the World System", *Studies in Comparative International Development*, Vol. 18, No. 1-2, Spring-Summer 1985.
  - 12 — Dunn, Christopher Chase and Robinson, Richard, "Toward a Structural Perspective on the World System", *Politics and Society*, Vol. 7, No. 4, 1977.
  - 13 — Evans, Peter, "Multinationals, State-owned Corporations, and the Transformation of Imperialism : A Brazilian Case Study", *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 26, No. 1, Oct. 1977.
  - 14 — Freyhold, M. Von, "The Post-Colonial State", *Review of African Political Economy*, No. 8, Jan-April 1977.
  - 15 — Fruend, W.M., "Class Conflict, Political Economy, and the Struggle for Socialism in Tanzania", *African Affairs*, Vol. 80, No. 321, Oct. 1981.
  - 16 — Hamilton, Nora, "State Autonomy and Dependent Capitalism in Latin America", *British Journal of Sociology*, Vol. 32, No. 3, Sep. 1981.
  - 17 — Halpren, Manfred, "Egypt and the New Middle Class and New Explorations", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 11, No. 1, Jan. 1969.
  - 18 — Harik, Ilyia, "The Single Party as a Subordinate Movement", "The Case of Egypt, *World Politics*, Vol. XXV, No. 5, Oct. 1973.
  - 19 — Heaphy, James, "The Organization of Egypt : Inadequacies of a Non-Political Model for Nation-Building", *World Politics*, Vol. XVIII, No. 2, Jan. 1966.

- 20 — Himmelsbusch, "Egypt under Sadat : Elites, Power Structure, and Political Change in a Post-Populist State", *Social Problems*, 28, No. 4, April 1981.
- 21 — Hopkins, T., "Notes on Class Analysis and World System", *Review*, Vol. 1, No. 1, Summer 1977.
- 22 — Hopkins, T. and Wallerstein I., "Patterns of Development of the Modern World System", *Review*, Vol. 1, No. 2, Fall 1977.
- 23 — Horowitz, Irving L., Trimberger, Ellen K., "State Power and Military Nationalism in Latin America", *Comparative Politics*, Vol. 8, No. 2, Jan. 1976.
- 24 — Hussein, Mahmoud, "Nasserism in Perspective", *Monthly Review*, Vol. 23, No. 23, Nov. 1971.
- 25 — Hutchful, Eboe, "Imperialism and Class in Ghana", *Review of African Political Economy*, No. 14, Jan.-April, 1979.
- 26 — Korany, Bahgat, "Hierarchy within the South : In Search of Theory", *Third World Affairs*, No. 2, 1986.
- 27 — Kovel, Joel, "Class, Power, and the State", *Monthly Review*, Vol. 37, No. 8, Jan. 1986.
- 28 — Krasner, Stephen D., "Approaches to the State : Alternatives Conceptions and Historical Dynamics", *Comparative Politics*, Vol. XVI, No. 2, Jan. 1984.
- 29 — Miliband, Ralph, "State Power and Class Interests", *New Left Review*, No. 138, March-April 1985.
- 30 — Moore, Clement Henry, "Authoritarian Politics in Unincorporated Society : The Case of Nasser's Egypt", *Comparative Politics*, Vol. 6, No. 2, Jan. 1974.
- 31 — Moore, Clement Henry, "Professional Syndicats in Egypt", *American Journal of Arabic Studies*, No. 6, 1975.
- 32 — Moore, Clement Henry, "Money and Power : The Dilemma of Egyptian Infitah", *The Middle East Journal*, Vol. 40, No. 4, Autumn 1986.
- 33 — Mueller, Susanne, "Retarded Capitalism in Tanzania", *The Socialist Register*, 1980.

- 34 — Navaro, Vicente "The Limits of the World System Theory in Defining Capitalist and Socialist Formations", *Science and Society*, Vol. XLVI, No. 1, Spring 1982.
- 35 — O'Donnell, Guillermo, "Comparative Historical Formations of the State Apparatus and Socio-Economic Change in the Third World", *International Social Science Journal*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 36 — Osuba, Segun, "The Deeping Crisis of the Nigerian National Bourgeoisie", *Review of African Political Economy*, No. 13, May-August, 1978.
- 37 — Othman, Haroub, "The Tanzanian State", *Monthly Review*, No. 17, Dec. 1974.
- 38 — Pennar, J., "The Arabs, Marxism, and Moscow", *Middle East Journal*, Vol. XXII, No. 4, Autumn 1968.
- 39 — Petras, James, "Class and Politics in the Periphery and the Transition to Socialism", *The Review of Radical Political Economy*, Vol. 8, No. 2, Summer 1976.
- 40 — Poulantzas, Nicos, "Research Note on the State and Society", *International Social Science Journal*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 41 — Samoff, Joel, "The Bureaucracy and the Bourgeoisie : Decentralization and Class Structure in Tanzania", *Comparative Studies in Society and History*, No. 21, Jan. 1979.
- 42 — Samoff, Joel, "Class, Class Conflict, and the State in Africa", *Political Science Quarterly*, Vol. 97, No. 1, Spring 1982.
- 43 — Shivji, Issa, "The State in the Dominated Social Formations of Africa : Some Theoretical Issues", *International Social Science Journal*, Op. Cit.
- 44 — Sklar, Richard, "The Nature of Class Domination in Africa", *The Journal of Modern African Studies*, Vol. 17, No. 4, 1974.
- 45 — Skocpol, Theda, "Wallerstein's World Capitalist System : A Theoretical and Historical Critique", *American Journal of Sociology*, Vol. 82, No. 5, March 1977.
- 46 — Springborg, R., "Patrimonialism and Policy-Making in Egypt :



- Nasser and Sadat and the Tenure Policy for Reclaimed Sands", *Middle East Studies*, No. 15, 1979.
- 47 — Springborg, R., "The President and the Field-Marshal : Civil-Military Relations in Egypt Today", *MERIP Report*, Vol. 12, No. 4, July-August 1987.
- 48 — Tardanico, Richard, "State, Dependency, and Nationalism : Revolutionary Mexico : 1924-1928", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 24, No. 3, July 1982.
- 49 — Therborn, Goran, "The Travail of Latin American Democracy", *New Left Review*, No. 113-114, Jan.-April 1979.
- 50 — Valkenier, Elizabeth, "New Soviet Views on Economic Aid", *Survey*, No. 66, 1970.
- ۵۱ — Wallerstein, "Class and Class Conflict in Africa", *Monthly Review*, Vol. 26, No. 4, Feb. 1975.
- 52 — Wallerstein, I., "Dependence in an Interdependent World : The Limited Possibilities of Transformation within The Capitalist World Economy", *African Studies Review*, Vol. 17, No. 1, April 1974.
- 53 — Wallerstein, Immanuel, "The Rise and Future Demise of the World Capitalist System", *Comparative Studies in Society and History*, Vol. XVI, 1974.
- 54 — Wallerstein, Immanuel, "The State in the Institutional Vortex of the Capitalist World Economy", *International Social Science Journal*, Vol. XXXII, No. 4, 1980.
- 55 — Wallerstein, Immanuel, "Three Paths of National Development in Sixteenth Century Europe", *Studies in Comparative International Development*, No. 7, Summer 1972.
- 56 — Waterbury, John, "The Soft State" and the Open Door Policy : Egypt's Experience with Economic Liberization, 1974-1984", *Comparative Politics*, Vol. 18, No. 1, Oct. 1985.
- 57 — Worsley, Peter, "One World or Three ? A Critique of the World-System Theory of Immanuel Wallerstein", *The Socialist Register*, 1980.
- 58 — Ziemann, W. and Lanzendorfer, M., "The State in Peripheral Societies", *The Socialist Register*, 1977.



## معلومات عن المؤلف

- حاصل على بكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية  
فى عام ١٩٧٩ •
- عين معيدا بقسم العلوم السياسية فى عام ١٩٨٠ ومدرسا مساعدا  
فى عام ١٩٨٤ بعد حصوله على ماجستير العلوم السياسية فى  
عام ١٩٨٣ •
- حاصل على دكتوراه العلوم السياسية فى ابريل عام ١٩٩٠ •
- يعمل حاليا مدرسا للعلوم السياسية بكلية الاقتصاد - جامعة  
القاهرة •
- له عدة مؤلفات أهمها : التعددية السياسية فى الوطن العربى (١٩٩٠)  
- فلسطين والانتفاضة : جدل الوطن والأمة (١٩٩٠) - من يحى  
عروش الخليج ؟ النفط والتبعية (١٩٩١) ، اضافة الى مجموعة من  
الدراسات والمقالات المنشورة فى عدد من الدوريات والمجلات والصحف  
المصرية والعربية •
- حاصل على الجائزة الثانية (مناصفة) من جوائز الابداع الفكرى بين  
الشبان العرب التى تنظمها د. سمعاد الصباح عن بحث بمنشور  
« التعددية السياسية فى الوطن العربى - بوادر التحول الصعب »  
فى يناير ١٩٩٠ وصدرت فى كتاب عن الهيئة المصرية العامة للكتاب •

## مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة •

ووفقا للائحته يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية ، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية ، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى كما ينظم المركز دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية •

رئيس مجلس إدارة المركز :

د • أحمد القننور عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مدير المركز :

د • على الدين هلال أستاذ العلوم السياسية بالكلية

نائب مدير المركز :

د • أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية

## أعضاء مجلس الإدارة

وفقا للترتيب الأبجدي

- |  |                              |
|--|------------------------------|
| الأستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة   | ١٠٠١ أحمد كمال أبو المجد     |
| مدير مركز الدراسات السياسية<br>والاستراتيجية بالأهرام  | ١٠٠٢ السيد يسين              |
| وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية<br>ورئيس مجلس إدارة المركز القومي<br>للبحوث الاجتماعية والجناية | ١٠٠٣ أمال عثمان              |
| وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا  | ١٠٠٤ باهر عتلم               |
| وكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب  | ١٠٠٥ حسين عبد العزيز         |
| رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية   | ١٠٠٦ حورية مجاهد             |
| مدير مركز الدراسات الاستراتيجية<br>بالقوات المسلحة ممثلا للسيد وزير الدفاع<br>والإنتاج الحربى      | ١٠٠٧ لواء أ ح سعيد محمد سامي |
| الأستاذ المتفرغ بالكلية  | ١٠٠٨ عز الدين فودة           |
| نائب رئيس جامعة القاهرة  | ١٠٠٩ على السلمى              |
| مساعد وزير الخارجية  | السفير فوزى الإبراشي         |
| رئيس هيئة الاستعلامات  | ١٠١٠ مهديح البلتاجي          |
| أستاذ العلوم السياسية بالكلية  | ١٠١١ نازلي موفى احمد         |

## قائمة كتب المركز

مستسل	عنوان الكتاب	المؤلف ( المحرر )
١ -	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د. على الدين هلال ( محرر )
٢ -	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د. على عبد القادر ( تقديم )
٣ -	تحليل السياسات العامة : قضايا نظرية ومنهجية	د. على الدين هلال ( محرر )
٤ -	تحليل السياسات العامة فى مصر	د. على الدين هلال ( تقديم )
٥ -	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د. أمانى قنديل ( محرر )
٦ -	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د. السيد عبد المطلب غانم
٧ -	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراغوا	د. نادية محمود مصطفى
٨ -	الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى	د. نيفين عبد المنعم مسعد
٩ -	التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر	د. سيف الدين عبد الفتاح
١٠ -	تحليل السياسة الخارجية	د. محمد السيد سليم
١١ -	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى اسرائيل	د. على الدين هلال ( محرر )
١٢ -	الادارة المصرية لأزمة طابا	د. أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣ -	تقويم السياسات العامة	د. السيد عبد المطلب غانم (محرر)
١٤ -	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى	د. عبد المنعم سعيد ( محرر )
١٥ -	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى	د. مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦ -	العلاقات المصرية - السودانية	د. أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧ -	حكم هيئة تحكيم طابا	د. أحمد صادق القشبرى
١٨ -	التبال الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د. رجاء سليم
١٩ -	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د. هناء خير الدين
		د. أحمد يوسف أحمد (محرران)

## قائمة كتب المركز

المؤلف ( المحرر )	عنوان الكتاب	مسلسل
د. حمدي عبد الرحمن	٢٠ - الايديولوجية والتنمية في أفريقيا	
د. ثيفين عبد المنعم مسعد (محرر)	٢١ - العالمية والخصوصية في دراسة المنطقة العربية	
د. ودودة بدران ( محرر )	٢٢ - البحث الامبريقي في العلوم السياسية	
د. علي الدين هلال ( محرر )	٢٣ - النظام السياسي المصري : التغير والاستمرار	
د. احمد يوسف احمد (محرر)	٢٤ - سياسة مصر الخارجية في عالم متغير	
د. عبد المنعم سعيد ( محرر )	٢٥ - مصر وتحديات التسعينات	
د. حسن نافعة	٢٦ - معجم النظم السياسية الليبرالية	
د. أماني قنديل ( محرر )	٢٧ - سياسة التعليم الجامعي في مصر	
د. نازلي معوض ( محرر )	٢٨ - الوطن العربي في عالم متغير	
د. ماجدة على صالح ربيع	٢٩ - الدور السياسي للأزهر ( ١٩٥٢ - ١٩٨١ )	
مجموعة باحثين	٣٠ - الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	
د. ودودة بدران ( محرر )	٣١ - اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية	

رقم الإيداع ١٩٩٢/٣١٨٦

---

**مطبعة أطلس**

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية  
تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة





أن يتعامل أى مجتمع مع العالم الخارجى فى كل نواحي هذا التعامل ، فهذا شئ طبيعى فى ظل ثورة الاتصال والمعلومات ، ولكن الأمر يختلف اذا ما كان هذا المجتمع مشدود الى دولة مركزية مهيمنة فى النظام العالمى أو الى ظاهرة من ظواهر هذا النظام مثل الشركات متعددة الجنسية أو صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى . بحيث ان النخبة الحاكمة فى هذا المجتمع تجد أن قراراتها وتفاعلاتها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية مقيدة بتوجهات ومصالح قوة أو قوى رئيسية فى النظام العالمى سياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا ، وبحيث لا تستطيع أن تتخذ مسارا مستقلا أو شبه مستقل فيما يتعلق باحتياجاتها الداخلية واهتماماتها الخارجية .

وهناك فرق آخر أيضا بين قضايا اضحى العالم كله متشابكا ومتداخلا فيها ولا بد من التعاون من أجل مواجهتها ، وهذا ما يسمى بالاعتماد المتبادل وخاصة فى ظل النظام العالمى الآخذ فى التشكل والذى يقال عنه أنه جديد ، وان كان ذلك يفترض أن تشارك الكتلت الدولية فى هذا الاعتماد المتبادل مشاركة بغاعلية وليس بذيلية ، ولكن ما يحدث بالفعل أن عالم الجنوب ازداد تهميشه فى ظل التحولات العاصفة فى العالم ، حتى كاد أن يصبح « أرياف » العالم الصناعى المتقدم .

فى هذا الاطار يبحث الكتاب تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الرئيسية فى مصر والسيطرة على جهاز الدولة فى اطار تفاعلها وتأثيرها بتحولات النظام العالمى بين الستينات والسبعينات ، مع الإشارة الى الثمانينات .